

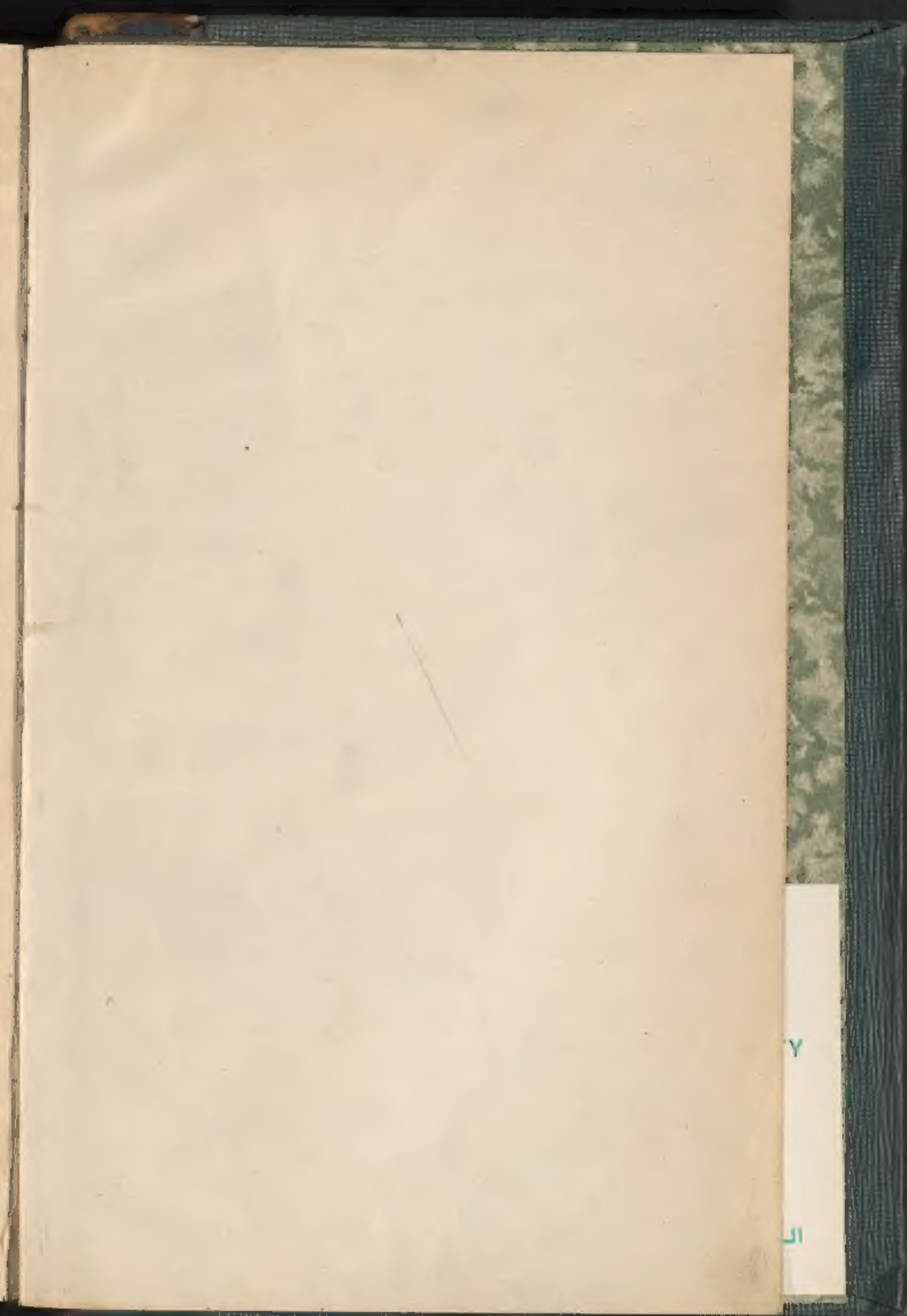
AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 01576 2556

303
Library of
The American University
at Cairo



FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO

من مكتبة
الجامعة الأمريكية بالقاهرة



شفاة الاصل والفروع

297.5 تأليف قطب الائمة الشيخ

I# محمد بن يوسف الطنبش

رحمه الله

(١٢٣٦ - ١٢٣٢)

قال المصنف : وانما القته بعد ان بلغت درجة الاجتهاد

الحزب الاول

الترم طبعه واصححه
ابراهيم

ابراهيم الطنبش الجازي

الميزان

(حقوق الطبع محفوظة لقائمه)

القاهرة - ١٣٤٨

المطبعة السلفية - بمصر

BP
195
13
A87
1929
V.1

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

الحمد لله حق حمده ، والصلاة والسلام على أكل وأشرف خلقه ، المبعوث
الى كافة الأمم بأكل شرائعه وهدايته ، سيدنا محمد نبيه وعبيده ، وعلى آله
وصحبه ، والتابعين لهم باحسان الى يوم يجزى فيه المحسن باحسانه ويؤخذ
المسيء باساءته

وبعد فان كتاب شامل الاصل والفرع ، الذي ألفه قطب الائمة شيخنا محمد بن
يوسف اطفيش رحمه الله وجزاه عن العلم والدين أحسن جزاء - بعد أن بلغ درجة
الاجتهاد ، فأودع فيه من نحققاته ما يينهج به الباحثو يتطلبه العامل في مرحلة
الحياة الدنيوية ، ويكشف عن مكنون مسائل قد تستعصي عن المحصلين والمستزيردين ،
وقد يجد فيه المنتهي ضالته و يبلغ منه منيته ، ولقد نوه به مؤلفه في كثير من تأليفه
وأحال عليه في كثير من المشكلات ، وكان المؤلف رحمه الله نوى أن يجمع
فيه فنون الشريعة مع الاطناب فيما يتطلبه المقام ونحقق الخلاف و بيان الأصل
فيه ولكن القدر حال دون ذلك فانتهى في تأليفه الى كتاب الصلاة ولم يستكمل
أبوابه وفصوله بل احتوى على أكثرها ، ولو تم هذا المؤلف لكان في بضعة
مجلدات ، وفي مقدمة الكتب نحققا وتدقيقا . ولما كان علم الشريعة من أهم
أركان الثقافة الاسلامية ، وكان المؤلف يقدمونه على كل العلوم بعد أصول
الدين - كان احياء تأليف الفقه من أجل الوسائل الى حفظ الشريعة وأهمها في احياء
معالمها وابقاء الثقافة الاسلامية وارقة الظلال عظيمة اثرورة ، ومن الواجب أن
يقبل المسلمون على نشر الكتب الدنيوية ، والمؤلفات النفيسة العلمية حتى لاتضيع

في زوايا الاهمال وتلعب بها يد التلاشي فان في هذا من التفريط في الثروة العلمية
 لاسلامية ما يربأ عنه من أخلص للدين الاسلامي فاحياء علوم الاسلام احياء
 للاسلام واعلاء لشأنه ولا يجوز أن يقال في بعضها غنية عن البعض ، وقد يجد
 العالم في هذا التأليف ما لا يجده في ذلك ويكتشف في ذلك ما لم يصل اليه في
 هذا . وغنى عن البيان ان مؤلفات قطب الائمة شيخنا مع كثرتها - وهو من
 المجيدين في التأليف المكثرين فيه - غنية بالتحقيقات ذات ثروة علمية عظيمة
 قل أن توجد في سواها . والمؤلف قد يسوق مسائل ضعيفة اما ليبين فسادها
 تصريحاً أو تلويحاً واما ليبين ما يستأنس به ان كان مما يحتمل ذلك كما جزم به
 نفسه وقد يسوق بعض مسائل واهية القول ليشتمل الصواب من الخطأ وبضدها
 تتميز الاشياء ، وقد يترك ذلك إلى الادراك بمونة القرائن ، ومما ذكره المصنف من
 يسمونهم بالابدال والنعيباء والنجباء والاقطاب والقوث على أن هؤلاء من عباد
 الله الصالحين الذين أكرم الله بهم هذه الامة المحمدية وهم الذين يبلغون إلى
 درجة الصديقين بالتقوى والاعراض عن الحياة الزائلة والانقطاع الكلي إلى
 الله وقد قالوا هذه هي درجة الولاية التي هي أدنى مرتبة إلى النبوة وأظن أن
 تقسيمهم هذا كتقسيمهم الورع إلى أربع مراتب : فقالوا ورع العدول وهو
 اجتناب الكبائر ، وورع الصالحين وهو اتقاء الشبهات ، وورع المتقين وهو
 اتقاء ما لا بأس فيه مخافة الوقوع فيما فيه بأس ، وورع الصديقين وهو
 الاعراض عما سوى الله وليس المراد بالابدال الخ من يزعم الدجالون أنهم أهل
 تصرف في الكون وانكشاف الغيب لهم وواسطة بين الخالق والمخلوق
 مما لا يجيزه الشرع ولا العقل الصحيح وما إلى ذلك مما يخجل بالدين الحنيف
 فان هذا افتراء وتدجيل وقول بما لم يأذن به الله ، تسرب إلى من تسرب إليه من
 الأمة من قبل الباطنية ، ولم يؤثر في أهل مذهبنا والحمد لله شيء من هذه الترهات ،
 ولا غرو فان التمسك بالكتاب والسنة أكبر عامل لصرف ذلك عنهم ، ولم يرد شيء
 من أحاديث الابدال وما اليهم في كتب الحديث الصحاح لا في صحيح الامام
 الربيع بن حبيب ولا في صحيح البخاري ومسلم ولكن الاحاديث المتضمنة

لذكرهم وردت في الحلية لأبي نعيم ومسنند أحمد وكبير الطبراني وكرامات الأولياء
للخلال ومسنند الفردوس للديلمي والسكني للحاكم وأنت خير أن هذه الكتب
ليست من صحاح الحديث المشهورة بل لا تخلو من المتون الموضوعة في جملتها كما
وضحه النقاد ، فربما كان خلط الصحاح المشهورة من أحاديث الابدال دليلاً على
ضعفها على أن يرادها شاهداً على هذه الطائفة بأنها من الأولياء كما ترجم لها
المصنف دليل قوى على تأويلها واحتمال لصحتها إذ ليس فيه ما يمس سلامة الدين ،
غاية ما فيه أن هؤلاء قوم بلغوا بالجد والاجتهاد والاخلاص لله تعالى مراتب
التقوى العظيمة حتى كانوا من أوليائه تعالى وكانوا بجاني الدعوة إذا اشتهلوا إلى
الله كما نص عليه المصنف وغيره وهؤلاء لا ينقطعون من هذه الأمة المباركة
حتى يأتي أمر الله وهم الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، وقد قل الله فيهم
« لم البشري في الحياة الدنيا وفي الآخرة » والله أعلم

أبو اسحاق

فهرس

سجدة	الكتاب الأول	سجدة
١٢	الباب السادس في الحجّة والفتيا	٢
١٨	» السابع في التقليد	٣
٢٠	» الثامن فيما يسهل وما لا يسهل	٤
٢٣	» التاسع في الإيمان والاسلام	٥
	واليقين والكفر	٦
٢٧	» العاشر في الجائز من الكلام	٧
	والدعاء	٨
٣٣	» الحادي عشر في تعليم الصبيان	٩
	والعيال	١٠

جميع	٣٦	الباب الثاني عشر في جمع القرآن	جميع
و لدهن و الطيب و الزينة		و تكريره و السبعة الاحرف	
الباب السابع في النفث و الخنث	٩٦	و الرد على مدعي الريادة فيه	
و السواك			
» الناس في الأكل و الشرب	١٠١	» الثالث عشر في الحكم و المنشأ به	٤٨
و الصوم		» الرابع عشر في خطب الله	٥١
» التاسع في الادب	١١١	تبارك و تعالى عده	
» العاشر في الطب و التنجية	١٢٢	» الخامس عشر في الملائكة	٥٣
و ما يتصل بهما كالعبادة		و الجن و الخضر	
» الحادي عشر في العفو و الوصل	١٢٤	الكتاب الثاني	
و تقيصها			
» الثاني عشر في الادن و السلام	١٤٢	في الولاية و البراءة و الوقوف	
و ما للرجل مع المرأة و ما		و الذنوب و التوبة و عمل الباطل و الاولياء	
أبيح لها		و لعنت و لريية و لعنت و السواك	
» الثالث عشر في النية	١٥٠	و الأكل و الشرب و السوء و الادب	
» الرابع عشر في الأموال و الجبر	١٥٩	و الطب و التنجية و العفو و الوصل و الادن	
الكتاب الثالث	١٦٩	و السلام و ما للرجل مع المرأة و ما أبيح	
		لها و النية و صل و خضر	
في الطهارة و ما يتصل بها		» الباب الاول في لولاية و البراءة	٥٦
الباب الاول في بلل الحيوان		و الوقوف	
» الثاني - في تجاسة المائع	١٧٧	» الثاني في الذنوب و توبه منها	٦٨
» الثالث في نجس العبرة	١٨٤	» الثالث في عمل الله من	٧٥
و الدخن و الدر و الريح		» الرابع في لاوايه	٨٢
الباب الرابع في أدب قضاء حاجة	١٨٦	» خمس في لعنت و الدين	٨٥
الانسان و الاستنجاء بنحو		و الآخرة	
حجارة		» الباب السادس في اللباس و الاناء	٨٩

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
١٨٩	السابع والخميس في التطهير - (ووقع سهو مطيعي فرسم بالرابع فليصحح)	٢٥٧	الفصل الاول في غسل الميت وما يقبم ذلك
١٩٨	السادس في الجنابة	٢٥٧	الثاني فيما يلزم الميت من
٢٠٨	السابع في الوضوء		كفن وحمل ودفن النخ وبيان
٢٢٣	الثامن في التيمم		حكم ذلك وكيفية التكفين
٢٢٨	التاسع في الناقض		والخسوط والدفن
٢٣٥	العاشر في الخيض وفيه فصول	٢٦٢	الثالث في الجنابة وما يجوز
	(رسم بالتاسع سهوا من المؤلف لم يفتبه له الا بعد الطبع)		فيها وما لا يجوز
	الفصل الاول في الدم وأوصافه وأوقاته وأحكامه	٢٦٤	الرابع في الصلاة على الميت
٢٤٣	الثاني في فرش مسائل يستعين بها المبتدئ على الاستنباط من القواعد المتقدمة		ومن لا يجوز الصلاة عليه وكيفيتها
٢٤٥	الثالث في النفاس	٢٧٣	الخامس في الدفن وما يجوز
٢٤٧	الرابع في يمين ما يحرم على الحائض والنفساء		في القبر وما لا يجوز
٢٥١	السابع الحادي عشر (رسم بالعاشر غلطا) في الجنائز وفيه فصول	٢٨٠	السادس في تلقين الميت
			والبكاء عليه وما يحرم في
			ذلك وفيه كلام على عذاب
			القبر والخلاف فيه وفي تعذيب
			الميت سكاه أهله
		٢٨٧	قائمة منكر و مكبر ملسكان الحج

شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو الْقَاسِمِ

أَبُو الْقَاسِمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين . وصل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

حمد لله الكبير المتعال على السراء والعسراء ، والصلاة والسلام على
خير ساكن الغراء واختصره ، سيدنا محمد وآله وصحبه الأبرار ، صلاة
وسلاماً نفوز بهما في هذه الدار وفي تلك الدار
ونعد فهذا كتاب وضعته للبتيدي يشمل أصولاً وفروعاً ، وليس فصله
عن المتوسط والمتناهي ممنوعاً

الكتاب الاول - في العلم

الباب الاول منه في العلم والايان والجائز من الكلام
والملائكة والجن والشیاطين

سمي علماً لأنه علامة يتعبر بها العلم ويهتدي بها ، وهو لغة المعرفة ، وقيل
إدراك امر كدراك ريد بصفة القيم في قولك قام ريد ، والمعرفة ادراك
السلطان كادراك ذات ريد وكادراك القيام ما هو ، وقيل العلم يطلق على إدراك
البسيط وعلى إدراك المركب وعلى المدرك بفتح الراء وعلى ما من شأنه أن يدرك
كتسميه مسأئ كل من علماً اذا اعتبر في التسمية كونها قابلة لأن تدرك لا كونها
قد أدركها من أدركها

قيل هو عرفاً صفة يتحلى بها ما من شأنه أن يدرك لمن قامت هي به ، وإنما
يحيط بالعلم كله الله تبارك وتعالى . قال رسول الله ﷺ « العلم أكثر من أن
يحصى فخذوا منه مأخذه » يعني ما يدلكم على الله عز وجل وتعلمون به كيفية

صلاح الأعمال وثبوتها وتعلمون الفرائض والسنن وما يستعان به على ذلك
 كعلوم العربية ، وله ثلاث درجات : فمن بلغ الأولى استكثر ما علمه ، فإذا بلغ
 الثانية استقل ما علمه ، ولا يبلغ الثالثة غير الله ، فمن استكثر ما علمه ولم
 يجاوز الأولى ولو كان أنحى من سيبويه وأعلم من علماء الفقه والصرف والمعاني
 والبيان والعروض والمنطق والفلك والارث والقرآن والسنة كلهم ، فإن مقصد
 العلم الخضوع وتخجير النفس واستحسانها واثبات الكبرياء لله تعالى وروى
 أن العلم إما بالقلب وهو النافع ، وإما باللسان وهو حجة الله تعالى على عباده
 ولأول هو العلم بالله ، وأسمائه وصفاته وأفعاله المقتضى لخشيته وإحلاله ومحنته
 ورجائه وهو أول علم يرفع كما قلنا عبادة بن الصامت رضي الله عنه ، ، يبقى
 عند اللسان وينتهون به الناس حتى حملته ثم يذهب بدهاب حملته ، ولا يبقى
 الا القرآن في المصحف لا يعلم الناس منه شيئاً ثم يرفع ثم تقوم الساعة على
 شرار الناس وليس منهم من يقول الله الله

وحمل الله سبحانه وتعالى لكل من يحميه من تحريف مبتدئين
 . الأعمياء ويقوم به في كل عصر ، فبعض أعرف بعلم الارث كريد ، وبعض
 العلم الحلال والحرام كعاذ بن جبل ، وبعض تعلم القضاء كشریح ، وبعض تعلم
 المحو والصرف كسيبويه ، وقد يشمل فنون الاسلام كلها انسان واحد ،
 والحمد لله ، والعلم الحقيقي ومنتهى العلم لله

وأحل العلم معرفة الله ، وهي أول الواحات لا التفكير كما قيل . وبعدها
 معرفة الأوامر والنواهي ولا يشك أحد أن أصل العلم القرآن ، نعم هو مفرج
 العلوم ومنبعها ودائرة الشمس . مطلقها ، روي « إن فيه ما ما قبلكم وحيث
 ما بعدكم وحكم ما بينكم » ويجوز تعلم السحر ليميز السكر عن غيره ويستعمل
 دفعاً لسحر واقع ان أمكن بلا كفر ، وإن أمكن ما قيل أنه لا يتم الا مكفر
 لم يجز عمله لدفعه ولا غيرها والله أعلم

الباب الثاني

في فضل العلم

روى عن رسول الله ﷺ « اطلبوا العلم » و في حبة القلوب ، مصباح
 لا انصار وقوة الايمان ، وأرد مصباح الانصار ما أراد بقوله حبة القلوب
 و مراد بالأمنار انصار القلوب و لحم بينهما للتأكيد ، و يحتمل أن يريد
 بحبة القلوب غير القلب كالشروع ، حلال الله و تحقير النفس و معرفه دسائسها ،
 و مصباح الانصار علم ما تعمل الخوارج واللسان ، و ما تفرك في حق الله و عباده
 و يحتمل أن يريد انصار الوحي و آيات شفاء و نحوها ترقى بهت للرب
 و أمض العبد قتيلاً ما في الله ، من ذلك « الله نور السموات و الأرض - في
 قوته - ترفع » معنى كون قوة الايمان فيه أنه يستشفى به للبدن الضعيف
 أو المرض و يموت ، و قد روي ذلك كله حديثاً ، أو أنه يعرف به الاسرار
 ما معنى به في كاحتمال السرقة ، و في نحوها مما يحسد عليه ، أو أنه يموت
 به في الآخرة بان يموت معه ، و يدخل حبه و يموت فيها ، و ان لم يموت
 يقوى بقراءة القرآن الآ لمانع عارض

و سوى به تعالى من قوت الله ، و يحفظ له و ان هو قرآن
 محبذ - بل هو يات بفت لا يبر ، و « في حوس ساعة مع العلم »
 أحب إلى من سدد ألب منه لا يعصى ، و صرفه حين ، و يقدر . الخجل
 أفصح ما في لاسان ، لعدم تصح ما فيه ، و من جهل شيئاً عده ، لا ترى
 كيف تعادي لأمه ثيبه ، و تعادي الخلاء عدهم و تنصرف عنهم و تردري
 بهم لأن العالم يدعو الى ما ياله اهل و يرحر عن الله ، و من جهل لعلم

عاداه ، ومعنى معاداته مخالفته وطرحه ونهاؤه به بل قد يكون أيضاً في قلبه
نفسه ، إما لأنه يخالف معروفة وإما لأنه يحكم عليه به فيشتد عليه الحكم ،
وإما لأنه تعاطاه فصعب عنه إدراكه

و يجب أن تكون مخاطبة الجاهل والعاصي كعاملته الطبيب المريض من
الجهل طمع الإنسان والعلم حدث فمن خاطب جاهلاً بمخاطبة نفسه لغلطه فيها
أو لعدم علمه كيف الأمر ، النهي والتعليم فأضر بسببه أو زاد شراً أو بعداً
عن التوكل كان شريكاً للجاهل في ذلك وزمته التوبة وإعادة خطب صالح
حرراً له فعل ، قال عليه السلام « إذا علمت سيئته فتمنعها حسنة تمنع » كما أن الطبيب
إذا قصر في طهارة ما كان غير محكم للطب بعين ما حدث به ، ويفصد لمن علم
تعلفه بوجه الله ومعرفة ما وص عليه فعنه أو ، كما ليفعل أو يترك من أمن فتنة
نفسه بالرفع فليقصده أيضاً تعليم الجاهل وإرشاده ، الأمر ، النهي والقيم
بالحقوق والبالصاف بن الناس ، نحو ذلك ، هو مرتب على العلم من
أية خير خير ، ويسعى تعلم علومه لاسلام كلهم ومنه يطق فليتعلم الفقه من
له يطق فليتعلم ما لا بد منه

عن رسول الله صلى الله عليه وآله « من لم يحرك في موت علمه أي من حيث علمه
لم يرحم به - فهو مدموم » وتبكي موته إن كان صاحباً مسكناً للسموات
سبعين يوماً ولا مصيبة بعد دين الإنسان وموت النبي صلى الله عليه وآله أعطاه من موته
وقال رسول الله صلى الله عليه وآله « ما من مؤمن يحرك على موته إلا كتب له ثواب الف
الف عده والف الف شهيد ورفع له عمل الف الف شهيد ، ومعنى ثواب الف
الف شهيد ثوابهم من حيث الشهادة ، كأنه قيل الف الف قيمة من فلات
الشهادة ، ومعنى عمل الف الف شهيد سائر أعمالهم غير الشهادة من أعمالهم
تضاعف جداً ، فمن له قوت يحرك عليه يوماً بعد يوم فطلب العلم أولى »

« لو غير ما فرض من العلم ، وإن حاف حده فطلبه أولى من العلم الذي »
 يدرمه في الخال ويعتقد السؤال عما يلزمه في الدين وطلب العلم متى قدر عليه
 ولا شيء بعد اداء الفرض أصل من طلب العلم لله والاستغفار به
 قال رسول الله ﷺ « من حقر العلم فقد حقرني ومن حقرني فقد النار »
 قال رسول الله ﷺ « يستألف الله العباد ثم يميز منهم العلماء فيقول لهم إني مضع
 فيكم علمي لأعبدكم به اطلقوا وي قد غفرت لكم » عنه ﷺ « من وقر
 عالماً فقد وقر ربه ، ولا يزال الناس بخير ما عظموا الأشراف ، فصول العلماء
 وأحوال الشيوخ » ، يقال قد حبس على العلم عقولهم وفهمهم ولا يسألها
 عنهم إلى الموت ، ولا يخفى أن الآثار الواردة في فضل العلم إما دنيوية وهي
 عامة وإما آخرة ، وهي خاصة بالعلماء من غيرهم ولم يعمل جاهل من الجهل
 يطلق على عدم ذلك الشيء ، وعلى عدم العمل بمقتضاه جهله أو علمه ، يقال
 جهل عليه د فعل في حقه ما لا يحسن ، وقد روي عن عيسى عليه السلام
 « تعلموا ما تشتمون أن تعلموا فليس تكونوا به عالمين حتى تعلموا به » والله أعلم

الباب الثالث

في أصناف العلماء

قال رسول الله ﷺ « أعلم الناس أنصرهم للحق إذا اختلف الناس ، لو
 قصر في بعد ، » « من لا يقسط الدس من راحة الله ولا يؤيسهم من روح
 الله فهو عليه كل الفتن » ، أقول على العالم أن يكون عمل وأصبر وأعفى
 وأحمل للأذى ، أضعف ، أبعاد عن الكبر ، أحسن خلقاً وأنكر لأمرهم الله
 عليه أكثر ، سمع العلم ولا به يقتدى به ، فقد روي عن رسول الله ﷺ « شر

الناس العلماء إذا فسدوا ، ويقال رلة العلم لا تقال ولا تستقل ورلته كالسفينة
تفرق ويفرق فيها كثير ، وعن معاذ سبعة من العلماء يصلون المار ، عالم
يخرن علمه يرى أنه إن حدث به فقد ضيعه ، وعالم يتخير به وحوه الناس
وأشراهم ، وعالم ينصب أن قصّر في شيء من حقه أو رد عليه شيء من
قوله ، وعالم يتخذ علمه مروءة وعفة ، وعالم إن وعظ عنف وإن وعظ
أنف ، وعالم ينصب نفسه للناس ويقول استفتوني فيقضي بما لا يعلم ، وعالم
يتعلم كلام اليهود والنصارى يكثر به عنه وحديثه ، ومن ارداد علماء ارداد
هدى ارداد من الله قرناً روي « من ارداد علماً ولم يرددهدى لم يزد من الله
إلا بعداً » قال عمر : خير العلم ما دخل معك قلبك وشره ما حلقته ميراناً .
فسرها بما عمل به وما لم يعمل به والله أعلم

الباب الرابع

في العقل

هو نور في القلب هو في الحجاب لأيسر من الصدر لأن القلب هناك
هد هو الصحيح لقوله تعالى « قلوب يعقلون به » وقيل نور في الدماغ وتديره
في القلب وهي جوف أعلى القلب وهو مغلظ النفس الباطنة والقوة المدبرة
لمعاني الإرادة المنبثقة عن النفس وفي جوف وسطه تفكر وتدير وفي
أسفله العقل والمور والنصرف وبزان العقل والظائف الحكم والحياة الطبيعية
« حب » لعقد القلب ، قد يعبر به عن أسفل القلب وعن نوره والسر نور
الهد « قيل الحب في القلب ، الاستيق في العزاد والوجدان في السر لكن
وحده الله لا تكف ، قبل الجوف الأوسط من القلب محل العشق وبه ينفتح

الجد والطيب وهو أسرع تصفاً بأمر ربك ، وقيل العقل حسر لطيف كالريح
يفصل بين اخفئق ، وقيل العلم الصوابي ، وعلى كل حال هو مركب لقبوله
النقص بالاهمال ولربيد بالاستعمال والمحرنة وتقلب الأيام ولذا حدث آراء
الشيوع وقيل بخطيء هو حق عندي ، ألا ترى الصبي كيف يتعلم شيئاً
شيئاً ، وقال عيري . العقل لدي يريد وينقص هو المكتسب عندي أن العقل
واحد مفروزي الانسان مثلاً فهو يربو فيه الى ما شاء الله

واشتهر أن الملائكة ليعول وابهائم لشهو والتفان ليعول وشهائم فكلم
اردادوا عملاً يقتضي العقل في أمر بدين أه في أمره وأمر اسحق ا دادا اميلا
الى عالم الملائكة التحاقاً به وكل دادا اعراضاً عنه ا دادوا اميلا والتحقاً
الى عالم الملائكة اكنهم محزون وان لم يوقعهم الاعراض عنه في محرم سواء
الملائكة في ذلك في عدم اعراضه ، فبقوه من أن للهية عقلاً فليس كذلك
بل يميز بحفه لله في رعبها وبعمها كذا أهمه لكلامهم ، واهدي عندي
أن له عملاً كعمل الصبي لا يتعلق به لتكليف ، الا تراهم كيف تعدد
الاشياء كالذهب من مائة مائة ، تعدد تقبل التعليم لا يفتق ورد أنه لا عقل
له فبمعنى أنه لا عقل كامل فقل للتكليف ، وعنه حجة ، تنقصت حرجة
من آدمي لا ردت في عقله ، فله العقل اهوى واشهوة ، هما أحق مسلكا
من الروح في احسنه ومن عبث هواه عقله فهو عبد هواه وأسيره الى كل
مهماته ولا ينهي حتى يصلبه السر

فصلاً من امره عقل يولد معه فان عدم فادب يعيش به وإلا فاخوان
يسرون عوته ، لا فبال يتعجب به للناس يسترها ، ولا ففهم صامت ،
ولا ففوت حريف ، ومن حسب المحرمات وأدى له نص فهو العقل ولو
كان في عقله قصر وحفة والله أعلم

الباب الخامس

في أصول الدين

هي القرآن والسنة والاجماع والقياس، ومن أكره حداً من الثلاثة
 الأهل إلى أشرك، وهن أصل للنيس، وما كان أصلاً في الدين بواسطة اعتناده على الثلاثة
 الحديث الموافق للقرآن مقبول، وكذا المجمع عليه ويرد ما خالفه لأنه مكذوب
 فيه عنه عليه السلام، وبعض الأحاديث بعد صحتها تختمل التأويل، وواحد الشيء
 المجمع عليه المعلوم من الدين حتى أنه كالأمر الضروري مشترك كالصلاة،
 واختلف في شرك واحد مشهور منصوص عليه كالبيع، الصحيح أنه مشترك،
 وقيل لا الجوار أن يخفى عليه، وفي شرك واحد منصوص عليه غير المشهور
 الصحيح أنه مشترك، وفي شرك واحد مشهور غير المنصوص عليه والصحيح
 أنه مشترك، وفي شرك واحد المجمع عليه حتى يستحق من لا يدين
 مع الفئة الصحيح عند العامة عدم تنكره والمذهب حكم شركه لأن له حب
 على المكلف لوقف فيما لا يعد، أي بعد ما لم يقدر، وذلك من مال الكفاية،
 ولا يشرك جاحد المجمع عليه من غير الدين كوجود بغداد، وأشرك جاحد
 مكة بآرام، في تقرر، وسنعه وحج، السعي وجاهد المدينة للذكر، وفيه
 ولقره عليه السلام

الاجماع اتفاق من وجد في عصر بعد النبي عليه السلام من مجتهدين م يوحده
 غيرهما أو أكثر كذلك من أهل ملة الاسلام على اعتقاد أو قول أو فعل أو
 على القدر المشترك بين الثلاثة أو اثنين منها أو بين اثنين وآخر، ولا يعتبر
 على الصحيح وهو غير المجتهدين ولا مخالفتهم المجتهدين ولا يرض هؤلاء

المتفقين خلافاً لمن اشترطه خوار ان يحدث لمعصوم ما يخالف اجتهاده الأول
 فيرجع عنه وحوماً ، وأحيب يمنع الرجوع عنه للاجماع عليه ولسبب اشتراطه
 للأكثرين وهو حدث مخالف لهم لم يكن اجماع على هذا القول
 وهو حجة لا الاجماع السكوتي فيه خلاف والصحيح أنه حجة لأن
 سكوت باقيهم على ما حكم به معصوم مع قدرتهم كالطلق بتصويبه ، واحتلف في
 القياس فيل حائر ، وقيل لا ، وقيل حائر في التوحيد ، وقيل في الأحكام ،
 والصحيح الأول وأنه حجة لقوله تعالى « وعشروا » أي قيسوا الشيء بالشيء ،
 ولعمل كثير من الصنف به متكرراً تنافاً مع سكوت السائقين ، ولكتاتة عمر
 الى أبي موسى ، في شريح : أن قس لأمر ونظر الاشياء ولا يمنعك قضاء
 قصيه أمس وكذا في ^{الشيء} لمعاذ ، ولأنه سأله خثعمية عن أبيها وقد لزمه
 الخرج ، هو كثير فاجاب عنه ، فقال « أرايت لو كان على أهلك دين فقضيته
 أكنت وصية عنه » قلت نعم قل « فدين الله أحق » ففتح لها باب القياس
 وعلمها به ، وليس قول ابن عباس من حل دينه على القياس ، لم يزل
 الدهر في التماس ، وقول عمر ^{ابن الخطاب} والقياس فان أصحابه أعداء السنن
 أعينهم الاحديث أن يعوده ، استحيوا أن يقولوا اد سئلوا لا نعم فقسوا
 رأيهم ، وياك وياهم ، منعاً للقياس مطلقاً بل منعاً لقياس من يقيس مع ورود
 الاحديث جاهلاً به ، أما من يبذل مجهوده فإذا لم يجد نصاً فس فلا تس
 عليه ، وقول عمر ^{بن الخطاب} لا حديث أح مشير الى ذلك ولأنه ليست الأحكام
 نظم للمكلمين كله من كتاب الله عز وجل ومن أحديث رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم}
 وقد يدل لا دليل في الآية لخوار أن يكون معنى اعتدوا تفكروا والعضوا ،
 وليس قول بعض أصحابنا حاربه ضعه من الكتب مطلقاً د حجة ، صحيحاً
 ، غيرهما معاً ليس كما قد سأل ، بل هو دلت على صحة الآية
 والقياس من حل الفرع على الأصل في حكمه لمساواته الأصل في علة حكمه

فإن توجب فيه علة الحكم تمامها عند احاطل المجتهد فقد يصيب وقد يخطيء ،
 وإن قلت الكلام في القياس الذي هو أحد الأدلة التي نصيبها الشارع نظر فيها
 المجتهد أم لا ، والحل هو اللاحق وهو فعل المجتهد ، قلت كونه فعل المجتهد لا
 يعني أن ينصه الشارع دليلاً ، إذ لا مانع من أن ينصب الشارع حمل المجتهد
 الذي من شأنه أن يصدر عنه دليلاً سواء وقع أم لا ، وإن قلت لا يصلح حمل
 الحمل جنساً للقياس لأنه ثمرة القياس وثمره الشيء غيره فلا يصدق عليه ، قلت
 لم رد الحمل التسوية لاثبات الحكم في الفرع ، والتسوية نفس القياس لا
 ثمرته ، معنى قول بعضهم : القياس تشبيه حكم الفرع بحكم الأصل لعلامة جامعة
 أنه الحكم بأنه يحسن أن يكون حكم الفرع كحكم الأصل قبل اعتبار تعيين
 حكمه من أول ما يحصل في نفس القائل العلامة منتزعة للمساواة ثم انشأ عنها
 اعتماد المساواة ، والفرع هو ما لم يعلم حكمه وهو بنفسه على الأصل الذي علم
 حكمه من الكتب أو السنة أو الإجماع ، والله أعلم

وأجاز ابن بركة قياس الفرع بالفرع وليس منه قياس قدوف المحصن
 على قدوف المحصنة لأن قدوها مخصص في الآية فهو أصل خلافها ما قيل أن
 منه ذلك ، بل منه قياس ذرق الطير لأهلي لما كثر على ذرق الدجاج
 الأهلي لاستواء العلة ، وليس الحكم بنقض وضوء من مس فرجه من الزجاج
 محتاجاً فيه إلى القياس على نقض وضوء من مست فرجها من النساء ولا
 العكس لورود الحديث فيهما ، وكذا الحكم بعتق لامة بعتق حرة منها
 والحكم على المعتق بالضمان حصه من عدم ليس ذلك محتاجاً للقياس على العمد
 لأن العمد في الحديث قد يشمل لامة لقوله تعالى « ن كل من في السموات
 والأرض إلا آي الرحمن عتداً » ولا في بعض الأحاديث في المسئلة لفظ
 ممتوت بدل لفظ عمد ، ومعنى مملوك نسيان ممتوت فيشمل الذكر والأنثى ،
 ولعلهم رأوا سمو لفظ العمد ولفظ ممتوت للأنثى غير معين قسمه ، قياساً
 والله أعلم

الباب السادس في الحجة والفتيا

اواحد حجة في فتياه على أهل لأرض اذا كان الحق معه وقائم مقام من
لا يحصى كأهل الأرض كلها كما هيست احجة على أهل الأرض بسببها محمد عليه السلام
في نسخ الشرع وغيره ولو كان النبي مؤيداً بالمعجرات غير أنه يكون المأمون
في حق المقلد كالنبي في حق الأمة لانه من قوله ، وقد استدر أهل قضا في
صلاتهم عن بيت المقدس ان الكعبة بحراً او احد أن القعدة تحولت اليها ، ووجد
أو نكر على الشرب نذير مع أنه نكت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه حله عليه أربعين ،
وافترى عمر أن نكر على الثمانيين فنزل حله نذير مع اقرار الحاضرين اياه
على ذلك منزلة حله أنه صلى الله عليه وسلم رجع الى الثمانيين فوجب قبوله حتى أن الربيع
حكم بهلاكه صلى الله عليه وسلم ثم من ، وكان صلى الله عليه وسلم يبعث الواحد الى القائل والمواحي —
لتبليغ الأحكام وانه واحد ، بل كنهه أنه على السب ، فلو أن لو حد
حجة لم ير ، فمن وجد مسألة في كتاب واطمأن أنها من مؤلفه المرضي عنده
ولم تظهر له أنها تعرف كانت حجة له لا يجب أن يراها في
ثلاث نسخ ولا في ثلاثة نسخ خلاص من يشترط ثلاث نسخ أصل كل غير
أصل الأخرى ، أو أن يكون الكاتب عدلاً ، ولمن يشترط ثلاثة تأليف ،
ولكن من له قوة على الاجتهاد فلا يأخذ باجتهاد غيره ويأخذ من كتب الناس
ما يعتمد عليه في لاجتهاد كالحديث والآية ، هو في أحده كوجد مسألة في كتاب
ومن ليس مجتهداً ، وجد خلاص من قوي على الترحيح فليرجح والا سأل
مجتهداً يعنيه فاحتمد أه قوي على الترحيح فليرجح له ولو برأسه ولا يقصر
ون عدم ذلك أحد ذي قو - شاء ، ، يقدم قول الأعل ، وار لم يعرفه فيقول

وليه ، وان استووا فقول أفضلهم وان استووا فالأسن ويقدم الاكثر ، وقيل
 به الواحد بما شاء ، وان حصره ونوبلا ضروره ، وقيل لا يؤخذ برخصة الا
 لضرورة ولا يحتاج لترجيح أو سؤال ، وقيل عليه معرفة الاعديل والا هلك
 وقيل لا يهلك . والآخذ بقول مسلم سالم ، وقيل لا يهلك من أحد لقول من
 أقوال الامة ولو كان قول محلف وأضعف قول بما يجوز فيه الاختلاف

ومن قال بأن له الواحد بما شاء عنان لاصح ومدهي ما ذكرته أولا لما مر
 من قبول خبر الواحد كما أحار رسول الله ﷺ خبر الامة المسلمة بهلال رمضان
 وكما يأتى من بعده من الخبر احرأه ، وحدهم على عمل ما نحس وعلى
 أنه على الكيفية بخبره وكما يؤمن الواحد على وقت الصلاة مؤدبه أو غيره ، لو
 حادما ، كذا الافطار ، وقال به ي يجوز عمل محتهد بقول محتهد آخر
 سواء كان له فيها قول أم لم يكن ، لا يقين خطأه ، وقيل ان لم يكن والاكثر
 على ما قلت ووجهه عندي أن عمله بقول غيره فيها لا قول له فيه تقصر لانه
 يطبق الاحتهاد ، وفيه قول رجوع عن العلم الذي هو عمده حق بدون
 أن يقين له أنه خطأ ، ما بدس به حق ، لا أن خلاف في لاحسبه
 لا في أصل الحق ، رجوع ، لا أحد رأي غيره لكنه حيفتد في الحقيقة أخذ
 بخبر عمده مرجوح ، لا أصح ، همت في حقه أو حق به فيه رجوعه أن
 يعمل أو يفتي بمذهب غيره

ولا يجوز له سفي ولا أحد من العلماء أن يمس مسألة على أخرى ولو
 شبهها لأنه لا يأن الخطأ ، قد دله لقول به الاحتهاد في مذهب امامه ،
 وقد كست أحتهد بالقياس على أصل ، لا أن كاد أصيب الا قولاً وافق
 ما قلت والحمد لله ، انتقلت عن هذه الترجمة الى ما فوقها والحمد لله

وقيل في مسألة له أصل وصحة وأنت شبهه فيها انها مثلها والاحوط

لمن يخرج أقوالاً من كلام إمامه أن يصرح بأنها مخبرية لا نص لبعض العلماء
 ويدل أيضاً على أن خبر الواحد حجة أن تلقى انقطعت حجتها وحجة قومه
 بكتاب في منقار هدهد فلولاً أن الكتاب عليها حجة لم يرسله سليمان فكيف
 بالرحل ، وقد رعم بعض أن سليمان عليه السلام استحل عرشها بذلك الكتاب ،
 وإن قلت فهل يحب الواحد برخصة قلت لا ، وأما قول ابن عمر من ترك رخصه
 غنى عنها جاء نداءً على ظهره مثل حمل أحد عصاه من ترك رخصة الله سبحانه
 وتعالى أو بيه عليه السلام المتعينة كالـ ميتة أو دم أو لحم خنزير لا يضطرار بمخصصة
 فمن تركها تمت أو تلف عصو من أعصائه أو سلم ولكن تركها غنى عنها لعدم
 سكون قلبه إليها هلك وليس المراد الترخيص الذي لم يتعين كقول المكره
 الهين اثنين ، لا ترى أنه انـ يقوله معدور مثاب على عدم قول ذلك وعلى
 القتل ، قتل وعلى ما ذكره من القتل بل هو أفصل من القول ، وليس المراد
 الترخيص لو ارد عن العمام الا ترخيصاً مجعاً عليه متعيناً وقد يجب الواحد
 برخصه لكن لعارض مثل أن يكره على قول الهين اثنين وعليه دين لا شهادة
 عليه أم لا خلاص في ماله فانه يجب أن يقول ذلك ليشهد ويخلص كذا ظهر لي
 فهذا أيضاً مما شمله كلام ابن عمر

ون قلت قد تنـ جوار الاخذ بما في الاثر فامعنى قول أبي سعيد الهادي أنه
 لا يجوز الواحد بما في الاثر ولو صح أنه من أهل البصر ، قلت معناه أنه لا يجوز
 لمخند فهو موافق لما مر لي أن شاء الله ، أو معناه أنه لا يجوز الاخذ بما فيه بلا
 بحث عن عدالته ولو لسؤال أو مراسلة ، أو أنه لا يجوز الواحد بما فيه إن حاله
 الحق ، وإن حكم حاكم ممن له احصار الرعية على حكم بقول لم يجر واحد منهم
 أن يخالفه فيما قيل ، ولدي عدي جوار مخالفته ، ولعل المنع من مخالفته خوفاً
 الشقاق وافتراق الكلمة لا عدم الاجزاء .

ولا يحس الاخذ بقول مخالف ولو ثقة علما الا أن ظهر أنه حق ، ولا حق
معهم فيه خالفوا فيه مما لا يجوز فيه الاختلاف ، ولا يصدق ثقة منهم فيما ليسه
اليسا أو الى السبي ^{عليه السلام} أو الى الصحابة أو الى التابعين كما ينسبون الى جابر بن
زيد وعدوه في الثقات ان لم تعرف صحته ، وان عرفت أو عصبه حديث عندنا
جاز الاخذ به ، ولا يجوز الاخذ بأحاديثهم الا أحاديث الترغيب والترهيب
التي هي مثل من فعل كذا فله كذا وكذا من الخير أو من الشر مما لا يخالف
القرآن والا لأحاديث التي لا تخالفه ولا تخلف ما صح عندنا من الأحاديث
أن وافقت ما عندنا أو وردت فيما ليس لما فيه حديث وليسوا طلبة فيه
تصحيح ما زاعقوا به ، ولا يؤخذ العلم عن متولى صالح غير علم اذا كان لا يصط
ما سمع فلو شهد اثنان متصدين بهذه الصفة على براءة يتولى لم يقبل حتى يفسر
ما شهدا به ، وكذا ان تبرأ بغير متولى عندي ، وانما يؤخذ العلم من عدل ومن
صايط عدل راو عن عدل ، قبل يؤخذ عن كل من يصدقه وكان عارفا بالحق ، وان
أفتاك عدل ونسب ما أفتاك به الى من لم تعلمه وقفت حتى تعلمه ، وان قال
المفتي في المسألة كذا وكذا فليس بمبني ، وقيل يؤخذ به ، وان قال المسلمون
أحد به ، والمفتي أن يخبر المستفتي بالاقول ليختار منها ، ولا يدل أحد أحدا
على غير العلم ولا على الذي ليس بعدل قلت وان أفتى على جاهل فعمل بهتياه
ثم قال استحسنفت غيره فليبركها اجاهل من وقتئذ لانه دخل مقلدا فليترك
مقلدا الا ان قال له آخر كالاول أو أفضل أنها حسنة فله الدعاء والترك ، وقيل
يحتسب الجاهل من رآه صوابا فلا يرجع عنها ، وان لم يظهر له أنها صواب أو خطأ
أو ظهر أنها خطأ رجع عنها وعذر مفتي والمستفتي فيما مضى في ذلك ، ومن
علم حديث فلا يجوز له العمل برأي لا في تفسير ذلك الحديث أو تأويله
ومن ينظر في الآثار ، يميز لصحيح وعلم أن مثله يعمل بهتياه يقول

رأيت في الاثر كذا، وإن مع قل سمعت، ويذهب ولو وقع ماطلا ولا يعدر
 مثله في قبول الباطل، ومن أمي بمسألة الاصل فيه قول لسانه عذرهم
 لا المستفتى به بهلا^(١) ان عمل ولو لم يصح ماطلا، وهذا ان لم يعلم لأصل
 نقله، ومن وفق قولاً سمع، وقيل انه مقي، ولا يصلح على من أفتى بسبباً
 اولى له، ولا انه لم يمان أفتى في، انه بحكم حري له، حفظه حداثاً فأخص
 مثل من يعلم ان امره حجة لغيره مع ائنه أو ولد الابن ولا يعلم ما لها عند عدم
 دلت أو العكس وفقى بحكم احدهما في الاخرى، ومن سب بخطبه لزمه احراز
 سمعه، مسفيه ولو مكتوبة أو رسول لا يخرج اليه في طلبه، وضمن المقتي
 برأيه ان لم يشهد للرأي، أخطأ من كان، وأصب فيه آخر، أو أخطأ فخر،
 ومن دفع عذر مجتهد في يجوز فيه ي سب أخذ برأيه فهو
 مقصود به، ومن سبها فيما لا يحكم فيه رأي قطع من كلامها يجوز فيه رأي
 وما لا يحكم انس بحاله لا ينقل حكم واحد لآخر، وإذا حجب المقتي أن يعمل
 بفتيحه يعمل بها لان صواب حجتها، ومن ور است ففها لا تأخذ برأي
 عذرهم يضمن، وان دل ان القصة حري من سنت رأي كذا وكذا ضمن
 لأنه يقر لا أحد به لان في المستفتى ثبوت من كلامه الذي عر
 الأحدث به، ومن أخطأ مسوول القصة في صياغة قوله، تأنيها لا يضمن الا
 ان كان عذرهم يضمن، ولا يدرى بمحتوم صواب ولا بونه ان أخطأ فيها يجوز
 الاحتمال فيه وتوهم غير مجتهد، ولا يضمن غير المجتهد الا ان خرج من
 أقول لأنه مؤتمن، ونحو من هذا هو المشهور بالكثير، وقيل ان هذا
 قول بعض، وإذا كان القصة ضمن من ما ترتب على فتياه مثل أن يحكم لمن

(١) رأيت في الاثر كذا، وإن مع قل سمعت، ويذهب ولو وقع ماطلا ولا يعدر
 الاحتمال فيه، ومن أخطأ مسوول القصة في صياغة قوله، تأنيها لا يضمن الا
 من يفتي ويضمن ماطلا، لا يحكم عليه به مقي، ومن سبها ضمن أيضاً

فإن الحلال عليه حرام طلاق زوجته مع أنه لم يور زوجته ولا عموم كل حلال
وقد سمعت تطليقتان فرأى أنه لا رحمة له فتزوجت ضمن له الصداق وأخرجها
له من الثاني

ومن سألك عن موجب طلاق ففتبت به أو سكت ثم سأل غيرك بغير
ما سألك به فافتاه بعدمه وكل الطلاق مختلفاً فيه حسن لك أن تقول له اتق الله
ووسعت أن تسكت ، وهذا عند من يعذر من وافق الحق أو يحكم له بالكراهة
ومن قال بكفره أو عصيانه أو حسب على من علم منه الدُّرُء الأول نهيه بخدعته
في سؤاله عند الثاني ، اللهم لا أن يحتمل له أن يتخلف سؤاله غير خدعة ،
ومن سأل أحد لزمه أن يحجبه ، ولو علمه عالماً أو جهلاً حاله ، وإن علمه متمتلاً
أو صديقاً بغيره أو معيناً للخدمة أو ضامناً لمنزلة أو نحو ذلك لزمه أن لا يحجبه إلا
إن كان جواب سؤاله هو إرجاء عن ذلك أو كل في عدم جواب المسئلة
عصا للإسلام أو للسلمين وليجب ، ومن رأى معصية أو جهلاً فلينه وليعلم ،
وإن علم جهلاً بدون سؤاله أو ظهور حجة شمس بلا لزوم ، ولا يعني مشغول
القلب بغيره أو عاطف أو دين أو مصيبة أو عصب أو نحو ذلك من المسائل
نصاف بنور القلب إذا اجتمع ، وإن أفتى حينئذ ولا يحوط أن يستنبط بعد ،
ومن مثل هذا لا يعلم فليقل لا أعلم أو لا أعرف أو لا أدري ونحو ذلك مما
هو تصريح بالجهل فإن ذلك أدعى للخضوع وأنفى للجهل ولما قد يتوهم أنه قد
علم وكنتم فهو أولى من أن يقول الله أعلم ، أو علم الله ذلك ، أم سل غيري لما
ذكرته . ولأن قوله الله أعلم ونحوه ربي أو هم وقوف الفقهاء ، واستحسن
بعض أن يقول سل غيري لكلاً يتركه في شبهة وإذا أمن ذلك المحذور كله لم
مكره له أن يقول شيئاً من ذلك بل الأحسن له حينئذ أن يقول : الله أعلم ،

ونحوه لذكر الله ورد العلم اليه ، وقد عتب الله على موسى د لم يرد العلم الى الله حين سئل هل في الناس أعلم منك ؟ فقال لا ، فان طريق رده اليه أن يقول الله أعلم ونحو هذا . بل القرآن دال له قال الله عز وجل « الله أعلم حيث يجعل رسالاته » وقال الله عز وجل « قل الله أعلم بما ليسوا » وعن علي : ما أبردها على كدي اذا سئلت عما لا أعلم أن تقول الله أعلم وقد ورد في أخبار كثيرة أن رسول الله ﷺ يسأل الصحابة ليحرمهم فيقولون : الله ورسوله أعلم ولم ينههم ، وأما ما ورد من أن عمر سأل الصحابة عن سورة النصر فتوا الله أعلم فغضب وقال : قولوا نعلم أولاً نعلم ، والله لمن قال له مرة : قد تبقت لنا كنا لا نعلم وإن الله يعلم ، فلا دليل فيه على المنع لاحتمال أنه نهاهم لئلا يجمعوا ذلك دريعة الى عدم احكامه ، سأل عنه وهم يعاينونه أو بعضهم ومنع بعض خفيه أن يقول للسائل الله أعلم مطلقاً ، ومنعه بعضهم اذا كان يوم حتم المدرس ومنعه بعض أصحابه لئلا يترك السائل في شبهة والله أعلم

الباب السابع

في التقليد

هو قول قول أو الفعل أو التقرير الدال على الرضى من غير دليل ، وأما قوله دليل فليس تقليداً ولا اجتهداً بل واسطة تسمى تقليداً ، وأدعى بعضهم أنه اجتهد ووافق اجتهد الأول . وأما اتباع مجتهد بمجتهد آخر بعد المظرفي دليل الأول فاجتهاد لا تقليد ، والتقليد ممكن في الأمر الاجتهادي وغيره ، وقال غيري يختص بالاجتهادي ، فإن قلنا النبي يجتهد فاتباعه في الأمر الذي

احتهد فيه تقليد ، واتباعه فيما جاء من الله ليس تقليداً ، وتقليد غير الله
ورسوله مذموم قال الله حلّ وعلا « واذا قيل لم تعملوا الى ما أنزل الله - الى -
لا يهتدون » وقال « يوم يعرض الظالم - الى - خدولا » وقال « اد تراء الدين
اتبعوا - الى - من النار » وذلك كثير في كتاب الله

قال أبو عبيدة قال جابر بن زيد : بلغني أن رجلاً أحب في سمره في
يوم بارد فامتنع من الفضل فأمر به فاغتسل فمات فقيل ذلك سبي سبي فقال
« قتلوه قاتلهم الله » . قال أبو عبيدة قال جابر بن زيد : بلغني أن قوماً مات
بمحصرتهم محذور . فقيل للسبي سبي كما برأ فأمر بالفضل كما ترى فكر عليه
الحذري فمات فقال النبي سبي « قتلوه قاتلهم الله ، ما دا عليهم لو أمروه
بالتبسم » . وفي الحذريين التصريح بقطع عذر المقلد - بفتح اللام - وظاهر من
فتواه أنه غير متاهل للقول إذ الزم العمل المعنى لموت مع قوله تعالى
« ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة » وفيهما التلويح بقطع عذر المقلد - بكسر
اللام - إذ سلم نفسه للاقتل بالماء كما قال « قتلوه » إذ لا عذر في التقليد عند
مخالفة الأصل ولو جهل المقلد - بالكسر - مخالفته ، فقيل لا يجوز التقليد في
الفتوى مطلقاً ، وقيل يجوز فيما يجوز فيه الاختلاف إن وافق الحق ، وإن لم
يوفق لم يعدر ولو لم يعلم بعدم موافقته ، والدولان لغيري ، وأنا أن أقول
إن كان الحاكم مدكوراً في كتاب الله تعالى أو سنة نبيه صلي الله عليه وسلم أو محمداً عليه فلا
عذر في مخالفته لأحدهما والا عذراً جميعاً إن كان المقلد - بفتح - أهلاً للفتوى
أو للقول ولو كان ما أفتى به خطأ عند الله كما يتلوه الحاكم الشاهدين وكما يؤخذ
بغير الآحاد ، وقد مر البحث فيه ، لكن من يقوى على الاستدلال أو على فهم
ما يذكر له المفتي أو القائل من الحجة ، فلا حوط أن يستدل بعد أن يفتي له

المفتي أو القائل ، ويتفهم ما يذكر له من الحجة

وتقدم أنه لا يقلد عندي وعند لاكثر مجتهد آخر ، واستشهد ما اذا
 صق اوقت عندي ، وقبل يجوز للمجتهد القاضي أن يتقدم مجتهداً لحاجته الى
 فصل الخصومة المطلوب نحوه ، وقبل يجوز تقليد مجتهد مجتهداً أعلم منه ، وقبل
 يجوز تقليد مجتهد مجتهداً آخر فيها بخصه دون ما يفتي به غيره ، ويجوز للعقل
 تقليد المفتي ، المجتهد المصنوع عندي لأن عنده العدم المحري ، وقبل لا ، كما
 لا يؤخذ بمرواح الأدلة مع ، كما دراجتها ، واحتج عدي أنه لا يجوز تقليده
 الا ان كان عنده فصلاً أو مسواً أو وكراً ، وروحا في نفس الأمر ، ، انه لا
 يجب عليه البحث عن الفصل وقت والراحح - مما هو في الراحح ورعاً دا
 كل ، لكن لا آخر أروع لأن لزيادة العلم تأثيراً في الاجتهاد مع ثبوت أصل
 ما ينفي عنه التسامح ويزيده التثبت وهم الورع ولو كان لا آخر أروع ،
 وقبل باعكس لزيادة التثبت في الأروع ، وفيه أن التثبت لزم لا يعدل
 العلم الرائد مع أصل التثبت ، وجز عندي لغير المجتهد التقليدي في الاصول
 كالتوحيد والصفات القدسية ، وقبل لا بد من النظر ، وقبل انظر فيها حرام
 لأنه مظنة الوقوع في الشبه والله أعلم

الباب الثامن

فيما يسهل وما لا يسهل

لزم المكلف وهو المأمور المنهي من الله أن يعرف أن الله موجود بلا
 أول ولا آخر ولا شبه ولا مكان بحويه ولا زمان بحري عليه ، وأن محمداً عليه السلام

عنده ورسوله ، وان ما جاء به حق ، ويسطق بذلك ، وان لم ينطق لم يكن بعدم
نطقه مشركا فيما بينه وبين الله ، وقال غيري مشرك ، ولا يعدر بجهل ذلك ،
وان لم ير من يرشده ولم يسمع لم يعدر في جهله الله ، وعذر في جهل سيدنا محمد
ﷺ وشريعته وكتابه حتى يخبره بذلك ولو امرأة ان كان على شريعة نبي ،
او لم يكن عليها لعدم وصول شريعة ما اليه وان لم يعدر في جهله الله لأن في
نفسه وسائر ما يرى من الأحكام واختلاف الليل والنهار وغير ذلك آية على
أن له صانعا وادا سمع المسكف ما لم يفهمه لم نتم عليه الخجة ويعذر ما لم يقار
، لو باعتماد أو تخصه أو تصويب ، وادا عرف ووافق هلك كما اذا أخطأ ، وقيل
عمى ، وما لم يصل لوقت فيما وقت ، قيل يعدر ما بقي أكثر مما يؤدي ،
وقيل ما مخرج الوقت

والامر التعبد لا يصح ولا يشب عليه الا بالنية ، والذي عقل معه
يصح بدونها ولا يناب عليه الا بها ، ومن أدى وصا بناية لرومه لم يسقط
عنه ، وان أداه على أنه ان لومه فقد أداه أخره ان قد معما عند بعض ، والذي
عندي أنه لا يحريه ، من يجب يلزم اعتماد وحرمه يلزم فعله ، وما يحرم يلزم
اعتقاد حرمة ويلزم تركه ، فقد هلك ولزمه معاملة عدم لانه صدق عليه أنه
خرج الوقت ولم يؤد ما عليه من فعله بناية أنه لارم كلا فعل وكصلاة بلا
وصوه ، وقيل ان أداه عما يلزمه في الجملة التي أقر بها أحراده ، وقيل اذا لم يجد
معلما وقد عزم بفرضه ولم يعلم الكيفية فعمله على ما استحس عقله ودان بأن
سيسأل مسلم ، فاذا سأل فيان فساده أعاد

ولا يسمع جهل تحريم الهين اثنين أو أكثر ، ولا جهل أنه يكون اعتقاد
التعدد شركا ، ويعذر في حصول الشرك لما لم يقارف ولو بالوصي بشيء منها ، وفي
جهل البعث ونحوه حتى تقوم الخجة ، أو يقارف بالانكار أو تصويب المنكر

وقيل لا ، وفي جهل الصفات ما لم يقارف أو يسأل أو تخطر بباله ، وقيل ولو
 مثل أو خطرت لكنه يقول « ليس كئله شيء » أو يعتقده ولا يلزمه الخروج
 الى علم ذلك والسؤال عنه وبه أقول ، وإن رأيت أحداً حرم ما أحل الله ولم
 تعلم أن الله أحله أو أحل ما حرم الله ولم تعلم أن الله حرمه فأنت عندي
 معذور ما لم يكن الرضى في قلبك أو لسانك به ولم تتوله على ذلك ولم تصوته
 ولم تخطئه محطته ، وقل غيبي أنك لا تعدر في عدم تخطئته ، وقيل تعدر في
 المستحيل ، والواضح ما ذكرت بدليل أن الحق أنك إذا رأيت أحداً يفعل
 ما لا تعلمه لو قفت في فعله وتركته هو على حاله عندك قبل ، ولأن القاعدة
 فيما لا يعلم الوقف حتى يعلم لقوله تعالى « ولا تقف ما ليس لك به علم » وتقوم
 الحجة في أمثال ذلك باخبار من يطعن اليه قلبه بدليل أنه عليه السلام يرسل الى
 الناس في أمر الدين من لا يعرفونه ويقبلون عنه ، وقال غيبي إنما تقوم
 بالعالم الأميين المشهور وعليه الأكثر ، وإنها لا تقوم بالضعفاء ولو كثروا ،
 وقيل ر عر صعيص بمساراة كافية عن التفسير كان حجة ، وقيل لا ولو كان
 ثقة ر لم يؤمن على نقل العلم ، ومعنى الزام بعضهم طلب ما يسع همه من
 الدين انه لا بد لهم من طلب ما عساه أن يقعوا فيه فيهلكوا من غير أن يتبرأ
 منهم ولا أن يريل عنهم اسم الايمان ان لم يطلبوا لكن اذا قارفوا تبرأ منهم
 فذلك الزام ترعيب وترهيب وتهدير ان يقعوا بالجهل فيما لا يعدرون فيه
 وتخصيص فمن اسكر ذلك الزام فقد غفل عن معناه والله أعلم



الباب التاسع

في الايمان والاسلام واليقين والكفر

الايمان التصديق وإنما يتم عند أصحابنا وأكثر المخالفين بالنطق ،
 والاسلام الاتقياد للأحكام الشرعية امتثالاً وادحاراً . هذا حقيقةهما عندي ،
 يستعمل الاسلام بمعنى التصديق والايمان بمعنى الاتقياد للأحكام : فالأول
 من استعمال اللفظ في معنى سبب مدلوله الحقيقي ، والثاني من استعمال اللفظ في
 معنى مسبب مدلوله ، وقد يستعمل الايمان في التصديق والاتقياد معاً وكذا
 الاسلام فيكون حقيقة عرفية محارفاً لغويها ، وقد يطلق على الأحكام
 الشرعية كما يطابق عليها ، لدين والشرعية واحدة ويرداد الايمان بقوة النظر
 الاعتدالي والفكر ، لأعمال الصالحة ، وينتص مالهمة عن ذلك والأعمال
 المحرمة . والايمان نفسه علم لا شك ولا ظن ، نعم يزداد بزيادة العلم حتى
 يرسخ ودارسح كان يقيناً ودرجة العلم واسع أفضل من درجة الايمان كما قال الله
 تعالى « يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات » على أن فيه حداً
 أي يرفع الله الذين آمنوا منكم درجة ، وإن شئت فقل الايمان تصديق والتصديق
 علم ، إذا قوي هذا العلم سمي باسم اليقين المأمرة « الظن في قوله تعالى « يظنون
 أنهم ملائكة ربهم » وقوله « وطمو أن لا ملجأ من الله الا إليه » وأصل
 الظن ارجح من غيره ينتقل الانسان الى العلم ومن العلم الى اليقين ، وينتقل من
 الشك الى الظن الذي هو ارجح وليس ذلك بلازم إذ قد ينتقل الى الظن أو العلم
 أو اليقين بدون تقدم اربعة التي تليه ، وغالب الأحكام الشرعية ظنية ، فإذا
 قوي الظن انتقل الى العلم وهو نور يقده الله في قلب الانسان فيشرح له ،

وعلامته التحدي عن الدنيا والاستعداد للأخرى ، واذا قوي هذا النور صار
يقيناً ، واليقين هو علم راسخ لا يشوبه شك ولا اضطراب كأنه مشاهدة
ومكاشفة ، هو مدكور في قوله ^{سبحانه} من أقل ما أوتيته اليقين وعزيمه
الصبر ، قيل ان قل اليقين اذا وصل القلب ملأه نوراً وشكراً وحقاً من
الله وبقي عنه كل ريب ، وليس صاحب اليقين منزله عن معارضة الشكوك
من الشيطان والفسق قد يعارضه بالشكوك لكن لا يؤثران فيه بل يخرقهما
نور اليقين ويتفطر لهما ، ولد قيل اليقين العلم بمعارضة الشكوك ، وتعريفه بما
مر أولاً ، وقيل العلم الذي لا يتحور ولا يسير في القلب وهو يأتي عن كسب ،
وقيل عنه مستودع في القلب ، ^{سبحانه} ملائكة أظن يقيناً ولا يلبثاء معبرهم ولا يختص
بالمؤمن ، ^{سبحانه} يستحب به الدعاء به مطلقاً ولغيره في الأمر الديني ، ومن كثرته
تكون البراهين ، ولا يستوثق بها في أمر الآخرة ولكن تريد رغبة وشاطا ،
ويريد وينص بما يريد لايمان [به] وينقص وقيل يزيدان ولا ينقصان لانه
اذا نقص اليقين نطق الروال العلم الذي هو كاشف شهادة واذا نقص الايمان بطل
كلامه ، والصحيح ما ذكرته ذلك قد تشهد بعض الشيء فقط بعد ما شاهدته
ولذلك قد تنحصر أمراً تعتبر به وتسلم به على الله ثم تعقل عنه وتسلمه ،
وقيل يصعب ولا يقتصر

واليقين يدعو الى قصر الامر وقصره يدعو الى الزهد المورث للحكمة
امورته ينظر في المواقب وعلايته النظر الى الله في كل شيء والحواع اليه في
كل أمر والاستعانة به على كل حال

والكفر لغة السر وعرفا عدم شكر النعمة : اما بالاشراك ، اما بعمل
سائر الكثر ، وينترتب على الاشراك عمل الكبائر أيضاً ، ويسمي عمل
الكبائر بعض قومنا كفر النعمة وهو من الاشعية ، وأثبتته الامامية باصنافها

والصفرية والشيعة ، ونعمه القدرية والمرجئة وأكثر لاشعرية ^(١) ويدل لنا
أحاديث ليس منا من فعل كذا وقوله ^{صلى الله عليه وسلم} من ترك قتل حية حشية لثأر
فد كفر ^{صلى الله عليه وسلم} وقوله ^{صلى الله عليه وسلم} من خرج من بيته فرأى ما يكرهه فرجع نظيراً من
أجل رجوع كافراً ^{صلى الله عليه وسلم} وقوله ^{صلى الله عليه وسلم} كفر بالله حدود سب وإن دق ^{صلى الله عليه وسلم} وقوله ^{صلى الله عليه وسلم}
إذا قل رجل لرجل أنت عدي فقد كفر أحدهما ، وقوله ^{صلى الله عليه وسلم} من أتى
رجلاً شهوة من دون النساء أو أتى النساء في أعضائهن فقد كفر ^{صلى الله عليه وسلم} وقوله
^{صلى الله عليه وسلم} الرشوة في الحكم كفر ^{صلى الله عليه وسلم} وظاهر قوله ^{صلى الله عليه وسلم} لا ترجعوا عدي كفاراً
يصرح بعصم رقب بعض ^{صلى الله عليه وسلم} وغير ذلك مما يطول سرده ، والله سبحانه
ولي النعمة

والشرك لغة المسواة ، شرعاً حدود الله أو كتب من كتمه أو بني من
أندياته أو صفاته أو بعض كتب ، وتسوية غيره به في شيء أو الشك
في نحو الحق والبار أو بني أو ملك أو كتاب بعد علمه ، وقد ذكرت المسألة
في ذلك في غير هذا الكتاب

وقيل وإن شك أن لعيسى أباً بعد العلم بما لا لب له أشرك ، وإن شك في
صلاة الجمعة كفر كفر دون الشرك أن أقر أن الظهر أربع إلا أشرك ، وقيل
أشرك ولو أقر أن الظهر أربع

والنفاق لغة الخروج من غير المدخل واحده غير ما أجهل ، وشرعاً مخالفة

(١) كفر النعمة قاله كثير من أقطاب العلم من أصحابنا من ذهب إلى أربعة من الأوائل وهو حر ولم
يعرذه الأشعرية منهم ، وقد فسّر أن التأثير في الله الكفر في حق هذه الأحاديث كفر ^{صلى الله عليه وسلم} وقال
الزابع في مردته وقد يقال كفر لمن أحل ما شرعه ورك ما نهى عن شكر الله عليه وأهل الحديث
طاعون على كفر النعمة الكفر دون الكفر فثبت رتبته من ذهب إلى سبب الكفر في النعمة
على الكائن العملية دون الاعتقادية قد ذهب إليه غيرهم من أهل الإسلام وهو ما لا بد له ولا سطر
هذا الموضوع في غير هذا

الفعل القول ، أو السر العلانية ، والمناق عدي من أظهر التوحيد وأخفى الشرك
وعليه أحمل ما ورد في القرآن ومن عمل كبيرة دون الشرك ^(١) ، وقصره
أصحابنا على الثاني ، وقومت على الأول ، والمناق على كل حال داخل في الكفر
وحرم على الإنسان أن يقول أنا مشرك أو منافق أو كافر ولو كان فيه ذلك ،
حل أن يقول أنا مؤمن أن كان مؤمناً ولا يقول أنا مؤمن حقاً عند ابن عباس
وأحاره ابن مسعود ، وقيل لا يقول أنا مؤمن ، بل أنا مؤمن أن شاء الله كما
روي عن ابن مسعود خوه من سوء الخاتمة لاشكا في الحال ، ومنع أبو حنيفة
أن يزيد أن شاء الله لا يهائم الشك في الإيمان ، وما ذكرته هو الحق لأنه إن قال
ن شاء الله شكاً في إيمانه فالشك في إيمانه كفر ، وإن قاله نظراً للخاتمة فليس
الكلام في أمر الخاتمة بل في اخل الحاصرة ، وإنما يصح أن يقال على مذهب
أبي الحسن الأشعري في اعتبار إيمان الموافقة ، أو يقبل تبركاً ودعماً لتزكية
النفس ، أو اعتباراً لما يترتب عليه من النجاة والتمرات فيه لا قطع بمحصول
ذلك في الحال ، أو اعتباراً للخاتمة وإنما منعه أبو حنيفة من حيث إيهام الشك لأن
إقامة المرء نفسه في التهمة حرام وليس إيهام الشك خلاف الأولى فقط كما قيل ،
وعزم على الإيمان وإيمان وليس يعزم على الكفر ككفر حتى يفعل . قاله أبو عبيدة
• الله أعلم •

(١) وردت أحاديث كثيرة في إطلاق العقاب على النكاح العملية كما وردت في إطلاق الكفر عليها
ولهذا أطلق أصحابنا لفظة الكفر فصار للمناق فيها مرادها للكفر النعمة أما ضم
أصحابنا وقد تكلموا بقرائن في تلك الأحاديث لحصر الكفر وانعاقق لشرك ، روى البخاري
ومسلم وحوادثهم والبيهقي وأحمد عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أكرم
من كس فيه كان منافقاً حاصلاً ومن كانت فيه حيلة فهو منافق » كانت فيه حيلة من المنافق حتى يدعها إذا حدث
كفب وأما وعد أحلفوا دا عاهد عذر ولا حاصم صرح »

الباب العاشر

في الجائز من الكلام والدعاء

والدعاء فرض وصمن الله فيه الاجابة ، لقوله تعالى « أدعوني أستجب لكم » وضمان الاجابة مشروط بالطعام الحلال والشراب الحلال وكون المطلوب غير محرم ، لأن المحرم لا يجوز في صفات الله ضمان بآدمته ادليس من الحكمة أن يقول صلوني ما لا يجوز أن أحييكم اليه وليس ضمان الاجابة فيه عاماً فقد يجيب من أن بالشرط وقد لا يجيبه وقد يجيب من لم يأت بالشرط ، فعني « أدعوني أستجب لكم » و « أجيب دعوة الداعي » اني دو اجابة لمن أردت كقوله عز وعلا « وان ركب لدو مغفرة للناس » وقد يجيب لداع فيما لا يجوز احراء للشر على يديه وليست هذه الاستحانة بالمذكورة في نحو الآيتين ولا مأموراً بالدعاء فيها ، ولا يلزم لداعي فيما لا يجوز الا التوبة ، ويخف أن يكتب عليه ما وقع ، ولا تلمه دية ولا ضمان مال الا ما خرج الى حد السحر ، وقد قيل أن من قبل أحداً بدعائه كره فتمه بسمعه ، اللهم اني أدالك الدعاء في الدنيا والآخرة ، وليست الاجابة الا بشيء قصاه الله في الأزل ولكمه قصي أنه يفعلها مترتباً على الدعاء والدعاء أيضاً من حملة القصاء ، ويجيب الله له وحده والمشارك وقد يقال الاجابة مصمونة لكل داع غير عاجل في دعاء وغير طاعم أو شارب أو لابس حراماً لكنها قد تكون بوفق المطلوب وقد تكون بعوضه في الدنيا أو بعوضه في الآخرة أو فيهما ، واطلاق الدعاء حار ولا يبرم أن يحصر في قلده أو فيه وفي لسانه شريطة حكم الله فيه ، وم هو أعلم به من حق تدبيره لأن هذا موضع الدعاء ولو غفل عن احصاره ولو كان احصاره أحوط ليسكن نفسه ولثلا

يسقط ادعاء بحقه ، وأوجب بعضه حصراً لئلا يكون معترضاً على ربه ،
 وفيه انه يكون معترضاً لقصد وليس من لم يحصره قصداً للاعتراض
 ويسمي أن يفيد دعه بالصلاح والخيرة اذا دعا بما يحتمل غيرها كالحياة
 والعمى ونهما قد لا يجدان فيقول مثلاً « اللهم أحيني ما كانت أو ان كانت
 حياة خيراً لي في ديني ودنياي ، وأغني إن كان الغنى خيراً لي فيها ، ولا
 يقل اللهم فعل لي كذا إن شئت أو لا تفعل كذا إن شئت ، قال أبو هريرة قال
 رسول الله ﷺ « لا يقول أحدكم اللهم اغفر لي ، إن شئت اللهم ارحمني إن شئت
 لكن ائمرم على المسئلة وده لا مكر له » ومعنى الامرم عندي ترك الاثيان بقوله إن
 شئت وهو صيغة شئت ولا تقتصر على الدعاء ، قيل الخدي في الدعاء والحرم
 باحدثه ، وقيل حسن الظن بالله تعالى في الاحبة فيه يدعو كريماً ، وكراه أن
 يقل اللهم ارض عني كرسائي عنك لأن رضى الله لا يعدله رضى فصلا عن أن
 يفوقه ، « انه لم أسمع لآل الكاف فيه تحرد السطير ، من نوى بها المساواة أو
 أصالة رضاه مع فوقه . مع في حقه ، ويجوز اللهم ارحمني برحمتك وتب علي
 فتوتك ومعه بعض

وحر رفع الصوت بالدعاء و تذكر في يوم غروث بلا اسراف ، ويجوز
 الدعاء ماوت على فسق مؤد للنس و يؤمن على دعاء المتولى في أمر الدنيا
 والآخرة بلا أن كان دعاءه ، يجوز عمده لاعند المؤمن كدعه بالشر على من
 هو في العروة عمده لاعند المؤمن ، وعلى دعاء الموقوف فيه ، والمتبرأ منه ،
 أن كان في أمر الدنيا أو اعيده أو في أمر الآخرة للمسلمين عموماً ، أو لمسلم أو
 مسلمين أو أكثر خصوصاً ، إلا أن كان دعاؤه بالدنيا لمن يضر بها غيره ، أو
 دهر له أنه يعي نفسه في المسلمين ، وله أن يؤمن ويخرجه بقلبه هذا ماظهر لي ،
 وقل سيري لا يؤمن على دعاء غير المتولى مطلقاً ، ويدل لي أنه يجوز لك

بدعه استدعاء لغير المتولى بالديب والدعاء للفتوى بها وبالأخرة، والغالب ظناً
 يدل له مضمون وصر لا يصره الله عندهم، ولا نأس أن يقال على معنى أن الله
 جعله ناساً على ما يظهر لي، ولا مانع من أن يقال لكل من فعل كتمراً كافراً
 خلافاً لما يثيره حصه من أكثر الكفر، ومن قل ليس في الديب حبر مني
 بريء منه، ولا يقول أحد أنا خير من فلان إلا أن قل عدي فملاو حار الدعاء
 بحرمه محمد ﷺ أو نبي أو الأنبياء أو كتاب أو الكتب أو سورة ونحو ذلك
 أو بلا ذكر حرمة ولا يجوز بجهل كذا ولا بحقه عليك، وجار دعوك بأسمائك
 . أسمائك بها ومع عبري أسمائك بها وحر عدي عصه الله أحرك، أحسن الله
 حرامك وذكرك بحبره ما لك لله فيك وانصرك الله وكان معك وأحرك على
 الله وبارك الله عليك وعمر الله لك حفظاً لغير متولى مدة أمر الديب مع التقية،
 كنية ستر عيوبه في الديب وسفره باللبس فإن انعمه السر، ومعنى التقية في
 مثل هذا أن نخوف أن ينقطع عنك نعمه أو يخذل عيبك أو يشمتك أو يفر عنك
 أو يهتك سواء كل حاراً أو صاحباً أو قريباً أو غير ذلك بدليل أن نصاً مع
 ذلك ولو تقية، فوكل تقية عن قتل أو ضرب أو أحد مال كثير لما سغ لاحد
 منعه، ويدل لي قصة حاطب في تخلص أمواله من أهل مكة وقد ذكرتها في
 هيبان الزاد إلى دار المعاد وحديثه إن في المعارض لمداوغة عن الكذب،
 ويجوز المستعان بالله على معنى المصدر الميمي، وليس وراء الله منتهى
 على معنى أنه ليس بعده مقصد ينتهي إليه كما ورد في حديث ومنعها بعض ويكره
 لا والحمد لله ولكن لا والله الحمد وعندي وأمتي ولكن فتني وفتاني كما ورد في
 حديث ولله لم يشمت لقوله تعالى (من عبادكم وأمائكم) ولا يجوز يا عماد من لا عماد له
 ويأسند من لا سند له وأجازه بعض، وجار الحمد لله حق حمده، وجاز لم يزل إلهاً،

وقيل حتى لا يقال لم يرل إلهاً ما لوه ، وجار الحمد لله بما حمد به نفسه وهلل به ^(١)
وأرحم الراحمين ، وأرحم الرحماء ومنعه غيري ، وكره اعتمادنا على فلان بعد
الله ، وحر أنظر إلى الله ثم إليك ، أو ثم إلى كذا ، وجار الحمد لله أن كان كذا
بفتح همزة أن أي على أن كان أو لأن كان ، ومنعوا الحمد لله الذي كان كذا
وبحوز عندي لكن فيه ضعف من جهة الصناعة إذ حذف المائد بدون مسوغ
لحذفه تقديره الحمد لله الذي كان كذا من فصله أو نحو ذلك ، ولا يجوز احتجب
عن خلقه إلا على معنى أنه امتنع أن يروى ، والاحوط حجب الله عنه الخلق
ولا يجوز على كل حال احتجب بسماء أو عرش أو بكذا لأنه يلزم منه الوصف
بالحد و بكشافه للتحجب تعالى عن ذلك ، واختلف في احتجب عن خلقه
بعرته وقدرته ، وجار الأمر لله ورضينا بقضاء الله وقدره لا أراي الله ، ولا
يجوز تعالى الله بالمر والكبرياء ، وحر استودعك الله واستحفظه أياك
ويارحائي ، ولا يقل قوم قرح بل قوم الله ، وقرح شيطان ، وقيل ملك
ولا يقل ما أحرأك أو فلاناً على الله إلا على تقدير على معاصي الله لأنه أعز
من أن يحجري عليه أحد ، ولا يجوز في الله ما أفعله ، مثل ما أعظمه وما
أعمه وما أقدره وما أعزه وما أقتله وما أحلقه وما أحله لأن العبارة توهم أن
شيئاً صيره كذلك تعالى لا لكون المتعجب مستغنياً عن الله كما قيل ، لأن
المتعجب هو قائل ذلك لا الله ، وقيل بجواره من صفات الفعل نحو ما أحلقه
وما أقتله وما أحله لأنه هو جاعل نفسه قاتلاً خالفاً حلماً ، وما أحسن صنعه
وتدبيره إذا فسر قدره بما هو صفة فعل وأقول يجوز ذلك في صفة الذات
وفي صفة الفعل : أما صفات الفعل فلاه جاعل نفسه كذلك ، وأما في صفات

(١) هل قال لا إله إلا الله واللفظ مركب من هذه الجملة كقولهم حوتل قال لا حول ولا قوة إلا بالله
وبسمل قال بسم الله الرحمن الرحيم وسبمل قال سبحان الله الخ

الذات فلانه ليس المعنى فيها على أن شيئاً صيره كذلك بل المعنى على مطلق التعجب أو قل المعنى على هذا ولو في صفات الفعل وفي صفات غير الله ، وتقدير النجاة أن شيئاً صير ريداً كذا يبين لغناه في الاصل وضع ثم قل عن معناه الى التعجب سواء علم جاعل الشيء كذا أو لم يعلم أو استحصال كونه بجعل جاعل

ومعنى ما أعظم الله أنه تعالى في غاية العظمة وإن عظمت مما تحار فيه العقول والقصد الثناء عليه بذلك وكذا ما أشبه ذلك ، وإن شئت فقل معنى ما أعظم الله شيء أعظم الله بمعنى أن شيئاً وضعه بالعظمة كما تقول عظمت ريدا وتريد وصفته بالعظمة ، وذلك الشيء هو من يعظمه من عباده ، أو ما يدل على عظمته من مصنوعاته أو ذاته تعالى ، أي أنه أعظم لذاته لا لشيء جعله عظيماً ، وذلك اخبار بأنه في غاية العظمة ، واستعمل ذلك في معنى الاخبار بحاز ، ويجوز الابقاء على التعجب ومطلق العظمة مثلاً يقل الريادة فاساغ صوغ فعل التعجب ، ولو كان خصوص عظمته تعالى لا تقبل الريادة ، هذه حجتى من جهة علم الصنعة والبحث ، وأما من جهة النقل فرواية حار بن ريد رضي الله عنه ، إن لله ملكاً رأسه في السماء السابعة ورجلاه في الأرض السفلى إحدى روايا العرش على كاهله يقول مسبحك ما أعظمك ، وقال السيوطي المختار وهو للسبكي وجماعة كابن السراج وابن الأساري والصيمري جواز ذلك وأفتى السبكي بالجواري وأنه ابن حنيفة بن يحيى الشاذلي عن ابن عقيل والسيوطي عن أبي حيان عن كلام العرب ما أعظم الله وما أقدره وما أجله ، ولا يكون كلام العرب في مثل هذا حجة بمجرد لفظهم

وتجوز صيغة أفعل بكسر العين واسكان اللام مع مجرور بالباء لقوله تعالى

«أصربه واسمع» لأنها لا توهي أن شيئاً يصدره دكده ولا يتعجب الله
لأن التعجب من خفاء السبب والله تعالى لا تخفى عنه خافية وما قوله سبحانه
«فأصبرهم على العار» فعلى الله حكمة وحجرت تصريف التعمل على أنهم
لأننا كبد لا المظوعة والتكاف كتنزه وتقدس وتكبر «تعرر» نخبر ومتقدس
ومتنزه ومتكبر ومتعرر ومنجبر وله التنزه والتقدس والتكبر والتعرر والتجبر
وقد ورد متكبر في القرآن وورد بص أو كالمص في حوار ذلك كله،
بل قد ورد بعض ذلك في كلام السلف وبعض الأحاديث، ويحوز تفاعل
لورده تعالى، وقول ابن عباس أن الله متدال في أمهه، ولست في أحاديثي
ذلك قلائد أسماء الله غير نوقمية لأن كلامي فيه «دب فيه» زيادة صفة
كتعاطف ومتعاطف لورود نظمه، «أما أنت» ولا يحوز لأن لا يصحح بين
متصادمين «حار يهني» «حار» أض الله «هذه» وينه للمسجد والكعبة ومال
الله لقوله «كم من منحوض في مال الله» وقوله «هو مال الله يؤتيه»
من يشاء «ونحو ذلك لاقيصه ورداؤه ونعله وخفه ونحو ذلك مما يدغم أو
يقمح ولو كان كل شيء ملكاً له وحار رفع اليدي للدعاء إلى حيال الصد
والإشارة بالسبابة في الخطبة كما فعل النبي ﷺ، ورفع لصوت بالذكر والدعاء
في يوم عرفة، واختار بعض حفص اليبدين والصوت مطلق لما فيه من التذلل
والمسكنة وأصلهما في القلب، قل الله تعالى «ويدعو سارغب ورهما» وأجار
بعضهم رفع لبيدين في الدعاء إلى حيال أو جه أو الرأس، وبعض إلى ما فوق
الرأس، ويمسح وجهه بيديه إذا فرغ من الدعاء، وقيل التضرع أن تبسط
يسراك وبلي طهرها حمة الأرض وتبسط أصابع يمينك تشير بسماتها ونحوكها،
والاستكانة أن تضم أصابعك جميعاً وتجمع كفيت وتجعلهما تحت لحيتك،
والإبهال أن تمد يديك أمامك وبطونهما نحو القبلة

ومن نظر حنارة قل : الله ربي ، لا أشرك به شيك الله اكبر أعوذ بالله
من غدو اورواح الى النار والله أعلم

الباب الحادى عشر

في تعليم الصبيان والعيال

بنت المرأة اذا عقل أن يتعلم الطهارة ، وليس قم به أن يرمعه الى المعلم
ليعلم في صغره الحروف ، وما يترب عليها والأيام والشهور والعائنه وما بعدها
أو ما تيسر ويجهد نفسه قبل النوع ، واداء بلغ به ان اشغى ، فان تزوج
ثبتاً علمته ما يراد منها من مسح ، وان مكراً علمه من بخاطله من أسماء
حمسه ، ويتعلم الوضوء ، والصلاة ، الصوم ، الأوقاف ، يصوم رمضان ان لم
يحف أن يصومه ، ويتعلم معرفة الله ونب أول وحب ، ثم معرفه ارسول ، ثم
يتدرج الى ممكن له كالنحو والعنه ، الفرس والحساب والطب ، وروي
« ائثلوا بين أولادكم في مصاحح لسمع وصم ، وهم للصلاة لعشر ، وعليه أن
يعلم صغره ومما سكت الطهارة والصلاة ولو لم يتألف اذا علم جهله وكذا روحته
وكبره ، لقوله تعالى « قوا أنفسكم وأهليكم نارا » وأما غيرهم من أرحمه فلا
يلزم تعليمهم الا ان رأى منكراً أو تضييع فرض فيكره يرشد ، وقيل كبره
وحتى كأرحمه لا يبرمه له الا ما شاهد ، ويرشد من سأل عن دينه ، ويفسح
التعليم مطلقاً ولا سيما أقاله ، لا يصرب على الصلاة من لم يبلغ عشر إلا ان
بلغ ، ولا يقيد به بحمل ولو بلغ ويثدنه على لأفد ، بحسنه عنه حيث يحتمل

ولو بقيد ، وتكتب للصبي حسنة لا سيئاته

وقيل لا يصرب على الصلاة من لم يبلغ ، وأجاز بعضهم لأنم اليتيم صر به
عديها ، ولقاء اليتيم نهديده بالصرب والاساءة اذا خاف من نروزه وله رطله
ولا يلزمه تأثير احبيل اذا كان بحمد ، وتعلمه صر به على التعلم والأدب
لا غير ، ودليلي في ذلك كاه « يأنو نك عن اليتامى قل إصلاح لهم » اعتباراً
بعموم اللفظ ، وان تركه تضيق له ولو فرضنا الآية في ماله خاصة لقيس بدنه
عديه ، وحرر تعليم القرآن وقراءته ولو في المصحف ومسه من غير علاقة بلا
وصوه ، وقيل لا ، لا بحسبة أو حيض أو فاس ، وأحيز بهن آيت ، أو سيع ، أو
مسه ثم السو ذ ، أو لا حد حائف لسيب ومستوحش ، أو يرخص للحيض
والمدنس فقط أقول ، وكره بثوب نخس ويحمله الاقلف والمشر ك والجنب
وحدئص . العسة لعلاقة لا بحمله أو قصره بحيث يحسه ولو مع حائل . ولا
نس ما يحب الفاري لصوته ، ون قصد به انحب الدس حط ، ودوي
« احموا المصحف وقرأوا القرآن على أي حال وادخلوا المسجد الا حنباً »
ويجوز أحد الآخره على تعليم احسب وعلى السسه ولو من مال اليتيم ، ومع
أحد الآخره عليهما عبري ، والصحيح ما ذكرته لأن ذلك عفاء ، ولا يجوز
أحدهما على قيم رمضان عندنا لأنه من الدين واختلف غيرنا ، ويجوز على
عدم الخط وعلى بري الأفلاء وعلى تعليم ربها وعمل المداد وتعليمه وسائر
الصنيع ولم يوضع بمس لمدة ، وما يعطى لتعلم القرآن أو العلم على التعليم فلا
يأخذه ، وإنما يأخذ ما أعطي تقريباً به الى الله ، ورخص بدور أن يقصد
الاكل بالدين ودور أن يشرطه ولو قصد المعطي الاعطاء على الدين . وأحاره
لمالكه ولو بشرطه ، وأكثر الأئمة على المنع كما هو المذهب لأن ذلك دين

والاكل على الدين سحت كاشوة في احكم ، ودليل على المنع قول الله سبحانه
و تعالى « قل لا امانكم عليه احراً » وقوله ^{صلى الله عليه وسلم} « ملعون عبي ولو آية » فامر
بالتبليغ دون الأجرة ، وقول عبادة بن الصامت : علمت القرآن - جل فأعطاني
قوساً أحدها به فعلمت بذلك رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} فقال « أتريد أن تطوق
طوق من نار يوم القيامة » ، وأم الحديث المذكور في مسند الربيع أن
رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} أدبر رجل أن يتزوج امرأة تعلم سورة من القرآن فترحبص لذلك
رجل أشمة فردد ، لا ترى كيف تقعه حتى قل لم أحداً ثمان حديد ، والرحصه
لا تتمدى مكانها ، ولئن سلمت فعدبها وهو واضح ولي مثل ذلك رجل في
شدة الفقر وحاجة الزوج والصدوق لا في مطلق التعليم بدليل أنه المنع الباقه
ثم رأيت والحمد لله عن أبي النعمان الأزدي زيادة في الحديث « لا يكون لأحد
عندك مهرأ » ومن ادعى أنه مدوحه أنه محصوره بأول الاسلام لقله القرآن
فعليه الدين ، وأما قوله ^{صلى الله عليه وسلم} « أحق ما أكرم عليه الرجل كتاب الله » فإن
معناه أحق ما تفصده أكرام أحد لأحله كتاب الله فهو يخص على كرام
لأنهم يكتب الله بنية عظم الآخر لا أحد للأحد عنه ، ثم قوله
« أحق ما اتخذتم عليه أحراً كتاب الله » فمعناه أحق ما اتخذتم عليه أجراً
عمل بدس وافق كتاب الله أي عمل به بحرمه الله في القرآن كأنه قيل عمل كتاب
الله أي لا عمل دين الشيطان ، وهذا ولو كان تأويلاً لكن يعضده الأدلة
المذكورة

وأم قوله تعالى « وتعاونوا على البر والتقوى » من احتمال عمومته التعاون
بالأجرة فقد احتمل التعاون بالتعليم بلا أجرة وهو الاحتمال المتبادر فليعتمد
« تدب لمعلم الطفل ولو بلا إذن أبيه أو فاعه ولو يقبها ولا صهي لا اذا

أثرهما قيل ، والوجه أنه لا صبر ولو اثر اذا أدبه كما يحور ، وقيل لا يذمه
 الا نادى ، ولا صبر فيها أمره به لصلاحه كعمل مداد ومحو لوح وترميل مكتب
 و . خشش في ذلك أو احترق ولو يتقيا ، وقيل لا يأمرهم بالترميل فلا إذن ان
 كان لا يصبرهم ، كنه وله فقص ما أتاه به ان اطمأن أنه من أبيه أو فاعه ولو
 يتقيا ، وان لم يطمئن فسأله فصحا إلى جوابه حارة ، وله تعميم الصبي ولو أتاه فلا
 إذن لا إلى حارة عليه أموه أو دعه ، ولا يلزمه البحث هل له كهدية رقيق ،
 وان علم أنه متعطل وتعليمه يشعله ثم يفتح فلا يعلمه ، ولكن لا يلزمه طرده
 ان حارة يسمع ويظهر ، وان كان فقير يرتقى من تعليم الصبيان بلا شرط وأراد
 أحد تميمهم بدور ذلك وله تعليمهم ، وكانوا يتركون الفقير ورقه على الله ،
 وان ترك تعليمهم رفقاً بالفقير بلا شرط فوجه ، ومن أمر معلماً بضرب ولده فأدبه
 فرب قدبته عليه لأبيه ، وان أحل الأب من لزمه صبر لولده من مدر أنه مال
 أخرجه وقيل لا ، والله أعلم

الباب الثاني عشر

في جمع القرآن وتكثيره

وسبعة الأحرف والرد على مدعي الزيادة فيه

كان لرسول الله ﷺ كتب يكتبها ، وحكي كان أبي سرح ورديد من
 ثمان ومعد من حبل ومعدويه ، وكان مكنم بأبي اللحي ، العظم والأصلاع
 والحجارة البيض الرفق وأصور الخريد ومحموطاً في الصدور ثم جمعه أبو بكر
 على سبعة أوجه ، ثم جرده عثمان على وجه وترك ستة رفعا للحلاف

وانما لم يامر النبي ﷺ بمجمعه لأن النسخ يرد على بعض الالفاظ فيحتاج
 الى محو ، و لاولى كتابته ، لا محو ، ولا ، تنزل آية فيقول اكتبوها بين
 آية كذا وآية كذا ، و لاولى ان تكون مكتبة في غير أطراف الاسطر ،
 ولأنه لو جمع في مصحف لتد ، ان حطه فلا يمكن سنوطة منهم كما هم الا
 ما يفسد الله

وترتيب الآتي والسو بالوحي ، وترتيبه في مصحف عثمان مثله في
 مصحف أبي بكر ، قبل ترتيب الآ ، توقيف غير وحي ، وقيل ترتيبهم
 باحتهم ، ، جهه لانه على انه باحتهم قل بعض ، هو الذي يتدلى ، هو
 أوثق ، فيكون قد ، كل ، ترتيبهم ان اجتهاد منه ولا أحفظ خلاه في
 ترتيب الآي ، ليس باحتهم الامة بل توقيف من الله وهو لصحيح ، و
 توقيف ، حتم ، داسي ، قولان ، قل اقمى أبو بكر كل حجر ليقول صعد
 آية كذا في ، ص ، كذا ، ونقل أبو جعفر بن الزبير شيوخ أن حبان لاجماع
 على ، ، لا ي توقيف من النبي ﷺ ، كذا الزركشي ، ويدل على أن
 توقيفه توقيف حجر بل ماروي عن عثمان بن أبي العاص كنت جالسا عند
 رسول الله ﷺ ، د شحص ، مصره ثم صوته ثم قل ، أتاني حجر بل فمرى أن أصع
 هذه الآية ، ص ، من هذه السورة ، ان الله يأمر بالعدل والاحسان وإيتاء
 بني بقرى ، ح سورة ، وأما ما ذكره عبد الله بن الزبير المذكور في جمع
 عثمان من أن حبان بن خزيمة أنى يأتيين من آخر سورة التوبة فقل ، شهد
 أبي سمينة ، ، عند عثمان بن الزبير قل لو كانت ثلاث آيات جمعتهن سورة
 فأنصره آخر سورة من القرآن فالحقوها بآخرها فيعدل على ان ترتيب الآي
 باحتهم لامة لكن لاحد فيه للحديث المذكور ونحوه كثير ، ولانه قد ورد
 ما يمارسه وهو ، ان أبي بن كعب قل : لما انتهوا الى قوله ، ثم انصروا

صرف الله تعالى بهم بأنهم قوم لا يفقهون « طنوا ان هذا آخر ما نزل فقلت ان
رسول الله ﷺ اقراني بعد هذا آيتين « لقد جاءكم رسول من أنفسكم « اح السورة
وأول ما نزل : بسم الله الرحمن الرحيم « اقرأ باسم ربك « كما روت
عائشة وقال جابر بن عبد الله « يا أيها المدثر « واستدل بقوله ﷺ « اني
حذرت بحراء فمما قصيت جوارى نزلت فستظمت الوادي أي حذرت في
باطنه فسمعت صوتا فظننت أمامي وحلي وعن يميني وعن شمالي ثم نظرت
في السماء فاذا هو - يعني جبريل - فأحدثني رجعة فأتيت حديجة فأمرتهم
فدنوني فنزل الله يا أيها المدثر « قلت ان كانت حقيقته في هذا الحديث من
غير صم شيء اليه كما هو المتبادر فلا دليل فيه لأنه ليس فيه التصريح بان
أول ما نزل « يا أيها المدثر « لا لأنه في ذلك « انه فهمه حذرت من كون
رسولهم لم يكن قبل قصة حراء « ولا ينه عنه ذلك دليلا لصحة ما مر عن
عائشة وفيه في حراء قبل أن يستبطن الوادي « وان كان لصميمه شيء فعل
من حذرت أول سورة نزلت تكملها وفي ذلك في جواب سألته « ولعل
سؤاله عن أول سورة نزلت يتامها « أو لعل مراده أول ما نزل بعد فترة « حي
أن نزل « اقرأ باسم ربك « ثم انقطع ثم نزل المدثر « أو لعل « راد أول ما نزل
في الحراء « أو لعله أول ما نزل عن سبب « المدثر نزل « نزلت على قوله
« دنوني « وقيل أول ما نزل الفاتحة وبسبب الرحشري لاكثر المفسرين
قلت أكثر الأئمة على انه « اقرأ باسم ربك « ولو كان أكثر المفسرين على
انه الفاتحة وحججهم ما روى عمرو بن شرحبيل ان رسول الله ﷺ قال لحديجة
« اني أسمع صوتا اذا حلوت « أحشني أمرا « فقلت « ما كان الله - ليفعل بك
حراء « انك تؤدي الامانة وتصل الرحم وتصدق الحديث « ودخل أبو بكر
فدنا « ادع مع محمد الى « فقامت فقص عليه « اني اذا خوت سمعت

نداه حتى يا محمد يا محمد فاطلق هربا ، فقيل : لا تفعل اذا أتاك فاثبت حتى
 تسمع ، يقول ثم اتيتني وخبرني ، فلما خلا ناداه : يا محمد قل بسم الله الرحمن
 الرحيم ، الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم - الى - ولا الضالين ،
 وحب بعض باحتمال أن يكمل حبرا عن نزهة بعد ما نزلت عليه
 « قرأ » و « مدثر » في حوت نظر لانه لو كان ذلك بعد نزهة لما لم يقل و قد
 « قل له فقط بل يذكره أيضا » قل لي قل « بسم الله الرحمن الرحيم او أ
 باسم ربك » و قل لي « بسم الله الرحمن الرحيم يا أيها المدثر » الخ ولو كان ذلك
 لم يقل له ورفقه أثبت حتى تسمع ما يقول ثم اتيتني بل بعد أن يهرب بعد نزهة
 « آخر ما نزل » يستفتونك قل الله يفتيك في الكلاله ، الخ روي عن
 « من » بن عمار ، و « من » من لآي وآخر ما نزل من « سور » سورة التوبة ،
 وعن عمر ، بن عباس وأبي سعيد « يا أيها الذين آمنوا تقوا الله
 ودرءوا ما بقى من الزنا » وعن بن عباس وأبي سعيد « تقوا يوما ترجعون فيه
 الى الله » وعن بن المسيب آية الذين يعني « يا أيها الذين آمنوا إذا قضايتهم
 بينين » وأحييت عن آية « يا أيها الذين آمنوا تقوا يوما » وآية الذين « تنهن برأس
 كبر بينهن في المنصحت والآهن في المنصحت ، لأنهن في قصه فاحذر كل عن
 بعض « نزل آخر » وقول البر « آخر ما نزل » يستفتونك « يعني » آخر
 ما « نزل » في شأن الرئيس ، و « نزل » « تقوا يوما » في التحذير عن ما « نزل »
 معطوفه على « يا أيها الذين آمنوا » نزلت هي آية اربا وها نزلت حميف ،
 « عن أبي » « لقد » « كرسول » الى آخر السورة وهو روية عن ابن عباس ،
 وعنه آخر سورة نزلت « اذا جاء نصر الله والفتح » « عن عائشة » سورة
 « الحمد » وعن بن عمر سورة الحمد والفتح يعني « اذا جاء نصر الله
 والفتح » وعن عثمان « راية من آخر القرآن نزولا وذلك قابل للجمع بان

قوم وقصة عيسى الى آخرين وقصة نوح الى من سواهم وكقوله « فأي
 آلاء ربكما تكذبان » نكرر ليؤكد كل منه ما يليه ، وأيضاً انما يثبت قدر
 القصة ووضعها بالتكرير ، به تكون نصاً للحظر ، فذكر ورقمنا على الهم
 والذكر ، ومن بني عميد مسلم عن عمر بن الخطاب أن رسول الله ﷺ قال « ان
 هذا القرآن نزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف وقرأوا ما تيسر منه » قال أبو
 عميد : قيل معناه على سبع لغات ، وقيل سبعة أوجه ، وعد ، وعيد وحلال
 وحرام ، وواظ ، وأمنل واحتجاج ، وقيل حلال وحرام وأمر ونهي وحبر ما
 كان ، حبر ما يكون ، وأمثال ، وعلى الأول فللغات خمس من عليا هوار ،
 والسفلى من غيرهم ، وإن العلاء : أفصح العرب عليا هوازن وسفلى نهم .
 يعني دارم ، وعن ابن عباس : نزل على لغات السكيبين : كعب قريش
 وكعب خراعة ، وذلك أن خراعة جيران قريش وسهلت عليهم لغتهم ، وعن
 أبي حمزة السجستاني لغة قريش وهذيل وعمر والارد وريعة وهوار وسعد
 ابن بكر وذلك مشكل لأنه ثبت أنه لغة قريش ولتكن السمع كما لقريش
 لقوله تعالى « وما أرسلنا من رسول الا ناس قبمه » وذكر أبو عميد أن
 بعضاً سمعه يش وبعضاً بهذيل وبعضاً هوار وبعضاً بالجدية وغيرهم لا كل
 كلمة تقرأ بسبع لغات ، وهذا في اللغات كما قال أبو عميد في القراءات ، وقيل
 لا يوجد حرف واحد من القرآن يقرأ على سبعة أوجه ، وبعض اللغات أكثر
 من بعض في القرآن ، وقيل رب لغات مصر لقول عمر : نزل القرآن بلغات
 مصر ، ومرد من مدنها هذيل وكندة وفيس وصيه وتيم الزناب وأسديس
 خزيمة وقريش ، وقيل نزل لغة قريش ومن جاورهم من الفصحاء ثم أبيح
 للعرب أن يقرأوا بلغاتهم التي حرت عندهم باستعمالها على اختلافهم لفظ
 والله اعلم ، بل يكتم الاستقلال عن لغتهم لعشقة وحينهم وللتسهيل في الفهم

والحفظ ، واد بعض ان الاماحة المدكوة لم تقع بالتشهي بان يعبر كل أحد
الكلمة بمرادها بل المرعى السماع من النبي ﷺ ، وانه يلم أن يلفظ جبريل
باللفظ سبع مرات ، ويحاج بانه انه يدره هذا هو احتمت الأحرف السبعة في
لفظ واحد وليس كذلك بل يأتي في كل عرصه بحرف ان أن تحت سبعة ، ورد
تفسير لأحرف باللفظ أن مر من الخطأ ، هشام من حكيم فريسيان
من الله ، حدة وقد احتمت فرامتهما فظهر أن ليس المراد التعت ، وقد قيل
المد سبع فرائد ، ورد أنه لا يوجد في قرآن كلمة تقرأ على سبعة لأقليل
كعمد الصوت ولا تقل لها ف ، لهم لا أن يقال المراد كل كلمة تقرأ
بوحدة أو ، حزين أو ثلاثة أو أكثر أن سبعة ورد من فيه ما فري . على
أكثر من سبع ، اللهم إلا أن يقال قد قال بعضهم ليس المراد حقيقة السبعة
بل التيسير ، كما يمثل بالسبعة في الآحاد والسبعين في العشرات وسبعمائة في
مئات ، عدد من هذا لا ينم حوا . ربه من خمس وأبي من كعب وأبي بكر
أن رسول الله ﷺ قال : « إن دني أمرني أن أقرأ عن حرف فلم أقرأ ، أستز . »
حتى بلغت سبعة ، راد أو نكرة « نظرت ميكائيل بعد السابعة فسكت فقلت
أن أعدة كملت »

وقال ابن قتيبة : المراد سبعة أوجه : الأول تغيير حركة مدى من ، لا
يصار أصله لا يضار بكسر الراء الأولى وفتحها ، حان الثاني ، غير ملام
والفعل أو بنوع فعل وآخر كباعد بكسر العين واسكان الدال ، فتحهم ،
الثالث التغيير بالنقط كمنشرها ونشرها ونشر ونشر ، الرابع التغيير بتبادل
حرف قريب المخرج كطالع مضود ، ضلع ، الخمس التغيير بالنقطة ، التاجير
مثل « وجاءت مسكرة الموت بالحق - وجاءت مسكرة حق بالله » ، السادس

التغير بالزيادة والنقص مثل الذكر والانثى وما خلق الذكر والانثى ، السامع
 التعبير ما دس كلمة « كالعين لمعوش » و بصوف مسفوش ، ويعني والله
 ثم ان هذا حصير وقع موافقة لتحقيق الاطلاق عليه بالاستفراء ولم يقع بقصد
 العرب ان ذلك كله لا ان اكثرهم يومئذ لا يكتب ولا يعرف الرسم ، وقيل
 لان الاء د والتذكير وصدها ، والثاني الالف الثلاثة ، الثالث أوح
 الاء اب ، الرابع النقص والزيد ، الخامس التقديم والتأخير ، السادس الابدال
 السامع اختلاف الالف امالة وحلاص فتح وترقيقاً وتفخياً وادغاماً وظهاراً ،
 وقيل الاء د لاص ، ثم التفتحيم والترقيق ثم الامالة ثم الاشباع ثم المد
 ونقص ثم التشديد ، التحفيف ثم التبيين والتحقيق ، وقيل الاختلاف بالحركات
 وذلك وجهان بلا تعير في المعنى والصورة ثم التغير بها افتظاً ثم بالحرف معنى أو
 امعاء وفيهما ثم التقديم ، التخير ثم الزيادة والنقصان ، وقيل سبعة أوجه من
 المعاني متممة ، بلفظ خمسة نحو اقبل وتعمل وهم وعجل واسرع ويدل له روي
 أبي بكر « استزاد حتى بلغ سماعاً قل ميكائيل كل شئ كاف ما لم يختم آية
 عذاب برحمة أو حمة بعد سكتعال واقبل وهلم واذهب واسرع وعجل »
 انتهت رواية أبي بكر ، ومثل ذلك عن ابن مسعود ، وقيل انه مثل بسمياً عليها
 سريراً حكماً وقل ما لم يحصر آية عذاب برحمة الح ومثل ذلك عن أبي هريرة
 ومثل لعاباً حليماً سمواً رحباً ومثل ذلك عن ع ، قال أبي يقرأ « كذا أضاء
 لهم مشوا فيه » مروا فيه سموا فيه وال مسعود أظ ، نا أمهلونا أخرونا وذلك
 وحصة لعن الاء دة ، نصط بسحت بتييس ذلك روى أن ابن مسعود
 اقرأ حلا « صعد لائيم » فقال الرجل : طعام اليتيم فأصلح له فلم يطق فقال
 أنستطيع أن تقرأ صعد الحرف من لم من وعمل
 وقيل سمعاً أصنافاً تزداد الاحاد في الاء دة ، حثف قثود وما قولان

وقيل علم الاشياء والايحاء وعلم التوحيد والتنزيه وعلم صفات الذات
وعلم صفات العمل وعلم العموم والعدايات وعلم الحشر والخصايات وعلم السموات
وقيل امر ونهي ثم بشارة ونذارة ثم احذر ثم امثل ثم محكم ومثله ثم نسخ
ومسوخ ثم عموم وخصوص ثم قصص ، وقيل امر وحرر وترغيب وترهيب
وحدل وقصص ومثل ، وقيل امر ونهي وحد وسر وطهر ونض ، وقيل
نسخ ومسوخ ثم وعد ووعد ثم رعب ثم تذيب ثم اذار ، وقيل حلال وحرام
وافتح واحذر وقصائل وعقوبات ، وقيل اوامر وحرر واحذر وامثال وانبياء
وسبب وعظ وقصص ، وقيل حلال وحرام وامثال ومنصوص وقصص
واباحات ، وقيل خبر ونظر وفرص ، ندب وخصوص وعموم وامثال ، وقيل
مقدم ومؤخر وفرائض وحده دونه وواعظ ومثله وامثال ، وقيل مفسر ومجمل
ومعصى وندب وحتم ، امثال ، فرص ، وقيل امر حتم وامر ندب ونهي حتم
ونهي ندب واخبار واباحات ووعد ، وقيل امر فرض ونهي حتم وامر ندب
ونهي وعد ووعد ووعد وقصص ، وقيل لفظ خاص اريد به الخاص ولفظ
عام اريد به اخص ولفظ خاص اريد به العام ولفظ يستغنى بتنزيله عن تأويله
ولفظ لا يعلم فقهه الا العلماء ولفظ لا يعلم معناه الا الراسخون

وقيل صهارير وبه اثبت بوحداية وتعظيم الالهية والتعبد لله
ومحاسبته لاشراك والاعراب في النوب والترهيب من العقاب ، وقيل سمع
لعب خمس لهوايات وتدل على العرب ، وقيل سمع لغت جميع العرب ،
وقيل اربع لعجز هوازن : سعد بن بكر وحشم بن بكر ونصر بن معاوية
واخرى ثلاث لبشر ، وقيل لغة فريش ولغة اليمن ولغة حرهم ولغة هوازن
ولغة قصاعة ، لغة تميم ولغة صبي ، وقيل لغة كعب بن لؤي ولغة كعب بن لؤي
لها سبع لغات وقيل قراءة ابي بكر وقراءة عمر ، قراءة عثمان وقراءة علي وقراءة

ابن مسعود، قراءة ابن عباس وقراءة أبي بن كعب، وقيل هم، وقيل
وكسر وتفتح ومد وقصر، وقيل لعب بخسفه في شيء، قد مهد
ونصريف ومصدر، وعروض وحريص وسجع، وقيل سمعه أو يب في كفة
والمعنى واحد، وقيل أنهب المجدد آلاف والهاء خم، والراء
والسين والعين لأن عليها مدار جوامع كلام العرب، وقيل في أسماء الله مثل
الغفور الرحيم السميع العليم الحكيم، وقيل آية في صفة الذات
في تفسيرها في آية أخرى وآية يسهل في السمة الصحيحة، آية في
الاسماء، الرسل وآية في خلق الاشياء، آية في وصف اسمه، آية في وصف
النار، وقيل آية في وصف الصنائع وآية في اثبات الوجدانية وآية في اثبات
صفته وآية في اثبات رسله وآية في اثبات كتبه وآية في اثبات الانبياء وآية
في هي السكبر، وقيل سبع جهات من صفات الذات لا يقع عليها كيب،
وقيل لايمان بالله ومداينه بشركه، اتيان الامور بحسبه لزواجر وشمات
على الايمان وتحريم ما حرم الله وطاعة رسوله، وأكثر هذه الاقوال لاتصح
عندي لأنها حارجه عن اختلاف الامم، انما نادر أنهم هو اختلافهم، لأنها
لاتلائم أحاديث الاستزادة، ولأن أحد كل سمعة في كثير من تلك الاقوال
لا يجوز تبدليه بأخر ولم يثبت التيسير، وحديث أبي حمزة في الجمع
وهشم بن حكيم لمخلفته اياه في سورة الفرقان واضح في ان السمع في اختلاف
الالفاظ وهو مذکور في مسند الربيع والبحري ومسلم، وقد ان سمع
المحوي ان هذا الحديث من المشكل الذي لا يدري معناه كالتشبه من
القرآن لأن الحرف يصدق لفظه على حرف الهجاء وعلى الكلمة وعلى المعنى
وعلى الجهة وهو المختار والاقترب لعمدة قول سمع لغات وقد سمع أوجه من
المعاني المتفقة بالخط محتلة كقول وتعال وطن كثير من الامم والمراد

لقرآآت السبع وهو جهل قبيح
 قيل كان معجراً لكونه لسبعة أحرف والتحقق عندي أنه معجراً سطره
 معجراً أيضاً بحالته ، وقال بعض سطره ، وبعض بحالته ، وبعض بمحمولهم
 ، كما حين يكتبونه إذا جاء أحد بآية سألوا الشهود عنهما ولم يفت منه شيء
 ولم يرد منه شيء ، والحمد لله ، وكفر من ، ثم إن سورة يوسف ليس من القرآن
 كفر شرك ، ، ثبت أني من كتب في مصحفه الفداء في آخر سورتين لأنه
 في سأل الله ﷺ داوم عليه في الصلاة نحو شهر في آخرهما فطره من
 القرآن وهو مردود عليه بالاجماع وهو معجراً ، ، ولم يكتب أن مسمود
 المعوذتين ظناً أنهما ليست منه لأنه رأى رسول الله ﷺ يعود بهما الحسن
 والحسين ، غيرهما وحافظه الأمة الا قليلاً ، وفي مسمود ، ، مع قد قال قوم ليست
 من القرآن فقد كذبوا وأثموا ، وفيه عن عتبة بن عمر الجهني صلى الله عليه وسلم رسول الله
 ﷺ صلاة العداة قرأ المعوذتين فقال : يا عتبة إن هذين أفضل سورة في القرآن
 والرسول لا يجيل وتوراة ، قال بعضهم إن ابن مسمود أقر أنهم برئت من السماء
 من كلام رب العالمين ، ، وكان رسول الله ﷺ يري بهما فتشيت عليه أكانا
 من القرآن أم لا فلا يكسهما ، وأما يشرك من أنكر أنهما من كلام الله لا من
 تردد يومئذ ومن تردد الآن أشرك لاجماع الأمة بعده ولصحة أنهما من
 القرآن ، ، والله أعلم

الباب الثالث عشر

في المحكم والمتشابه

المحكم ما علق حكمه بظاهره ، وإن شئت فقل ما تأويله تنزيله هو
 يعرف عند سمعته ، ولا يحتمل وجهين كقوله تعالى : لم يلد ولم يولد - ليس كذلك

ي - أي أنه مك - وما حقت الجس والانس لا يعلمون - حرمت عليكم
 أمركم - والمتشابه ما يصرف عن صغره نحو - إلى ربها - وطرد - في حسب الله
 - بحري أعين - أي العرش استوى - وقيل المحكم ما عرف بظاهره أو
 بالباطن - والمتشابه ما استأثر الله بعلمه كقيم الساعة ونحوه - الم - أي من أوائل
 السور وقيل المحكم ما وضح معناه والمتشابه بقيضه - وقيل المحكم ما يحتمل
 - جهة - والمتشابه ما يحتمل وجهين - وقيل المحكم ما عمل معناه
 والمتشابه خلافه كأنه دال الصلوات - حصص - الصلوات - من تنعس
 مثلاً - وقيل المحكم ما استقل بالمشابهة ما لا يستقل بل يرد إلى غيره - وقيل
 المحكم ما تكرر بظاهره والمتشابه ما تكررت ألفاظه - وقيل المحكم القرائن
 والوعد والوعيد والمتشابه القصص والأمثال - وعن ابن عباس المحكم ما سمع
 وحلاله وحرمه وحده - وقوله وما يؤمن به - يعمل به - متشابه - وهو
 ومعه ومؤخره وأمنه - وقوله وما يؤمن به - لا يعمل به - وقيل المحكم
 الحلال والحرام وغيره المتشابه يصدق بعضه بعضاً - وقيل المحكم الأمر والنهي
 وغيره متشابه - وقيل المحكم الأمر والنهي والحلال والحرام - وقيل
 أوائل السور وغيرها محكم - وقيل المحكم ما يسح والمتشابه ما يسح - والذي
 أقول به أن المحكم ما يعلم معناه بظهوره أو بتأويله والمتشابه ما احتص الله بعلمه
 وعليه أكثر الأمة وهو امرؤي عن ابن عباس رواية صحيحة وهو مبني على
 أن - الراسخون - مبتدأ لامعطف وهو الواضح - وكان ابن عباس يقول
 - وما يعلم تأويله إلا الله - ويقول الراسخون في العلم أمنا به - قال
 العلماء وهكذا يقرأ أبي ودنت دليل على ما ذكرت ويدل به قراءة ابن مسعود
 - وإن تأويله إلا عند الله والراسخون في العلم يقولون أمنا به - ورأيت عائشة
 - رضي الله عنها - إذا رأيت من يتبعون ما تشاء أولئك الذين صلى الله فاحذروهم -

ورواية أبي مالك الاشعري « لا أحف على أمي إلا ثلاث حصال : أن
 يكثروا نذل فينحسدوا فيقتلوا ، وإماماً يفتح لهم الكتاب فيأخذه المؤمن
 يبتغي تأويله وما يعلم تأويله إلا الله » الحديث فلم يقل إلا الله والراسخون ،
 ورواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « ما عرفتم من قولوا به وما تشابه
 فأموأ به » ورواية ابن مسعود « اعلوا بحكمه وأسوا بمتشابهه وقولوا أما
 به كل من سدرنا » ورواية أبي هريرة وابن عباس : نزل القرآن على أربعة
 أحرف : حلال وحرام لا يمدد أحد بحكائه وتفسير تفسيره العرب وتفسير
 تفسيره علماء ، ومثبه لا يمدد إلا الله ومن ادعى علمه سوى الله فهو كاذب
 ورواية عن عائشة قالت : كان رسولهم في العلم أن آمنوا بمتشابهه ولا يمددونه ،
 وروى ابن أبي حاتم عن جابر بن زيد : سكتوا هذه الآية وهي
 مطلوعة . . . يدن أيضاً لذلك أن سيق الآية في دم منسجي ، مثله : ووضعهم
 بأربعه : معناه نفسه

والفصل في حكمه : ما يحرمه الله من تشبهه بقوة تعالى « منه آيات محكمات هن أم
 الكتاب وأخر متشبهات » وأما قوله تعالى « كتب الحكمت آية » فمعناه
 انقضى وعدم تطرق التنصيص والاختلاف إليه ، وأما قوله تعالى « كتبنا ما
 مثله » فمعناه يشبه نفسه نصاً في الحق والتساوي والاعتدال ، وقوله مثله
 ريد : أن باب لربادة المشابهة في تنبيهه حتى يعلم أنه مثله لا أنهم ، أو حتى يعلمهم
 على تنويعه يدرك ، وسمع السحب طرق الحاشية الحق فيه فيشرعوا في
 المطر فيه لمصر مثله بهم وذا بالعوا فيه طهر لم الحق وتركوا ما بهم ، وبصير
 المحكمات أيضاً مفسرة لمثله بهم حنهم وبزول تحكيمها ، وهذا على أن
 التشابه محقق ويدرك بغير ولو لم يكن فيه مثله ، فاطمئنا فلا يطرون
 فيه بل ينفرون عنه لكونه حينئذ صريحاً في خلافهم غير محتمل له ، وأيضاً في
 امثله دعاء إلى تحصيل طرق التأويل والترجيح ، وتحصيل علم الحق والحق

والمعاني والبيان وأصول الفقه ونحو ذلك ومنفعة هذه العلوم عظيمة، وأيضاً طبع العوام يفرغوا عما عن درك الحقائق فمن سمع من العوام في أول الأمر ثبوت موحود ليس بجسم ولا متحيز ولا مشار إليه ولا عرض ظن أن هذا عدم ونفي فكان الأصلح أن يخطبوا اللفظة على ما يناسب ما توهموه مخلوطة بما يدل على الحق الصريح ولأول مقابلة وثنائي محكم يكشف لهم الأمر على ما مر ويعرفه ما صعب دركه يتفاضل الناس، والله أعلم

الباب الرابع عشر

في خطاب الله تبارك وتعالى عباده

والأمر به، حوب عندنا وعند الجمهور إذا خرج عن قريضة وهو الصحيح وبه قال الشافعي وشيخه، ثم إن الصحيح عندي أنه يفيد لو حوب لغة وبه قال الشافعي وأصحابنا لا مستحق مخالفة أمر سيده المعبود في عرف اللغة، ومن ادعى عدم الوجوب أو كونه حقيقاً في الوجوب، غيره فعله البيان، وقيل يفيد الوجوب بالشرع وأنه يفيد لغة "طلب من سبر تعرض للوجوب وإن جزم الطلب المحقق للوجوب إنما يستند من الشرع في أمر الشرع، أو أمر من أوجب الشرع طاعته، وإن حكم على اللغة بترتب العقاب على ترك مأخوذ من الشرع لا يجابه على العبد طاعة السيد، ويرد عندي أن العقاب يترتب لغة ولو عند من لا يعرف الشرع أو لا يراه أو فعل عنه أو كان في الفترة فيس مأخوذاً من الشرع، وقيل يفيد لو حوب ضملاً وإن ما يفيد الأمر في اللغة من طلب يتعين عند العقل أن يكون هو الوجوب لأن حمله على البدن يصير المعنى أفعال إن شئت، وليس أفعال إن شئت مذكوراً، ورد بمنزلة ذلك في الحمل على الوجوب فإنه يصير المعنى أفعال من غير تجويز ترك

الباب الخامس عشر

في الملائكة والجن والخطاير

خلق الله الملائكة من نور وهم أحياء لها نور، وقيل هم نور متحسد كما
نحمد الله، وقيل من لريح وهم مكتمون أي مأمورون منهيون ولا تلتحقهم
مشقة، وقيل يقال ممتصرون على الطاعة، محموسون عليها لا مطموعون عليها
ويعال طمعو صرع من لا يعصي، وأما قوله أنه إلى ما يعلمون الناس السحر وما
أنزل على الملوك سائل هاروت وماروت وما يعلم من أحد حتى يقول إنما
نحن فتنة فلا تكفر، وقيل وأما يعلمون للشياطين وما في قوله
عروغلا وما أنزل، نافية لم ينزل على الملوك سحر يعمله من يعلمه
الناس ليتبين لهم أن ما تعلمه الشياطين والكهنة مدعى النبوة أو إربوية سحر
وما يعلمه أحد حتى يقول له إنما نحن فتنة أي نعمت لهم أن السحر كما فلا
يلحق شريب ولعلك إذا علمته منا عملت به فكوب لك فتنة دين فلا تكفر أي
لا تعلمه فتكفر، قيل وشا السحر في ذلك الزمان واستعمل الناس به واستسلطوا
أمواراً عربية منه، كثر دعوى النبوة فبعث الله سبحانه الملوك ليعلموا
الناس أبواب السحر حتى يتمكنوا من معارضة السحرة الكهنة، وقيل هما
رجلان سميا ملكين لصلاحهما ويؤيد، قراءه الملوك بكرة اللام واشهر
أنهما ملكان من أعظم الملائكة مالف في دم الانسان وشمعه نفاصيه أكثر من
سائر الملائكة قال الله لهم احتاروا أعظمكم علماً ورهماً وديانة واختاروها
وركب فيها الشهوة ونهاها عن الشرك والقتل والزنا والشرب وإن الرهرة كانت
رافية فتحاكت مع رجل اليهما فراودها فأبى إلا يحكم لها بالجوهر وشرب الخمر

وشربها وشركا وقتلا نفساً وزنيا بها وسجدا للصنم شرطت عليها السجود له
 أيضاً وعلماها الاسم الأعظم الذي يعرجل به الى السماء ففرحت فسخها الله
 كوكباً ولم يقدر على الصعود ، وذلك غير معقول ولا منقول عن رسول الله
 ﷺ ، وقد أكثروا فيها ونظر تفسيري الذي من علي الله تبارك وتعالى مع
 صمعي اسمي بهمين الرادى دار المعاد وأما قولهم أنهم جعل فيها من يفسد فيها
 الخ وليس عيبه ولا اعتراضاً على الله فليس معصية بل عرض شبهه ليدفعها ،
 ولستة الافسده السفك ليس عيبه لانها حق الهمم الله اياها أو استدلا عليها
 وهما يوحى المرأة من فعلها ، والغيبة انما تكون في ذكر المتولى ولعل تلك
 اللسنة أيضاً عرض شبهه ليدفعها ، ورغم من زعم أن الغيبة لا تتصور في حق من
 يوحى ، أم بليس به ولو فسق لكنه على الصحيح ليس من الملائكة
 ، فهو مؤثر لا كثيرين وكان قبل ذلك مؤمناً صالحاً عبد الله مع الملائكة ثمانين
 ألف سنة فكفر به ابتغاه من السجود بعد خلق آدم أعادنا الله من سوابق
 انشقاقه ، وقد كرمنا أن لنا الحر ، هو الميسر ، أو غيره قولاً سأل الله أن يجعله
 رى ولا يرى ويجعل مسكنه تحت الترى ويعود شيخهم كما لا تجعل له ذلك
 وكان سده رؤيتهم رحمة من الشياطين منهم في أفصح صورة

والشامى وابن برن من من رأى الخ أورداهم أحد حراح وبرى
 من ان لا يتنب لهوى تعالى من حيث لا ترونهم ، وليس كما ولا لصحة رؤية
 بعض الأنبياء ، من بعضاً منهم ، رؤية بعضهم الميسر أيضاً الا ان قيل
 المراد من رؤيتهم الرؤية السببية في الآية ، هي رؤية عمومهم المستمرة ، كون الرؤية
 رؤيتهم على ما حللوا ومع هذا لا بد من استثناء سليمان وقوته فانهم يرون الخ
 والشياطين على أشكالهم عموماً لا آحاداً اذا قدموا على محله الذي تسيرونه
 الريح ويراهم سليمان متى أراد والصحيح عندي حوار دخول الخ في جسم آدمي
 أو حيوان أعني امكاه كما قد يشاهد من يتطرب للمحادين ، ولأنهم أحسام

لطيفة كالريح ترى الريح تدخل الحيوان فيرتعد ويضعف ويمرض وكما يدخلون
في النرى ، وقيل لا يمكن دخول جسم في جسم آخر في حين واحد وإنما يمسون
الحيوان اسماً أو غيره فيقتل عنه التمييز أو يروول أو نزول صحته ويملكون ما
يحدث في القلب من خبر لدليل جعله الله لهم لانه كنفرودة في خوفها نور يرى
من حرح ودا هم طاعة سطع النور الى دماغه فما أراد به وجه الله لم يمنع نوره
مانع وما أراد به الله وغيره مع ابليس نوره من يعود الى العنق وكدره وأخرجه
الى حل اللغو فيطعمه أو ينمكس الى أسفل من يتركه ، وما أراد به غيره طفي
وكانت مكانه خلعة ووال عليه ، وقيل يصل الى ذلك آلة كمن تناول شيئاً
. ربح أو صولح ، اذا دخل الوسواس القلب كان قسياً مضماً كبيت دخله دخن
. وسوس ابليس وأعواه من الشيطان في قلوب الجن كبي آدم

والجن لفظ عام والاشيطان من كفر منهم والخطير من الله يدعو لفعل الخير
اكراماً وإراماً للحجة ومتحماً ومن الملك الى حب الطاعة ومبادرتها ناصحاً
مرشداً ومن المفس الى التزين والراحة والتعم في حير هو شر من الشيطان
الى الاحلاق انهدك كالحقد واحسد أو الى حير سدد راحه مكرراً وادا نفرت
المفس عن حطر بفرقة طمع لاشية تخير أو مات اليه طمعاً فشر وحطر
الشيطان مضطرب والخطير من الله مات وما كان من الخواطر عقب دس
فائدة من الله بشفوة تشوم الذنب وما كان عقب احتداد وطاعة في كرام من
الله وما كان منه يكون مصمماً وما كان من المنك ينزدد لانه كالمصر الراجي
للإحانة وانقول : لله أعلى

الكتاب الثاني

في الولاية والبراءة والوقوف والذنوب والتوبة وعمل الباطن
ولأولياء والبعث والرينة والتفت والسواك والأكل والشرب
والنوم والأدب والطب والتنحية والعفو ولوصل والاذن والسلام
وما للرجل مع المرأة وما أبيض لها والنبه والمال والخير

الباب الاول

في الولاية والبراءة والوقوف

ولاية الخلة وبراءتها فريضة بالكتاب والسنة والاجماع على كل مكلف
عند بلوغه ، قامت عليه الحجة ، الا وهم موسع له حتى تقوم ، أو يقارن
بمخالف مفتضها ثم ادقمت ، ولا يعمل باق وان أنكر أشرك هذا ما عني ،
وقد سيري انه لا توسيع فيه بخلاف وان لم يأت بهما أو بلوغه أشرك
حتى ياتي بهما ، وأما ولاية الأشخاص وبراءتها فواجبة فيسأ عليها ولورود
أحدثت في حب الاحوال في الله ومدح حبهم في القرآن لكن توسع عندي
من لمع حتى تقوم عليه الحجة ووجبها ولو شهد موحب ولاية أو براءة في
أحد من هاتين وتشهد فطر أو صدق عدلين أو عدل مصدق عنده ولم يفعل
فاق وكذا ان أنكر

وقد غيرنا لا تجبان ، ومن أنكر ولاية شخص مذكور في القرآن أو
براءته أشرك وان لم يسكر ولكن لم يفعل بعد فهمه باق ، ومن نص عليه
بالخير في القرآن أو الحديث أو الاجماع فعمل كبيرة فلا يتبرأ منه ولكن

نحب استنباطه وسواء في الذكر في العرب التصريح بالصحة ونحب ولاية
الله وهي حبه وحبه دية ونسمة وتصويبه ولا عراف حبه، ولم يطق
أحد حب دية ولكن عتقده صولاً وحري عليه أحراراً، ومن كل سعيداً
هو في ولاية الله ولو في حل شركه، ومن كل شيئاً هو في ربه ولو في
حال ووثه وإيسر كما قيل السعيد في عصب الله في حل انقصية الكيرة ولا
كما قيل ولي لا يه إلى وفي عكسه سداً لا يعدي، ولاية ستمه رصده راته
مه سخطه عليه، وقف عيري ولاية ستمه، وبمصييره إلى الخطة، ربه ستمه
به وبمصييره إلى السار، قال الشيخ عبد العزيز صاحب البيل ربه الله عه
ولاية هدايته إياه وبوقفه وراه حلاله، كما قال الثلاثي، قلت
ما معنى كون ولاية وره، عله، بمصييره قلت معناه أقدم به ولاية ما
هو أهل له، وحب الله عله يحب الكرمه به رصاه عله فعل عمله
والبغض عكس الحب، والسخط ضد الرضى، ونظر بمصيري حدمع له صم
والخشية أو الخمع للقواعد والخاشية

وإذا رأيت من ظاهر الانسان الموافق الودع بالدين ته ابته، وحسنت
الطن وحملت ما لم تشهد به على ما شهدت لأنه محل أو كخون أن تضع على
جميع تركت أحد وفعلاته، إن لم تعلم حاله وأخبرك متولى أو متولاة ولو أمه
من يعرف الولاية وكان بالغا أنه متولى أو أهل لولاية أو أحرك عله به، لو
شاهدته منه لتوليته فتوله، وكذا إذا شتهر، وإذا أحررت لولاية بعدل ذكر
أو عدل أنى لأنها أصل الرامة فرع ولا تصح البر من لا عداين، أحرره بعض
أيضاً بعدل ذكر وإذا ثبت موحب لولاية وفست حجة، حوسا عداين وم
تقول كعرت عفا، لو أحررت طرفاً عمن، وكذا الرامة إلا الشرك فظهوره
من أحد هو قيام الحجة على براءته، وسع اصص جعل أوج الشك ما لم يعرف
الا قول الهين اثنين، وهو ضعيف، وقيل إذا ثبت موحب الولاية انتطرت
شهرآ أو شهرين حتى تراه حريصاً مستقيماً، وإن اتهمه أغماء على ما كان ولو
صح موحبها حوقاً من دخوله في شبهة، وسع بعض حوقاً من ذلك ولو إلى

فيهما، ولا كما قيل نترك ولا يتها السبقة بالتعيين وتولى من هو في نفس
الأمر عند الله مقتول مثلاً ظلماً وتبرأ من هو في نفس الأمر عند الله قاتل
مثلاً طمأً حتى يتبين لنا الظالم على التعيين لأن ذلك ترك للأصل المعتمد
عليه وتكلف بما عند الله، وإنما الولاية والبراءة أمر مأمور به يعتد فيه ما
ظهر لنا فإذا ظهر لنا ما ظهر تمسكنا به لا نتركه لشك طاري ولأن عند الله
ومن رأى من موقوف وبه كبيرة وثبت منها قبل أن يتبرأ منه أعاد في الوقوف،
وان لم يقب الا بعد ما تبرأ منه فقد قل غيري يبقى في البراءة إذ لا يرجع
منها أو من الولاية للوقوف فيما إذا كانت الولاية مالدات لا بالتعمير وقلت يرد
أي الوقوف لوجوب قبول توبه القاتل ولأن الرجوع من أحدهما إلى
الوقوف إنما يمنع إذا كان رجوعاً عن العلم تنهياً أو سكا طارئاً، أما إذا كان
رجوعاً ما به البراءة مثلاً كما هما مع عدم ما يوصل إلى الولاية فسأئع، ولا يقل
له فعل كبيرة طهر لنا أنه من طريق البراءة وأنه له غيرها من الكبائر فلا تنجديه
هذه التوبة شيئاً فبقية في البراءة لأنها تقول عدا الله في البراءة على شك
ولا براءة على شك ولم أر من قل مثل ما قلت، هو حق إن شاء الله، وأنت
حذر أن كثيراً من أصحاب المشرقة يفتنون في متولاهم الشك طراً ولو مر
ردي عليهم فكيف لا يسوع الوقوف فيمن رآه موحب البراءة مع عدم
موحب الولاية وبعضهم يتقف في متولاه إذا فعل صغيرة حتى يتوب فيرده في
الولاية أو يصبر فيبرأ منه ولو كان هذا أيضاً يرد على الصغار فغير الخشيت الكفاية
وهذا قد توليته لاجتماعه الكبائر فيما طهر لك فلو أحب الله في الولاية حتى
يصبر وهذا بناء على أن الصغار قد تنهين فأولاً كخطرة الشهوة وقلة ودحول
بلا أدب بحيث يحب قتل بل الأولين كبيرين لأنهم كثر في ولورود نقص
الوضوء والصوم وهم العمل بالأولى نصاً وفي تنبيه الحقائق وشمولاً في
العموم والثالث كبيرة لقوله تعالى «لا تدخلوا» الخ ولنهى المحظر إذا

نحرد لا اذ شئت أنه دخل فهو وسعة ، قوا و كاطهار البراءة من نفس عند
من لا يعلم أنه يتولاه أم لا وأما طهره عند من يعلم أنه يتولاه فكيرة لانه
ألقى بنفسه في تهلكة الدين اذا اباح البراءة من نفسه ولا يجوز اطهارها الا عند
الواقف أو المتبري الا ان قد به من يقول بقره قنلا معاً أو وحداً بعد واحد
فيجوز ولو عند متوليه فإن خلع المؤمن من الولاية كفتله ، وقد قل أبو عبيدة
وعنده لا يبرأ من متولى ما وحده احتمال ، كذا الموقوف فيه وول لا يبرأ من
متولى حتى يرى مثل شعاع الشمس من اندب فكيف يستحق بها وتظهر على
الاضلاق ون البراءة السر بالسر والظهر بالظهر فمن حهر بوجبه حهر سامعه بها
وكذا من عده أنه حهر به بحبرها ، من أمر موحبها أمر سامعه وعندها بها الا ان
خوف قصر النفس بحده غنه الميحه اسم ليعرف فيحد

، كذا قول الله ، دلولة سر بسر وحبر بحبر بخلاف الولاية فانه
يجوز اطهارها عند الوقف ، سريه ، ولو لم يعصده أحد ولا يعصى بها اد
لا يبرأ سامعه أو عاله منه بذلك لأجل أصل ولد بن يسر حتى يبين له عدلان
انه في البراءة أو أهل لها أو أنه عن كذا وكذا ، يوجب هذا استمرار ولايته
بعد هلاك وكذا اذا شمر كيرة أو نه هده مه ، وقيل لا يبرأ من مسلم حتى
يحضر ويدفع عن نفسه فيقبل دفعه ولو شهدت عنه جماعة ، وقيل هذا في
المشهور فقط ، وقيل أيضاً لا يبرأ من حرمه حتى يدينوا ووجه البراءة وانه
لا يقبل قوهم لا يحل لنا اطهار وحبها ونهم ان قدموا البراءة ثم يدينوا وحبها
أو يدينوا اتس منهم فلا يعمل عنهم لا ان جاء اتس من غيرهم وشهدا بوجبه
فبرأ منهم لا ان جاءا بعد أو قدموا كلهم أو اتس منهم موحبها ثم تروا
وليس هذا مرضياً عندي ، بل اذا تبرأ اتسان من متولاك وهما عندك متوليان
فذلك تنصهما في البراءة لأن براءتهما منه وشهادتهما بوجبهما واخبارهما بتأله
لها سواء في المعنى والله أعلم

ومن رضى مسكر ، ثم يصرح وهو عذر برأيه بطرده ، فإنه لا يثبت في
 عدم قدرته أو في أنه قال أو أنه لم يراو في أنه قد نهي قبل ولم يقل عنه أنه في
 أنه لم يرجع السؤال أنه في أنه قد اعتقد أن ذلك غير مسكر أو في أنه غير مقبول
 فيه لم يدر به رأي واحد لعدم انكاره وعدا لاحتلاله من قبله من عليه
 أنه مسكر ، ومن بولى أحد على فئة عدم الولاية والبراءة ، لما خالفه أو سمع بحاله
 السابق على حين ولايته عرف أنه لا يستحقه أنه عليه ، استتبه ، ولم يقب
 أي منه ، وإن ظهرت منه خلاق سوء فقف فيه والذي عدي أنه يتحمل
 ، يسأل في حقه التي تولاه فيها ، وإن كان فيها قول بما لا يلهيه ، عليه حتى يظهر
 موجب براءة وإن لم يكن رده في الوقوف وقت لا أنه لم يدخل ولا يلهيه ، ولا
 وذلك أن الولاية كما مر أصل حتى أن من تولي متساهلا له لانه سمعه مع سماعه
 في أول الامر وارتيابه فيه فانه يعصى عليها ، وكذا من تولد عصبته ، كمن
 ومن تولاه بالنسبة في ثبوت موجب بخلاف البراءة من من أنه ثابت حيث
 وقد أجازوا أخذ الولاية عن الأعمى لا البراءة والصحيح عدي لأحد من سمعه مع
 غيره ولو منه لأن الأعمى قد تحقق لأمرك حتى لا يبقى ورق بعه ومن المنصر
 وانه يبرأ بالصوت اذا تحققته

مسألة يناسب الاصلة للولاية جواز البحث عن المسلمين ليتولاهم وهل
 أولى فلانا فادان له من شق به نومه فينبوليه ويتساب على سؤاله بالنية الحسنة
 وإن سأل شهوة فلا ثواب ، وإن لم يكن يتولى قول له لا تتوله وليس قول
 القائل لا تتوله محسناً للسائل لانه لم يقصد التحسين وليس هو القائل ولأن
 عدم الولاية صادق بالوقوف والبراءة ، فقد قيل من سئل عن له ولايته لم يسمعه
 كتبها بخلاف البراءة فلا يجوز له السؤال عن البراءة هل أتت أم من فلان أو من
 بني فلان ، أو من المنبر أم منهم تحسناً أو هتك ستر أو شهوة ، وحذر ليخرج
 من الشبهة والفساد ويتميز الحق ويثاب على ذلك ، وعصى بالسؤال نجساً أو

هتكا شهوة صدق البراءة أو لم يصدق ، وليس من التحس المحرم السؤال
إذا رأى أمانة أو لم تتم له الشهادة أو سمع ما لم يتحققه والا فلا يحسن له السؤال
فإن باب الوقوف رحمة له والحمد لله

فلا يحسن تكلف ما يلزمك به حمل البراءة أو الولاية إلا لمعارض ، والنية
الحسنة ، وإن المساعدة أن الكلام إذا رحي نفعه ولم يخف ضرره أو لم يخف
خيف أو لم يرج نفعه ولو سكوت أولى ، فمن طمع في أن ينعى مخالفته أو الحق
فبطلته لله أولى ومن لم طمع فبركه بالسطر أولى أن لم يؤل إلى وهن في
الدين من أن تواضع لله ترك الجسد ولو بحق إذا لم يجب والا فلا تواضع في
ترك الواجب ، وفيه الترفع عن الواجب هو حرام ، ويتبين لك مما ذكرنا
ضعف قول من يرمي من رأى فعلا أو قولاً أو اعتقاداً أو تصرفاً بحد له أن يسأل
حتى يعرف الحق من المظن ولو صح أن لا يرميه ، وإذا طمعت أحد أو تبرأ منك
بلا موجب تبرأت منه لعديده حدته وثبت الله على البراءة منه وعلى ظلمه
أيك ورائته منك لا موجب ، وإن تبرأت منه انتقم ، لنفسك فلا ثواب لك
ولا تم غمدي ، وره يكن ذلك حسداً طمعا بحسب ما ظهر له بحيث يعدر شرعا ،
أو تبرأت على ما ظهر له بحيث يعدر ولا يجوز لك أن تبرأ منه ولو كان
مقدراً ، كنت مقصوما في حقيقته سير مثله لبراءة بذلك ، ومن تبرأ من أهل
لبراءة توجه لا يجب البراءة

ويعتمد في أدلته وبراهنه على المناداة بالحق فتنحب عدي البراءة من
قل له سؤالي لعنت لله أو أحرأه وأدحت حار أو غصب عنيك أو سخط عديت
أو لا ردني عديت أو لا تنه عنيك أو بري منك أو نموتك أو لا كما قيل
أ. لا يبرأ منه لا احتمال أر دته مرأ ديم ما و به احتمال بعيد في اثباته تكلف ولو
منسب ما ذكرته من أنه لا يبرأ من أحد ما احتمال وجها ، قيل ومن رأى ضاربا
أو وتلا أحداً و به يبرأ منه ولو كان المضروب والمقتول غير متولين حتى يعلم أن

والكلام في المسمى الذي جعله الله تعالى في بيعة الله تعالى
 ونفذ بها الكثرة، ومن يرى، يحس أو صغيرة فهو متفق، ومن يرى
 مدعة مضمومة عليهم، أو مجمع عليهم أنكر، والكثرة في حرم الخوف
 في مدته أو منه أو عرضه أما من في الماحة أو عده من الرضى فلا تنس على متساوية
 من أن يحد من حرمه يبرأ، لا يحد في العرف طعنا ولا يميز عليه أن رآه ولا
 يميز قلبه، وهذا في سائر التثقيف لو ود لو غيبه فيه لأن معنى التكليف
 في ذلك على مشقة، إلا لم يصر إليه، ومن لا يحد من يرى، أحد العليين
 حرم أحده من ماله لأن اليد من الأموال بورت الله، وإن صر به صر به
 رفق، دفعه كدته من لا مد حد من طعنا أو منه أو دفعه كذلك في
 لعبه وحله يبرأ منه وبو حشيت ما لا يتغير عليها فيه، وإن أتاح به أن
 يصرده أو يقطع ماله لا يصلحه أو يفسده لا موجب فعل يرى منهما، وفي
 لوم لا رش، لديه حاف، وإن أتاح ذكره، سوء لم يجوز لداكره إلا أن كان
 فيه ولم يكن متولى عند الداكر، ومن أتاح أن يكذب عليه أو يهت هلك
 وكذا أن أتاح أن يقتل، وليس ماحة المتأني أن يذكر بتأنيته مخر حاله من
 الولاية لأن ذكره عدا فيه لم ينفق على أنه غيبة لأن أورد الداكر الشتم فإن
 أباحه المتأني على الشتم يرى منه، وليس حديث أبي صمصم ماحة لأماحة
 العرض، أن يحد من على صب الثياب من الله بما سأل من عرض الألسن وعلى
 ترك حقد واجدرة على لذكره سوء.

وإما في حسب الخلق كثر له فرص حتى يخرج وقته عمداً ولا يبرأ من
 تاركه إذا احتمل السهو والغفلة أو اختلف في فرضيته اختلاف معتد به، فمن
 قال لا تجب صلاة الميت يرى منه، ومن قل لا أصلها فلا يبرأ منه لا ختم أنه
 يتركه لغيره غيره بها لا انكساراً، ومن تعبت عليه وتركها يرى منه، وكل
 حق للمخلوق هو حق لله أيضاً لأنه أمر به فعلاً وتركها، ومن حق الله أن

لا يهتدى لغير متولى به يوجب الجنة ومن رأيه يدعو به فلا تبرأ منه لاحتمال
أنه تقية أو معرضة أو حلياً لعافية و دالة لقنة مثل حيثك الله . ومن أنكر آية
على أنها ليست من القرآن بحيث لو رآها في المصحف أو أحرمه بها حافظه لم
سكده ففيل يبرأ منه لأنه قارف ، وقيل لا ، وكذا نبي غير نبينا محمد ﷺ
، ثلاث وصحه لله وكتب غير القرآن ، وقيل من سمع ثلاث آيات متتابعات
فشك أنهم غير قرآن أو ظن أو حرم فهو هالك لأن القرآن نفسه دليل
لأنحاره ، وورده أنه لم يسكره عدداً ولا نهائياً ولم يعدر كثير حائل
ثم انه رسول

ومن حق الله تعالى والمخلوق عدى استتابة المتولى . من التعاون على البر
والتقوى ، احب من الله ومفعلة المخلوق من صيغ هلك ، وقيل عصى ، وان
تستتبه حتى تاب ولو بقوله من جميع الذنوب ونحوه ، أم استتبه غيرك
فتب سقط فرض الاستتابة عليك لم تنب موته ان صيغت . من استتبه غيرك
ولم تنب سقط أيضاً هذا تحقيق المقدماء الله ، وان كان دمه مادان ، لم يحرمه
الاتعبيه بالتوبة ، وتجب عدي الاستتابة من الصغيرة ولا كفر بصيغ
وكذا المهي عنها كأن فعل الصغيرة محرمة لا كفر به ، وأما استتبه امتتابة
المسلم ، له كال في البراءة لان استتبه دعه الى الاسلام وتقوية له ، ووجب
هيه قطعاً ، ووجب قبول مريد توحيد وقبول موحد مريد للدحول في
الهدى ، ويتم الى حسن دحوه ونحوه شهادته لا كاقيل تقبل ليوم أو يومين
ولا كما قيل برد حتى يرى حرصه فيقبل دحوه بعد ، لو حوت المسارعة للحير
وقوله والاعانة فيه ورده تأخر عنه وتأخير ورده وتثبيط عنه ورده رجع
المريد القهقري بذلك ، ومن لم يطلع على براءة الاس من متولاه الا بعد ما
ري هو أيضاً منه لم يبرأ من ذلك لاس

ويجب عمدي على كل مكلف ولو مشركاً أو منافقاً أو مصرّاً أن يتولى نفسه ، وتولي النفس يتصور بالانقلاع عن الذنوب والتوبة عما وقع منها . ومن الانقلاع والتوبة ، ولك أن تقول هو ذلك والدعاء بالجنة والغفران لنفسه لا على المقاء على الكفر من الواجب أشياء : الانقلاع والتوبة والدعاء جميعاً ، وليس مقروط بعضها مستقطاً للباقي بل يجب استلحاقه ويتوي القضاء ان لم يك مشركاً . وحدث في الأثر خلافاً في المصير أيتولى نفسه والتحقيق ما ذكرت وأهل مدع يقول ولاية النفس الدعاء المذكور ومنعه على بية الاصرار أي أنه مع أن يعتقد الاصرار ويدعو بالجنة والغفران لنفسه مثل أن ينوي أو يلفظ : اللهم عمري وأنا مصر فيكون الخلاف لفظياً ، واشتهرت ولاية من دخل تحت حكم الامام العدل ما يظهر منه موجب برائة فيه أو ما يظهر من لامام موجب براءة فيه أي أنه يوقف فيمن تحته حتى يظهر منه ما يجب براءة فيه أو موجب ولاية فينوي ، ومثل الامام العدل اسير القائم من الاسلام على عامة ذلك يقتضي ولاية الصحة ، كما لا من جهة منه موجب براءة وهو ، صحيح لأنهم تحت حكمه صدر أي اسمه . وقيل لحكم كذلك في كل دار يظهر فيها أهل نودون يسوون لا من طهر منه خلاف الحق ، والمشهور أن لا يتولى الا اذا شوهده منه الودد قولاً وعملاً كما اذا اختلط الموافق والمخالف ، لا يبرأ من كل من في دار ظهر فيها الفسق أو الشرك لطواز اللث في دار المتأقين والمشركين للالسنم واحد فيها أن يقيم دينه جهراً كصلاة وصوم وأذن ووجه يحد طهر البرائة منهم ، وقيل بحجور اللث من حد أن يقيم دينه كتمناً . الواضح عمدي أنه لا يحجور للث في دار حكمها لأهل الشرك اذا كانوا فيها وكان الموحدين لا يحجرون أن يظهر ، من أمر الاسلام الا ما أراد المشركون والله أعلم

وما تقدم من أنه لا يتولى الا بنية قوله وعمله هو مشهور عندنا

واختلف المشرقة . فقيل كذلك . قيل من صح له ما تنعت به موافقة في الدين
وجبت ولايته من غير احتياج الى علم أعمامه واداء تغير عصر بحدوث أمر في
الدعوة لم يبول لا مولاية العمة لأهم الدين يميرون ذا من ذاك . قيل ذا
أقبلت الفتن لا ينصرها الا العلماء المصراة ، واداء أدبرت أنصرها العوام
وحمل الأئمة عدي موسع ما لم يقدر فيهم أو تقيم الحجة ، وقال غيري لا يوسع
وليس كذلك قيل من عرفت منه أربع وحسنت له أربع اد حدث صدق .
وادا أو تمن لم يخش ، واداء عهد وى ، واداء وعد . يحلف الا وعد يخش حلف
أو يخش ، فتجب ولايته وحسنه وبحره غيبه ونجور شهادته . وولد المتولى في
الولاية تبعاً ود بلغ وأتى بأحد الألات تولى بالذات حتى يرى منه موجب
البراءة ، وقيل ذا بلغ وقف فيه حتى يعلم حاله قولاً وعملاً . وولد المتولى
والمشرك في الوقوف عديم ود بلغ . أقر ما نحن ولقولان . والواضح عدي أ
الأطفال كاهم في الولاية لأن القيم لا يجري عليهم سوء ، وأم وقوفه ^{مات} في
أصغر . شريك . مفسس ، وقوله تخديج . « ان أو لادك من سيري في ال »
فكلاهما عن احتباء أحدهما . سح للآخر وما تخذ منهم مفسس . وحي الي
بدهما من أنهم في حجة خدم لأهلهم وفي روايه « سألت ربي بهم فأعطيتهم »
ومن تولى من صعره لذلك أو لكون أبيه متولى حتى بلغ لسكر لما قرب
الموع حس فهو عي ولايته . ومن بعد حراماً فوافق حلالاً يرى منه ، وقيل
لا ويرمه لمونة جمعاً ومن أوصى أبيه بركاة وعلم أن مريم أمه أكثر
فلا يبرأ منه لاحتمال أن يكون قد أدنى من حيث لا يعلم وكذا غير أمه ،
والله أعلم

ابواب الثاني

في الذنوب والتوبة منها

من عمل حسنة . ميثاق كتبت و حوري بأنها أكثر وهو ظاهر
 الأحاديث . وقيل إذا عمل حسنة ثم سيئة تحت السيئة احسنه . واختلف في
 حسنه حال الاصرار ، قيل يكسب ولو مات مصراً وإنما البصر الى ما هو
 أكثر ، وقيل لا تكسب حسنة حال اصراره الذي مات عليه ، وقيل لا
 تكسب مطلقاً ، ومشهور عندنا في المغرب أنه من مصراً بفعل عمله كله ، وإن
 مات أثناء رد الله عنه كله . لو ما عمل في الاصرار . وأنه مكان كل ذنب حسنة
 من حيث أنه تاب عنه ، وقيل يعمل ص في مستقل مرده . يصعب به في عمله حتى
 يجمع له مثل ، أحبط من عمله ، وإيراد بالرد رده في صحيفته ، أو الصحيفه
 الجامعة لأعمال الخلق بعد محله . ، كناية عن الأمانة ، الأبعد لله لا يتحول
 في نفسه ، لا في مقتضاه ، فمن عدا الله أنه يموت شيئاً لا يسطر له عملاً ، ومن
 عدا أنه يموت مصراً لا يفضل له عملاً . الأعمد بخط ما كثر كالا بداد
 . رياء ، العجب ، المني والأذى والطير وحده الصمت على النبي ﷺ كهم
 البعض على البعض . رفع الصوت على صوته وأخف أن يكون كماله . وقيل
 صوتك على صوت قراءة القرآن تعبر لقرآن ورفعه على قري الحديث لأي
 ليس باطلا مكده . فيه تعبر القرآن واحديث

والكبيرة أما ترك فرائض عمداً كالفلاة والصوم ، الركاة ، التوبة
 الاستغفار والندم والقضاء والركعة ردة في غير الركاة مذكور ، من مات ولم
 يقض تسويهاً أو جهلاً هلك ، وإن مات وتذهب فحجي ، مات ، هلك ، ومن
 لزمته مظلة أو مرسلة ومات لا منفداً ولا موصياً ولا نسي هلك ، أو عصى ،

أو يوكل هذا الأمر إلى الله، أقوال، وإن نسي عصى، وقيل لا وأما عمل
محرم فمن عصب أو سرق مالا أو أعتى في ذلك لزمه ما عمل وقيمته أن يردّه
، يرد ما تولد منه، وإن بيع رد قيمته كما يسوى لا كما بيع، وإن لم يتلف
فليجتهد في رده إلا أن لم يطق، أو قبلت عنه القيمة أو المثل حر ويورد كل
ما تولد عند المشتري وغيره، وما اختلف فيه من شيء أه قيمه فقوة، بخلف،
، قيل إذا أمكن المثل حكمه، لا يعدر في سبيل ذلك، ، قيل يعدر لعدم
« لا تأخذوا نسيب » حديث « رفع النسيب عن أمي » وبنييد الاصرار
بالعلم في « ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعمون » ويرضى الله عنه حصه دا
مت تائبا من دنوبه، ، يعدر في نسيب ما دخل يده برضى صاحبه، وقيل
لا، ، قيل يعدر إلا في الدين فلا يعدر بنسيبته إن لم تكن عليه الشهادة،
، قيل إن مات تائبا من الدنوب أرى الله عنه صاحبه كمن لزمته نساء
من عصب أو سرقه أو نحوها أه دين أو ارش أه غير ذلك ولا يجد خلاص،
، موى إن « حد مالا أدى، وما لم يجد صاحبه بعد انتظار وبحث أعصاه
الفقر، ، وإن كان ديه لم يترك إلا دوي لرحم أعطاه إياه، وإن لم يجد
أعصاه الفقراء مطلق، وكذا دية المجهول، وقبل عيري دية المجهول للفقير،
استولين، وأذا وجد صاحب الحق بعد أعطاه الفقراء حيره بين الأحرار والفقراء،
، الصمان على أمر صبي أه محمول وعلى المأمور ن أقو، كان بالغ، ، وإن أسكر
فعلى الأمر المقر بالأمر كذا قيل ولست أقول كذلك بل السالع المأمور إذا
أسكر الفعل فلا صر عليه لأنه لا يبر عليه ولا على لآء، لأن إقراره بالأمر
لا يلزمه صماً لأن أمر السالع لا يوجب صماً لتعلق الصمان بالبالغ المأمور إلا
، كان مراد فائي ذلك أنه يلزمه الصمان فيما بينه وبين الله إذ لم يصر المأمور
بالفعل فيتعلق الصمان به فالزم الأمر لثلاث أصيغ احق، ، ومن مات منه آلم يبعه
ما يؤدي عنه الوارث أو غيره، ، ولا صمان فيما فعل في مال أو بدن أو غيره

الكتاب
الذي
هو
الكتاب
الذي
هو
الكتاب
الذي
هو

وركوب دابته واستعمال خادمه بسيراً أو معز في غير ما استعمل له ووطء في
حرته وقعود على سريره أو حصيره وكتابة من دوابه ونقله وقطعه قرطاس
له وسقي بدلوه ورجل على دابته وشرب من نائه، والذي عهدي أنه يحكم
على ذلك بأنه صغيرة إذا لم يعلم الرضى ولا المنع من صاحبه وأنه في نفس الامر
أم حلال رضى صاحبه وعدم تغير قلبه، وإما حرمة لعدم الرضى لو علم بذلك
فكان قصده إلى ذلك وفعله بحيث يعد الرضى في مثله مع احتمال عدمه صغيرة،
ومن تعزى عنه من يره قبيحاً ثم ولو نعى أو ميت لا عهد محزون لا يعقل،
ولا يحذر اظهار العودة لبلا اللبس إلا في طلاء سائر، وكفر من تعزى عنه
من لا يرى التعزى قبيحاً لا اعتياده مثلاً أو لهواه كسواني السيل، ومن أدل
من أحد بحيث هو علم الرضى ولم يحتشم المدل حر ولو لم يصل صاحب الملبس
بحيث يفرح وشرط سري هذا، وعيب اللسان متى بيده أو لسانه أو
شبهه أو عيه أو نعه أو حاجبه أو أمه أو نحو ذلك كبيرة، وعيب غير
المتولى ذلك من كان على مباح فكبرة أيضاً لا كما يوحى مصر في غير هذا
من أنه كبيرة مطلقاً، أو صغيرة مطلقاً، أو لا يحذر لانه ذلك له
في مباح وإنه يجمع أن تتكلم به كثيراً وغفراً، والظلمة كبيرة إلا ما اعتيد ولم
يعد ظلماً ولم يتغير القلب بها، وإن اعتيدت لكن تغير به فكبره، وقيل
صغيرة، ومن جتمع مع غيره على ضرب أحد ولم يضربه وندم وضربه غيره
له يأمره أجرته التوبة من نواه، وإن اجتمعوا وحصروه أو أمسكوه فضره
أحدهم أو قتله لزمهم ذنب القتل أو لضره كلهم ورمهم الذية أو لارث
أيضاً كلهم، وقيل إنما يلزم الذية أو الارث الضارب أو القاتل فقط
والصحيح الاول

من من لكثر اظهار اللسان معصية ستره الله عنه بدروي عن رسول
الله ﷺ «استد غضب الله على من ستر عليه ذنباً فأودعه» وإن كان غملاً

فليظهره لاولياء المقتول ليقتلوه ان ارادوا ، ومن أقر به معتز سقلا نادى
 فلا يرأى منه الاولى ان يقول أحروني ما يلزم من فعل كذا ولا يطهر السوء
 من دسب مستور عليه ، ومن الكثر استماع المزمدر بأنواعه والنواح ولو بكلام
 حائر في أصله واستماع الصدى لا بحور ، وجر عدي استماع الغناء من غير
 امرأة بجائز على قصد أن يخشع لله ويخضع ويعفو ، نسمع نفسه ويبدى أمر
 الآخرة ، يرى حراماً كان في قلبه ، قيل أو يندد بالصوت الحسن ، وأن
 استماعه نهي كما في أمر الدين أو مهلاً خرام ، ولا يصير السمع صرورة الا
 ن سعه القلب حيث لا يحج ، والاحوط ان لا يستمع الا من عمر قلبه بالله
 حتى انه يتناول صوت الاسباء اليه كما روي عن أبي عثمان المغربي أنه سمع
 صوت آله النبي ، ثم التي يقول لها الجرازة أو التي تقول لها المروءة أو نحوها
 مما يختلف باختلاف الصنم والمدن . فأظهر حزن واصبراً وأنبأاً فقبيل ،
 فقال : انهاء تقول الله الله . وكتاويل صرير الباب وصوت الريح وكما سمع
 مصهم قائل

أياراهي نجران ما فعلت هند

فأمهر ليلة يقول ما فعلت دوي ، وأجاروا الغناء وسماعه والرقص لفرح
 كهر من ادا كان بحلال كما روي في كتب الغزوات استماع رسول الله ﷺ
 عنه حوارى لا تصر وهن برقص ولعب أحدث في المسجد ، لكن م أن
 ذلك واحد من أصحاب رواية الا من رأى ذلك في كتب القوم كما رأيت مثل
 الامامه الملاي ، ولا يحور استماع الصل ، أنواعه وآلات العود ونحوه وأحد
 بعد ذلك ، ونحو قول مائع ، وروي قومنا أنه سمع ﷺ شبابة
 زاعى قصه أدبه ناصعيه ومعه دافع ويقول له أسمع حتى قل دافع لا فلم به
 دافعاً ، لا اعنى ، هو قادر والحمد لله وأما سده أذنيه فليسلك أتم الأحوال
 وثلاثاً تشعه عده هو فيه من ذكره فكري قلبه وما ورد من الهى من الفقه .

مستغفراً محمول عن غناه بما لا يحل وسمعه حين لا يحل وحين يريد به المتعبد
 مستمع أنهما كافي للذنب ، وحرره الأعتد ، والأخذ حتى ما لا يحل من ذلك
 كله وغيره كاعتد ، وأخذ على غيبة ونجاسة وطعن ودلالة على مال أو نفس ونحو
 ذلك من المحرمات والتوبة رد الآخذ وتصديق المظني به أو مثله أو قيمته
 والاستغفار والتندم وتوبة الظالم بلسانه أن يكذب نفسه عند سامعه أن كذب
 على أحد ويظهر الندم والتوبة من غيبة عند سامعه ويفهم ما صاع من من
 كلامه وما وصل من الكلام صاحبه فليعتذر ويتوب عنه ويحاله ، ما لم يصبه
 فلا يذكر له ، وقيل يذكر له ما اغتابه فيه وما تكلم به أن كان لا بهرج
 فتنة ولا يزيد غضباً ويحاله ، ومن خان أحد في زوجته فليحسن إليه حتى
 يلغ رضاه ولا يذكر له وليتصرع إلى الله أن يرصيه ، ومن كفر أحد أو فسه
 لم يقدر عليه أن يستحله فليصدق عليه ويتصرع إلى الله أن يرصيه

والتوبة من الصغائر والكبائر واجبة ولو كان لا طاقة للابن على ترك
 الذنب لأن التوبة حق لله وإحلال له وإحلاله واجب على أي حال ، وعلى من
 حق أنه يموت عاصياً ولأنه لا يدري لعله يموت قبل أن يدب دنياً آخر
 ، أذنب فقد غم التوبة من الأول ، ومن أكثر إحلال الله كان أرحم
 لقول توبته ، وذكر أن صاحباً معقود بدسه خبر من بك مدل على ربه ،
 ونصح التوبة من الرياء ولو لا تحديد للشهادة لأن معنى كونه شركاً أنه شديده
 به في توحيه العباد إلى غير الله سبحانه وتعالى لا أنه شرك حقيق لأن المشترك
 يعبد غير الله وذلك يعبد الله في رعه ويظهر عبادته لغيره فهو غير خارج عن
 كثر المعنى بل هو كبيرة نفاق ، وقد سماه بعضهم نفاقاً إما على أنه حقيقه
 عرفية خاصة على أن كل كبيرة غير كبيرة الشرك في هذا الاصطلاح فهو
 ولو أظهرت ، وما لا يظهر العمل لله وقد قصد به غير الله عز وجل ، ومن
 الرياء ترك عبادة لأهل الدس لأنه انما تركه ليكون عمنه غير مدعو
 من لائن

حيث لو عملها لم يوه بالرياء وذموه فقد قرف تركا لغير الله ليكون عندهم حسبا في
أمر الدين حيث لم يتصف بالرياء فلو اوجب أن يعمل لله ولا يترك أو يترك
لالتباس ولا تحكم لعدم التوبة على من داس بحقوق الاسلام ديانة الصديق ولو لم
يوص به لا يمكن لبيته . عدم تمكنه من الوصية ، وتوبة من أحلف وعده
معه وف أن يمدح ويستغفر ويستدركه من حلفه بغير أن أمكن ، وتوبة من
أنعمه . مدح به أن يمدح ويستغفر ويستشعر حقارة نفسه فإن من أنعمه بامدح
به . من مخرج بقول كفته باق إلا أن كان فرحه لقبول الحق ، ومن نوى
عمل كذا فترك فليس تركه توبة بل قيل مات ولم يقب من نواه هلك
وليس كذلك كيف بهت ولم يعمل بل قلب نواه إلى الترك وترك ولا اصرار
مع ذلك بل لو مر عليه . مات عازماً فليل عصى وقيل المهم مغفور ، ومن
أدب دسا واستغفر من ذنوبه عموماً أحرأه أن لم يعتقد الاصرار عليه ، وإن
اعتقد به . من اعتقد الاصرار أنه لا نسى الذنب واصراره . ذنب من
ذنوبه عموماً . فقولاً . من أدب دساً ، من عملاً بعده ونوى به نحوه محي
لقوله **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْمُوا لِلَّهِ أَسْمَاءَ السَّيِّئَةِ تَحِبُّوا** ، وإن لم يقصد بها نحو السيئة فليل
نحوه . فليل لا . وسما . سميت دساً ، ضيعة ، ولو على يد ناس وسوء في ذلك
كله . الكثرة . والصغيرة إلا ما هو حق مخلوق ولا يحط ذلك منه العراة وإنما
ذلك مرهاً به . من لا أمر بحكم ، واختلف من قبلت توبتهم فمعتهم
نحوه . من صحبته وتساها حفظته وجوارحه وبقاعه وبعض لا يفعل به
ذلك . من محمد . معرفة الله أعلى

الباب الثالث

في عمل الباطن

يحب الاتصاف بأوصاف العبودية كالتواضع والخوف والخدر فمن لم يتصف
 بها ملكته نفسه وبمراقبة النفس تنمو الطاعة وبارك في العمر القصير ويميل فيه
 ما لا يضرب في الطويل فتسبيحة من مراقب أفضل من جبال من أعمال عاقل
 وكل ليلة لمعارف كليله القدر ، ومن حقق أن الله رقيه كما قال « أن الله كان
 علماً رقيقاً » راقب واستحضر في قلبه أن الله عالم بما يخطر في قلبه ونقوله
 « فعبه واستحي منه أن يعصى أو يقصر في صاعته ويورثه الحياء منه إذا رشح
 أن سجد العظمة والجلال ، هذا مقدم المقربين ومن لم يشاهد فليستحي كما هو
 مقدم أصحاب اليقين والأول أفضل كما قال عليه السلام « الاحسان أن تعبد الله كأنك تراه
 فإن لم تكن تراه فإنه يراك » روى عنه عمر بن الخطاب « أن نخشى الله »
 وروى الشيخ بن حبيب بسنده عن أس « أن أحسن الله » قال في الاحسان
 بالمعنى الذهبي احصل محوقوه تعالى « من أحسنوا حسنى » وقوله عز
 وعلا « أن الله يحب المحسنين » وقوله تبارك وتعالى « هل حرم الاحسان
 الا الاحسان » ومعنى كأنك تراه أن تصور الصورة ضعيف بين يدي حبار
 يراه ذلك الضعيف فليس يترك شيئاً من يقدر عليه من الخشوع والخشوع
 وحسن السمات واجتماعه طاهره باطنه وحرى لا يصدر منه تقصير أو
 سوء أدب وجهه وذلك تشبيه رؤية العظمة والحال رؤية لذات تعالى عن
 الرؤية والشبه ومعنى « قال لم تكن تراه فإنه يراك » أن لم تكن تراه برؤيه الجلال
 والعظمة ، أو ان لم تكن ترى عظمته وحالاه وعبر أنت براك فاعرك باصت
 وكتسب حياء ما كتسب ما يربى عليه منه مطلع نفسك فتعبد بالقصير
 . سوء أدب ، وحاصل ذلك هو الخشية كما عبر بها في رواية أبي هريرة بصيراً

بالسبب عن المسبب فان خشية سبب عن العبادة والحديث نص في أن مقدم
المقرئين خير من مقدم أصحابهم كأنه قال فان لم تطق أن تكون من أهل
المشاهدة التي هي مقدم المقرئين فعليه أن يراك لتكون من أهل الحياة الذي هو
مقدم أصحابهم وتعلم أنه يراك من قوله تعالى «ان الله كان عليكم رقيباً» ومن
قوله عز وجل «الله لا اله الا هو احي الميوت» أي كثير القيام وعظيمه على
كل نفس «كسبت وقوته تسرك وتعالى» وما تكون في شأن «الآية وقوته
سبحانه وتعالى» الذي يراك حين تقوم «الآية وقوله عز وجل» أقر هو قائم على
كل نفس «الح» وصاحب المقدم الثاني محسن وصاحب الاول محسن عبه
الاحسان «ولا يصح أن يكون الكلام ثم عند قوله «وان لم تكن تراه» ..
لعدة مسافات لتبين لآل الله في قوله وان لم تكن تراه تجمع من ذلك «..
يصح ذلك لو كان بالو وفسكون ان وصيه ولو كان بالو فصار ذلك وكان المعنى
ان بعد الله كانت تراه لشدة استحضارك اصطلاحه عليك وان لم تكن ترى
دته لانه يرا..

«ان قلت كيف يصح جعل أنه يراك جواباً للشرط مع أنه يراك على كل
تقدير منه «قدوت أنك لا تراه أو قدرا الجاهل أنه يراه تعالى» قلت صح على
تقدير معنى وعمله أنه يراك أي على أنه ثابت جواب تقديره بمعنى أنك أن لا تفصل
ولا نفسي «دنا» منه أي لأنه يراك ويص المملوك به استحضار أنك بين يدي
الحق ليكسبك ذلك غاية الكمال في العبادة والأدب «الاعراض عن عاداتك
فكأنه فيك» «تكون تراه وتستحضر رؤيته أياك» .. «عنه بعض الصوفية أن
تكون دمة تراه جواب أن وتنت الألف على لغة من يحرم المعنى بحدود
الصحة لمويه «يشئت حرف» أو لأن الشرط لم «مصارع وهما كاص و..
جواب بعد شرط ماض حسن ونفي أنه «تلاحظ نفسك بل اعتبرتها
معدومة غير موجودة» «أعني» .. «لأن» خذ بيدك وبين مشاهدة

عظمته وكلام ذلك الصوفي خطأ وإن صح في الخارج لأن مثل هذا غير مراد في الحديث وكلام الله فتحريمهما على مثل ذلك خطأ وليس في الحديث دلالة على إمكان رؤية الله ولو كانت لم لنفي الممكن لأن المعنى كما مر . تكرر تراه برؤية الحلال أو لم تكرر ترى عظمته بل لم قد تكون لمعي المحل أيضا كقوله تعالى «م يلد» الحاء والله أعلم . ويحب علي الإنسان أن يحزن لصدمه ومعصية منه . يفرح لطمة شكرًا وتعطيا للعبة به وإعنا بصدح البطل يرفع الجوع . الصمت والعزلة والسهر . وفيه احتجم احب . وفيه صار الاندال أندالا . ويحجب الباطن بحجب المال والرياسة وطاعة النساء . وكل إحسان أو إمادة الجوارح فمسه الباطل ولا يموت أحد الا بحسرة كيف لم يحسن إلى نفسه . وكيف لم يزد إحسانًا إن أحسن . والله أعلم .

والخاطر القادح في القلب ستة : أولها الهم وهو ما يظهر من وسوسة النفس بالشئ . يحسه العبد كالبرق من صرفة ماله كرمحده وبلا كل قطره . ثانيا حطو العدو بالتزيين من لم يسه قوي وصار وسواسا . وهو ثالثها من ماله كحلل العدو وضعفت النفس . الثلاثة مقفلة . من أطلق النفس في محدثه العدو قويت الوسوسة . صارت غدا في القلب . مكرًا . هو رغبة في قلب انحل العقد و زال امر كره . من أصر ونهوا كل خمسة . فيقوى حتى يصير عزمًا . فهو سادسها وبه حد العدو بالثلاثة . ان لم يداركه الله بالتوبة وقيل ما لاح في القلب من هم بمعصية ولا يثبت فهو من نزع العدو . وما فيه من هوى ثابت فن الامارة بالسوء وما ورد عليه من هم بخطيئة . و حد العدو به انقباضاً لورود من قبل العدو والانقباض من قبل لا ينجو وما وحده من هوى بمعصية ثم ورد عليه المنع فلو حد من النفس والوارد المانع من الملك انهم وما وحده من خوف أو حياء أو ووع أو رهد من الأيمان وما شهد القلب من تعظيم . احلال من اليقين . هم . نعم الايمان . مما يعظم منه .

العجلة يسافر الى بل منزل قدس وقتها فيحرمها أو يكثر الدعاء في حاجة
 فيستعمل الاجابة ويسأم ويتركه أو يسوء ظنه فيحرم منها أو يظلم فيعمل
 بالدعاء على من ظلمه فهلك ٤٤ والكبير وفيه ظري والهوان وانتكح لا يجر -
 من الدنيا حتى يهان ولو عند خدمته واخر يص لا يخرج منها حتى يحوج في
 كسرة أو شربة ولا يجده مسافراً لها ولا الخنثى حتى يتمرغ في بوله وقدره ،
 ومن تكبر بغير حق أو رثه الله فلا يحق وعده بالسر ، والكبر يكره
 بالمركب و باللس و بسكن ومحوه من نسح ولا مؤجدة عليه ، يكون مرد
 الحق ، يكون باحتقار الخلق و لا اخذ عليه ، تواضع العامة ترك الأول والخاصة
 ترك الثاني والثالث وبكثرة الأكل والتلذذ تكثير المعصية وقتلها تن
 وسكرت موت على قدر لذات الحياة و لمفس أشد الحمود ونها في الشهوة
 كالبهيمة ، في الغضب كالسم و عند مصيبة كالطفل ، عند النعمة كالطيارة ، د
 همت بمصيبة أو محركت لشهوة في تشتم إليها بالله سبحانه والملائكة والأنبياء
 والرسول ، الأولياء والكتب وعرض عليها الموت والفقر والحلة ، د
 انقادت وتركت لسوء خلقها وخسة فعلها واجتناب مالا يؤمن أن يوصل في
 مصيبة فصل من اكتساب النفل ولا يعمل شيء بالسلامة فرحل قبل انخير
 والشر خير من كثيرهما ، اذ اعرضه نفل وحاف أن يرتب علمه دس
 كبرياء وعجب فليحده نفسه في عمله بلا دس وب لم يطق فيتركه بهيه أن
 يسلم من الدس ويحتل في عمله بلا ذنب إما بابدال مكان آخر أو وقت آخر
 أو يعمل عملاً آخر بطله ، وإن كان يصارع نفسه وتصارعه فليدخل بنية أن
 يصارعها وليجتهد ويستغفر لما عرضه

٤٥ للعبادة موانع ثلاثة مارق ، لمصائب ومدهم ، ثالث كل وهو انقطاع
 القلب الى الله عن غيره وسكونه الى ما عند الله وذلك في الرزق وغيره وهو
 أولاد من لا كتب أو لا كتب أولى ، أو من كان في توكله لا يسطر

بباطنه الى ما بيد المخلوق فالتوكل أفضل وإلا فالأكتساب أفضل وهو مختار
أقواله الاكتساب في رزق وغيره ، قل رسول الله ﷺ من سره أن
يكون أقوى الناس فيشرك كل على الله ، ومن سره أن يكون كره الناس
فيستق الله ، ومن سره أن يكون أغنى الناس فليكن بيده الله أوثق منه
بما في يده ، وضعيف القلب يكون بين توكل وردد وفتور ونجور ، وبأسفويض
وهو يقاء القلب في الانقطاع المذكور ، وإن تثبت قتل هو أن تستحضر
قلبك أقض يارب في من مكروه أو محبوب ما أردت ، لا اختيار لي معك
وكل من التوكل واستفويض قتل الوقوع ، بالاستسلام ، هو ترك الاعتراض
على الله فيما أوقع وترك انتسحط والكرهية طهراً أو باضاً ، به دى ، هـ
السرور بما أوقع الله تعالى وإني تكون الأربعة عن صير ترتيب سببه

واعلم أن حرمان الصبر على المصيبة أشد من المصيبة ووجب الرجاء
والخوف باستواء ورخص أن لا يهلك بعلية أحدهم على الآخر ، يمر منه ،
ورخص لمصهم لمختصر مطلقاً أن يميل للرجاء ، ورخص لبعضه أن كل قد
واظب على الطاعات وترك المنهيات ، ووجب الاخلاص ، هو تصفية العمل
عما يفسده من عجب ورياء وحب سمعة وجاه وحرمة وتعظيم ودرلة عند
الخلق وحسدهم والتقرب به إليهم وطيب الآخر عليه منهم ونحو ذلك وعم
ينقص من أجره كإظهاره بلا رياء ونحوه ولا قصد منه ، كفر ، بذكر ،
كالوصوه بانه ذهب أو فضة وكعدم الترتيب ، والاخلاص يقارن الفعل فلا
يصح تنديعه ولا تأخير ، وأما قول حص أنه يجوز اعتداده حجة للمعادات
فعماء أن ينوي قبل عمله أن يختصه ، إذا شرع فيه ، وأما الرياء والعجب
ونحوهما فيحدثان ولو بعد بدء العمل ، إما بغير قصد مفسد كرياء حدث بعد
عمل فليس باخلاص بعد العمل بل يحفظه على الاخلاص الموحود حل العمل ،
ومن نوى بعمل فرض أو نقل أمراً دينياً مساحاً كمن نوى نداء ركعة أو

معرفة القرآن والحديث أن يكثر ماله فلا ثواب له ولا يطلب بالاعادة
 • بن نوى ديبوباً وأخروياً أثبت عند بعض ، والذي عدي أنه باطل الثواب
 لأن ذلك غير إخلاص لا يطلب باعادته ، وإن نوى الدنيوي وقصد به أن
 يتفرغ للآخرة كان عبادة من حيث الية ولا يشأ عليه في نفسه ولا يحسن
 قصد أمر دنيوي أو مع أخروي في عمل فرض ، والواحب على المصائب
 الصبر ، وفي الصبر الشكر لأن عليهم ثواباً والصبر على لمصيبة أعظم
 ثم من لمعه غيبه الشاكر سدي لأنه أعظم مشقة ، وقيل الشاكر أعظم
 وأخبر عنهم مثلاً من لأن الشكر لا يكون إلا صبراً أو بالعكس وليس
 هكذا سدي لأن المراد هل الصبر على نصيبه شرطاً أم الشكر على
 النعمة أم العكس ، ولو كان في نفس واحد

• حملت لأنه هل يعمل الأنبياء الكائنات على تدوير مطلقاً أم لا مطلقاً أو
 تعمل قبل السوء فلا بعد ، وهل الصبر قبل أم لا ، الجمهور على أنهم لا يعملون
 الكائنات مطلقاً ، حتمت الجمهور في الصغائر وما عمله آخرة بوصف ليس بكبيرة
 فيما قبل وهو مشكل ، قبل كبرية بين منزهة ، وقيل ليس بالأنبياء ، أما أقف
 في سببهم ، أثبت المعصية الأنبياء يدور أن أحدهم صغائر أو كائنات عند
 الله وهي معصودهم ، كمن كثر أو صغائر لتوبتهم ويدل لذلك نحو
 • وعصى آدم ربه فغوى ، • حسد ربه فتأب عليه وهدى ، ولا يقال إن
 عوى هدى دليل على الكبرية لأن الفواية وما سبق الهدى ضلال وهو
 كبرية لأن من الفهم ، وضلال يطلقان على الصغيرة كما على الكبيرة ،
 وقيل خطأ لا يثبت من عدم مدرج لا سبب ، خوف من يعبرهم ومن أكره
 أن يعتقد سبب من يعبر في شدة ، • كره على قوله فله أن يقوله ويعتقد
 خلافه ، وإن أكره على فعل محرم لم يعبر بفعله ، وقيل يجوز إفتار رمضان
 وجماع الرخصة فيه وكل ميتة ، دم أو حنزين ما كراه لا شرب نحر كما لا يجوز
 في محض ، • قبل بجوازه فيها ، • وعلة مانعه ولو فيها أنه لا يعصم من جوع

ولا عطش وإيس كدلت ، وقيل نحور التقية عند الاكره لكل محرم ما لم يكن فيه ظلم أحد ، وقيل واوفيه ظم في مال أو عرض أو في نفس غير قتل ولا قاتل بالقولين ما ، وبذلك تفعل ما لا يحور فعله ما كراه وفي أحد خلاف وجه مسقطه درء بالشبهة وهي هذا الاحتمار وكذا القود ورميت الدية والكفارة ، والله أعلم

وعن رسول الله ﷺ « أقركم مني عدداً أكثركم جوعاً وتمكراً ، والتفكير نصف العادة والجوع العادة ، أي أحرق كثر العادة أو العادة لا تصمو إلا به والله أعلم . » بحسب إحسان الظن بالله ولله عز وجل . أن عند من عبدي بي فليظن عبدي بي ما شاء فلا تظنوا إلا خيراً » قيل حسن الظن بالله هو الاحسان المأمور به في نحو « وأحسنوا إلى الله بحسب احسب » . هو فرض متعبد به ، ويجوز أن يكون معنى « أنا عند ظن عبدي » . من منزلته عند علي قدر ظنه بي فان ظن أي لا أضيع عمل عامل فعمل راحياً فمزلته عند عبدي الثواب ، وإن ظن أي أضيع فليس فمزلته العقاب عمل أو لم يعمل فليحتر نعمه ما شاء من المراتب وأن يكون المعنى أنا عند قوة رجائه إياي فليظن بي ما شاء من رجوه من العفوان في أعمر له إذا دعاني ولو بلغت ذنوبه ما ملكت ، وأن يكون المعنى أنه عند كفا طغى عند احتصاه أرحمه أولاً أرحمه وإن يكون معنى أنني قدر على كل ما ظن عند بي من خير وشر ، ويحتمل أن يكون المعنى إظهار أماره أرحمه وإميل إليه بعض ميل ويدل له أن يحيى قل لعيسى عليها السلام « تلقني صاحبك كذبت آمن » وقال له عيسى « تلقني يا كياً كذبت آيس » فأوحى الله تعالى إليهما « إن أحكما إلي أحسكما ظناً بي » والله أعلم

الباب الرابع في الاولياء

أفضل مخلوقات على الاطلاق الملائكة والتقلين وكل حيوان وجماد
سيد محمد ﷺ ووصائله يجر لا ندرك قعره ولك مدحه عاشت إلا الالهية
وصفاتها كما قل الأنصاري

دع ما ادعته النصارى في دينهم وحكم بما شئت فيه مدحا واحتكم
وقال

وعدة العبد فيه أنه بشر وأنه خير خلق الله كهم
وأفضل أمة له ذكره الله من خلقه من جنس البشر ثم عمر
ويقطع له ناحية ويلي الصحة له ان يكون ويلي العالمين فهو كما قل « خير
البشر قريته » ليس يعني أنه النبي به منهم « وهذا يدل على أن أول هذه
الأمة أفضل من بعدهم وهذه جملة الأئمة وأن من صحبه ﷺ وآله ولو
مرة أفضل من كل من في بعده « من وسيلة الصحة لا يمكن عمل « وقال
بعض الأصحاب « ان عبد الله المكي الأندي قد يكون في هذه الأمة
أفضل من في جملة الصحابة « من حديث « خير الناس قريتي » ليس على
عمومه بدليل أن في كل قرن وصلا « مقصودا وقد جمع فيه قوماً متفهمين
« أهل كرامات قوم منهم « وروى « « الله ياتي الناس لواحد منهم خير
في صوب من يري « من في « وروى « « الله ياتي الناس لواحد منهم خير
من سبعين منهم « وروى « « لواحد خير من سبعين من أبي بكر وعمر في
الأخر إنكم تحبون علي « خير شواً ولا يحدونهم «

وروى عمر بن الخطاب « أفضل خلق الله قوماً في أصلاب الرجال يؤمنون
بي ولم يروني فهم أفضل خلق الله « الأكر في سنده ضعف ، ولما ولي عمر بن
عبد العزيز كتب إلى سعد بن سعد « أن كتب لي سيرة عمر بن الخطاب

لا عمل بها ، والى فقهاء كثيرة وكل كتب اليه ان عملت ليلة عمر قامت
افضل من عمر لأن رمانك ليس كزمان عمر ولا رجالتك كرجال عمر . وقال
أوعبيدة بن الجراح يا رسول الله هل كل أحد خير أم : أسلمنا معك وحدها
معك قال : قوم يكونون من بعدكم يؤمنون بي ولم يروني . وفي رواية : يود
أحدهم أن يراني بماله وأهله . واستثنى ابن عبد البر أهل بدر والحسينية
وعنه عليه السلام : مثل أمي مثل المطر لا بدري آخر دحير أم أوله . وقال : ليدركي
المسيح أقواماً أنهم مثلكم أو خير ثلاثاً . لن يخزي الله أمة أب . وهذه المسيحية
آخرها . وفي رواية : لا مامل منهم خير خمسين مثلك .

وأجيب أن الأفضلية المذكورة في ثلاث الأحاديث ماسية إلى زيادة
الأجر كما صرح . في بعضها ومجرد زيادته لا يستلزم ثبوت الأفضلية المطلقة
واختلف الجمهور هل الأفضلية تنافي للأسبق ولا سبق بالنسبة إلى المجموع
أو إلى أحييم . وقيل هداي غير لصحابه وأما وكل فرد منهم أفضل من
كل فرد من بعده وأنه لا يعدل فصل أحد فصل من بعده الذي عليه السلام أو
قابل معه أو بأمره أو أنفق سيئ من . له بسنة . قل الله تعالى : لا يسوي اللهكم
من أنفق من قبل المسيح . الآية أو لمع لشرع كما معناه . وقد قيل إن الخلاف
في أفضلية من لم يحصل إلا مجرد لثبته دون الخلاف في الأفضلية بدون
اعتبار لأخر فلا يرد التصريح بأفضلية الآخر المذكورة ولا يخفى فصل
هذه الأمة أفضل منها . وقد سأل موسى أن يكون منهم وكل منهم عيسى
والحضر وعيسى هم أحييم . متشرعون بشريعتها ، وأما عدم قبول عيسى
الحرية إذا نزل منه من هذه الشريعة من حين يروى حكمها قبولها أو روله
وعدم قبولها بعد يروله وقيل : أي قبدها لا احتياجا إليها دونه . فيفيض
المل في زمانه . وقيل قبدها لشبهتها بأيديهم برعهم من توراة وأنجيل فكان
قبولها كدرا . أحد بالشبهة وإذا رل رالت فصاروا كمدة الأصنام . وليس
في الرسل من يتبعه رسول له كتاب إلا نبينا محمد عليه السلام والله أعلم

وثمانية عشر بالعراق ، وقيل الققاء ثلاث مائة والنحباء مسعون والمدلاء أربعون
والأخير سعة والعمد أربعة والفوث واحد : الققاء بالغرب والنحباء بمصر
والاندال بالشام والاحبار سياحون وحمد في روابيا الأرض والفوث بمكة
ينهل الققاء للحاجة اذا عرضت العامة ثم النحباء ثم الاندال ثم الاحبار ثم
العمد فان أجيبوا وبلا انهل الفوث فلا يتم مسألته حتى تحب دعوته ، قيل
سلامات الاندال أن لا يولد لهم ، فصلت الاندال تصدق الورع وحسن البية
وسلامة الصدر ونصح المسلمين ابتغاء مرضاة الله وصبر نحيب ولب حلیم ونواضع
في غير مسألة يقيهم ككبة بين ابراهيم لا يلعبون غير مستحق ولا تذكرونه ، لا
يحقرونه ولا يحسدون أحداً ألين الناس عريكة وأسحرهم بعلامتهم
السحر وسحبتهم الدشاشة ووضعهم السلامة لا تختلف أحوالهم بغيره . بين ربهم ،
ومن روي بالنصاء وصبر على المحرم وعصب في دت الله كان . . . وعن
معروف الكرخي من قل اللهم ارحم أمة محمد صلى الله عليه وسلم في كل يوم . تنبه الله من
الاندال ، وقال أبو نعيم في الحلية من قل في كل يوم عشر مرات اللهم اصلح
أمة محمد اللهم فرج عن مه محمد أمة ارحم أمة محمد كذب من الاندال ، والله أعلم

الباب الخامس

في البعث والدين والآخرة

أجمع أهل الاسلام أن حشر الاحساد جائز وأنه هو الذي سيقع كما يبدن
عليه القرآن والحديث ، وهما دليل نقلي على الجور وعي الوقوع . وأما حوار
عقلا فلا إعادة مافى بمكة لقبوله ذلك والوجود أمر واحد في ذاته لا يختلف
استدعاء وإعادة ، فلا يقدر في ذلك كون الوجود الاول مطلقاً وثنائي بعد طريان
العدم فهو خاص ، ولا كونه لا يلزم من وجود المطلق امكان انحصار ، وبذلك

أنه لم يكن ثم كان ، وفرة الفاعل سبحانه والمتفرق قابل للجمع ويسى
 البعث النشور ، قيل احياء الاحياء بعد موتها والحشر جمعها الى الحشر
 وتعني الاحياء الا عجب الدب فان الحيوان يركب منه كما في الحديث ،
 وهو كعبة حردل أسفل الصلح عند المصعص حيث يفت ذنب الدابة
 يرد الله سبحانه وتعالى ما أعدم بعينه ويجمع ما تفرق ويؤلفهما على
 الكيفية التي كان عليها وبالطبع الذي مات عليه ويرد كل ما رآه بطبعه
 الذي عليه حين رآه قبل الموت من حلد وشعر وخم وعظم وذلك هو
 الذي ظهر لي أحداً من ظاهري الرجوع المذكور في القرآن والاحاديث ، فانه
 ما أطلق ان الله عز وجل يرجعنا تمارد أنه يرجعنا كما كنا وقد صح في
 الحديث « أن الناس يحشرون غرلاً » والغرلة القلعة المقطوعة بالخنزير وصح حديث
 « سقتك يدك الى النار » ، غير ذلك ، ومن خلق ملايد أو رجل أو غيرها
 بعث كذلك ، وبعث الأنبياء المؤمنين مصراً ، ان كان المخلوق ملايداً ، نحوها
 سدا بعث كذلك ثم يتم الله خلقه ويدخل الجنة تاماً هذا ما ظهر لي ، والله
 أعلم ورغم بعض أن ما قبل الموت لا يبعث ، وقال بعض ان الشقي
 الذي ملايد أو رجل مثلاً يبعث بيد أو رجل قلت فان كان توليداً وبدناً من
 حسه فلا اشكال ان يبطل بعض الكيفية التي كانت والتركيب والله قادر
 وان يريد من حارج ولمه لا تعديب على ذلك المزيدي لأنه لم يعص فلا يتألم بل
 يموح بعدائه القاب ، روح ، سائر الجسد وهكذا الجلود المبذلة المذكورة
 في قوله تعالى « كما تصبجت جلودهم بدناسم جلوداً غيرها » وهكذا ما ورد
 في طم جسد أهل النار من عظمه عن نحو ، وقد يقال الجسد المبذلة هي الاولى
 تعدد وانما حطت غير الاولى لأنها سبها بحسب الوقت من الشيء الواحد في
 وقت من حيث كونه فيه هو سب كونه في آخر ، وقال بعض الناس يبعث
 المسجون والكافرون وغيرهم بأبدان غير أبدان الدنيا وهو خطأ لا يكفر

به ، وأشرك من قل تبعث الأرواح دون الاجسام ، ومن أنكر بعث
الاحسام والارواح ، وليس كما قيل بان فناء الاجسام عبارة عن تفرق الاجزاء
واحتلاط بعضها ببعض وبالارض وصبرورتها تراناً حقيقاً فهي على هذا
موجودة نجتمع وترتك ونحبي ، والحق أن هذا يقع والافناء المحض يقع ، ويدل
لوقوع عدم الافناء المحض قوله تعالى « نغد أربعة من الطير فصد من اليك »
الآية في بيان كيفية احياء الموتى وهي ، تمثيل منوع من البعث وهو بعث من
أتى عليه البعث وهو موجود الاجزاء لا حصر للبعث في ذلك ، بل له بعث
ثالث وهو احياء من لم ينفتت منه شيء ويعد الجسم لموارده المشخصة
ولوقت ليس عارضاً مشخصاً ، وقيل يعاد الوقت أيضاً وأنه عارض مشخص
والله قادر على اعادته ، والله أعلم

وسميت الديب ديباً لدنو ذهابها ورواها ، وقيل لدوامها ، وسميت الآخرة
آخرة لتأخرها ، ووقت الانسان بعد موته قبل انقراض الديب وقتة بعد انقراضها
وقبل البعث من الآخرة ، وقبل من الدنيا ، وقبل واسطة ، ويقال ليس شيء
أقرب من شيء من الدنيا الى الآخرة ، وليس شيء أبعد من شيء من الآخرة
الى الدنيا لا متناهي الرجوع اليها قال علي : للدنيا ظاهر وهو نحو الديار والدرهم
والدار والخادم والمركب ، وباطن وهو اتباع الهوى كالكبر وحسد والغل
والمقدوح والمحمدة والرئاسة وسوء الظن وحسد وعرض وأول وآخر وشاهد
وعائب وسمم وحلا يدهي فقال له : أيها ادم لها أنت مخزوم عليها أم هي
المخزومة عليك فهم تدهيها أليست منزلة صدق من صدقها ودار عمل من فهم
عنها هي مسجدة أحسانه ومصلى أنبيائه ومهبط وحيه ومنجر أوليائه ، كندسو
منها الرحمة ويربحوا فيها الجنة فمن ذ يدهيها وقد أدبت برواها وبادت بانطاسها
ولعت نفسها لأهلها قدمها رحل يوم الندامة وحدها آخرون حدثهم فصدقوا
وذكرتهم فذكروا . وان قلت كيف أثبت أول السبب حديث بقية عجب

الذئب والتركيب منه بلا تأويل ، فثبت حديث صحيح ثابت مشهور وهو
 منه كثر في مستند الزبيدي رحمه الله ولا حاجة الى تأويله لان انقاء عجب الذئب
 ليس محرراً عن فناءه ولا احتياطاً في المعث على التركيب عليه من العقل قطع
 بان القدرة على اقداره ما سدد وعادته - هدد بالندرة على افئائه واعادته وأنه
 لم يحبر عن افئائه واعادته لمحرز عن هدد ما سدد وعادته بل ايجاد العجب أولاً
 دليل على القدرة على اقداره و افئائه ، معنى يركب منه انه يركب عليه أو
 يستعد التركيب منه ، ومعنى في لانه يده لانسان وأمه الذي يبنى عليه فهو
 أصب كائن جلد رقيقه ثم أصب بحيث يكون أسد دوام وبني ، وبجمل ان
 كونه من سلامة له انكسار على حياه كل انسان بجوهره ولولا ذلك لجوزت
 انكساره لادواح الى امثال احدهم لا الى نفسها فترد روح عمرو في
 حده ، وول ان سميل في ارض أمية بن قيس فاصى مصر والشام : شأى
 عنه لا يعمده لأن من يحو له حبه من العدم لا يحتاج الى شيء يبنى عليه
 . ول من لا يرى الا في حديث عنه في وصف الذئب كما قل العراء والاحمش
 في « الامن صيد » . ويردد صف هدد ، سدد تسببه نبوته لقبول الآية التأويل
 والفسخ في بعض روياها . لأرض لا تسكنه أمياً ويعتصم قوله في
 حديث « منه خلق » . به . حق من لانسان غير آدم فان أول ما خلق
 منه أسد كما روه سمرقند لا ان أرد بحق رنس آدم أولاً نفخ الروح فيه
 من مائر حسده ، والله أسيد في الاثر ذكر حة موت وذكر النار موت
 في سجد الحسن نحيب بين موتين أم ، لحنة فلا صبر عنها . وأما النار فلا صبر
 عنها ، فمد أعيد

الباب السادس

في اللباس والائناء والدهن والطيب والزينة

التطيب جائز بالعبر ونسب ورمدة^(١) وسبره ، وروى أن رسول الله ﷺ يعرف بالطيب ويدحن بالعود ونا تروج عليّ به طمه أمر بالطيب المسك والعبر وقال : إنها عالية ، يعني الخلعة المركبة من الطيب المسك والعبر فخرى منها بذلك ، وقيل المالية هي : باد ، قيل هو المشهور ، وأهدى عنه الله بن جعفر معاوية قرورة من العالية فسنه كما أنفت عليها فذكر ملا حريلا فقال : هذه عالية فسميت بذلك وعنه ^{سنة} « أصيب الغيب المسك » والمراد بالطيب المسك نوع من الطيب يسمى سكة بخط بمسك ، قل أنس كان رسول الله ﷺ سكة ينطيب بها ، وروى أنه ﷺ أهدى إليه مسك فسمه بين أصحابه ثم مسح بيده وجهه ورأسه وقال « يالك من ريح احبه » وهو طهر ما ذكر ولو كان أصله دما ولاستحالته ، وقيل غير ذلك كما ذكرته في (حاشية شرح الموهبة) لملائي ، قال رسول الله ﷺ : ثلاث لا ترد الوسائد والدهن والذائب « قال : إذا أعطي أحدكم الريحان فلا يردنه لأنه خرج من الجنة » قل العيسبي شيخ الشيخ بس : الريحان كل منت طيب الرائحة ، والجنة ما التفت من الشجر بلا مؤنة في دمه هـ ورأيت بعض العلماء إذا سمع ذكر الورد أو تسوله صلى على رسول الله ﷺ ولعل مستنده

(١) هو الرمد ذكره المصنف في حلاوة الله في داره فراديه يحصل عنه من سنور الزباد يعرف بواسطة غدد توجد قرب بعض الأجزاء من راحته رمد مسكه وهي تحمي من الصخور التي يقذف عليها الشايوان الزباد أفراده عدائته ، ويحصل عليها أيضا من شرح عدوان الأهل الرياضي بواسطة ملقحة صغيرة خاصة ، قل الأطباء خواصه كخواص المسك والماسك وهو نوع من المواد الخواص - مصادق للشعر - وهو لما يدخل في تركيب الأصباغ والروائح والتعطير

ذكره في مسند العردوس عنه عليه السلام «أورد الأبيض خلق من عرقى ليلة
المعراج والورد الأحمر خلق من عرقى جبريل والورد الأصفر خلق من عرقى
البراق» رواه من طريق مكي بن بشار الرنحاني قال النووي لا يصح ذلك
وذكر ابن عساكره وابن حجر أنه موضوع وقد انهم الدار قطني ابن بشار
بالوضع والله أعلم بما ذكره وروى مالك بن دينار رضي الله عنه والزهري
عن أنس عن رسول الله ﷺ «لما عرج بي إلى السماء بكى الأرض من
بعدي فبكت الأرض فلما أن رحمت قطر من عرقى على الأرض فبت وورد
أحمر إلا من أراد أن يشم رائحتي فليشم الورد الأحمر» وروى ابن عدي
بسند إلى علي بن أبي طالب أن النبي ﷺ قل «ليلة أسرى بي إلى السماء
سقط إلى الأرض من عرقى فبت منه الورد فمن أراد أن يشم رائحتي فليشم الورد»
وهو حديث موضوع. وناصف ببت بقل له الكبير. قال أبو هريرة قال
ﷺ «طيب لرجل ما طهر ربحه وخفي لونه وطيب النساء ما ظهر
لونه وخفي ربحه» هذا ترجيح لا يحب كما تدل عليه أحاديث فيحوز
للرجل ما له لون كزعفران والمرأة ما له ربح ولكن لا يحسن أن يجاوز دارها
ولا يجوز أن تقصه أنثى به على رجل ولا يظهر الرجل الحناء على قدميه إلا
ضرورة وجار في باطنهما ورأسه ولحيته ويكره في يديه وصنع اللحية جائز،
وقيل مستحب وهو حذر لعير السواد وعنه ﷺ «إن أحسن ما غيرتم به
الشيب الحناء والسك» وأتى ﷺ يوم الفتح أبى قحافة ورأسه ولحيته كالشفاة
فقال «غيروا هذا بشيء واختموا السواد» وروى عنه ﷺ «يكون قوم
يخصمون في آحراز مال بالسواد كحواصل الحمام لا يريحون رائحة الجنة» فهو غير
جائز بالسواد للحديثين، وقيل مكروه، وقيل حذر وإذا أريد به توهم
المرأة أنه شاب لم يجز قطعاً ويؤجر عليه للحرب إذا صحت نيته وقد ذكرت
كلاماً في الخضب ضمه ياء في (نخفة الخب في أصل الطب)

وكان جابر يصفر ازارد ولم ير بالزينة والصنع بأساً ما لم يؤد إلى حيلاء
وقد أمر في أحاديث كثيرة بتحويل اللباس فهو حائز ولا سيما من يلبس اظهاراً
للنعمة اظهار شكر واهانة للعنينا اذ لم يجعل ذلك الذي يخل به الاشعاء ولأن
حال محود اللباس تقول الحمد لله وحال المتكشف تقول اعطوني من دياركم
شيئاً أعني كأنهما تقولان ذلك، ويكره لباس زي الفساق والخبارة وأهل
الذمة لئلا يُتهم وجار ترتيب الكتابة ألوان كاللداد الاحمر والاصفر والاررق
والاخضر وغير ذلك بنية تعظيم العلم والترغيب فيه، وحرار تعليم الأنواب
والمصول والمسائل ونحو ذلك وأرثل الكلام اعانة على العلم، ولا شك أن
الاعانة عليه والترغيب فيه وتعظيم طاعة من منعه الا بحر حط احمر أو اصفر
أو نحو ذلك فقد حرم حلالاً بل لو قصد مجرد الزينة لم يمتنع ما مع لقوله تعالى
« قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده » فانه يعلم كل زينة ما يصح على
تحريمها ولو كان مسبب النزول حصاً لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب
ولو صح أن ذلك أصله من الكفار لم يمتنع إلا اذا قصد التشبيه بهم أو ينتمون
لكونه منهم، وأهل الاسلام الكاتبون ألوان لم يقصدوا التشبيه ولا ينتمون
بل صار شعاراً لهم وتعلموا به وكادت الأمة تتفق عليه وما يدري دار أنه أصله
من الكفار، إلا لقطعة توحد في طرف كتاب يدعى فيها أن كتابة غير الابواب
ونحوها بالحرمة من اللباس وأنه ينبغي أن لا يكتب بها وإن تركها أولى هـ
ما تحصل من جملة كلامها من مواضع فترى الكلام في غير نحو الابواب وفي
الحرمة وراه أولوياً وهدياً لا واجب فترد تلك الأولوية والندبية لو سلمناها
انما هي في الحرمة وفي غير نحو الابواب ويلحق بالابواب أوائل الكلام وتتميز
الأصل من الشرح وتميز الرمز وكتابة اسم الله أو نبيه تعظيماً بما يتميز به عن
سائر الخط ولا سيما أن تلك الأولوية غير مسلمة ولا أصل لها في الكتاب أو السنة
أو الاجماع اذا لم يقصد تشبيه ولا ينتمون بهم ولا سيما أن خطوط المسلمين بالقلم

العربي عكس الكهربي العذب ولا سيما أنك لا تكاد تجد كلمة كافر فيها
ذلك التلوين فمن أين يأتي اللبس أو التهمة والله أعلم ولا يمنع الرجل من
تعریش حرير والتعطية به والاتكاء عليه وتحريم رأسه أو وسطه وغير ذلك
و لا يمنع من لبسه وأخذه وقعه ونوبه به ويصلي به إن لم تكن الخرقه أعرض
من أصعبه ، وما ذكر في إقترانه وما عده من الخوار قول بعض ووجهه
كما علمت أنه ليس أساءة منه بعض بناء على أن ذلك ليس ولا سيما التحريم به
وقد استدلل على أن تعريش الناس بقول أنس . فعمدت إلى حصر لنا قد
اسود من طول ما أساء به روي عن سفيان أن عرس رسول الله ﷺ
قطيفة في قد كان تغلب بها فقال والله لا يمسها أحد بعدة فسمى القطيفة
بها أنه عرس أساء ذلك قطيفة عرس ويعني به روي السجدي
من حديثه عن أبيه أنه قال هو رسول الله ﷺ أن شرب في آية الذهب
والفضة من كل شيء من لبس حرير له مناج أن نجلس عليه ، وفترش
الحرير ليس منه شيء من لبس حرير له مناج من لبس حرير له مناج من لبس حرير له مناج
الخدم لا لبس حريراً ، فتراسه فلا من لبس حرير له مناج من لبس حرير له مناج
إن العربي جالس عليه ، له له حقه إذا كانت عليه وجاز لبس الحرير في
القتال فحرراً على العدة ، وإيه حرير في القتال ، من لبس لا خلاف في راية
الحرير وقيد لا يجوز لبسه في الحرب وهو الصحيح عندي . والله أعلم
واعتوا على حوز استعمل الآية العديدة النكر من غير الذهب
والفضة ، وأما آياتها فبعض حرم استعمله وبعض حرم الشرب
منه وأحرر الأكل وسيرده ، وبعض كره ذلك فلا تحريم ، وأما
الشرب من إياه مصيب فضة وقد شرب عمر بن الصديق إياه لا يصدق عليه
أنه إياه فضة ، وقد الصدع الذي ^{مطابق} قدح فجعل مكان الصدع سلسلة من
فضة ، رواه أنس ، وروي غيره أنه مصيب بحديد ويجمع بأنه صيب به لصدع

ثم بها لصدع آخر وقد روي أيضاً أنه مصب سلسلة من فضة في ثلاثة مواضع . وعن أم سلمة عن رسول الله ﷺ « من شرب من إياه ذهب ولعصه فكأنما يجرح في جوفه نار جهنم » وفي رواية « إن الذي يأكل ويشرب في آنية لذهب والفضة الخ والصحيح تحريم الأكل والشرب والمرأة في ذلك كالرجل لأن ذلك ليس من اللبس للترييب كما يدل له تحريم إياه الفضة في الأكل والشرب عن الرجل وقد حلت له في سيره فهي والذهب محرمان عنها فبهما ، ولا بأس بشراهما إياه أو ثوب فيه صورة آدمي أو سيره من الحيوان ترخيصاً من رسول الله ﷺ واحذر بعض الصحابة ترك ذلك أو تعبيره مع اعتقاد الجاهل وهو كذب لا به ﷺ فمنه عن ذلك . حص ترخيصاً عند النبي ، وأما صورته غير الحيوان فلا تحرم والأفضل تركه ، واستعمالها مكروه عدي ، وحار الاكتحال بميل ذهب أو فضة ومكحنتهما ولم يحفظ قص بعض منهما والطاهر الخوار وذلك أن بقاعدة حوار الانتفاع بما حلق للانتفاع في الجملة حتى يقوم دليل المنع ، وكانت حبة سيف رسول الله ﷺ من فضة وذلك أن المسمى من سيفه د الففار بفتح فاء وكسر هاء لأن فيه مثل فة ات الطهر كانت قائمته ، قيمته ، خلقته ، ودوائه وذكراته وتعلمه من فضة ، ونهى ﷺ عن اتحنه صفر أو حديد ، إن لامرأة لم يور عليه فضة وكان له حاتم من حديد بلدي بفضة ، وقبل نهى عن الحديد ولحماس الأعرابي تبعه منه الأصم حذاء رجل وفي يده حاتم نحاس أصم فقال « مالي أحد منك ربح الأصم » فطره ، ثم جاء وعيه خاتم حديد فقال « مالي أرى عليك حلية أهل النار » فطره ، أمره بحذنه فضة الابنغ مثقالاً ، وهكذا يحمل الصفر على النحاس الأصفر ، وقبل يكره من نحاس مطلقاً أو حديد أو رصاص . وحديث حذرس ريد عن ابن عباس أنه ﷺ قل لاني خطب الواهة نفسها « اطلب لو خاتماً من حديد » يدل

الأصابع مع الطاعون في - مده ضعف. وكان قصه ^{سنة} من حقيق وحتم آخره
من قصة قصه منها ولم يرد عنه خاتم كله عقيق وكان قصه مما يلي كفه. وكره
قليل من لعلها لبس الخاتم إذا قصدت الزينة، وقيل يكره إلا لذي سلطان
لحديث أبي ربحانة أن رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} نهى عن لبس الخاتم إلا لذي سلطان
ولأنه ^{عليه السلام} إنما اتخذ الخاتم ختم الكتب التي يبعثها إلى الملوك ولا يشملون
كتاباً إلا بخاتم، وكرهه بعض مطلقاً حديث أنس أنه ^{صلى الله عليه وسلم} سدد ولم يلبسه،
وحديث ابن عمر أنه اتخذ خاتم من قصه فكان يحتم به ولا يلبسه ولا أكثر
حواره ولو لزيته ولو أمير ذي سلطان، وفي سدد أبي ربحانة ضعف. وقد سدد
لبسه يوماً ثم طرحه هو خاتم الذهب أو خاتم الحديد. سوي عليه الحصة وأنه ولو
حار لكى الاتصال خلافه ولعله هو الذي يحتم به ولا يلبسه، ولعل الطاهر دفع.
يتوهم أنه سنة مسنونة ولا فقد استنداء لبس الخاتم من قصه وأمه ضعف
معه وبعده

وبعث خاتمه محمد رسول الله، وخاتم أبي بكر « لا إله إلا الله »، عمر
« كفى بالملوك وانطأ يا عمر »، ولا لبس أحد لباس حديد أو صخر أو رصاص
أو نحوهما إلا لفرورة ويكره لبس حجل ذي صوت يسمع وإن لم يسمع أو
حيوان. وسن الاكتحال ثلاثاً في كل عين وربما اكتحل ثنتين، ولا يكره
للرأس ثم الحاجبين ثم اللحية ثم الشارب ولا تقدم اللحية على الرأس ولا الشارب
على الحاجب، وتقول عند الاكتحال: اللهم نور بصري واجعل لي نوراً
به حكمتك، وإن قرأت « الله نور السموات والأرض » الخ كانت شدة العين ماء
الله وتقول « بسم الله الرحمن الرحيم » وتشرح مقدم الرأس، وتقول اللهم
حسن شعري وبشري واصرف شئ الوناء، ثم مؤخره وتقول اللهم اصرف
عني كيد الشيطان ولا تمكنه في فيردني على عقي، ثم حاجيك وتقول
اللهم زيني بزينة أهل الهدى، ثم لحيتك وقل: اللهم سرح عني الهموم

والعموم ووجه الصدور والشعر، ثم أمر بالمشط على صدرك وذلك كله
 سنة، ومن كون ذلك ونحوه بالبين، ومن الميمية ومن العمامة في قيم
 ووجهه بل في حقه، ووجه شعر العبرة شرعاً وعقلاً لا عقلاً فقط ولا
 شرعاً فقط أقوال الصحيح الأول ويستحب النفل الأصغر لأنه يجلب السرور
 ويجوز الأسود لأنه يزيل ما كان من حجب أسودين وإن له ثلثين سبتيين،
 واحذفوا في جعل السخنة ما هي في قول من أنها السود المحردة من الشعر
 ولا ينبغي جعل واحد فوق ثلاث حصوب إلا لضرورة والله أعلم

قوله «الشعر كسوة الله فأكرموه والشيب نور فلا تلتفوه» ويجوز
 حصوه بأحد وتركه فليس ولا يحد بالسود، وخصه أو بكر بالخفاء
 والكنه وهو بيت من بيت من بيت بعض أصحاب السواد كغيره،
 واحتموا من حيث رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أكثر على النفي والمنع، واختير أنه
 صمغ في وقت وتر في بعض الأوقات شبهه أو لأمر فهو جائز على الصحيح
 وأحر كل ما رأى وروى أنه يزيل روى بأفدفة ورثه كالشفامة فأمرهم
 بغير الشيب وكرهه، قل «عروا شيب» وعن ابن عمر أنه رأى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يصمغ الخضر يعني أسودين وورس يصمغ بهما ثيابه وعباءته
 وخيتمه كما أفصحته رويان به، وسنه صلى الله عليه وسلم «عليكم بالخصاب فإنه أهيأ
 لعدوكم» أي المحرم، والله أعلم

الباب السابع

في التفث والحقن والسواك

قوله صلى الله عليه وسلم «قصوا الشوارب واعفوا عنحي فإن الملائكة تقرب من القاري»
 وتفر منه أن طار شاربه وليعدن أحدكم قص شاربه وتنظيف عنقه فانهما
 مكان الملائكة منه

أي مكان نظرها لأمر بعمه الله أو لاعتنائها بتنظيفها أو مكان قعودها عند قراءته ، وهذا لم يكن يقرأ من النبي وعن الشمال كما قال الله سبحانه « عن النبي » عن الشمال بعيد « فلا مدوة بين الحديث والآية » وكره تمب الشارب بل يقص أو يحلق ، وقيل المكروه تنف بمصه ، وقيل يؤخذ من أسفله وأغلاه ويترك وسطه خصاً ، والذي عندي أن السنة قص كله لا بعصه ولا حلقه أو تنفّه ، وخاف الائتم بعض على من لم يقص ، وقيل يكفي قص طرفه أي يتصل بالماء إذا طال حتى يبدو طرف الشفة واحتاره النووي ، ويرده أنه يمك الوسخ الخارج من الأنف والطعام أوله ووسطه أيضاً يستل ويكون محلاً للأوساخ ثم إنه يجب إذا كان يدخل في الفم ، وقيل إذا صار إلى ري المشركين ، وقيل يقص في كل أربعين ، وقيل في كل شهر ، وقيل في كل أسبوع ، يدل لمن قل إذا صار إلى زهيم حديث « خالفوا المشركين ووروا دحي واحنوا الشوارب » وعن مالك أرى تأديب من حق سره ، وعن أشهب - حقه بدعة يوجب صراً من فعله ، واختاراً وحسنة وصاحبه حلقه ، أو انقص الشبه به ، وأما الشعر بحسب الشارب ويسمى شعر كل حسب سبباً فلا يجوز عدي تركه بطول وهو كشار شعر شارب حتى رأيت عن أبي مامة قوماً يارسول الله أن أهل الكساف يقصون عنائهم ويوفرون سببهم فقال « قصوا سبالكم ووفروا عنائكم وجمعوا أهل الكتب » ولعنائهم هم شمنون وهو الاحية ، وعن ابن عمر ذكر رسول الله ﷺ أن الخنوس يوفرون سبالهم ويحلقون لحام فقال « خالفوهم » فكأن يحسنه كما يحزن أشدة أو البعير ، وهذا الحديث لا ية ومهما ذكره الله لي في الاحياء انه لا بأس بترك السباين ، ون عمر وغيره تركوها لأن ذلك لا يستر الفم ولا يفتي فيه عمرة لطعمه إذا لا يصل إليه ، ولأما ابن حجر بن عبد الله كما تعني السبل إلا في حجة أو عمرة ، ويجوز عندي الأخذ من عرض الاحية مما يلي الوجه

ولو ما خلق الله من أسفل من السما إلى العنق كذلك ، ومن طول الشعر اذا طال حتى شال وحدة بعضه يخرج عن القصة ، ولا يجوز الاحد من طول حية ، وتنصير مما إلى لأذن ، وحدها العلم ، فذكر في الأحاديث من احدها حتى مفيد بما ان لم يش عرصها أو طول شعرها ، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن حماد أنه سئل عن أحد من طيئته من عرصها وطولها ، فذكر حوار لأحد من عرصها وطولها ولو لم تش لأن حية رسول الله صلى الله عليه وسلم عرفت وطولها ومطراً ، ولكن ول ترمدي أنه حديث عرسه مشهور ، مع ذلك كالمعروف « اسمعوا لحي » وقيل يجوز أحد فصل ماها من الأذن من لأحرام فمما والصحيح لأذن وكل من الشاسما من شعره رجلاً أو مرتداً له حية وقصة ولو من صاحب اذا طال كما أمرت للمفيس بحق ساقم ، حتى مع دليل قص حية كذيرة ، وفي الأثر ، أن تنها شد من أكل من ، لا تترك من ، لولاية ولا تورد بهما الشهادة خلافاً معص ، وفي وجوب فرق شعر . من قول ، ومن لم يوجب قل الفرق أفضل من حية ، وقيل سوء ، وأما شعر لوجوب اذا طال أربعة أصابع ، وقيل خمسة ، ومن ذكر في فرقته . كان يسميه كأهل السكتب لأنه كان يحب ، ووجه ما لا ينزل عليه حكمه في فرق كما شركين فكان السنة أربعة أليه

ولا حدي حوار في شعر رأس طائلاً ، وقيل بحد ما يسكب ويقص ما رد ، وقيل بشحمة لأذن ، ولا يشك ذلك لأن له عتبة شعراً يصل مكبه ، ويستف شعر الأذن ويحرق أو يقص دا حرج عند الصق العنق كذا قولاً قياساً على الشف وردة به السنة لأن العلة المظافة ، ولا سيما من لم يعند الشف ويتألم به ، وقيل يرب اذا دار بالأصبع فيحمل على الأصغر أخذاً بأوائل الأسماء احتياطاً ، وقيل في كل أربعين يوماً كالعانة وهي ما حول الفرجين

مما ينقص الوضوء منه وعنه عن النبي من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسع عنه أكثر من أربعين يوماً في صحيح هذا فبعد الاعتناء بتهديب المؤمن لا إخراجهم عن الإيمان بتركها أكثر، ويستحب بعض رجال شعري كل شهر وهي بالخلق للرحل والتمتع للمرأة، وجاز لها الخلق وله التمتع، وإن قصها حال عند بعض إذا بالغ في السجدة، والسنة الخلق لها، ومن أحر الخلق أو التمتع أو القص فيها لم يرد فيه قياساً وفهماً بأن إذا الطهارة ويجري ما حصلت به، وقيل أحرف لأنهم على من حلف ما وجد ويصنع الأمر أو قطع السنة نص وهو أنه إذا طال عن أعلى لحم لأصبع مسجحة بين وبينها فوسعها فنصرتها فخصرتها فوسطى اليسرى فمسجحة، وبها فخصرتها فخصرتها، وكذا الحلال، وفي أنه عن النبي بدأ بمسجحة أبي وحتم لا يم وبخصر اليسرى إلى الإبهام من صحيح حين غلبه الحلال، ثم يصح شيء في ذلك عنه عن النبي، قالوا ولي الأئمة يخصص لبي وبختن يخصص اليسرى لأحسن إمامة فأمور بها في السنة، وقياساً على نصوص، وفي نفس صلاة من ك شيئاً مما مر في الباب كحلاف، والله أعلم

وبدب السواك عند الجوع وكره لخصمه من به في أو سفل أو عطش أو مد يابس أو خضاب، وبحب اختن على المكلف لأنه منه حليل وقد حل وحل وعلا عن النبي ألبكم إبراهيم، ولا يدعي تخرجه عن السنة السابعة إلى ثمانية على قائم الصبي أن لا يتركه غير محتون حتى يبالغ لا لغيره، بل يخن له إذا بلغ مبلغ اختن، وأحره ختنه من ماله عدي، ومن غيري أن كان لآبيه مال من مال أبيه، ولا ضل ولا أئمة لم يكن تقصير على حسن ولا على أئمة، وإن أصاب حشمته أو زاد في ختنه فعليه الدية لا على القائم الأمر به، وقيل فيمن أمر ختناً بختن يتبها لا ولي له فسال دمه حتى مات ضمن الأمر أن لم يكن وليه، وإن علمه الختان غير وليه ضمناً معاً، وبلي أمر ختنه الحاكم، وإن

يكن بالجمعة ، ولذي اقول ، انه لا ضمان على محتسب أمر يختن الصبي ولو كان له ولي أو وصي ان كان يحد الختن ، ووجه من أزم الضمان هنا وفي المسئلة قبل أن الاحتساب عنه ، هو في حلب نفع بلا مصرة وفي ازالة ضرر واقع وليس كذلك . ينظر ليتيم صلاحه ويفعل له ما يفعل لغيره بقصد صلاح ورفق وحوطة . لا صير ، جاء على ذلك فلو تركه بلا ختن حتى كبير أو بلغ صعب عليه الحس ورجاوت مانع ، وأيضا اذا لم يختنه حتى بلغ كان ابداء ذكره لمن يختنه ضرورة لأه ، حينئذ عورة ، وقد كان قبل غير عورة وكل من بلغ ولم يختن أمي مكان الختن من ذكره ، ولا يهلك حتى يخرج وقت الصلاة أو يصنع غير الصوم ، لم يختن بلا سدر ، وول غيري يحب عمد الملوغ على الفور ، ولم سيدا ختن عنه فس أن يصح ، وقيل لا ن كل لتحر ولو مائعا ، واذا بلغ فهو على احسن ، وان كان ختن عنه الصبي لا ختن مانعه قد لي الملوغ فلا انه والكرو تحريم ، من آخر ختن بعد بلوغه لمدح حار له ومنه ما حار لغيره ومنه ، وان سدد لتوم موت يختن المهم تركه وحكمهم كالمختنون . عن الحسن . من أسير كبير وحرف العتب ان اختن لم يلزمه ما كان كغيره ، ليس كذلك من ختن سنة وحده ولو لمشكل في آله الشبهة نالة الرجل هذا هو الصحيح وبه نقول نحن وشفيعي ، وقلت ان ملكية سنة سبر واحدة ، والسنية متفق عليها حدث أبي هريرة عن رسول الله ﷺ عشر سنين خمس في الراس وخمس في الجسد ، ويدل على السنية ، ما حوت قوله عليه السلام «الطيرة خمس الاحتتار والاستحادة ، بقص الشرب ، ومص لاصدر ، تنف الاط» وهو عندي قطع احدهما السترة بحشقة حتى يصير كها ، وقيل ان ظهور أكثرها احراة واختاره بعض وقيل ان طهر بصره احراة ، من ختن ثم رجم كما كان لم يحب اعدته ، ومن ولد محتونا لم يلزمه الحد لثبوت التصود ، وقيل يجوز على الموضع بالموسى . ويختن بالحديد والسحس وغيره ، وكرهه بعض لغير الحديد قال علي : خلق

الله آدم وشيثا وإدريس وموحا وساما ووطا ويوسف وموسى وسليمان وركريا وعيسى ومحمدا صلى الله عليه وسلم عليهم مَحْتَوِينَ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَنْ كَرَامَتِي عَلَى اللَّهِ أَبِي وَلَدْتُ مَحْتَوِيًا لَنَا ثَلَاثًا يُطْلَعُ أَحَدُهُمْ عَلَى سَوْفِي » وَأَوَّلُ مَنْ اخْتَنَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ ثَمَانِينَ سَنَةً

وَأَصْلُ الْخِتَانِ مِنْ حَبْنٍ يُؤْمَرُ بِالصَّلَاةِ مِنْ عَشْرِ ، وَيَحْجُورُ قُلُوبُ إِذَا اشْتَدَّ ، وَلِخِتَانِ يَوْمِ الْوِلَادَةِ ، وَالْيَوْمِ السَّابِعِ مِنْ فِعْلِ لِيَهُودَ فليَحْلُمُوا واحْتَرِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ تَأْخِيرَهُ إِلَى أَنْ تَخْرُجَ لَهُ الْأَسْنَانُ ، وَقِيلَ بَعْدَ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ سَنَةً وَأَمَّا حَبْنُ الدِّمَاءِ وَيَسْمَى حَمَاحًا فَكَرْمَةٌ فِيهِ لِلرَّحْلِ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ ، وَقِيلَ سَنَةٌ عَصِيرٌ وَاحِدَةٌ ، وَهُوَ قُطْعٌ أَذَى حَرٌّ مِنَ الْجِلْدَةِ الَّتِي هِيَ فِي أَعْلَى بَرِجٍ حَيْثُ يَمُتُّ ذَكَرُ الرَّجُلِ ، وَتَحْتِ الْمَرْأَةِ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَحْدُ عَيْرَهَا لَا الْعَ . وَفِي لَزُومِ اعَادَةِ الْمَرَائِصِ لِلْإِنْسَانِ الْبَالِغِ ثَلَاثُ عِدَرٍ أَقْوَالٌ ، ثَلَاثُهَا اِعْدَةُ الصَّلَاةِ . وَكَذَا مِنْ لَزْمِهِ اِعَادَةُ الْخِتَانِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

الباب الثامن

في الأكل والشرب والنوم

وَهِيَ فَرَائِصُ إِذَا احْتَبَحَ إِلَيْهَا وَكَانَ تَرَكْنِ يَزِيدِي إِلَى الْمَوْتِ ، أَوْ عَصَ عَقْلٍ أَوْ حَسَنَةٍ أَوْ إِلَى عَدَمِ التَّنَدُّرَةِ عَلَى الْإِنْتِهَالِ عَنْ الْمَمْسُورَةِ أَوْ عَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى احْتِسَابِ مَعْصِيَةٍ أَوْ إِدَاءِ فَرِيضَةٍ ، لَكِنَّ الشَّيْءَ بَدْعَةٌ ظَهَرَتْ فِي الْعَرَبِ الثَّانِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَا مَلَأَ ابْنُ آدَمَ وَءَاءُ شَرًّا مِنْ بَعَثْتُهُ حَسْبَ الْآدَمِيِّ لَيْمَاتٍ يَقْمُ صِلُهُ ، فَإِنْ غَلَسَتْ الْآدَمِيُّ نَفْسَهُ ثَلَاثَ لُطْعَامٍ وَثَلَاثَ لُشْرَابٍ وَثَلَاثَ لَمَسِّ » وَهَذَا عَلَى ظَاهِرِهِ وَهُوَ تَقْسِيمٌ عَجِيبٌ وَحَكِيمٌ تَلْبِيهِ لَوْ سَمِعَ بِهِ أَطْبَاءُ الْمَطْنِ كَبْقَرَاطِ

لمحسوا ومحروبا، ويحتمل أنه حص ثلاثة بالذكر لأنها أسباب الحياة ولأنه لا يدخل البطن سواها، والظاهر أن محل الطعام واحد يقسمه الانسان الى ثلاثة قد ورد وقدر طاقته كما يشد، ويحتمل أن يريد بالاثلاث استعمال الثلاثة التي هي اسفل محل الطعام، والشراب، وإبقاء محل للنفس ولو لم يتناول ذريرة، وليس لشبع محروماً، وأما الحديث المذكور وحديث ابن عباس «ان أكثر الناس شغاف في الدنيا أطولهم حوعاً في الآخرة»، وفي حديثه وحديث ابن عباس «ان أهل الشغاف في الدنيا هم أهل حوع في الآخرة» وحديث عائشة «لم يتغلى حوف النبي ﷺ شغافاً قط» ونحو ذلك فحمله على الشبع الذي يشغل المعدة ويثقل عن القيام بأمر حسن ويغشى أو يستر وقد تمنع كراهة التحريم بحسب ما يترتب عليه من المسئلة، وليس المراد الشبع الذي يعتاد في الآخرة، أو محمولة على مداومة الشبع، وكما أنه في ما دام على شبع قط وهكاهنا، وقد صح أنه حرج نوعاً واحداً لحوج في بيت القاري ودرج لم شاة فأكوا وشبعوا ورووا في سعة كثيراً لأن من مثله يشبع كثيراً فيثقل نومه فتعجز بركة عمره ووجه قلة تذكر وقوة قلب، والآن نحن نذكر قلب من مثله معدته حاشي رسول الله ﷺ من ذلك وهو أيضاً ما سمع آل محمد من طعام ثلاثة أيام تناعا حتى قصص «صحيح أيضاً» «أشبع يوماً وأحجم يوماً» والله أعلم، ولا يجوز الجمع في الطعام وشراب تبريد، ونحو التبريد بالترويح بسحو المروحة، ويجوز الجمع في الطعام الذي لم يذهب منه بعض لالة انفسى أو غيره عنه، كما روي ان اساحل محدثه وأمه كوا في عبده، وينمخون فيه بدل النخل بالمنخلة، بل يجوز الجمع أيضاً غير تبريد ولو في المنطوخ اذا يبس أو جمد وكان النفخ يزيل عنه ذلك، والله أعلم، وكراهة لاطه والحكاه الأكل بين يدي السباع تخافة شره نفوسها وأعينها، وقيام الخدم على الرؤوس تخافة العين، ونقول

أن أرسل بها الى رسول الله ﷺ فرجع الرسول اليه فأخبره فقال « ارجع اليها
فقل لها أرسلني بها فانها هادية الشاة وأقرب الشاة الى الخير وأبعدا من الأذى »
قلت أراد بالخير المرعى ، ولأدى البول ونحوه ، وكل أيضاً بحسب لحم
الطهر كما ذكره الترمذي ، وعن ابن عباس بسند فيه ضعف أنه ﷺ « يكره
الكائنين مكانهما من البول وأمر نهش اللحم لأنه أذهب للقرم » ونهى عن
قطعه بالسكين لانه فعل الاعاجم حال ارادة الاكل وروي « أنه قطع من
كتف شاة فدعي الى الصلاة فلقاها والسكين التي يحنز بها » وقد يجمع بين
ذلك « أن النبي نزيه وفعله من له » أو بأن النهش مما على العظم الصغير
والاختزار ، على الكبير ، واشتهر أنه ﷺ « يأكل الرطب البطيخ والقماء »
في أحاديث ، عن نس « يجمع بين أرطب واينخرز » وهو نوع من البطيخ
الأصفر ، وفيه رد على من قل الصبح في الأحاديث المراد به الأخضر واعتل
بان الأصفر فيه حرارة كالرطب ، وأنه ورد أنه يطفي حرارة الرطب ببرد
البطيخ والقماء ، ويجب بان في الأصفر برودة بالنسبة للرطب وان كل فيه
لخلاوته طرف حرارة وحطت في أحاديث كثيرة « نعم الأدام الحار »
ولعله بناء على الحار بحسب مقتضى الخاصر لا تفصيل له على غيره ، أو تسوية
بالأدام الآحر الذي هو كالشحم مطبوخ في ماء وتمر وتوابل ، أو كالزيت أو
كأنس أو كالعسل ، بل هو بيان أنه نعمة من مولانا سبحانه حسنة فكأنه
حار ونظيف لقلب من قدمه وإشارة الى الاقتصاد في المآكل وأنه كاف ،
ويحتمل تفصيله من حيث أنه دواء للأوساخ ، دواب البطن ، حط الصحة لا
من حيث الخلاوة والبرودة ، ومن أوصاف الحار أن يحب ما أحبه محبوبه
ويكره ما كرهه

فيل تقدم منه الأنعم وميته كل مالم يتفق على تحريمه عن الخنزير في
الاصطرار ، وقيل سواء ، ويقدم سائر الخنزير على لحمه للخلاف بين الأمة في

غيره ولو كان الصواب أنه كالحمة ، ويأكل المصطر ما ينجيه ويقويه على
فرض وقته ، ونهى رسول الله ﷺ عن الأكل متكئاً ، وعن مجاهد ما أكل
النبي ﷺ متكئاً إلا مرة واحدة ولم يطلع عليها عنه الله بن عمرو بن لعاصي
فقال : ما رأيت النبي ﷺ يأكل متكئاً قط ، وعن عطاء بن يسار أن حريز بن
رأى النبي ﷺ يأكل متكئاً فيها ، ونهى عنه أن يأكل الرجل وهو مستطح
على وجهه ، والطاهر أن المراد بالانكاء الانكاء على حسب وهو يصير بالآكل
لأنه يمنع حري الضم الطبعي عن هيشه ويعوقه عن سرعته بعوده إلى المعدة
ويصنط المعدة فلا يستحكم فتحها للفداء ، وفسر بعضهم ذلك الانكاء بانكسار
للأكل والتعدد للجلوس له كما يترجع وشبهه من تمكن الجلوس إلى يمينه فيها
الجالس على ما نحت من أوطئة ووسائد ، وكالتعمد على اليسار وكل ما بعد
الآكل فيه متكئاً ولو لا ما روي ذلك كانه يستند على كثره الأكل ، وقد روي
ﷺ (أن يأكل الرجل متكئاً على يساره) وروي أنه أهدي إليه شاة فجعل
يأكل حائياً على ركبتيه فقال اعرابي : ما هذه الجلسة فقال ان الله جعلني كريماً
ولم يعلني حراً عبداً ، وكل يأكل متعباً أي ملصقاً بالتيه مألأض ناصباً
ساقبه متسانداً إلى ظهره ، روى عن بعض أن كراهة الأكل في انكاء مخصوصة به
ﷺ ، ويرد ما ورد من نهيه غيره عن ذلك فهو مكروه لغيره أيضاً لأنه مدعاة
لكثرة الأكل وعظم البطون في بعض أنواعه ، ومن فعل المتعطين وأصله من
ملوك العجم ، بل لو لم يرد إلا مثل قوله « لا آكل متكئاً » لعد احصاءه
بالكراهة فكيف وقد ورد النهي إلا من له مدح من الأكل مدح
اتكاه فلا يكره له الأكل باتكاه ، وروي عن جماعة أنهم أكلوا متكئين
وحمل حاتم على الضرورة تكلف ، وقد أحاره ابن عس وحاتم بن الوليد
ومحمد بن سيرين وعطاء بن يسار وغيرهم بالكراهة أكيدة ، ودأبت كونه
مكرهاً أو خلاف الأولى فاستحب أن يكون حائياً على ركبتيه وظهور قدميه

نَبِيَّةُ الْخَيْرِ عَلَى أُمِّ عَصَمٍ فَكُلْ هِيَ وَمَنْ مَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ
 « مَنْ أَكَلَ فِي قِصْعَةٍ ثُمَّ لَحَسَهَا اسْتَغْفَرَ لَهُ النَّصْعَةُ » وَهِيَ عَرِيبٌ ، وَرَوَى
 مُتَّفَقًا مُشْكِرًا « مَنْ أَكَلَ مَا يَسْتَنْظِ أَمِنْ مِنْ عَقَرٍ وَالرَّعْسِ وَاجْتِدَامٍ وَصَرْفٍ
 مِنْ أَوْلَادِهِ الْحَقِّ وَخَرَجُوا صَبَاحَ لَوْحِهِ وَعَوَفُوا » وَنَهَى أَنْ يَكُلَ
 وَيَكْرَهُ الْمَتَّحَ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالرَّقِيقَ وَالسُّفْسُفَ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ ،
 وَيَحْجُورُ اسْتِعْدَادُ الْمَاءِ وَلَوْ مِنْ مَوْضِعٍ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ يَوْمًا أَوْ أَكْثَرَ ، وَكَرِهَ
 تَطْيِيبَهُ بِالسُّكَّرِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْبُخَارِ ، وَحَدَّثَ اسْتِحْلَاقَهُ لِعَسَلٍ وَنَحْوِهِ وَاسْتِهْبَادَهُ
 وَكَانَ ﷺ يَنْبِذُ لَهُ أَوَّلَ اللَّيْلِ وَيُشْرِبُهُ إِذَا أَصْبَحَ يَوْمَهُ ذَلِكَ وَإِلَيْهِ نَحْيُ
 وَالْعَدَا إِلَى الْعَصْرِ وَبَقِيَ مَعَهُ شَيْءٌ مِنْهُ فَاحْتَدِمْ وَأَمْرُهُ فَصَبْ ، وَاسْتِهْبَادُ مَاءٍ
 يُطَارِحُ فِيهِ تَمْرٌ يَحْلِيهِ وَلَهُ نَعْمٌ عَظِيمٌ وَبَابُ الْمَوْتِ ، وَكَانَ يُشْرِبُهُ بَعْدَ ثَلَاثِ حَوَاقٍ
 مِنْ نَعْمِهِ أَنْ لَا يَسْكُرَ ، فِي لَأَثَرِ إِذَا طَاحَ حَرُّ شَرِبَهُ وَلَمْ يَضَلَّ لِمُدَّةِ كَثَرِ
 مِنْ ثَلَاثٍ وَلَمْ يَكُنْ ﷺ يَشْرَبُ عَلَى طَعْمِهِ لئَلَّا يَسْتَدَّ وَلَا سَبِيلًا أَنْ يَكُلَ الْمَاءَ
 حَرًّا أَوْ يَارِدًا فَتَهُ رَدِيهِ حَذًا وَكَانَ يَشْرَبُ قَعْدًا ، وَنَهَى عَنْ شَرْبِ قَتْمَاءٍ
 وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْهُ ﷺ « لَا يَشْرَبُ أَحَدٌ قَتْمًا مِنْ لَسِيٍّ فَيَسْتَقِ » وَقَدْ
 شَرِبَهُ قَتْمًا كَارَوِي أَوْ شَرِبَ قَتْمًا مِنْ مَاءٍ مَرْمَرٍ وَلَا مَدَدَةَ فِي ذَلِكَ لَمْ يَنْهَى
 تَنْزِيهِهِ بِدَلِيلِ شَرِبِهِ وَأَمْرُهُ بِالْإِسْقَاءِ بِسَبِّ وَأَيْسَ شَرِبَهُ قَتْمًا فَسَجَدَ إِلَيْهِ
 لِحَوَارِهِ وَهُوَ مَكْرُوهٌ فِي حَقِّ غَيْرِهِ عِبَادَةٌ فِي حَقِّهِ لِأَنَّهُ يَسْتَحْوِزُ وَلَا يُلْحَقُ
 صَرَرُ الشَّرْبِ قَتْمًا بِخِلَافِ غَيْرِهِ فَتَدْبِيحُكَ لَهُ حَلْطٌ يَكُونُ الْقِيَمَةُ دَوَاءً ، وَلَمْ
 يَنْهَى عَنْ ذَلِكَ بِمَاءِ الْبَطْلِ ، وَمَنْ آذَى الشَّرْبَ قَتْمًا ضَرِبَهُ فِي دَاخِلِهِ
 وَانْهَى أَنْ يَحْصَلَ بِهِ الرِّيُّ الْمَمْلُوكُ وَلَا يَسْتَقِرُّ فِي الْمَعْدَةِ حَتَّى يَقْسَمَهُ السَّكْبَدُ عَلَى الْأَعْصَاءِ
 وَيَنْزِلُ بِسُرْعَةٍ إِلَى الْمَعْدَةِ فَيَخْشَى مِنْهُ أَنْ يَبْرُدَ حَرَارَتُهَا وَيَسْرِعَ لِنَفْذِهِ إِلَى
 أَسْفَلِ الْبَدَنِ بِغَيْرِ تَدْرِجٍ ، وَكُلُّ هَذَا يَضْرِبُ بِالشَّرْبِ قَتْمًا وَدَا فَعَلَهُ نَدْرًا لَمْ يَصْرَهُ
 وَرَأَى ﷺ رَحْلًا يَشْرَبُ قَتْمًا فَضَلَّ « قَه » فَقَالَ لَمْ يَكُنْ « أَيْسَرَكَ »

أن يشرب مملئاً من الماء قال : لا قال « قد شرب مملئاً من هو شر منه الشيطان »
ولم تذكره المالكية الشرب قائماً لقول جابر بن مطعم : رأيت أبا بكر الصديق
يشرب قائماً ، قال مالك : لمعنى عن عمر وعثمان وعلى أنهم شربوا قائماً وقاله
في سند أبي هريرة ضعف ، قلت رؤيتهم يشربون قائمين لا يخرج ذلك عن
الكراهية والمكروه ليس بمعصية ولا عن خلاف الأولى ، وأما قول بعض
المالكية لعل النبي يصرف لمن أتى أصحابه بعداء فيادر لشربه قائماً قبلهم
استعداداً وخبره جاعل كونه ساقى القوم أحرم شرباً فيعيد ، وقال بعض منهم
أنه موقوف على أبي هريرة وكان ^{يخاطب} يتنفس في الشرب ثلاثاً ويقول
« أنه أروى وأمرأ وأبرأ » والمراد أنه يتنفس خارج القدح فلا يساقى نهيه
عن التنفس في الشراب ، وإنما نهى عنه لأن النفس يصعد ببحار المعدة فيعبر
إليه ويستفقد ولا سيما من تهرقه طعام أو يوم أو طول عهد سواك فمن لم
يتنفس في الشرب نفس واحدة قد قنوا قلت بل يشرب على ثلاث مرات
لأن المراد بالشرب في ثلاث أناس ثلاث مرات للاستراحة كما يدل له « أنه
أروى وأمرأ وأبرأ » من الشرب في نفس أي في مرة شرب الشيطان
ومعنى مرة مملأ لأن العدد الجارية حريال النفس متأنها فيقطعه ثلاثاً ، وفي
الشرب مرة محبة الشرق ومحبة لحوم على الحرارة الغريزة فتتطلى ، ولا
سبب في السداد أحده ، مع « مرأ أحط وأدحل بسهولة ولذة وهم ومعنى
أمرأ أنه أدمع أشده العطش

« بركة الشرب ذكر الله أوله وآخره انت شاء الله ، وأما بركة الطعام
فكذلك مع زيادة غسل اليد أولاً وأخيراً ، وفي الحديث « بركة الطعام الوضوء
قبله وبعد » ، روي « الوضوء قبله يعني الفقر وبعد الله » يعني الجنون
والوسوسة ، ويعني بالوضوء غسل اليد ، وقيل الذي قبله كوضوء الصلاة
والذي بعده غسلها ، والله أعلم ، ونهي عن الدوم قبل صلاة أمته دخل

وقتها أو لم يسجل والتحدث بم ليس عبادة ولا حاجة بعده ، وعن النوم
 بين الشمس والظل ونوم الصبي عند الباب ، ولا يتخطى نائم وميت فنهما
 كحي يقظان ، وعن نوم الرجل على وجهه ، والمرأة على قفاه وهي يومه الشيطان
 أي نومة تدعوها إليها الشياطين فلا يفي ما شهروا أن يوم الشيطان على وجهه
 وعن نوم الصبي وهو يوم الحرق ومحلله لأن الصبح ساعة الله إلى
 ومكسلة ومخرة ومسمية للحاجة ، وعن نوم الحق وهو النوم بعد العصر ويخف
 به العقل ، وأمر نوم المذخرة ويسمى يوم الخلق ، وروي لا تتركوا نائم على
 بطنه ولا على الخشبة ، وحال انقطاع الدائم لحاجته ، ان لم يأمر به ، ية حر موقظه
 للصلاة ويأثم من تركه حتى وث الوقت ، وان تركه لحاله فذلك أو هلك عصبه
 ففي كفره وضمانه قولان وعصى ، ولا بأس بقطع نائم بين حمسه أو عده ،
 وان لم يحدث ، وكه يقاط صبي ضمن موقظه ان رل غتله بامنه ، وكه
 النوم في حمراء لا اعتراه الحبور .

قيل الأبيات تمام على طاهر رها لا تنظر الوحي بالعيون ، إنما من على بصره
 مستقبلا ، روي أنه **بَيِّنَاتُ** يراه على حده الأيمن ، بصم يمه تحت حده ، والموث
 على شملها ليهما ما أكلت ، والميس وأتونه على وجوههم كدسي شاهة ومعنى
 انتظار الوحي بالعيون ارتشاه بها ما لم يذهبها النوم ومادرت به **بَدَا** بقمه ،
 والا فعيون الأبياء تمام ولا تمام قلوبهم ، وقد صح في أحاديث تنص الوضوء
 بالنوم وحديث النوم عن الوتر **« في تمام عبي لا يه م قلى »** فيقال في مسئلة
 الوضوء أن المعنى لا ينحني عن قبه حالة استباص وضوءه ، أولا يستفرقه النوم
 حتى يوحد منه الحدث ، وفي مسئلة الوتر أن قبه متعلق بالوتر ، وأما نومه
 حتى طلعة الشمس فلأنه نام مستفرقا في النوم نعب وقد وكل من يوقظه وهو
 بلال ولم يستيقظ لال حتى طلعت فقال لرسول الله **بِسْمِ** « أخذ نفسي
 الذي أخذ نفسي » فتارة يذم متعلق سلب بالبطة وهو الغلب وتارة يسام
 مطمئناً لسبب كده والسبب يعتبر خصوصه اذا قمت قرية على اغتبره ،

[illegible]

أر ينام أحد على ظهره ويضع رجلا على الأخرى ثم فعل ذلك في المسجد كما
رواه عبد الله بن زيد بن عاصم ، قيل دسح النبي وواضح به من لحوار
وان النبي نلب مخافة الامكشاف حيث لا يجوز ويجزى به حرث يحرم كل مسجد
وحصرة من لا نخل له عورته ولا يوم في الحلة لأنه نحو موت ، لأنه عن
نعب ولا تعب فيها ولا موت ، والله أعلم

الباب التاسع

في الأدب

وتدخل فيه لأوابكم لأنه قد شرع بالأمر الشرعي فلا وتركه محرم
أو مباح في حق الله أو غيره كبنته ، وأحمد ، وفيه أقوال لعري ،
فمنه أن لا يكبر حجر الاستسقاء على قدر الحاجة لأن الأمر في المدح ولا
بصعده قدر ما يصل الحسن يده لأن الحسن لا يجوز ، وحدثت منه وحدة
عنه ، ومنها يتختم باليمين والتختم كما مر ، يمين أولى ، وهذا صحيح ما وجد
في أخبار تختم النبي ﷺ وحده في سنة واحدة في يده بعد ما ضعف وفي سنة
لعمهما من هو متروك ، أنه ماب وحدث في يمينه ومن رجع التختم في اليدين
ابن عباس وعبد الله بن جعفر ، وروى بعد ذلك عن عتبة الأصم ، والثلاثين
ترجيح لتختم في اليسار وبه قول مالك والشافعي وأحمد ، وعن أس كان
رسول الله ﷺ يتختم في هذه وأشار إلى خصم يسراه ، وعن ابن عمر
والسديطي وهو صحابي : أنه يتختم في يساره ، وعن ابن عمر أيضا أنه ﷺ كان
يتختم في يمينه ثم حوله إلى يساره ، وعن وكيع بن جابر ، يتختم في اليدين ليس سنة ،
والذي أقول به أن التختم سنة وكونه في اليدين أولى ومحل الخاتم الخصر ،
وعن علي : نهاني رسول الله ﷺ أن أتختم في هذه أو هذه وأؤمأ إلى السبابة

و نوصي ، ويجوز تلك حوائج ، ولكي أكره ليس خائفين أو أكثر في يد
أو يدين أو لم يروعه ^{عليه} ولأن فيه أكثر الزينة ولا أحرمه
وحرمه الشرعي لكن ساء على تحريم استعمال الفضة إلا ما وردت به الرخصة ولم
ترد لافي حاتم واحد ، قلت تحريم الفضة لذهب ، وأما نقص لس
اثنين في يد واحد في أخرى ، فإن لس في كل يد حائرين قليل لا يجوز ،
وقيل يكره ما دق في الواحد على أي عدد كان وفي يد أو يدين ولا يحرم ،
والله أعلم

ومنه من السر ويل فل أو هريرة دخلت السوق يوماً مع رسول الله
عليه السلام في المزادين وسعى سراويل أو ثياباً ، وكان لأهل السوق وران
ير ، فقال له ^{عليه} « زين وأحج » فقال الوران إن هذه الحكمة ما سمعتها
من أحد ولا أو هريرة فسألته كفي لك من الوهن والخفة في ديك أن لا
تعرى نفسك ، وأرجع المزاد ووثب أي رسول الله ^{عليه} يريد أن يبقاها
فحدث به رسول الله ^{عليه} فدل « يدها » من عند الأمام بموكها ، وأست
بذلك أنه تارح ، ممك ، مؤ ، وحج واحد رسول الله ^{عليه} السراويل
فل أو هريرة قد عشت لأحمله به قد « صاخر » شيء أحق بشيء أن
يحميه لأن من صغره يعجز عنه فبعده أخوه المسلم ، فل قلت يا رسول الله
فدك من السر ويل ؟ قال « أجل ، في السر وأخضر » فالتبيل ، النهار
ففي أمرت بسر في أحد غيظاً أستر منه ، ههنا ولو كان في سنده ضعف
لكن قد صبح به شربه ، وأصل ثرائه ليلسه ، لسه آخر ^{أع} أي هريرة
أو غيره وكذا يسلمه في سنده ودهه ، يلهه وهذا لثلاث تنكشف عورته
ولأن لسه قد تورب مع

وسه ^{عليه} وأكثر لأقمت من ثلاث وثلاثين شيئاً من أكل لرجل
وهو جنب ، وجلوته على عتبة داره ، وتسرعه قائم ، وقصمه قعداً ، ورمى

القملة حية ، واستحقار لشيوخ ، واهانة العلماء ، واكره السفهاء ، واطعم
 الفسقة ، والكتب بالعلم العقود ، وتصغير ، والنواني في أوقات الصلاة ،
 ، لمشط بمشط مكسور ، ووضع رجل على رجل ، وغسل الرجل باليد اليمنى ،
 ، الأكل والشراب باليسرى والمول تحت شجرة مثمرة ، وثق الحبيب بم
 أصابه ، وأخرج اليد عن الذيل عند قضاء الحاجة ، ومشط حبة فم ، وأندب
 باليسرى عند الخفق ، والتفمض ، والتمسح باليد ، واليد اليمنى عند حلق ^(١)
 النعل والخف والتميص والسر اويل ، ولالبت في الصلاة ، وشتم لاو ، وطم
 في وجه الانسان ، وابكاء اليقيم ، والكلام عند قضاء الحاجة ، واحتفل
 بالمص ، وكس لبيت ، خرقه ، والشرب قذا ، ، حياطة الثوب وهو
 ملبوس ، ، وضع اليد تحت الخد حاسا ، وسف حبة

ومنه أن لا تدخل من لبيت ابن يمد ولا من بين أي أن لا تلب عند
 متحدثين وأن لا تدخل بينها وأن لا تسبح ، حر حر كنه ثلاثة
 ولا اثنين ان كنتم أربعة وهكذا وكال له حي الصد في له لا يعرفها
 المتفرد عنهما أو عنهم أو في تخرج لا يعرفه ، ما يظهر في تحديق شتم ،
 من تحدثت عن اثنين أو أكثر حر اتوة فوعبهما وقد صدق ، ط كك أو
 شكك أن يساحي ليس فيه . ومنه أن تعود منك صعب لأموار يصدر حبيب
 ونسبل عليه عند الاحتياج لأن الرخاء ليس بدائم والمرء ليس من الشدة بسالم
 ، منه أن تدخل بعد صاحب المنزل وتخرج قبله وأن لا تعرض عن الخمت
 وتقبل على المعرض وأن لا تنعس من الناس وأن لا تعيد الحديث إلا ان م
 يفهم فيعاد مرتين بعد الأولى أو ستا بعدها ، ونحس لاعداء في أمر الدين مام

(١) في خط المؤلف رحمه الله بالالف كك ثم في نسخة أخرى في الفاء في الفاء و سر في حبه
 وخلق النعلين وقد خلق الثوب بضم الهم واخس و صواب ختم الخاتم عليه ما منه
 ١٥ - شمل مدو

تقبل أن علم أو المراد كون الوثوق بالعمل متعدياً فعلق به الدعاء بالموت ليكون
حواره متعدياً كما تعدى الوثوق كقولك إن جاء الحسل أحياه والتعليق حصل
ولو لم نكسران على الشرط بل فتحت على المصدرية المستثناة امتعاء مقطوعاً
وسواء في الهي لدعاء بالموت لمصيبة نزلت به أو لميرها لا أن حو دية في
دينه فله أن يقول اللهم أحبي ما كنت الحية حياً لي ومنه أن لا يتغوط
أو يسول تحت شجرة منيرة ، وقيل بحور ما لم يكن نمرها بحمد ما يتمتع به ود
لم حد الانتفاع ولا بحور ذلك ومنه استسوية بين الخلاء في لطر والاقبل
والحديث ولا كرام والتفريب اقتداء به ^{عنه} ومنه العمل بكونه ^{بشيء} ومن
كل في مجلس ثم فلم منه ثم رجع إليه وهو أحق به ^{منه} ومنه العمل بقول عمر
من تدول شيئاً من حية أحياه ويرد ياه ومنه انزوح لعن بصره ولا
يقم في الرد بحارحة من حوارحه أو غلبه وإيهطم نواب عنه وإيهطم أيضاً
وليلد ولأكثر به أمة سيدنا محمد ^{عليه السلام} وهو منه تكثير الأمة فصل من
الصوم الذي لم يفرص ويدل له قوله ^{عليه السلام} « يا معشر الشباب من استطاع منكم
الباءة ويصم » فرسد إلى الصوم ثباتاً لا ^{ولا} دأمره عند عدم سول إلى
السكاح ، وية يده ما ورد من طاق كثيرة ، لفظ محسنة من معه نزوحوا
وفي مكافئ كم الأثم ، والجمع من الديات أو بعضها عرفة ، ويترتب في
الجماع دونه الموع الأساني أو أن يرضى منه في المناسبات ويترتب
عليه حنط الصحة وأهل من احتشأ إلى يحدث نوسواس والحبون والصرع
وضعت الأعضاء واستداد مجاربها وتبصن الذكر وقعة الشهوة ^{الطعام} وقعة
هضمه وعدم ، شهي لأن النبي إذا استحلب دبراً وإذا تركه ، وغير ذلك
من العمل وقد يرى الجماع من اوسوس وحبون والصرع ويحدث السرور
ويطيب النفس ويذهب الفكر العارض ومنه كثيرة ولا سبب لأهل الرطوبة
والاكثار منه يورث الضعف في لندن والعين ويسر ^{لهم} والشيب واللقوة

ولا يصلح لا عند هيبه سهوة خبيثة يصير تركه في لم نهج لا يحسن ولو مصت
سنة ولا صياح حب امح حصر وي والسوداوي انه يصيرها لقلة الرطوبة
فيها ومن اُمر في اسرع الطوبة الفاضلة وأحد من الأصلية فيكون
سليماً لعطب لانه من حصصه مدي هو مادة الروح ، لا يحسن على لامتلاء
وهو يصعب التبر على الحاصل ويؤثر بقوة واتولى وعينها ولذلك
كده أو بالان

د حس لال لال المرأ على حبها لايمن ثم ينزل ون فيه
محل بكر ومحل من من محن كذا ان شاء الله ، ومن أراد معاودة
حدها أو أخرى حسن أن يكون بعد حال كره ، وقيل لا يجوز الا بعد
غسل احد ، من أذنه به الحرمه تلك ولا يسبح ، بل لو جامع روضة
أو سريره بعد نزول من آخرى لم تحرم ، أو يجزئ لاحتلام
فله أن يجمع ما شاء من سرار ، وكراه طه الحرمه بحسنة الأمانة ولا
نكره تنكس وقيل قد لوحد ، وال أن أذنه يبره بكل جماع غسل فقد قيل
ذلك ، والصحيح ، أن ليس عليه لا واحد ، وقيل بعضهم الإجماع على
أن لا يجزئ غسل من بين قد روي أو روي ، بشرط طوف على بيته يوماً
يعتد به سد كل ، حدث من لا تحمدهم ولا وحداً آخراً قل «هذا أركي وطيب
وأطهر من سراري ، شارب ، حد لو أخره ستحب الجمهور الوضوء بين الجماعين
وهو غسل بيته ، صلى الله عليه وآله ، إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن
يعود فيوضه بيته ، صوء «أي غسل ، رج ، وقال جمهور المحققين : هو
وصوء كده ، اتصالاً ، سحبات ، وقيل ابن حبيب ولصهرية وجوبه ولم
يستحبه أبو يوسف

في الخيل ، صفة لا تدل له وهي وئدة الجماع في الجنة اذا تناسل
فيها ولا حسن يسرع الزل ، وقيل إن أهل الجنة اذا شأوا ولادة

ولقد اطلت الكلام على هذا في هيبان ارد الى دار المعاد
ولا يجامع آل الشهر ووسطه وآخره لأنه حجاج شبطين
ومنه اذا أردت صحة النسب وظهر سنه أكثر من نظر ديه من دينه
به وعقله لك وله ومنه الدعاء به مع العادة كما في الحديث وهو من أفضلها
وعنه **بأنه** « من لم يذكر الله يغضب عليه » وهو واحد ومن عمر أبي
لا أحمل هم الاخاء ولكن هم الدعاء « وقد أتت الدعاء علمت لاحد معه
وهو أفضل من الاستسلام لانفسه « لا دعاء محدثين عند الجمهور « وقلت
طائفة : إن الاستسلام أفضل « وبالدعاء غير واجب وان آخر قوله تعالى
« أدعوني أستجب لكم » الخ دل على أن المراد به العادة « وأجيب أن الدعاء
أخص من العادة فمن استكثر عنها استكثر عن الدعاء « وأما الذي تركه
استكثر « وفي الدعاء اظهار الخضوع والافتراء « وفي مرححو الاستسلام :
ان فيه الرضى والتسليم وان الداعي لا يعرف ما قد « وفق القصة
فتحصيل الحاصل « وان كل على خلافه فهو على صورة العباد « واجب أن
الداعي اذا آمن بانفسه وأدعى له فقد استسلم « وقد تحصل ثواب ما مثله الأمر
وبأنه يحتمل أن يكون مقدراً « فهو على الدعاء لأن الله عز وجل خلق لأسباب
ومسبباتها وتقدمت كمية يدين في الدعاء « رأى عمدة بشر بن مروان يرفع يديه
فاذكر عليه . وقال : لقد رأيت رسول الله **بأنه** « وما يدعى هذا يشير بالسبابة «
وأخذ بعض السلف بظاهرة فقال : يشير لداعي « أصعب واحدة « ورد أنه
ورد في الحطة وأخرج أبو داود والترمذي « انكم حيي كريم يستحي
من عبده إذا رفع يديه إليه أن يرده هزيراً » وذكر الطبري « ان ابن
عمر وحيدر بن نفيل كرها رفعهما في الدعاء « وروى شريح رافعاً يديه فيه
فقال : « من تنال بهما لا أم لك » وعن مالك . رفعهما ليس من أمر
الفقهاء « وعن ابن عمر « ترفعن حدود الصدر لا المسكين » وأخرج أبو
داود والحاكم رفعهما حدود المسكين وأخرج الطبري عن ابن عباس يرفعهما

على الرأس ، وعن القاسم بن محمد : رأيت ابن عمر يرفع يديه حتى يجاذي
بهما منكبيه باطنهما مما يلي الأرض ، وهذا في الاستسقاء

وروى أبو موسى الأشعري . دعا النبي ﷺ ثم رفع يديه حتى رأيت
بياض بطنيه ، وروى ابن عمر أيضاً أنه رفع يديه ، وروى أنس أنه
لم يكن يرفعهما إلا في الاستسقاء ، وبجمع بأن الرفع فيه يختلف غيره بالبالغة
حتى تصير اليدين حده الوحة مثلاً وفي الدعاء إلى حذو المنكبين ولو ثبت
فيهما أنه رفع حتى يرى بياض بطنيه في رؤية البياض في الاستسقاء أبلغ
ويختلف غيره أيضاً من المكين يابن الأرض فيه والسماء في الدعاء ، وإن
لم يجمع بينهما فثبت الأثبات أرحح ، وروى أنه ﷺ يرفع يديه إذا دعا
حذو منكبيه ، وروى أنه يسطهما وهذا يقتضي تفرقهما وتفريق أصابع كل ،
من ذلك لأحد يده على هذا ، وعن ابن عباس عنه ﷺ « إذا دعا
صم كفيه وإذا فرغ الدعاء مسح بهما وجهه » كما أنه ﷺ يفعل في
سنة ضعف ومن أراد الله وقدر رفع إحدى رجليه أو كليهما فله أن يحمل
يديه فوق ركبته ثم ركبته وإن رفع يديه كحل الآكل فيه ذلك وله أن
يحمل يديه وكفيه بينهما وكذا أن يرفع اليسرى كحل القراءة والله أعلم
والدعوى ودعوى الله ودعوة نبيه ﷺ التي حثت على الآخرة ،
فإن أورد برد عنه ﷺ « لكل نبي دعوة مستحاة يدعو بها وأريد أن
أحني دعوى شامة لأنبي في الآخرة ، وإن قلت قد صح للأبياء وبيئتنا
دعوات شامة في وجه ذلك ، فثبت بحتم أن يرد بالأحاديث المقتطوع
بها وما سوى ذلك من دعوات على وجه الإجابة ، أو معنى لكل نبي
دعوة لكل نبي دعوة فصل ولهم دعوات أخرى ، أول لكل نبي دعوة
عمه مستحاة في أمته بما لا يملكهم وأما شحاتهم ، وأما الدعوات
الخاصة فمنها ما يستجاب منها ما لا يستجاب ، أول لكل منهم دعوة تخصه
لديناه أولفقه كقول روح « رب لا تنذر » وقول زكريا « هب لي من

يكفبه لو بعد ماضية وقد أمكنه أن يصرف بعضه في تخلص باقيه ، وقصة
المخلف مع المصراني المذكورة في القواعد وهي على قدرها يظهر له كلاماً
يستحسنه وقد تعرض فيه لطلب نفع وليس شيء مما ذكرته كانه مختصاً بالرحم
والأزار والصحاح والخصار ، أكره ذلك إذا كان جلباً للمال على جهة التكاثر
وجارت المعرفة وله في الامن كإريت وفي الحديث عن عمر وابن عباس
« إن في الله ريباً لمن دونه عن الكذب » أي سعة ومخرجاً ، قل ابن عباس
ما أحب به ريب الكلام من الهمم وعن ابن محبوب رحمه الله : عجبت ممن
يكذب في الكلام مندوحة له عنه ، وحيث جاز الكذب كصلح وإرضاء
روحة أو روح ، وحرب ودفع ظلم ولا حسن أن لا يرسل بل تعرض فيه ، ومن
أنه إذا تعرض من يتهم أن يقول أنه لمسجد أو سبيل أو نحو ذلك ، وقد أطلت
الفرق بين معاريض والكليات في شرح شرح عقائد الدين وغيره ، لا
يحسن أكثر معاريض والكليات والمراح ، ولا يجوز مراح بلا حق ، كان
يطلب ذلك لا به أو حشة عن حصر وأطبيب النفس والنشرع ، وأما
رجل وسأله توب معصية قال « لو أن توبك في تنور أهلك لسلك خيراً
لك » وجاء من العبد قال له « ما فعل التوب » فقال أحرقه في النار
قال « إن أردت أن تدينه على بعض نساءك » وقيل أراد أن يبيعه ويشتري
شتمه دقياً ، حصلاً يحرز وذلك أن المصفر مكروه للرجل ، ولو كان عتياً
يطعن به أو رجل ما فعل ليس له لأمر حرقه إفساد ودخل رجل على
عيسى بن موسى وهو رجل من أصحابنا المصارفة وعنده ابن شرملة مخلف
فقال له عيسى أنعمه قال نعم أن له ليتاً وشرفاً وقدماً ، ولم يكن يعرفه
وإن أراد بت الكون وإعلاء وقدم الشيء ، أو أنه له سابقة فصل
وقدم صدق أي عملاً صالحاً وشرف حسب ونسب ، ونجوز حكاية الكلام
بالمعنى لقوله تعالى في عصى موسى حيه وحان ونعمان وقوله « ستانكم » و
إني آتاكم ، إياي الشهادة لقوله تعالى « وأقيموا الشهادة لله - إلا ان يأتوا

بالشهادة على : حها . ومن حكى كلامه لاحن أو محرف فله أن يصلحه ، أو لا
قولان بسلطتهما في المحو ، وفي حكاية حديث رسول الله ﷺ ما يعنى خلاف
سلطته في أصول الفقه وفي غيره .

ومنه ترك الاستماع للسر ولا تنص على من يستمع لقوم يعابونه ولو في
بيوتهم وذلك بأن يسمع أول ما يسمع كلاماً في إعتابه فلا يستعمل ثم يستعمل
أو يحذره به أن تتكلم فيك وقت كذا ، وأما أن يثبت فيستمع أو يحذره أحد
أو أكثر أمه في عينتك فلا يجوز له الاقدام على الاستماع فإن أقدم و ، أو
عصى ما قدمه منك ، حار له الاستماع . ومنه ترك الخس في الطريق فلا يحكي
قل ﷺ « حذبوا الجلوس على الطرقات إلا نزل أربعة رد السلام »
وغض الأبصار ، وإرشاد الضال ، وعون الضعيف . وفي تشييع الجند
ومنه مشي الرجل في جانب الطريق والراكب في وسط لأنه يمشي بحامه
فقد تضره الدابة بالجدار أو الشجر وقد يتعق من ثوبه غيره فيمضد أو
يقع وقد تصادف الدابة امرأة أو أعمى أو ضعيفاً بحامه من لراحل من أهل
وانتظار ما ليس للراكب وقد تأكل من شجر أو حوت بحباب الطريق
ففي غير العمران يمشي لراحل والراكب في وسطه أو حيث شاءا ومنه ترك
السرعة في المشي إلا لاهم كخوف من نهد مائل أو مخوف من رسول الله
ﷺ مشي تحت مائل فأسرع فليل له فقال : أخاف موت الخدمة . ومنه أن لا
يرفع صوته بقراءة أو غيرها إلا لاهم ولا يعطس ومنه تشييت المعطس ولا
يشرح بعد ثلاث لأنه زكاهم فإن شمت بعده فمجرد دعه بخير ، هو حائر
وكذا إذا شمت مع معرفه أنه زكاهم وظاهر كلام بعض المع بعد الثلاث وحين
العلم بالزكاهم لأنه يوم أنه مشروع عندك . والله أعلم

الباب العاشر

في الداء والتجيرة وما يتصل بهما كالعبادة

وهي من حقوق المسلمين والترامة والجار والصاحب، ومعنى كونها حقاً
 فأكدتها هكذا ظهري، وقيل إن بطلان وهو مالكي يحتمل أن يكون
 الأمر بها في الحديث مثل قوله «أطعموا الخائض وعودوا المرحى وفكوا
 العاني» أي الأسير على الوجوب بكمالية كطعم الخائض وفك الأسير، ويحتمل
 أن يكون للتدب على التواصل والألفة، وذكر الظاهري أنها تنأكد في حق
 من قرى بركته وآس في براعى حله وتباح بها عدا ذلك، وحزم أبو
 حنيفة، أنها فرض كراهية حملاً للإثار على ظاهره الذي هو الوجوب وحلاً
 للوجوب على الكمالية كالأصنام والملك المذكورين، ورويت في صحيح
 الذي قصدت به تكميل الفوائد مع مسند الترمذي حديث استنشاء الدمع والرمح
 والصرس أنه ليس لأهل عبادة، رواه البيهقي والطبراني ولكن صحيح
 البيهقي أنه موقوف على يحيى بن أبي كثير فرد بعضهم على من استثنى الثلاثة
 بحديث زيد بن أرقم قال سئل رسول الله ﷺ من وجع كان يعيى رواه
 أبو داود وصححه الحاكم وهو دليل أحسن من المدعى ونما يتم الرد به على من
 استثنى المدعى ولم يذكر غيره ولا دليل عدي في حديث زيد بن أرقم لاحتمال
 أنه توهم أن رسول الله ﷺ دخل عليه عبادة من العبادة السنونة مع أنه إنما
 دخل عليه لينزوره أو ليعوله، لصحة والكلام إنما في الاثنان إلى
 المريض لعبادة لمسونة

ولا تقيد العبادة بمضي زمن من ابتداء مرضه عند الجمهور، وقال الفزالي
 في الاحياء لا يعدل بعد ثلاث ليالٍ رواه الترمذي حديث عن أنس كان رسول الله
 ﷺ لا يعود مريضاً إلا بعد ثلاثة وهو حديث ضعيف تفرد به مسلمة بن علي

وهو متروك فيما يتل وقال أبو حاتم هو حديث باطل ولم يكن ^{محمداً} يخص يوماً بالعبادة ولا وقتاً فنرك العبادة يوم السبت مخافة لئلا ابتدعه يهودي طبيب ملك قد مرض وألزمه بملارمته فأراد يوم الجمعة أن يغني لسته فسمعه فحاف على استئصال سبته ومن سبته دمه فقتل له . أن المريض لا يدخل عليه يوم السبت فتركه ملك ثم أتبع ذلك وصار كثير من الناس يعتمدون ، وتل بمص أن بعبادة تستحب في الشتاء ليلا وفي الصيف نهراً ولعل الحكمة في ذلك أن المريض يتضرر بطول الليل في الشتاء وبطول النهار في الصيف فتحصل له بالعبادة راحة ، ويبقى احتساب التطيب بأعداء الدين من يهودي ونحوه وكل من يخاف أن يغش ، واليهودي متطوع بغشه ولا سيما أن المريض كبيراً في دينه أو غصه من وعدة دين اليهودي أن من نصح مسلماً أخرج من دينه وإن من استحل السبت فهو مهتر الدم حلال سفك دمه والمسلم يستحله ، ولا ريب أن من خطر نفسه بحشى عليه أن يدخل في عوم الهي فمن قبل نفسه شيئاً ، والله أعلم

وكان رسول الله ﷺ يأمر تطيب نفوس المرضى وتقوية قلوبهم ، قال أبو سعيد الخدري قال رسول الله ﷺ « إذا دخلتم على مريض ففسدوا له من أجله فإن ذلك يطيب نفسه » يريد مثل أن يقول له لا بأس عليك طهور إن شاء الله ، ووجهك الآن حسن ، وأن يدكر له لأجور الداحة عليه في مرضه ، وإن المرض كفارة فربما أصاب ذلك قلبه فيقوي روحه الشفاء ولآخر والطبيعة وتنمش به القوة وينمش به الحار الغريزي ويساعد على دفع العلة أو تخفيفها وذلك غاية تأثير الطبيب ، ولادخال السرور تأثير عجيب في الشفاء ، وقد شوهد كثير من المرضى تنمش قواهم بعبادة من يحبونه ويعظمونه ورؤيتهم له ولطفه بهم وتكليمه إياهم ، وكان رسول الله ﷺ يسأل المريض عن شكواه وكيف يجد وعما يشبهه من اشتهاً شيئاً وعلم أنه لا يضره أمر له به ويضع يده على جبهته ورأسه ، وضعها بين يديه ويدعو له ويصف له

ما ينفع في علمه وربما توصاً وصب على المريض من وصورته كما روى حابر بن عبد الله : انه فعل به ذلك وربما قال « لا بأس عليك طهور ان شاء الله » وربما قال « كفارة وطهور » قالت عائشة كان ^{عليه السلام} اذا عاد مريضاً يضع يده على المكان الذي يلم ثم يقول « بسم الله » وعن أبي امامة عنه ^{عليه السلام} « تمام عيادة المريض ان يضع أحدكم يده على جبهته فيسأله كيف هو » وفي رواية « فيسأله كيف أصبحت أو كيف أميت » وقد ثبت أنه ^{عليه السلام} يعود من مرض من أصحابه حتى عاد علماً ما بعده من أهل الكتاب وعنده وهو مشرك وعرض عليهم الاسلام وأسلم اعلام ، وبحور عبادة لمشرك بشرط أن يدعى للاسلام قال أنس : ان سلاماً من اليهود كان يخدم النبي ^{عليه السلام} فرض فعاده ^{عليه السلام} ففقد سدرته قال « امي » فصار لي أمة وهو عنده فقال : « طمع أبا القاسم فسلم فخرج لي ^{عليه السلام} وهو يقول « الحمد لله الذي أبقاه من النار » روى البحاري وأبو داود من حديث أنس بن مالك ، وروى أبو هريرة « من عاد مريضاً عاداه من الله طبت وطب ممشاك وتوات من الجنة منزلاً » وهو حديث حسن مرفوع ، وعن أنس مرفوعاً « من توضأ فأحسن الوضوء عاد الله أحد المسلمين » وروى عنه من جهنم مسيرد سمع حريفاً وروى أبو سعيد مرفوعاً « حسن من عمل في يوم كتبه الله من أهل الجنة » من عاد مريضاً عاد حجرة ، وصار يوماً وراح إلى الجمعة ، وأستق رقعة ، وفي رواية « من عاد مريضاً خضع في الجنة ودا جلس عند استمتع فيها فاذا قام من عنده فلا يزال بخوض فيه حتى يرجع من حيث خرج » والله أعلم

« العطب نوح لا يحتاج إلى فكر بل فطر الله على معرفته الحيوان مثل دفع الجوع والعطش والبرد والنعيب ، ونوع يحتاج اليه كدفع ما يحدث في البدن مما يخرج عن الاعتدال إلى حرارة أو برودة وكل منهما إلى رطوبة أو بوسة أو إلى ما يتركب منهما والغلب أن يتناول الواحد منهما بضده

والدم قد يقع من خارج البدن وقد يقع من داخله وهو اعسرهما والطريق
الى معرفته بتحقيق السبب والعلامة والسبب احدق هو اندي يسعى في تفريق
ما يضر بالبدن جمعه أو شكسه وفي تنقيص ما يضر بالبدن زيادته أو عكسه
ومدار ذلك على ثلاثة أشياء حفظ الصحة . ولاحتواء عن المؤذي ، واستفراغ
المادة الفاسدة . وقد أشار الله سبحانه وتعالى الى الثلاثة في القرآن ، ولأول
في قوله عز وجل « من كل مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر »
وذلك ان السفر مظنة النصب وهو من مغفرت الصحة وذا وقع فيه
الصيام ازداد فأصبح احداً وكذا تناول في المرض ، والناسي في قوله
سبحانه وتعالى « ولا تسعوا أنفسكم » وبه سقمط منه حوار اليم عند
خوف استمرام الماء البارد ، وقيل تدرك وتعالى في آية الوصوه « وان كنتم
مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الماء فلاستم النساء ولم نجد الماء
فلمسوا صعيداً طيباً » فخرج للمريض العدول من الماء الى التراب حيلة له ان
يصيب حسده ما يؤذيه وهو تدبيرة عن الخيبة عن كل مؤذله من داخل أو خارج
والثالث في قوله عز وجل « أو به أدنى من أسه ففدية » به تدبيرة تدبيرة الى
حوار حلق الرأس سدي مع منه المحرم لاستمراره لادى احصل من اسجار
المخاض في الرأس تحت الشعر لانه اذا حلق رأسه فتفتحت المسام خرجت
ثلاث لا بخرة منها فهد الاسم اع بيس عليه كل استمرح يؤذى انجذاسه ،
وعن اسمة بن شريك عنه عليه « تداءوا يا سدد الله فان الله لم يضع داء الا
وضع له سماً الا داء واحد وهو الهرم » وفي رواية « الا السام » اي لاداء
اموت وهو المرض لذي قدر على صاحبه لموت فيه ، واستنشاء الهرم اما لانه
حمله شديداً بالموت واجتمع بينهما نقص الصحة أو لانه من اموت وفسده
اليه ، ويجوز أن يكون الاستنشاء مقتضياً لكن الهرم لاداء له ، وعن
أبي الدرداء عنه عليه « ان الله جعل لكل داء دواء ولا تداءوا بحرم »

وعن جابر بن عبد الله عنه **يُخْتَلَفُ** لكل داء دواء فدا أصيب دواء انداء برأ
بإذن الله تعالى « فليشفه فتوقف على أصالة الدواء الداء بإذن الله تعالى وذلك
ان الدواء قد يحصل معه بحجورة الخد في الكيمية أو السكية فلا ينجم بل ربعا
أحدث داء آخر وعنه **يُخْتَلَفُ** « ما من داء لا وله دواء » وإذا كان كذلك فبمث
الله عز وجل ملكا ومعه ستر فعمله بين لداء والدواء فكلما شرب المريض
من الدواء لم يقع على لداء فإذا أراد الله برأ أمر ملك فرفع الستر ثم يشرب
المريض الدواء فينفعه الله به . وعن ابن مسعود عنه **يُخْتَلَفُ** « ان الله لا ينزل
داء الا نزل له شفاء شفاء من شفاء « حوله من حوله » وفيه ان بعض الادوية
لا يعلمها كل أحد والله العلي ولدي لا يمكن طبيا معرفة دواء طوى الله
معرفة عن البشر وقد سبق **تَرْجَمَةُ** الشفاء - إلى مصدفة لدواء الداء وقد
ينع بعض ادوية أنه يتداوى من داءه بدواء فيبرأ ثم يعثر به بعد ذلك لداء
وإنداء بعينه ولا ينجم للجهن بضمه من صعدت الدواء قرب مريض تداها
ويكون أحدهما مركبا لا ينجح فيه ما ينجح في الذي ليس مركبا فيه **يُخْتَلَفُ** من
هفتة قد يكون متجدا الكبر برأه **يُخْتَلَفُ** « لا ينجح » ووهي نزل لداء
ووصفه تدمره أو نزل شفاء إلى ليس له للأبدية عليهم السلام وأن
يقع طب حديث لأطباء في سيرة لأحد من قياس أو مسامة أو حدس أو
تجريب من التوحى في وجهه شفاء في رسوله وسائر صل على شفاء عليهم
بل هو من الادوية من تهتد إليه سنون أكار لأطباء ونحو ذنهم فيستخرج هو
التوكل والاكسر في شفاء تصدفة وحسنة والدعاء والتوبة والاستغفار ولا حسنة
إلى الحق والبرح عن المكرب فقد حوت ذلك الام على اختلاف دلائها
فوجدوا أنه تثيرا تعجز عنه أكار الأطباء وقد يتخلف الشفاء عن طب
السوءة لضعف اعتقاد الشفاء به وتلقيه بالتبول كالشفاء بالقرآن . وطب
النبوة أنما يناسب المدن الطيب كما ان شفاء القرآن لا يناسب الا الروح

الطبيعة والقلب الخي عراضهم عن طب النبوة كاعراضهم عن الاستشفاء
بالقرآن الذي هو الشفاء المانع

وليس التداوى خروجاً عن التوكل لأمر الله سبحانه وتعالى به ^{بالتوكل}
به ، وأما حديث رواه بعض قومنا عنه ^{بالتوكل} من استرق وأكثوى دى
من التوكل ، فمعناه الخروج عن التوكل الذي اتصف به السمعون العا الذين
يدخلون الجنة بغير حساب من هذه الأمة ، وفي رواية زيادة هكذا « واني
سأنت رب المزيدي فأنظني مع كل واحد من السمعين إنما سمعوا الله وما
زاده الله يكتوون ويترقون أو معناه الاسترقه بذكره أو بما لا يحرمه
تعلق القلب به والأعراض عن كون الله هو الله ، والكي مع ما
المدكور ، فظاهر أن المداوة لا تسبى أو كل أن تركها على وجه المظالم لها
قادر في التوكل لأن تعطل ما أمر الله وضعه من رغبة وانما لم يكمل
الأمر إليه والسمعون إنما لم يتركوه تهويته أو الكبرياء ، ولما سبنا وأما
إبراهيم الخليل عليه السلام « يارب من الداء » قل « مي » ولما
« فمسن لدواء » قل « مي » قل « فمسن الخايب » قل « رحل رحل »
الدواء دلى يديه « وفي حديث « لكن داء دواء » توبة لمس المريض
والطبيب وحث على طلب ذلك لدواء ومسح يديه به را استشعرت منه
أن لدائه دواء بزيادته تعلق قلبه بروح الرحاء ، برد من حرارة النفس ، قويت
نفسه وانبعثت حرارته العريضة وكل ذلك من الداء ، والأرواح الخرواية
والنفسية والطبيعية ومتى قويت هذه الأرواح قويت القوى التي هي حادثة لها
فتمرت أمراض ودفعته ، والله أعلم

وفي فتاوى ابن الصلاح : يحور كتب الخوارج للتعاضد به وتعليقها
وبها ذكر أسماء الله وبعض القرآن وهم لا يجتررون من حلاء ونحر في حلد
أو شمع ويتوكل منهم ومن غيرهم أن يدخلوا بها احلاء ، وقيل لا بأس

بالدخول بها، إذا كانت المركبة في اسطن وكره كتابتها للدابة ولأن كتب لمن
لا يصلي أو لم لا يغسل الحبة أو حنص أو غشاء وأجازها بعض، وأجازها مالك
إن حررت، وحذر نعت لأنها محمونها في حال الحدث، وكذا كره غير واحد
حمل المحدث العويده ولم يكره لموهي ذلك إذا حررت، واحدة وفي أكل ككتبة
أو شربها، لا يحرم أو يحرم والصحيح المنع لا يحرم وأما أكل ما ذكر عليه اسم
الله والبرآء أو شره فحذر وفعله سحر تنوير وغيره، وكان السلف
يكنهون اسم الله من لغة الصدقة مع أنها سمعت في قول والصواب صون اسم
الله وكلامه عن كل حص، وكذا إذا دخل الحلال وضع خنثه أي لأن
فيه سم الله ربه الله، دود، البرمدي والديني وابن ماجه وابن حزم، الحاكم
عن أنس

وعنه يروى أن من أكل من وجع جوفه وضربها مائة مائة وحكي ساعه
كثرة ذنوبه، وحكي يوم أو ليلة كثر ذنوبه سنة، ومعنى كونها من
فوق جوفه من الله، لأن النفس في السيف والله كمنس الخوان كما
روى أن الله في ذلك يعين في باب الحاصل في حريم الخمر فسلعة من جوفه
حتى أنه قد ربه عن حال دونه، والله سمع بغيره، الله كمال أنواع
المرح من بعد من بعد الله، في هذه مائة ودلالة، وقبل ذلك
شفيه خور حتى يجر جوفه، تابعه موسى حتى مدها، ومعنى طهها، باده، الرد
للتصديق به عند بعض، ومعنى وجهه من خور من حسن العمل فكما أن الله المتصدق
به طيب العيش عن الله، محمد الله عز وجل طيب حتى عده حراء وهو في
وقانه مال أي عده لا يرى أن ماء يجمع المسم أي مذهب يبدل من البدن
كالفرار ويحسن الحار ويرد حارته لداخل الجسم فيملك، والصحيح أن
معنى أخفها به استعمله لأن على كية مخصوصه يدعي أن تنهيه لم يرد مطلق
العصب ولا غرس، وقد كانت أسماء بنت الصديق رضى الله عنه ترش على

بدر المحموم شيئاً من الماء بين يديه وثوبه ، ول بعض فيكون ذلك من باب
 الشره لما ذور فيه ، ومن عشرة لرقب كما يصرح به قول بعض أنه يكون من
 باب الرقيا المذخور فيه ، والصحابي ولا سيما مثل أحمد بن يلازم بيت النبي
 ﷺ أعلم بالمراد

« عن أنس » إذا حم أحدكم فليرش سبعة الماء المرد ثلاث ليل من
 السحر ، وهو حديث ، وروى « الحنبل رائد الموت وهي سحر الله في الأرض
 فبردوا لها الماء في الشنان وصبوه عليكم فيها بين لأدابين انغرب وعشه »
 فعلموا فذهب ، وروى ثوبان « إذا أصاب أحدكم احمر فليطش ماءه يستمفع
 في مهر ح ، ويستعمل حريرة ويمل باسم الله لا يسم سبعة وسبعين رسولك »
 بعد صلاة الصبح وقبل طلوع الشمس ينعمس ثلاث عسرات ثلاثة أيام من لم
 يبرأ فخمس والا فسبع والا فتسع فلا تكاد تجاوز تسعاً بادر الله وفي
 سبعة سميد بن زرعه مختلف فيه ، فانت ترى كنيه اسم غيره مختلفة ووقته
 مختلفاً باختلاف رواية فليس الكلام على الاطلاق ثم انه معلوم أن الدواء
 ينفع تارة ويضر أخرى لمعارض كعصب يحرق المريج ، العلاج يختلف بالس
 الر من والعادة والعداء وللطبا فلا معارضة تنصر صاحب الحنبل لأنه
 يستعمله على الكيفية المراد في حديث ، وحمل بعضهم الحديث حساً
 ناهن الخدر وما ولاه د كل أكثر الحيات التي تعرض لهم من نوع الحنبل
 اليومية العرسية حدثت عن سدة حرارة لشمس وهذه ينفعها الماء البارد شرباً
 واعتسالا اد احمر حرارة عريته تشعل في القنب وستشر منه متوسط الروح
 والدم في العروق الى جميع البدن ، وهي قسمل عرسية وهي الحدث عن ورم
 أو حركة أو اصابة حرارة الشمس أو قيط شديد ونحو ذلك ، ومرصية
 تكون عن مادة فار كان ممداً تعلقها ، وح وهي حتى يوم لا تقلع عاكاً يوم

ونهايتها الى ثلاث، وان تعافت بالأعصاب الأصلية فهي حرق دق، وهي
أخطرها، وان تعافت بالاحلاط سميت عقيمة وهي بعدد الاخلاط الاربعة
صفراوية، وسوداوية، ونفسية ودموية وتحت ذلك أصناف بسبب لافرد
والتركيب، ويحور أن يراد في الحديث لنوع الاورق منه يسكن بالافريس في
البرد، شرب الماء المبرد بالثلج وغيره، قل جالينوس، لو أن شاة حش
اللحم حصيب المدهن ليس في أحسنه ورمه استعمل بماء بارد وسحق فيه في وقت
القيء عند منتهى الحمى لا ينفع بذلك.

وقد ذكر في الحديث استعماله ^{بماء بارد} الماء البارد في علته كما في الحديث
«صموا عني من سمع قريب لم ينجس أو كيتهم» وكان ^{بماء بارد} إذا حم دعا بقرنه
من ماء فمعه حتى رأسه وغسل، وفي سنده راو ضعيف، والصحيح أن
أحدث لأصناف الماء شمة في كل ماء. وقيل المراد ماء روم، وروى حم
«أردها بماء روم» بحمد، ورواه ابن عباس «بماء» أو «بماء روم»
س كما قيل ذلك على أن الأصناف خاص بمن يوجد عنده ماء روم، ويجب
أنه خاص بماء روم من يوجد عنده لأنه أفضل لا لتقييده فمن لم يوجد عنده
فليأخذ بالآخر والله أعلم. ويحور مدونه بوضع العرق لسور أو غيره حلاوة
لعض. وحديثه للحمة وحارحة في المدهن وموضع اللدغة والكي إذا رجاني
ذلك معاً، وتعرف سواه يفعل ذلك في نفسه، يفعل فيه غيره، ولا يحبر
حرج بالمدن أن كان في غير محوف، وخلد ميت، قلت: «وحي» كره
الكي لشروده، وقيل له، وقيل لا يكره لكان، وقد روى جابر بن عبد
الله ^{بماء بارد} بعث لي أبي بن كعب صيداً فقطع له عرقاً وكواه عليه، وروى
أيضاً أنه ^{بماء بارد} حسم سعد بن معاذ رمي في أكله، وعن أنس كواني أبو
طلحة في رمي أبي عبيدة، وروى أنه ^{بماء بارد} كوى أسعد بن زرارة من الشوكة
ل عمر بن حصين: قال رسول الله ^{بماء بارد} «بماء بارد» = تميت

فتركت ثم تركت الكي فعاده يساء يسير للمعمور يعني تسليم لللائكة ، وعن
 عمران نهى رسول الله ﷺ عن الكي فاكتوب بما أفدح ولا تنح ،
 يعني نهى تنزيه لقريظة اكتبو ثبهم بعد الهي ، وروى أنه كتوى من
 اخرج الذي أصابه بأحد . والمشهور أن قطعه رضى الله عنها أحرقت حصيرا
 ششت به حرجه ، والهي كما عمت للتنزيه للقريظة ، وباحتمل أن يكون لانه
 خلاف الاولى ، أو هي عنه مع انه قد شفا فيه لكونهم به بحسن الداء
 طبعه فكرهه وكانوا يمدرون اليه قبل حصول الداء لظنهم أنه نجس فسمعوا
 الكاوي التعبد دلالا لامر مظهر ، كرهه لانه من الاله الشديد ، احصر
 العديم . كانت العرب تقول في أمتلئ : أحر الدواء الكي ، وفي الهي حص
 يمرر لان به الماسورة كان موضعه خطرا ولم اشد عليه كودا ، يحج
 مسا في كلامه السابق له وحده ، وقال ابن قتيبة الكي نوعان : الصحيح
 لئلا يعتل بهذا الذي قيل فيه لم يتوكل من اكتبى لانه كريد دفع القدر ،
 وكى الخراج دافسه والعصو داقطع وهو مشروع ، وباحتمل أن يكون الهي
 عما لا يتعين طريقا الى الشفاء والله أعلم

وورد في أحاديث مع امداءة بالحرم المحس أي لدائه فلا نفس فون من
 أحر من الدماء المداوة بالعذرة لوحم العين وغيره وغير بعد في سائر
 الأمراض . وقال ابن الحزم : كلها ونسبها . حذر لعير ذلك ويعمل وقت
 وجوب الطهارة ، وكأنه حمل النهي على المداواة في كلهما ، شربهم وأن أراد لم
 يجعل الله شفاء في امداءة في كلهما أو شربهم ، الصحيح لمع ، ردحوا
 لبس الحرير للرجل من الحكمة قال أنس : حص رسول الله ﷺ لعبد حم
 بن عوف والربير بن العوام في قميص حرير من حكة هم وذلك أن حكة
 إنما تكون عن يابس وحرارة وحشونة ، وفي رواية : حص فيه لقل ، أن
 صحت فيحور له لبس حرير لئلا تنقل قلت روايه ضعيفة لا تقبل ، به

انتهى من ليس الحرير ونحوه مع أنه أيضا يحتمل أن الحكمة حصلت من
القمل فثبت العلة تدفع من مسبب وهو الحكمة وتارة أي السبب وهو القمل
فليس هو ، لئلا يذهب القمل بل للحكمة الحاصلة به فلا حجة فيه الشافعي في إحارته
الحرير للحكمة ، القمل ونحوهما ، وإحارته دفع للقمل عن أن يكون وفي الحرير
خاصة تدفع عنه لئلا يروى كماله فإنه حار وإذا أخذ منه ملبوس كان معتد
الحرارة في مراحه مسجدة للبدن وربما برد البدن فتسببه آياه وليس فيه شيء
من اليبس والخشونة فنفع الحكمة وهو أسخن من الكتان وأبرد من القطن
يربي اللحم ، وكل لباس خشن فإنه يهزل ويصلب البشرة فلا يلبس الصوف
والوبر تسخن وتدفي وملابس الكتان والحرير والقطن تدفي ، لا تسخن
وثياب الكتان ماردة يابس وثياب الصوف حارة يابس القطن معتدله
الحرارة ، ثياب الحرير البس من ليعطى وأقل حرارة منه ، والله أعلم
. والله ، فحق شعر ، أمس من القمل وحافت صرا أو تفرح ، لها أن تظهر
من عورتها لمن يدها بها ما احتيج لإظهاره ولو كان المداوي رحلا أو له
مداوة امرأة بمحصر دمه ، محرما أو قريبها أو متولى أو غيره
ذكر أو أنثى ممن لا تقدم على ، بمحصره ، وكذلك مداواته بمحضر أحد
كذلك ولو لم يكن قريبا له ، دله ، لكن لا يجوز ذلك إلا أن نجد من
يدها بها من النساء ، نجد من ساويه من الرجال ولم نجد من يعلمانه أو لم
يحتمل لضرر التأخير في التعبد ، نجد طفلة أو طفلا ، وتقدم من لا يشتري
ليدها ، ويقدم من لا يشتريها لتداويه ، فمن مات جنين في بطنها ونسب أو
لم يمت ، تعرض أو كان ما أشبه ذلك فليرجل على حد ما ذكر أن يدخل يده
لاخراجها ، من مات وكان يتحرك فكذلك ولم شق بطنها لإخراجها إن لم
يجدوا إلا ذلك وتيقنوا موتها وحياته لأن الميت ولو كان كالحية في منع ضربه
وحرقه ، وحده ، لرواه الصالح لكن تركت أخف الضرورتين وهي الشق

لأن الميت لا يتألم بما فعل في بدنه هذا ما أقول ، ثم رأيت النوري قائلا ، ومنعه أبو سعيد من أصحابا المشاركة ، وكرهه أحمد وحرره ، مع حق كابي سعيد ، وللرجل من امرأة فيها بحور له نظره بلا شهوة كوجهه وكم ، ما تطهره المتفرجة ، الله الله ان كل فوق السرة ونحت الركبة بلا شهوة وله من مافوق سرته ونحت ركبته بلا شهوة وداوته أو داهه في ذلك مع وجود غيرهما من يقدم في مداواة لم يبرأ منهما ، وقيل لا يحور من ماحد نظره ، لا تمس به وجهه الا لضرورة ، وبه تنحيتها لو بيده من فرجه فلا حاشي ، بحدا الا ذلك والله أعلم

ولا تسترق ، لا تعرف ولا تكنه لا من حبه يريد عذر ، قبل أن كان في آخره شين ، ان فعلت بنت ، محوت أو كتبت عليه لا يعمل به حتى يبصر عدله ، بطلانه محقة ان يكون كعرا أو معصية أو سحرا ، لا يحور تعيق التعاويذ ، أو حازت ، أو ان كانت كسنة من قرآن أو أسماء الله ، شيء مما يتبرك به جاز ، وهو الصحيح عندي أقوال ، ومن تعبر بعض هذه السجدة دفعه عنه الحد ، ويقتل الساحر والساحرة كما في الحديث ، قليل مصنف ، في كان مشركين ، قيل يقتل الساحر والساحرة ولو زنا ، سجدة رجل امرأة حتى واقعها فكتب معاوية الى المدينة واجتمع ابن عباس ، من عمر بن قتيبة ترك المرأة ، ومن طلب امرأة ليتزوجها فأبى فكتب ما يحلها جاز ، لا يلبس ما يغير عملها ، لا حسدها ، كان كفوا لها كذا قيل ، وحق عندي مع ذلك في ناله أن يدعه الله سبحانه ونعني أن يعطفه عليه ، الحكى لا قدم على فراقه ان لم يتغير سمها ، عليه صمان ما أصيب ، يؤمن منه ودام قدسه ، الله أعلم . ولا يلزم القود من فعلت ما تسقط به وعليها دية لا رحمه معها . م يكن له أب ، لا يحوز أن تعدي ولو أن يثبعتك الا ان رجوت السجدة لك ، وحاد عدي أن تعدي غيرك بحسن نعت ساحرة أو بدونها ، وحق عندي

ان من لم يقبل العذر احيث من ابليس و فرعون ، وروي حديث ويستثنى من ذلك ما اذا بان منه استهزاء واستحفاف في اعتذاره عنه يرحر اذا جمع الى الاستحفاف والاستهزاء الكذب في اعتذاره ، وان خيف في رحره ، عدم القبول عنه صور له بصورة القبول ويحذر منه

وشهر ان المرء مع من أحب وان من أحب قوما فهو معهم وان من أحب قوما حشر معهم ، والمعنى ان أحب المؤمنين حسا صادقة وهو الذي يواثقه متابعينهم في الايمان والعمل الصالح كالمنهم ومعهم في الآخرة ، وان أحب المظلمين على باطلهم أو مهوبة باحق كان منهم ومعهم ، ويحتمل أن يكون ذلك اجبرا أن الحب ينزع الى المحبوب ان كان عمل المحبوب حسا كان عمل الحب حسا وان سببا فسي ، ويحتمل أن يكون المعنى ان أحب الله من كان مصادره ومعيب وان أحب الكافر كان مصادره له ومعيب ، لله أعلم

والحجر نوعان حجر بالطن وهو أن يصمر له سوءا ، وحجر بالظهر وكلاهما غير حائر الا في أهله ، وان شئت فقل ثلاثة حجر بالطن ، الطاهر ، حجر بالطن فقط وحجر بالظاهر فقط مثل ان لا يصور الرضى عنه لئلا يتغير عيبه أو نحوه ذلك حائر ويمتنع بحسب المقام ، ومصادر من اللغة هو الأول و عليه الدلت ، ولا يجوز ان نهجر أحك أكثر من ثلاثة أيام . قال عروة « لا يجوز مسدا ان يهجر أحد فوق ثلاث ليال » وفي روايه « ثلاثة أيام » و ابو صبح عدى أن المقام ثلاثة أيام وليد لها في اوه ايتن ، لو سلفيق . من ساعة من النهار الى مثلها من النهار الثاني يوم ، ومن ساعة من الليل الى مثلها من الليل الثاني يوم ، وهكذا أقول في الخيص والنعاس والعدة ونحوه ، حلقى غيري في ذلك من السلف ، كانوا يلغون الكسر واليوم ، فيمن دخل الحجر في النهار أو في أوله ويبتدىء الحساب من الليلة بعد ويمدون ثلاث ليال من حجر في الليل قبل متى تمت حسمه وذلك في رواية ثلاث ليال واختلفوا في

مفهوم العدد هل يعمل به ؟ وهل يفيد الحصر ، وكون المقام للبيان يعصده اعتباره
 فيحوز الحجر في ثلاثة أيام ، أو ترجيحاً لأن الآدمي محصور على العصب
 فهو مباح فيمن يرجع ويحول العرض والعاب أنه يروى أو يقل فيمن يروى
 المحررة بمجرد السلام لقوله ^{بشيء} بعد ذلك يلتفتين فيعرض هذا ، يعرض
 هذا ، خيرها الذي يبدأ بالسلام « هذا قول الجمهور ، وقول أحمد وابن
 القاسم صاحب مالك لا تزول الا يردده الى حد الاول ، كان ترك الكلام
 يؤديه ، وعلى قول الجمهور قد رخص له في ذلك الاعراض أيضاً بعد الثلاثة
 ، كان له ، سئلوا من خيف من مكلفته إفساد الدين أو ادخار ماله
 على النفس أو لغيره فأجازوا ترك المكلفة فوق الثلاث اذا كان ذلك خوفاً ،
 قرب من خير من مخاطبة مؤذية ، ورخص بعض ان ترك كلامه في وجه
 العصب ، يهدي جمهوره واعتقده ، لأنه موافقته بعد الثلاث ، حدث يدعي
 خلاف ذلك حتى أن من عجزه فوق ثلاث ونمطل ولايته لأن الحديث
 يوجب أن لا يترك بعد الثلاث ، لا يعينه اعتقده مع ترك ما أمر به الثالث
 وانما بعد طهره بالحديث ، لم يظهر له ما أصغر أن من خرج من
 المحررة ، يبيد على قول جمهوره ، ويتكلم عليه ان يردده الى حله لأن كان
 رخصاً فيجب عليه هذا ، والا كان وصفاً ، قال بعض قطيعة رخصه أو الإباح
 أو حار كره ذلك من جهة من عصى به فبطلت طهره ، ووجهه ، وقطيعه
 المتفق عند جمهوره وهو كان رخصاً أو حاراً ويستثنى من تحريره المحررة فوق
 ثلاث ، ووجهه ، رخصه في طهره ، لا يملكه ، ويملكه بالمحرر طهره
 للشبهة بالنسبة ، أصغر ، لا يجوز ذلك وهو في غير موسى ، وجه الفرع
 نقضه الله فيمن يصر الناس في دينهم أو دنياهم ولو بمصيبة ظلم بها أحد
 لا الفرع نفس الظلم ، فرح به أو بالقصد ، غير قصد اسراحة الناس منه
 أنهم ، وقيل بأنهم فرح بالظلم فقط ، والاول قول موسى ، والثاني قول شير

وهم من أهل عهد والله أعبد

ومن جفاه أرحامه وعزموا على اجلاته من بلده وهم منافقون سحبه
يصدحهم لعموم قوله ﷺ « صل من قطعك واعف عن ظلمك واعط من منعك »
فيحري صلة الرحم في العمر مرة وليس ذلك بيدع فقد وجب التلطف بكلمة
الاحلاص والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ مرة في العموم على أحد لا فوس
فبحري لصلة مرة مع احد ماد عدم القطع ، وقيل وجوبها بعد حدوث مره
مسرد بما يليق بذلك من غير هلاك ، مع حيث ما يصعد قطعهم ولس
كما قيل انه يمكن ان تحب عبد الله او حضو ، بالمره في وجوب لطلق
كلام الاخلاص والصلاة والسلام عند الذكر ، واحظ ، واد احدا الى
في من مال او اعانه ، نعمهم وحب عليه ، صلوه ، حتى قدر صافيه واني
اصلة رسول السلام او سئل عن حطم اليهم ، وقيل لا يثبت ما له
قطعهم وان كرهوا وصوله اليهم وصلوه ، لا رسال منه كور ، في لآخره ، لست
قولان : وان وصلتهم بخدة تدر برحاهم وقلت لاهل البيت قولوا لم ابي
كنت هنا واصلة لكم وان تكلمت لم حارون معي راجح او ، وهذا
يعتقد قطعاً كره ذلك ولا ، وتعتقد وصلهم او تصلهم وروايل ، ورحم لاه
كرحم الاب ، ومن قل له اني يسا قراه وفيه انه ارد فرم ، حه ،
قال ينسأ قراه من اب وام ، من احدهم ورحل التصديق فله يعتقد من
صلته بقدر ما أخذ قلبه من لصديق ، والتصديق حجة وندت بطائر ، وقيل
غيري ان كان ممن يقل قوله وشهد به ثقه ورواة قليل يعتقد من صلته بقدر
ما أخذ قلبه من قوله بلا لزوم ، ماد كرت من التصديق انما هم في حد ذاته
للوصل وليس له ان يحكم او يوصى ، انه واني او رحي لتعلق حق غيره ، ذلك
ومن وصل الجار والرحم الامر والنهي ما اطلق ولا يصلهم على فرح او حزن
باطل الا بهما ، ومن لزمته صلة من جهات فوصل مره ، ويألفن آخرته فيها به
وين الله عندي ولو لم يدكر أسماها لهما لانهم لا يسوغ لهم ان يحرموا ،

قطع ما احتمل لابطاء أو الغفلة ولا حسن ان يذكرها له ، وقال غيري :
 لا تجزيه الا ان ذكرها وتدر صلة الوالدين من سين والارحام من مسية ، ومن
 سمع من ثيه أو أمه أو جد أو جدة أن فلاناً من أقاربي لزمته صلته وأخذ من
 وصية لأقرب لانهم مأمورون بتعليم أولادهم قرابتهم وما أمروا به الا لان
 تعاليمهم فخذ عنهم ويقتل ، وان قال ثقة اني من أقارب فلان لم يأخذ من
 وصية لأقرب لان صدوقه أو بين ، وان قال ثقة ان فلاناً من أقارب فلان
 لم يدخل في وصية لأقرب لا تشهد آخر أو تصديق ، وان قال احداه يدخل
 الثقة بصلته اني منهم أو يدخل السن بقول الثقة ان ذلك الاسل منهم فقد
 سمع ، ويجب فصل من الرضاع والمولى لقوله سبحانه الرضاع حلقة كلحمة
 الحسب ، أي قرابة كقرابة النسب ، وذمة قاطعهم ، وقيل يندب وصل
 الرضاع من الرضاع والمولى ولا يجب ، ولا يندب ان يندب عن لم يعرفه رجلاً ولا
 في ما يرضع

وحدث عنه يودين في ما كرهه لانه ليس معصية ولا تجب فيما كرهته
 شديداً ، ولا يعصى ان يوعظهم ثم ان يصل حد المعصية وعنه ^{ما لله}
 ركب شدة ، صدمه ، سحقه مع سحقهم ولو صدمه له ، ويكفي مع برهما
 يسير العبد ولا يكفي كثير ، وهو كعمل ملائكة كلهم مع العتوق ، وذكروا ان
 خير لاء لادرس بدعه ، بر ان افراط ولا التمسير الى العتوق والمراد بالافراط
 ابعاده حد من لاجل الله ، بدمه مثلاً حتى يبقى يسأل أو يضع أو يبدنه
 ندمت حتى يحتج ان من يخدمه أو يصيبه ولا شتم بهما حتى نقص من حقوق
 غيرهما أو من حقوق الله عز وجل أو المبالغة بدون ذلك الحد من حيث أنه
 قد تعجز عن مداومة عيبه فتتغير قلوبهما

ولزم برهما ، نو ، يمين بالصدقة وقراءة امرآ عليهما مطلقاً بدون ان يقول
 الله عصباً حنة ، ما طراه ، بعد ، صدمه ، دهنهما ، الحقوق عليهما

وصلة رحمها وحبيبها مطلقا ، ووصع طرف حريده رطبه ليخفف عنها
 مادامت رطبه مطلقا ، والدعاء لهم بالعز والاحقة نولاهم ، وقيل ان
 يحقق لها موجب براءة نولاهم ، واصحح ان تقف وبحب على الال التسوية
 بين اولاده ، فان لم يسوعصى بعدم تسويته وسار من عقه لعدم لاه السبب
 وله تفصيل البر على العز ، والابر على البر ، وان صرح احدهم لمقدم ، يصق
 عليه العبد فيما أعطاه ، يليق بذلك المقدم ، وحق لأب ، أن لام أعظم من
 حق مسيه ، نو كاه ، مشركين ، وقال ابن ربه رحمه الله حقه أعظم من حقها
 ان يكون متوليين ، وسماه عليه السلام من لقي أخاه بما يسره سره الله غدا ومن
 أكرم أخاه حق على الله أن يحمله على درج الجنان ، وقال لاخير فيمن
 لا معة فيه للمسلمين وان لله عباد حقيقه الله سمعه سماع حلقه يقرها فيها
 من دونها وان صيغوها حوها في غيرهم من الله وحوها حلقهم سماع حلقه
 يرغمون في الحمد ، أي في ثناء الله عليهم أو في دعاء خلق عليهم بخير أو في
 ثنائهم لاحبا للسمعة والعظمة بل من حيث ان تقدم شهادة خير ينمى
 مقتضاها عند الله عز وجل

ومن حق المسلم أن تستر عورته من لا تظهر ما يشبهه بل ما يشبهه من
 سرها أن تعد عن سس في قصه ما احتاج ولا تتركه بحسب ما من أن يعطيه
 لصاعه يسحر بها ان احتاج ، فعليه على التزويج ، عليك أن تجيب دعوته وقبيل
 هدته ، سكاني صده ، قل عليه السلام يسأل الصاحب عن صحبة صاحبه ولو
 سعة هل أحب ، ما أحب لنفسه أم لا ، وحط الزاد منه والافرد ارم
 الا ان خاف سوء خلق صاحبه ، ولا يصم فعلا في السر من صاحبه الا بالان ،
 ومن خاف أن يضره انتظار صاحبه فليعجله وان تأخر معنى لا كان سماع
 فليعنه وان كانت عته تؤذي أن علاكه ، يبق نفسه في التهلكة ، وان
 خرج عليها الصوص فمهرت من صاحبه ، كان بحث لا يحق له العز مثل

أن يكون اللصوص أو بعدوهما نفس ذلك أنه يبرم حيد دا كانوا كصنف
عدوهم، وقيل لأصناف في حكمه ونزمت في الصحيح تمحيه المقدور على
تمحيته بظنه أو شراب أو من عدو أو سبع ونحو ذلك من المهالك ولو غير
متولى به بحمل دمه ولم يكن في حياته مضرة للدين أو للدنيا، وإذا كان
السلطان أو عماله أو لصوبة من بيت المال ولا تلزم غيرهم إلا من ركة أمواله
وإن يكونوا الرم من ورد عليه سيف حقه من شيء قصاه من الركة ولا يحكم
بصيفه بشرط على من نزل عليه أن لا يحل به سنده إلا أن أدل عليه أن
كل ما دمه له أنه بشرط أن لا يكلف ما ليس عنده، ولكل شيء
ومحيه ومحيه قري نزع الطون، والله أعلم

ولا يهـ الخ، مما يعلمه من علمه به كان حدث لرم عطاؤه ولو حصل
له بعد ربح أو رؤيته في يد ضي، ولا يلزمه أن يصوب بمذون حسيه
أبعته وصول أو شيء به، عند ذلك «أحد أربعون بيتا» فليل إلى كل
جهة به، فبين شدة في كل به، فليل لا يعد من أمام فصل طريق، وقيل ولا
من حلف وعليه بعد الذي من جهتين عشرون بعينه عشرون شمالا، من قبل
بيوت حسب عدد من به من أطراف ولو لم يكن إلا جانب واحد،
ومن بعد بيته كان سبب بيوت قبل من لأربعين عند في لارض قد به
فيصغيه عنه ما بعده، ويحس بيوت به ليد ومما ليك حيرانه، وفيه يعد في
العمر لا في حرب به حتى لأل من عدد قدر تسعة ثلاثين بيت فيه ووصل
في واحد في العمر لرمه لك ليد، ويعتبر في تقدير لا وسط في البيوت
عنه والقول في الحساب به تقدير في سائر قول به كمثل مثل الموم
بأن أحد عشر بعينه به، حد شمالا، ويعتبر في اليدية اقتباس النار ولو فيها
بين حصن سائر أو تعدد به، وقيل لا يعتبر حرب ولا يعد في الجوار ولو
حرب بعد العمر به، وعلى بعد صلة مولاه به مكه وحده كهكسه، صلة

«صبي الذي لا يعرف الجفاء من البر القديم به» ومن له قبيل لم ضرت راحته
 وكثر حيرانه لم يأنم ان نال بعضه ومن وصل ولم يؤد له في الدحول أو لم
 تكن أهل البيت فيه أو واحد بمصا لم يرمه الرجوع مرة أخرى» ينبغي
 علامهم بذلك و يقول للمعض الخاصر اعلم المعص الغائب و معاودة
 أحسن وكذا الرحم» حيران الشيء أن يقولوا له اشتر من فتحول عليك
 أو تشتري من فتتحول عند أو تدع الشيء من أي فلا تأس أن يشترى
 منزله بقدره من الثمن ويخرجوه من جوارهم . قل الشيخ عند العير سجد
 النبي رحمه الله ولعل هذا بالاحسن . إلا فلاؤدة وه . قلت يحتمل ما ذكره
 رحمه الله ويحتمل به يجوز هم مصلته . لا حرج عليه في أن يبيع هم أو يشتري
 منهم حتى يفعل نفسه حية . صحرا من الخججه فيخرجوه بذلك و وثقته
 انه لو لا اسما نه ما ابيع هم ذلك لأنه نصريح لصحرا من حورده . ك اختهم
 به . وقد قيل من حق الخذر و الروح لا من أن تظهر لهم بهم محسوس ولو اسفوا
 د لا يظهر هم عيوبهم في وجوههم . وأما مضالفة الح . فالبيع أو اشراء بحيث
 لا يتغير قلبه . لا يتوهم صحرا من سائر النجرو مع هذا فلاه لي خلاصه اد لم
 به دعم لأن ذلك تعادله عن أنفسهم . قد قلوب حرمه اح . كحرمه لام .
 وفي غرز الخشبة بجدار الجار كلام بصره في شرح اميل . و وحدث رحا
 بيك . بن خصة آناه و حار فصلته . و حب من صلة لرحم . والله أعلم

الباب الثاني عشر

في الاذن والسلام وما للرجل مع المرأة وما ابيح لها

لا يحرم لأحد مكعب أن يدخل بيت غيره إلا إذا كان لا يفتقر غير مسكور
له فيه تمنع فمن دخل بلا إذن عمد كسر كفر فسيقى به منعه ويوجب رده
طبق عليه ، وإن أحصل سهو أو إلقاء لم يعجل عليه بالبراءة ، وكذا
احتمل إذن أحده ممن له الاذن في البيت فينبه ليرجع إن لم يقبض ذلك ،
وليس كما في سرى أنه لا يدخل بلا إذن كان دخوله صغيرة فقط فيبرأ منه
بعد الاصرار ، ولا كما قيل به ذهب لا يبرأ أصغيرة عند الله أم كبيرة ، بل
هو كبيرة على العمدة جهل فدخل فصرح الاستئذان أم علمه ، وليس كما في
الخراساني لدخول بلا إذن ليس بكبير ولا صغير ومراده أنه لا يحكم بدخول
على الداخل لا مكان التوهم أو التفسير أو الإلقاء حتى يهرده فيمر ، وروى فولا
بحرم أن يمد عليه ويدت لأن الله حل حلاله نهى عن الدخول بدون الاذن
، المعنى بتحريم ما لم تكن قرينة على خلاف التحريم ولم توجد فوجب سبي
من علم الآية وفهم معناها أن يعتقد وجوب الاستئذان ، ومن لم يعلمها أو لم
يفهمها فواسع له ما لم يرف بتحقيقه أو يوجب أو بتصويب من لم يوجب أو
من أكرهه باعتقاده بوجوب أو الدخول بلا إذن وهذا فارغ بذلك ،
نحو كسر ، ومن دخل بلا إذن حل صبره وهدر دمه لسكن لا يعجل عليه حتى
يعلم أنه لا يبرح بالكلام ، حده أنه غير ملتحي أو سكران أو نوح ذلك ،
ومن دخل على محرمته بلا إذن بريء منه ، وقيل يستحب من لم يقبض بريء
منه ، وإن دخل بلا إذن على زوجته أو سريته أو أمته ، قيل ومريض حخته
إن لم يكن معه أحد أو كان معه عواد حتى يصل منه داء غير أنه لا يعبر

قلبه نظرها في البيت وكذا قيل بيت سرق ، قلت يجوز بلا إذن في بيت احترق
 أو فيه مصيبة أو منكر لازالة المنكر والحرق والمصيبة وبيت الحاكم الذي
 جعله للحكم ودخول مريد احكم ، بيت المستعيت وعلى امرأة يصريها روحها
 أو غيره إن استغاثت بالله أو بالمسلمين أو بالناس لا إن صرحت بدون استغاثة
 وبيت التحرق والصنعة اذا جعل لذلك والعرس والمأتم وبيت عبده ادعى بكره
 له راحة ، وليس الاستئذان حقاً للمحرم وحده بل له ولله قد يفحش من
 عرى عهده أو لا يحمل نظره وامتناع نظره ذلك حق لله والمخوف من راحة
 المخلوق بقي أنه حق لله فلا يجوز الدخول إلا بالاذن ولو أباحه صاحب البيت
 إلا ان حله أو حله وقتاً وأعلم من يكون معه في البيت بذلك الوقت وأرضه
 وقيل إن كان فيه من له مسكنه حارته واحتنه له وحضاره بعض ، ولا يحمل
 المستأذن أن يدخل مكانه يومه لادن حتى يتيقن أنه إذن له ، ولا يسبح
 المحجور إلا بيقين ، وقيل لا يسمع صوتاً يؤم الاذن حر له الدخول
 وحرم استئذان أحد في بيته وإكرام العلم أن فيه من لا يحمل نظره
 منكشفاً وحجب عليه أن لا يدخل إلا بعد تقديم ما يعلم به دخوله ، بعد امهال
 بقدر ما يستتر ، وإن لم يعلمه منكشفاً ولا غير مكشفاً حسن له تقديم ذلك
 والامهال بعده ، وذلك كتمه بك سلسلة الباب ونحوه ، كلام وليس ههنا
 باستئذان ومعنى قول غيري اذا كان في بيته نساء متحدرات فلا بد لدخول لا
 إذن أنه يدخل بلا استئذان لا بلا تقديم أمانة الدخول وطهر ، أن له
 يستأذن ، وصرح به بعضهم حاملاً لما ورد من منع استئذان من دخل في بيته
 على ما اذا لم يكن فيه من لا يحمل نظره ، والله أعلم ، لا يجوز مكاتب
 يدخل بيت غيره إلا بعد السلام من دحل بدون إمام كثر كثر لأنه
 فرض من القرآن ، ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ سورة
 وقد قرر الله حل حاله لاستئذان ، السلام معا ونهى عن دخول في البيت

ﷺ يقول « لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا حول ولا قوة إلا بالله ولا نعبد إلا إياه له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن الجليل لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون »
 وذلك متضمن للدعاء وملوح به ، وكان سمعه يعلم بنيه كذا وبقول رسول الله ﷺ بتعوذ بهن دبر الصلاة « اللهم أي أعوذ بك من الخن وأعوذ بك من البخل وأعوذ بك من أرذل العمر وأعوذ بك من فتنة الديب وعذاب القبر » وقل ريد من أرقم كان ﷺ يقول في دبر كل صلاة « اللهم رب كل شيء أنا شهيد أنك الرب وحدك لا شريك لك اللهم رب كل شيء أنا شهيد أن محمدا عبدك ورسولك اللهم رب كل شيء أنا شهيد أن محمدًا كلهم أحوه لهم ربنا ورب كل شيء احملني محمداً لك وأهلي في كل ساعة من الديب والآخرة يذا الجلال ، ألا كرم اسمع واستحب الله لا كبر الله لا كبر الله نور السموات والأرض الله نور السموات والأرض الله لا كبر الله ونعم الوكيل الله لا كبر الله لا كبر » وعن معاذ ابن جبل أن النبي ﷺ قال له « يا معاذ والله أي لاحت فلا تدع دبر كل صلاة أن تقول اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك » وأوصى معاذ رضي الله عنه بذلك الصنابي وأوصى به الصنابي ما عند الرحمن وأوصى به أبو عبد الرحمن عتبة بن مسلم وقل صهيب كان ﷺ يقول إذا انصرف من الصلاة « اللهم صلح لي ديني » وأن قلت المراد بدبر الصلاة قرب آخرها وهو التشهد قلت : قد ورد الأمر بالذكر دبر الصلاة والمراد به بعد السلام أجمعاً فكذلك هذا حتى يثبت ما يخالفه وعن أبي امامة : قيل يا رسول الله أي الدعاء أسمع قل « جوف الليل الأخير ودبر الصلوات المكتوبات » وروى محمد بن جعفر الصادق الدعاء بعد المكتوبة أفضل من الدعاء بعد النافذة كعصا المكتوبة على النافذة والله أعلم ، وقد اختلف في الدعاء أيضا في الحلة هل هو أفضل أم تركه والاستسلام

للقضاء أفضل ومدهنت ومذهب جمهور الامة انه افضل وهو من أعظم العبادات
 روى انس « الدعاء مع العدة » وتواترت الأحاديث عنه بشيء بالنزغيب
 في الدعاء واحت عليه ، وعن انس عنه بشيء من - يسأل الله بفص
 عليه « فإمراني لا أحمل من لائحة ولكن من لدعاء وإذا أتت الدعاء
 عمت أو الائمة معه ويسمى قول القائل :

لو ترد بيل ما رجو وآمله من جود كعك ما عودتني الطلب
 « الله حل وعلا بحب تدل عبيده في طلب حوائجهم كما قيل
 قلوا أشكو اليه ما ليس يخفى عليه
 فنت ربي يرضى ذل العبيد لديه

« أحب من قول لا أفضل تركه عن قوله تعالى « ادعوني استجب لكم » بأن
 آخره دل على أن المراد بالدعاء العدة ، ولأن السبكي والد مؤلف جمع الجوامع
 الأصل الأولى من الدعاء في الآية على ظاهره وأما قوله بعد ذلك « عن
 عبادي » فوجه « ط » الدعاء أحص من العبادة فمن استكبر عن العبادة
 استكبر عن الدعاء وتبين هذا ولو عبيد أنه هو فمن ترك الدعاء استكباراً
 ومن فعل ذلك كفر ولو كان نرى ملارمه الدعاء رجع لكثرة أدلته ولما فيه
 من طر المصوح لانه « فنت تركه تسليم والتسليم أفضل والداعي
 لا يعرف ما يضره وسع فـ « كان على وفق القدرة فهو تحصيل الحاصل وإن
 كان على خلافه فقد قـ « ستمد أنه لا يقع إلا ما قدر الله تعالى كان اذعاناً
 لا شداً ، « فند الدعاء تحصيل الثواب بامتثال لأمر ولا احتمال أن يكون
 ادعوه موقفاً على الدعاء لأن الله تعالى خلق الاسماء ومسبباتها وقد
 أرشد بـ « فته لكمية الدعاء فقال « إذا صلى أحدكم فليبدأ بحمد الله والثناء
 عليه وليصل على النبي ص ثم ليبدأ بعاشاء » رواه فضالة بن عبيد ، وقال
بشيء في رجل يدع « أوجب أن يختتم بآمين » قال ابن عيينة : لا يمنعن أحداً

به مني أنت المقدم وأنت المؤخر وأنت على كل شيء قدير» رواه أبو موسى
وكان أكثر دعائه «يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك» رواه أم سلمة
وكان يقول «اللهم عذبي في حسدي وعافني في معمي وبصري وأحملهما
الوارث مني لا يله إلا الله احلبم الكريم سبحانه الله رب العرش الكريم والحمد
لله رب العالمين» وكان يقول «اللهم اغسل خطيائي بماء الثلج والبرد وبق قلبي
من الخطايا كما يغتسل الثوب الأبيض من الدس» وكان يقول «اللهم أي
أسألك فعل الخيرات وترك المنكرات وحب المساكين وإذا أردت بقوم
فتنة وقصص اليك غير مفتون» وكان يقول «اللهم فاق الاصبح وحامل
الليل سكنا والشمس والقمر حسنا قض عني الدين واعني من الفقر ومتعني
بسمي بصري قوي وتوفي في سبيلك» وكان يقول «اللهم اني أعوذ بك
من العجز والكسل والجبن والحرم والحمل وأعوذ بك من عذاب القبر
وأعوذ بك من فتنة المحيا والمات» رواه أنس وفي رواية عنه : «اللهم اني
أعوذ بك من لمة والحزن وطلع الدين وغلبة الرجال» وكان يقول «اللهم
اني أعوذ بك من الخدام والبرص والحمور وسيئ الاستقام» رواه أنس
وكان يقول «اللهم اني أعوذ بك من شر ما علمت ومن شر ما لم أعلم» رواه
عائشة وكان يقول «اللهم اني أعوذ بك من قلب لا يخشع ومن دعه لا يسمع
ومن نفس لا تشبع ومن عا لا ينفع أعوذ بك من هذه الاربع» رواه عبد الله
ابن عمرو بن العاصي . وكان يقول «اللهم اني أعوذ بك من زوال نعمتك
وتحول عافيتك، وحده نعمتك وجميع مخطئك» رواه عبد الله بن عمرو بن العاصي
وكان يقول «اللهم اني أعوذ بك من الفقر والقلة والذلة وأعوذ بك من أن
أظلم أو أظم» رواه أبو هريرة . وكان يقول «اللهم اني أعوذ بك من الشقاق
والفقد وسوء الاخلاق» رواه أبو هريرة وكان يقول «اللهم اني أعوذ بك
من الفقر فانه يفسد الصحيح وأعوذ بك من الخيانة فانه يفسد البطانة» رواه

أبو هريرة . وكان يقول « اللهم اني أعوذ بك من غلبة الدين وغلبة العدو
وشماتة الأعداء » وكان يقول « اللهم اني أعوذ بك من الترددي ومن العرق
والخرق والهرم وأعوذ بك أن يتحبطني الشيطان عند الموت وأعوذ بك
أن أموت في سبيلك مدبراً وأعوذ بك أن أموت لديماً » روى أبو اليسر
وكان يتعوذ من عين الجن . الأس فلما نزلت الموعودتان أحسبهما ونترك
ما سوى ذلك وكان إذا خاف قوماً قال « اللهم معك في تخوؤهم ونعوذ بك
من شرورهم » وكان يعوذ بهما الحسن والحسين ويقول « يا أبا كاهن إبراهيم
يعوذ بهما اسمعيل واسحاق أعوذ بكلمات الله لتأمن من كل شيطان وهامة ومن
كل عين لامة » وكان يقول عند السكر « لا إله إلا الله العظيم الحليم لا إله
إلا الله رب السموات والأرضين رب العرش العظيم » وفي رواية « لا إله إلا
الله العظيم الحليم لا إله إلا الله رب العرش العظيم لا إله إلا الله رب السموات
والأرضين ورب العرش الكريم » وكان يشتج إذا كره أن يهجمه وأحد
نفسه وأحزنه وعنه قال « يا حي يا قيوم برحمتك أستغيث » روى أنس وقال
عليه السلام : « ما كرهني أمر إلا تمثل لي جبريل فقل يا محمد توكلت على الحي الذي
لا يموت والحمد لله الذي لم يتخذ ولداً ولم يكن له ولى من الدن ولا كبره تكبيراً »
رواه أبو هريرة وكان يقول في الصلاة : « اللهم راد الصلاة وهادي الصلاة
أنت تهدي من الصلاة أردد علي ضالتي تعرتك وسلطاك منها من عطائك
وفضلك » روى ابن عمر

وكان عليه السلام يدعو ساطن كفيه وظاهريهما روى أنس قال أو موسى
دعا النبي ﷺ ثم رفع يديه حتى رأيت بباص الطية وكان عليه السلام
إذا هم به أمر رفع رأسه إلى السماء وقال : « سبحان الله العظيم »
وإن قلت كيف يدعو بالمعفرة والعصمة من الناس بعد ما عفر له ما تقدم وما
تأخر . بعد ما نزلت عصمته قلت يفعل ذلك امتثالاً لقوله تعالى « إذا جاء
نصر الله الخ » أو تواضعاً وشكراً أو سؤالاً لأمنته أو تشريعاً وإن قلت بعض

ذلك ليس طلباً قلت الطلب نذرة يكون مذكر أوصاف العمد من فقره وحاحته
وتارة يذكر أوصاف السيد من وحدانيته والثناء عليه ، قل أمية بن أبي
الصلت في مدح عمده الله بن حذعان :

أندكر حقيقي أم قد كفاي حياؤك ان شيمتك الحياء
إذا أتى غلبك المرء يوماً كفاء من تعرضك الثناء

قل سعيد الثوري هذا مخلوق حين نسب الى الكرم اكنفى بالثناء
فكيف ما خلق و الله أعلم وكان عليه السلام اذا صلى ينفلت عن يمينه وعن شماله
وقال اس مسود رأيه عليه السلام كثيراً ينصرف عن يساره ، قل أنس : اكثر
ما رأته عليه السلام ينصرف عن يمينه و نه يأخذ ، ينصرف من يساره الى اليمين ان
دعا مشرقاً وان دعا مستقبلاً او مغرباً ، ينصرف من يمينه الى لئيم ، وقد كان
عليه السلام يستعمر الله ويتوب به في اليوم الميلة اكثر من سبعين مرة رواه أبو
هريرة ، وطاعره به اطلق لمعدة ، يعرف على التوبة ، يحتمل به عليه السلام يقول
هذا اللفظ لعينه ، يرجح هذا ما روي عن عمر بن الخطاب سمع النبي عليه السلام
يقول : « استعمر الله لدي لانه لا هو الى القيوم وأتوب اليه » في المجلس
قل أن يفوم مائة مرة ، وروى في مع من ان عمر بن الخطاب سمع رسول الله
عليه السلام في مجلس « يا ايها الناس انبأ لي انتم علي انك أنت التواب الغفور » مائة
مرة ، لفظ اكثر من سبعين مرة في حديث أبي هريرة مضافة أو أراد نفس
العدد ، لفظ اكثر منهم فيمكن تغيير حديثه بلوغ المائة كما في حديث غيره ،
وعن زرارة عن أبي هريرة « اني لاستغفر الله في اليوم مائة مرة » رواه
معمر عن الزهري لكن حالف أصحاب الزهري ، وروى أبو سلمة « اني
لاستغفر الله وأتوب اليه كل يوم مائة مرة » وعن عطاء عن أبي هريرة ان
رسول الله عليه السلام جمع الناس فقال « يا أيها الناس توبوا الى الله فاني أتوب اليه
في اليوم مائة مرة » وعن شداد بن أوس عنه عليه السلام « سيد الاستغفار أن تقول

اللهم أنت ربي لا اله الا أنت خلقتني وأنا عبدك وأنا على عبدك . وعبدك
ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعت . نوء لك نعمتك علي . ونوء بدني
فاغفر لي فيه لا يغفر الذنوب الا أنت من قلها من النهار موقفا بها ثمان من
يومه قبل أن يمسي وهو من أهل الجنة ومن قلها من سبل موقفا بها ثمان من
يومه قبل أن يصبح فهو من أهل الجنة . والله أعلم . وعن أبي هريرة عنه عليه السلام
« من مسح الله في دبر كل صلاة ثلاثة . ثلاثين . حمد الله ثلاثة وثلاثين . وكبر
الله ثلاثة وثلاثين فتلك تسع وتسعون ثم قل اللهم لا اله الا الله . حمد
لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير . غفرت خطايه . و
كانت مثل ريد البحر » . وفي رويته عن أبي هريرة « من مسح في دبر كل
صلاة مكتوبة مائة وكبر مائة وهلل مائة وحمد مائة غفرت ذنوبه . و
كانت أكثر من ريد البحر » . وعن كعب بن عجرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
« معصية لا ينجف وثمن . قل وعلم . دبر كل صلاة مكتوبة ثلاث وثلاثون
تسبيحة . ثلاث . حميدة وأربع . ثلاثون . حميدة معصية هو من
التعقيب في الصلاة . وهو لجوس بعد الدعاء . نداء . ونحوه . . . عن عبد الله بن عمر
عنه عليه السلام « حصلتان . أو فر حلتان . لا يحفظ سريه عند مسلم لا دخل الخ
هما يسير ومن يعمل بهما قبل مسح الله دبر كل صلاة عشر . بحمد عشر
ويكبر عشر . فذلك خمسون ومائة حمد مائة في الميزان . ويكبر
أربعا وثلاثين إذا أخذ مضجعه ويحمد الله ثلاثا وثلاثين . يسبح ثلاثة وثلاثين
فذلك مائة في اللسان وألف في الميزان فلقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتمدهم . و
يارسول الله كيف هما يسير ومن يعمل بهما قبل أن ينام الحمد كما يعي
الشیطان في منامه فينومه قبل أن يقولها . يأتيه في صلاة . ويدكره حاجته قبل
أن يقولها » . وفي رويته بعد قوله . . . ألف في الميزان . ويكبر . يعمل في يوم ومائة
ألفين مائة حسنة » . وعن أبي صالح عن أبي هريرة حمد مائة . إلى

رسول الله ﷺ فقالوا ذهب أهل الذنور من الاموال بالدرجات العلا والنعيم
المقيم يصلون كما نصلي ويصومون كما نصوم ولهم فصل من الاموال يحجون بها
ويعتمرون ويجهدون ويتصدقون فقال «الا احببكم بما ان اخذتم به ادر كنتم
من مستكم ولم يدر ككم احد بعدكم وكنتم حياء مما انتم بين ظهرايه الا من
عمل مثله تسبحون وتحمدون وتكبرون خلف كل صلاة ثلاثاً وثلاثين» فاختلفنا
بعضا فقال تسبح ثلاثاً وثلاثين ونحمد ثلاثاً وثلاثين وتكبر أربعاً
وثلاثين فرحمت اليه فقال «تقول تسبحون الله والحمد لله والله اكبر
حتى يكون منهن كلهن ثلاث ، ثلاثون وتكبر أربعاً وثلاثين» فرجع فقراء
المهاجرين الى رسول الله ﷺ فقالوا سمعنا احواص من أهل الاموال بما فعلنا
فصعلوا منه فقال رسول الله ﷺ «ذلك فصل الله يؤتيه من يشاء»

وفي رواية «تسبحون في دبر كل صلاة عشراً وتحمدون عشراً وتكبرون
عشراً» وفي رواية «تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين
أحد عشر وأحد عشر وأحد عشر» وعن أبي امامة قال رسول الله ﷺ :
«من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة مكتوبة لم يمعه من دخول الجنة الا
أن يموت» ، كذا روى علي وعبد الله بن عمرو والمغيرة وحابر بن عبد
الله وأنس وعن انس أيضاً عن النبي ﷺ قال : «من قرأ آية الكرسي
دبر كل صلاة كان لذي يلى قص روحه ذا الجلال والاكرام» ، وروى عنه ﷺ
«من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة مرة واحدة أعطاه الله ثواب
الشاكرين وعمل الصديقين وصال كل ثواب الا ثواب الانبياء وبسط يمينه
بالرحمة ولا يمنعه أن يدخل الجنة الا أن ينزل اليه ملك الموت فيقبض روحه»
وعن مسلم بن أبي بكره كان أبي يقول في دبر كل صلاة «اللهم انى أعوذ بك
من الكفر والفقر ومن عذاب القبر» فكانت أقولهن فقال لي أبي عن اخذتهن
فقلت عنك فقال ان رسول الله ﷺ يقولهن في دبر الصلاة ، وعن أبي أيوب

الانصاري ان رسول الله ﷺ قال : « من قل اذا أصبح لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير كتب له بهن عشر حسنات ومحى بهن عنه عشر سيئات ورفع له بهن عشر درجات وكن له عدل عتاقة أربع رقبات وكن له حرساً من الشيطان حتى يمسي ومن قل اذا صلى المغرب دبر صلاته بمنزلة ذلك حتى يصبح » وعن عمدة بن شبيب قال رسول الله ﷺ : « من قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له ملك وله الحمد يحى ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات سبى اثر المغرب لعن الله من ملائكة يتكلمونه من الشيطان حتى يصبح وكتب الله له بها عشر حسنة ومحى عنه عشر سيئات موبقات وكانت له بعدل عشر رقاب مضمات » ومعنى ذلك انهم يكن سببا لقبول توبته من الموبقات او ان قصد بهن نحو العشر التي ليست حق مخلوق ، وعن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ : « من قل حين يمسي وبصبح سبحان الله وبحمده مائة مرة لم يأت أحد ما فضل مما جاء به الا أحد قل مثل ما قل أو زاد عليه » وفي رواية عنه « من قل اذا أصبح مائة مرة واد أمسى مائة مرة سبحان الله وبحمده عفت ذنوبه وان كانت أكثر من ريد البحر » وعن أنس : ان رسول الله ﷺ قال « من قل حين يصبح أو يمسي اللهم اني أصبحت أو أمسيت أشهدك وأشهد حملة عرشك وملائكتك وأبيائك ورسلك وجميع خلقك انك أنت الله الذي لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك أعتق الله رده من النار ومن قالها مرتين أعتق الله نفسه من النار ومن قالها ثلاثاً أعتق الله ثلاثة أو باعه وإن قلها أربعاً أعتقه الله من النار » وعن ابن عمر : لم يكن النبي ﷺ يدع هذه الدعوات حين يمسي وحين يصبح « اللهم اني أسألك العافية في الدنيا والآخرة اللهم اني أسألك العفو والعافية في ديني ودنياي وأهلي ومالي اللهم اسر عوراني وآمن روعي اللهم احفظني من بين يدي ومن خلفي وعن يميني وعن شمالي ومن فوقي

وأعود لعظمتك أن أعتال من تحتي ، قل : كعب من الجراح : يعني الحسف ، وعن
عبد الله بن عبد الباقى أن رسول الله ﷺ قال : « من قال حين يصبح اللهم
ما أصبح بي من نعمة منك وحمدك لا شريك لك لك الحمد ولك الشكر فقد
أدى شكر يومه ومن قال مثل ذلك حين يمسي فقد أدى شكر ليلته » وفي
رواية « ما أصبح بي من نعمة أو بأحد من خلقك » وعام بالفتح والتشديد
وبإصاحه نفس من الانصر ، « مما روي عنه عليه السلام » اللهم اني أصبحت في نعمة
ملك ، وفيه سر ، فانه نعمتك علي ، « فبذلك وسترك في الدنيا والآخرة »
وعن معقل بن يسار عن النبي ﷺ « من قال حين يصبح ثلاث مرات :
أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان وقرأ ثلاث آيات من آخر سورة الحشر
وكل لله سبعين ألف ملك ينصرون عليه حتى يمسي وإن مات في ذلك اليوم
مات شهيداً » من قاله حين يمسي كان بتلك المنزلة » وعن أنس بن مالك رضي
الله عنه لفاطمة رضي الله عنها « ما منعك أن تسمي ما أوصيتك به تقولين إذا
أصحت وذا أمسيت يا حي يا قيوم رحمتك تستغيث أصلح لي شأني كله ولا
تكن لي في عشي طرفة عين » وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن حماد قال
قال رسول الله ﷺ « من سبح الله مائة بالمعلاة ومائة بالعشي كان كمن حج
مائة حجة ، ومن حمد الله مائة مرة بالغداة ومائة بالعشي كان كمن حمل
على مائة فرس في سبيل الله - أو في غرام مائة عرو - ومن هداه الله مائة بالمعلاة
ومائة بالعشي كان كمن أعتق مائة رقبة من ولد إسماعيل ومن كبر الله مائة
بالمعلاة ومائة بالعشي لم يأت في ذلك اليوم أحد بأكثر مما أتى به إلا من قال
مثل ما قل أو رد على ما قل » والله أعلم

وال قلت هل للامام أن لا يتحول عن موضع الصلاة ؟ قلت لا
حتى يدعوه وقد مر أنه ينصرف يمينا ويحوي أن ينصرف يساراً ومرت
كيفية الانصراف وإن لم ينصرف فلا فيه ، وذكر أبو عبد الله الإبي

من متأخري تونس - وهو مالكي - استحباب الفقهاء تدعى للإمام
 من محله عقب سلامة وقيل ليراه من لم يسمع سلامة
 انما يستحب التبعي عن موضع الامامة في صلاة بعضها
 والمناه والظاهر أما التي لا رتبة بعدها فالحق فلا يستحب لانه
 كان يقعد في الصلاة حتى تطلع الشمس
 والشاهد دام الإمام من صلاة المغرب تحول عن مكانه
 بمسأله يحول أو يهبط فدام الصف أو يتحول أمامه أو حيث شاء
 قبل أن يسلم والمسبح يصل مسنة المغرب في مكانه
 قبل تحول وان تحول لم تقف الامامة
 كما هو وقيل يستقبل المشرق وقيل المغرب
 كما هو والامامة
 استقبال المشرق ما
 في اخله
 الشمس من عرفه من متأخري مالكية تونس انه يذهب
 تبعي الإمام من حال الامامة الذي هو الذي يحار
 وبذلك يحتمل له التسمية
 لأنه
 قشوريش من يقوم له من صلى عليه
 ويقعد مكانه
 قفسحا
 للإمام
 موضع الصلاة بعد أن يستقبل القبلة
 لأنه

ما ينقض الوضوء وسواء في ذلك الفرض والمعل قال ابن أبي جرة وعلى هذا
أدركت بالامدلس كل من لقيت من الأئمة المقتدى بهم في غالب الأمر يقبلون
بوجوبهم على القوم من غير قيام والله أعلم

ولا يحرم الدعاء بالمعصية ولكن الأفضل أن يكون بالعربية لمن أطاق
تعلمها، وكره مالك أن يطقها أن يدعو بالمعصية ولا يجوز فيما بين الاحرام
والتسليم دعاء ولا غيره الا بالعربية كما ذكره الشيخ عامر رحمه الله، ونهى
عمر عن رطانة الأعاجم، وقيل انها حب أي حدة قليل ذلك في المساجد، وقيل
عند من لا يفهم كلامهم لانه يصير الى معنى تباحي اثنين عن واحد ورطانة
الأعاجم كلامهم، والله أعلم

الباب الرابع عشر

في القنوت

قد كان منه ثم نسخ فمن قنت قنت صلاته وصلاة من صلى خلفه ولو لم
يعلم بأنه بقنت ومن قل صلاة أماموم غير مرتبطة بصلاة الامام لم يحكم سلطان
صلاة من صلى خلف قنت، وقال العلامة أبو يعقوب يوسف بن ابراهيم لا
تفسد صلاة من صلى خلف قنت ولو علم أنه بقنت اذا حز القنوت في مذهب
ذلك القانت، وقال بعض مفسريهم الله : انه ان علم ان الامام بقنت
فسدت صلاته ولا صحت وذلك استحصان لأن مثل هذا لا فرق فيه بين العلم
به وعدم العلم به وفي موطأ مالك ان ابن عمر كان لا يقنت في صلاة وروى
أنه ندعة، وفي البخاري عن انس انه كان القنوت في الفجر والمغرب وتمسك
به الطحاوي في تركه في الصباح، قل : لأنهم جمعوا على نسخه في المغرب
فيكون في الصحيح كذلك، وعن أحمد بن حنبل ان من قنت في الصلاة فقد

أتبع نفسه هواها ولم ير جمهور قومنا القنوت مسوخاً، قال الامام اطلع
ابن عبد الوهاب رضي الله عنهما: روى مرفوعاً الى النبي ﷺ انه لم يقنت
في صلاته ولا الخليفةان بعده يعنى الا حين دعا على النبي ﷺ ارسله اليهم قال
الامام رحمه الله عن محمد بن الحسين عن هشام بن عبد الله الدستوائي عن
قتادة عن انس ان رسول الله ﷺ انما قنت شهراً بعد الركوع الا حبر يدعو
على حي من احياء العرب ثم تركه لم يقنت قبله ولا بعده فتبين انه تركه ولو
كان شيئاً واجباً أو مسنوناً قياً لفعلته اخلعاء بعده، وقد لا امام رحمه الله
عن محمد بن الحسين عن محمد بن امان بن صالح القرشي عن حماد عن ابراهيم
عن علامة الأسود بن زيد لم يقنت رسول الله ﷺ في صلاة الصبح حتى
مات الا اذا حارب المشركين وانه كان يقنت في الصلاة ويدعو عليهم يعنى
واما في غير صلاة الصبح فمن باب أولى انه لم يقنت ومراده بقنوته اذا حاربهم
ما يشمل الدعاء عليهم آيات من القرآن يقصد هذا ويدوم عليها ما شاء الله لا رفع
يد و يدور الكيفية التي يفعلها قوم ما ليوم وذلك مثل « عاف عنا » او « ما
وارحنا أنت مولانا » ونصراً على القوم الكافرين « يقول في القيم وهذا
سائر قنوته عليهم ولا نزاع في ذلك ولا نسخ وهو حائز
وأما قنوته على الذين قتلوا رسله فذلك وغيره من الكلام العربي ثم ترك
فلم يبق بعد ولم يكن قبل كما مر . ويجمع أيضاً ما الذي روى القنوت
اذا حارب لم يقنه الا عن ظن أن رآه يقنت حين بلغه قتل رسله وحين أرسل
الى قتال من قتلهم فظن انه يقنت كما حارب مع انه لم يقنت لا حينئذ وطريق
الجمع يكتفى فيه بأدنى مناسبة، قال الامام رحمه الله عن أبي غنم عن حاتم بن
منصور: حدثني من لا أنهم قوله من أصحابنا وأما عصر أو في طريق مصر عن
أبي طيبة الحضرمي فقيه أهل مصر عن ابن عمر أنه كان أقرب امتداداً الى
رسول الله ﷺ من غيره قال حاتم حدثني عن القنوت في صلاة الصبح بعد

ما سألته : هل بلغك أن رسول الله ﷺ صمعه فقال : لم يصمعه بعين في الصبح
لأن القنوت يدعيه من يدعيه على فيه وأما غيره من باب أولى لم يكن ، قال
حاتم : فكيف يصنع فيما بلغك قل : اد فرغ من القراءة الأخيرة فقرأ قل هو
الله أحد ولا يقنت يعنى عبر الأيام التي يقنت فيها حتى قاتلى رسوله ول الامام
هدا شيء لم يكن رأياه في كذب أصحابه ولا سمعنا به حتى أتاه أبو عامر
فروياه عنه ، قال : يبيع عن أبي عمدة عن حار عن ابن عباس : كنا نصلى
مع رسول الله ﷺ وما رأينا يقنت في الصلاة قط يعنى عبر تلك الأيام أو
المردى هدا ، ولدي قد بقي القنوت على الكيفية المستدعة ، قل أبو عبيدة
سمعت عن عمر أنه لا يرى القنوت في الصلاة ولم يقنت في صلاته قط وكان
يرى بدعة فتراه يقرأ القنوت مسحاً أو مختصاً بتلك الأيام ، روى الترمذي
عن أبي مالك الأشعري قلت لأبي بابت بك قد صليت خلف رسول الله
ﷺ وأبى بكر وعمر وعثمان وعلى هنا بالكوفة خمس سنين أكانوا يقنتون
قل أي نبي يحدث يعنى يا نبي القنوت أمر يحدث ، وروى الدارقطني
عن سعيد بن جبيرة قال : أشهد أنى سمعت ابن عباس يقول : إن القنوت في
صلاة الفجر بدعة ، وإذا كان بدعة في الفجر ففي غيره أشد بدعة ، وروى
البيهقي عن ابن عمر أنه سمع رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع في
الركعة الأخيرة من المعحر يقول « اللهم العن فلانا وفلانا وفلانا » بعد ما يقول
« سمع الله من حمده رب ولك الحمد » فأترل عليه « ليس لك من الأمر شيء »
- إلى قوله - « فتراهم ظالمون » فتراهم مسحاً بالآية ، وروى البخاري ومسلم عن
أبي هريرة لما رفع رسول الله ﷺ رأسه من الركعة الثانية في صلاة الفجر قال
« اللهم أنت الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام وعياش بن ربيعة والمستضعفين
بمكة اللهم اشدد وطئت على مصر اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف »
ثم بلغنا أنه ترك ذلك لما أنزل الله تعالى عليه « ليس لك من الأمر شيء »

الآية الى عما كلام السحري ومسجد فترى ذلك منسوخ بالآية، وعن البراء
كان عنه يفتي في الصبح والمغرب رواه مسلم، الترمذي ورواه أبو داود
ولم يذكر المغرب وعلى كل حال مما أن يكون ذلك منسوخاً بالآية أو مخصوصاً
بتلك الآية، كوردته بل نسخ عنها أيضاً وروى أبو داود عن عن عن
قنت عنه شهراً متتابعاً في الظهر والعصر، المغرب والعشاء وصلاة الصبح في
دبر كل صلاة إذا قال «مع الله لمن حده» من ركعة لأخيه عنه على
أحياء من سليم على رطل وذكوان وعصية ويؤمن من حقه، من أسس
بعت النبي صلى الله عليه وسلم سبعين رجلاً لهم قرأء فعرض لهم حياض من سليم و
وذكوان عند ثرى يقل له ثم معونة فقتلهم فدعى عنهم النبي صلى الله عليه وسلم شهراً في
صلاة الغداة وذلك بعد القنوت - قبل الأجلين لم يقتلها، وقيل هم سمعون
وقيل أرمعون، وقيل ثلاثون - وما كذا قنت، قال عبد العزيز بن حميد قال
رجل أسأله أمدار كوع و عند فراغ القراءة قال لي عند فراغ القراءة،
وفي رواية قنت شهراً بعد الر كوع يدعو على أحياء من العرب وفي رواية
قنت شهراً بعد الر كوع في صلاة الصبح يدعو على رطل وذكوان ويقول
«عصية عصت الله رسوله» وفي رواية بعت النبي صلى الله عليه وسلم سبعة يقاتلونهم
فأصيبوا فما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وحده على شيء أي حزن ما وحده عليهم
أي وحده على شيء وحده عليهم فما مصرية قنت شهراً في صلاة الفجر عنه
رواية لبخاري ومسلم والمخري كان القنوت في المغرب والمغرب في رواية
أبي داود والنسائي قنت في صلاة الصبح بعد الر كوع وفي أخرى قنت شهراً
ثم تركه وفي أخرى للنسائي قنت شهراً يلعن علاء ذكوان وحياض، قال
بعض العلماء: الصواب أنه صلى الله عليه وسلم قنت وتركه كان تركه للقنوت أكثر من
فعله وأنه إنما قنت عند انقضاء الدعاء للقنوت والدعاء على آخرين ثم تركه لما
قدم من دعا لهم وحلصوا من الأسر وأسلم من دعا عليهم فحذوا تبيين وكان قنوته

لعارض فلما زال لعارض ترك القنوت ولم يكن مختصاً بالفجر بل كان يقست في صلاة
الفجر والمغرب ذكره البخاري عن أنس ومسلم عن البراء وصح عن أبي هريرة
أنه قال والله في لا فرمكم صلاة برسول الله ﷺ انه كان يقست في الركعة
الاحيرة من الصبح بعد ما يقول «مع الله لمحمد» وقال ابن أبي فديك
ولا ريب ان رسول الله ﷺ فعل ذلك ثم تركه فهذا رد على القائل بكراهة
القنوت في الفجر مطلقاً عند الموارل وغيرها ويقولون هو منسوخ وفعله بدعة
وأهل الحديث متوسطون بين هؤلاء وبين من استحبه ويقولون فعله سنة وتركه
سنة ولا ينكر من من داوم عليه ولا يكرهون فعله ولا يرونه بدعة ولا فاعله
مخالفاً لسنة من قست فقد أحسن ومن ترك فقد أحسن . الى هنا كلام ذلك
العض

ومذهب ان ما كان من القنوت برفع الايدي أو بالتأمين أو بغير
اتقرر منسوخ فلا يبق لا قصد لآيات لمشتملة على قصد المصلي من كان
قصداً مباحا كرهه الا كره منه وان كان أخروياً أو دينياً لم يكره ا كثراره
بل يستحب ، وزعم الثوري ان القنوت مشروع في صلاة الصبح دائماً في
اعتدال ذرية صبح لرواه أنس : ما زال رسول الله ﷺ يقست في الفجر حتى
فرق الدنيا ^(١) رواه احمد وغيره وزعم البيهقي ان ابا بكر وعمر وعثمان وعليها

(١) في حديث ورواه احمد وغيره منها بدعة وحشوع وانصلاؤه واليوم الطاعة مع الخضوع
وله فسر قوله بدعة على انه منسوخ وعلق على قول مسلم والقيم والسكوت فيصرف في كل واحد
من هذه المعاني في ما يحمله عند ما دعه وان في الصلاة فقد قال عليه الصلاة والسلام ان هذه
الصلاة لا يصح فيها شيء . كما لا بد من شيء قد ورد وسبح ، فيخرج قنوت الذي عمى الصلاة
فلا يصح شيء منه في الصلاة منه من كان لا بد من وقد اختلف في مشروعته لقنوت في صلاة الصبح
فقال بعضهم مشروعته جمع من أهل علم منهم نعم وقد استدلوا فيه في زاد المعاد واحتج الماتعون
بأن احديث أن شعراء في صلاة الصبح وهم يترقبون فسر من رسم عن عامر بن سليمان
قال لأنس بن مالك يروون ان أبي علي بن عليه وسلم يقست في الفجر قال كذا رواه انما قست شهرا
يدعو على من من احد مشركين ، ومن هذا فضل روى من حريته في صححه من طريق سعيد بن
العريرة عن فده عن أنس ، واختلف احدث من واضطربها فلو لا تقيم حجة وهو ما روي
من صوت احده الاربعة في صبح على أنه في السور فقد وسكون كما قال شيخنا بقصد باب النصر
والرحمة واعرفان والمداية ومحوها وأما التبعة فقد كان ثم مسح كما رأيت والله اعلم

مخروط بلا علامة تحاصوا في الباقي ، وقيل لا يحكم في ذلك بل يتفقون أو يتفون
حتى يتبين لهم ، وان حاط قليل من حرام في حلال حرم الكل الا ان عرف
موضعه وعزل هكذا قيل ، وأقول ان ميز نزع والا نزع مثله وحل الباقي
وهكذا كثير من حرام أو أكثر ومن لم يعلم صاحب المال وقيل له هو هذا
واطمأن قلبه حل له ان يعلمه وأن يتخلص اليه من تساعه ويستطيع ما نأخ له
مثل أن يكبري في سفينة فيقال له ان صاحبها هذا انه أن يتعد حيث أمره
ويمنع ما استباح له ويركب باده وان لم يكن الكراء بذلك لعرف بل على امانة
الكل قعد حيث شاء ما لم ينه به اعرف بعودة سفينة ونه التوضؤ بالماء
الموضوعة فيها وارسلها بالحدال اموضوعة على أطرافها لذلك وتعليق ثوبه
المتحس بها ليعرکه الموح فيظهر من رفعه فذلك فرده ثلاثا كان أحسن ولا
يعرکه على الخشب الا باذنه كذا قيل ، وأقول له عرکه عليها ولو معه ان لم
تكن طهارته الا بذلك ، ويرفق ولا يفسد شيئا لان الاكثر اء على ما لا دمه
بالفساد ولو لم يدكر في حال لا أكثر اء ولا تباعة عليه بفساد لدلو أو الجبل
أو وقوعهما الا عمد منه ، وان قال قتم السفينة هي لعيري وليس فيها شطاه
ما رمة صبه منها أو فيها وأمره أن يوصله اليه ، وان أمكنه أن يوصله نفسه
فأولى وهكذا كل من يمسده مال غيره فادن صاحبه ويشرب من ماء
المطاس^(١) بلا اذنه وعليه العدل فيه بينهما ، وكره لمن يستأثر به بحيلة الا
بإذنهم كلهم وان آثر احدا بشئ منه فله الشرائ لم يؤد الى اصرارهم ، وان صطر
داخل السفينة الى قعود حيث يصر غيره قعد حيث فعده صاحبها

وان استرغب ما يبد أحد في السفينة انه لاهل ولا يعمل فيه ولا يقبل
عه الا ان كان ثقة والله أعلم . قيل اتفقوا على ان للولد قول ما أعطاه أبوه
ولو أتم أبوه بترك العدل ووجه ذلك عندني انه أنه في ترك العدل لاني عس

(١) المطاس الكسر سقاء في السفينة والانواع يحسن فيها ماء عند الشرب
٢١ - اشامل - أول

الشيء المعطى اذ ترتب عليه أن يعطى الولد الآخر الذكر مثله و لو لد الانثى
نصفه فلا حق لاختوته عليه فيما أحده من أبيه بل على الأب حقهم ولكن
لا اتفاق على ذلك بل قد قيل أنه لا يجوز للولد أن يقبله اذا بن له عدم العدل
وهذا مباحث ذكرتها في شرح المبل الذي تمصل على به . و لاي الله . ومن
ابتلى تقسم ما ائتمنه الله عليه زمه العدل ومن فاضله بشيء فله أخذه فيما قيل
والاحوط أن لا يأخذه الا ان اطمأن قلبه أن الباقين يرضون به ، وان وقع
قتال في بر أو بحر فلا قائد حرب ممن سلب شيئاً أن يأخذه وحده اذا كان
كل يقتل برأيه ويخرج حمله ، و اذا قدم لبحر وخافوا الفرق قتلهم طرح
الامتعة ان رجوا فيه المحاة ولو لغائب أو يقيم أو محسوس ، وان طرحوا متاع
بعض استتركوا في صحبه ولا يصمنون حصته من كان المبيع لمتاع فله قد ه
أو للامس فعلي ارض ، أو لها فليهم ولزم الطرح من أب ولمن في المركب
الطرح اذا بين ذلك ولصاحب المركب ولو وحده اذا تبين ذلك وبمعنى
عليهم ذلك ، وان أمر بمصا طرح متاعهم فقط كان على الجميع اذا كانت المصاحبة
لا لكل لا كما قيل انه على صاحب المتاع فقط وان لم يتبين أمانة الخوف فاشتروا
في طرح أو احتمال التأخير فطرح بعض متاعه أو متاع غيره قبل الاتفاق
على الطرح ضمن المتاع المطروح اذا كان للساكت أو للماع ، وان طرح
صاحب المركب أو غيره ماله أو مال غيره وادعى انه تنحية من اغرق ضمن
ان لم يتبين له البحر قدم وأشرف على الاغراق ، وكذا من كان وحده في
السفينة صاحبها أو غيره وحذف الفرق بما فيها فله طرحه تنحية لنفسه وطرح
بعض تنحية لنفسه ولباقي من انكره ولا يبان ضمن والا فلا وكان المطروح
مضموماً بينهم وما وقع من السفينة أو انكسرت أو عرقت به وكان في حد
التلف ولتحقيق أنه لا يحمل لأخذه بل هو لصاحبه ان علمه ولا وائس منه
والفقراء وله ان يأخذ منه سمه ويعطي الباقي للفقراء ، وان كان قد ظهر صاحبه

فان اراده فليعط عناه ، يقال غيري : اذا صار في حد التلف فله اُحده
 وتملكه ولو علم صاحبه ، وان آخروه على تنحيته فله ما آخروه به وهكذا
 الحكم فيما طرحوا للتنحية وفي أجزاء السفينة المتكسرة اذا أحد أحد حشة
 أو نحا عليهم الى الساحل ولا عناه عليه في نجاته بها ، وان عصوا وجمعوا في
 سفينة ليست لهم فان كانت للعاصبين فلهم النجاة فيها بلا ضمان لها ، وان كانت
 لعير العاصبين فيضاه ، وان وقع في السمية حوت فلتحقيق أنه لصاحبه .
 واحتار غيري أنه كلفطة وسب للاكثر . وقيل هو لمن سق إليه ، ومعنى كونه
 كلفطة أنه يعطى لفقير أو فقيرين أو أكثر من الفقراء الذين في المركب أو
 غيره ، وليس كذلك فان الحوت ملك لله لم يجر عليه ملك أحد ولا التعني فيه
 وقد وقع من الله في السمية وهي ملك لصاحبها فليمكن له كراه مطر اجتماع في
 اناله ، والله أعلم

قال **عليه السلام** : « كما تكونوا يولى عليكم » ^(١) وعن عمر بن الخطاب على من
 الأعمال ان أصلحوا أعمالهم صلحت أعمالهم ، بن فسدوا فسدت أعمالهم . قال الله
 تعالى في بعض كتبه : « إني أنا الله لا إله إلا أنا أنتم من عظم بالظلم ثم
 منها جميعاً » ، قال الله تبارك وتعالى : « إني أنا الله لا إله إلا أنا من انتهمك
 من محرمي محرماً سلطت عليه من ينتهمك من حرمة بقدر ما انتهمك من
 حرمانى عدلاً ، لا ظم » ، والمعصوم في مفصوب صلاة فيه ونيمم بترانه وله مهور
 على أكل من أو استعماله أو عمل فيه وتصرف فيه أن يفعل ويصنع ، وان
 قهر لظلم أحد أن يعطيه مالا أو طعاماً أو نعلاً أو غير ذلك في حال دهنه الى
 مالا يحور من سلب أو قتل فلا بأس عليه فيما ظهر له ، وان عمل له حربة أو سيفاً أو
 نحوه في تلك الحال أو أسن له نحوها لزمه ذلك فيما بينه وبين الله ولا ضمان
 عليه في غير تلك الحال وكذا البيم ونحوه لا الهبة فلا يحسن له أن يهبه ذلك بلا

(١) رواه الديلمي في مسند الفردوس والبيهقي في شعب الإيمان . هكذا روي بحذف فاء الجواب

فهر والاحوط أن لا يفعل شيئاً من ذلك إلا بقهر إلا أن تارة يستعمل السلاح فيما يجوز وتارة فيما لا يجوز فقد أحيز لك أن تناوله بهيم أو غيره وإن تعمل له أو تسنه ، وفي الاثر أن كرهت امرأة على زنى فعلها أن تمسك حوارحها وليست كالرجل لأن الفعل منه وهي لا فعل لها وإنما حرم عليها المنطوعة وليس كذلك بل عليها أن تمتنع ولا تغدو إلا أن أمسكت والتي عليها أو حاءها وعابها حينئذ أيضاً أن لا تعينه بحركة

ويعلم مال الناس على مليته في الاضطرار عند الاكثرت فيه الخلاص ، وإن مات ولم يخلص ولم يوص ولم يشهد أو لم يقدر على ذلك وكان نائب بالحق حلت الله عنه ، وكذا في مسئلة حرره على أكل مال أحد أو استعيره أو عمل فيه أو تصرف أو افسد فيه لكن إن عمل فيه ما كان صلاحه فلا صير عليه عديم وقد بحث فيه باستنفاء ما دانت لك غصب وقهره على صلاح فيه فإن اصلاحه يريد له غصب معاً منه ، والله أعلم قيل إن من لا تقية له لا دين له وإنها فرض إذا خوف على دينه ، وحائرة إذا خوف على ماله أو ماله فإن شاء ترك نفسه لقتل ، وشبر حائرة إذا خوف نقص منزلته وشم عرضه ، وقيل لا يجوز منحو لأشرك مطلقاً على مال إلا إذا كان تلفه يؤدي إلى تلف نفسه ، والامام في التقية كغيره إذا كان بحمد سيره ورأيت فوته ، وقيل لا يسوغ له أن يتقي منحو الشرك ، ولك أن تدخل على رحمتك في معصوب لتصله وأن تدخل على غصب في بيت غصبه إذا أردت حجة وأن تأذن في بيت معصوب مسكته قهراً من عاصمه أو سيره وتستحمر به فيه من نحو الحمر وتقيم قبيل وتوضاً بما فيه ، وقيل لا يجوز لك شيء من ذلك ولو حب المالك إمساك ما ساء الخمار الغاصب إن لم يك حراماً ويعطيه قيمة ما حاء به من غير ذلك المالك وله قلعه وبحراجه وإن نسي ثم ارتحل فلم يشأ أن يسكنه إذا لم تكن لأهله به حاجة برأيهم وأما بيت نحو المسافر فيه وقبولته ، لاستراحة فيه ونحو ذات مما ليس اتخذ

مكسبي فحائز بلا إذن مالم ينعهم صاحب الملك وان ساه في غير ملك أحد ثم
تركه فهو لمن سبق اليه وأحار لعصم الصلاة في أرض معصية وفي مسجد
غصبت أرضه . والله أعلم

وفي حوار حمل كتاب من حائر إلى آخر خلاف اذا احتل أن فيه غير
الظلم والأحوط المنع ومن اشترك مالا شركة شائعة فأراه الجائر من حراج
حصته وأخذ شريكه بحراج حصته أو أخذهما من المشترك على أنهما يخرجان
من سهم الشريك وحده أو أحد من المشترك خراج حصته الشريك على أنه
من حصته وحده فالصحيح أنه يخرج ذلك منه فقط ، وقيل على لذي أراه
أن يفرم للشريك خراج حصته . والله أعلم

ولا يقل من يشعم للظواهر للحدوث اثنت عليه كذا من اد - عند كذا ،
ومن كتب جائز أسماء الناس لزمه الغرم ان أحسن نكتته ، من يقل له من
قرطاس مثلاً لزمته التوبة ولا يدرمه الغرم الا ان أحداً وأمر بالأخذ ولو كان إنما
أخذ أو أمر بفهر الجائر . والله أعلم

ولا يباع الشيء المحسوس المعشوش من بعش به وقد قيل لا يباع الريت
المحسوس ليهودي ، لا ان أحسن أنه نحس واحط به ومدا ليكون إنما يصلح
للصابون فقط . ومن أعطى معشوشاً من اليهودي غير ما يدرمه حاره ، وقيل
[لا] لأنه يصل إلى المسلمين

ويجوز حمل الخراج من أهله الملقين العاقبين بأذنهم وان كان وبهم يتسمى
أو محائنين أو غيب لزمه الصمن والتوبة كذا قلوا قلت اذا كان الخراج مسلطاً
على الأموال أو الأنفس ولم يستثن الجائر اليتيم والمحنون والعائب فهم كغيرهم
في حوار الحمل والحساب والقبض اذا كان الاعطاء من أموالهم انقاء له أو لهم
ولا تقلدني في هذه ، بل تأمل ان كنت أهلاً للقول والافضل والبحث والخلاف
في ذلك موجود وانما أنها أن تقلدني في احتياري هذا واذا وجدت أن لا تأخذ

من اموالهم فلا تأخذ، وقد قيل اذا خيف عصبه البلد لم يدفع مال يتيم أو محزون
أو غائب قيل أن يقع أمره لأن الله قدر أن يزيله وهو تشديد والأولى خلافه
وهو دفعه اذا خيف، وإن اشترك تنزل. حاضر وغائب مالا وأخذ الجائر منه
الخراج بينهما، وإن أحده يأمر الحاضر أو باعطائه فكذلك، وقيل لا يلزم
الغائب فمن أعطى فمن حصته وحده، وأما اذا أمره أو أعطاه وقد كان يجد أن
لا يعطيه ولا يأمره فمن حصته وحده وإن قل لك الجائر احسب ما على
فلان وتركه له فلا نجيب له لأنه يأخذ بحسبك ولو مرة أخرى وإن أمرك
صاحب المال أن نجيب أو تكتب اسمه للحذر في الخراج جاز، وقيل تضمن
الآن حسنت له أو كنت تدور محصرة الجائر بحيث لو شاء لم يوصله كتابك
والصحيح هو رداء الخراج ذرتب عديهم ولو لم يطلب، وقيل لا يعطى
يطلب كل وقت أريد أخذه فيه، ومن قل لانسان من الجائر أن لا يأخذ
مى أو احتل أن لا يأخذ أعطت كذا، أو مثل ما يأخذ لم يحل له أن يأخذ
الظاهر أن من لم يوجب تمحيه المال على مطبقها يجوز له الأخذ وكذا في
الأنفس، ويجوز دفع المشتركين وغيرهم بالمال غير السلاح ولا يكون ذلك
أعانة لهم، وإذا حار عامل قولا للسلطان أحسن اليأس أو مر عمه بالاحسان أو
استعمل عليه عدلا، ولا يجوز أن يقولوا أنه له ناقص من مال أو يفلان إذا كان فلان حائرا
ولو أقل حورا، ولا يجوز أن يقولوا ولاية فلان أحب اليأس أو أعدل للملوك أو
أصلح، لا يحسن تعيين من لا يوثق به وإن ذكر حائرا أحداً سوى فدكره
أحد بما يقوي عصبه، هو فيه من قصد الدلالة عليه شارك الجائر إن حار وإن
قصد الشهادة بما عنده فلا عليه، وقيل عليه ولو يقل إلا فلان معروف بذلك
والدليل أن يصل الجائر وقومه حتى يهلكوا إن ساروا إلى ظلم، وقيل لا إلا
بعد الاحتجاج، لا يجوز له الدلالة ومن دله على شيء لا يجوز له أن يده له عليه
أصيا أو ساهب غير يلزم من اتهم أو ضمن ضمن ولم يأنهم، ومن قهر على دلالة

فدل فاصيب مال أو نفس ففي البرية منه والقود قولان لعروض الشبهة ودره
الحدود بها ، ومن دل حائراً على من لا يريد ظلمه ولكن اذا وصده تيسر له
ظلمه وقيل يصمن ويهدث ان ظلمه ، وقيل لا ، ويكره دلالة ظالم مطلقاً ، وقيل
لا يجوز ، واختلفوا في حوار الاشتكاه الى السلطان بعمل خوف أن يجوز
عليه وامام يعزم الشك ، وقيل يجوز ولو علم أنه يعاقبه السلطان دالم بحمد
دفعه بلا بلاشكاه ، واختلفوا في مال اجائر فقيل يجوز شراؤه وقبول هديته
وعطياه مطلق ولو أصلاً أو داه ، تيمناً أو طعماً ، وقيل لا يجوز الا لدناير
والدراهم ، داعماً ، شبهة بعيه حرام لم يجز أخذه ولو ديناراً أو درهماً ، والله أعلم
ومن سبق الى اثر فهو أحق بالسقي حتى يقضي حاجته عندي لان ابحاثها
لوارديها رلتها منزلة اسباح لذي ليس في ملك أحد ، والمباح لمن سبق اليه .
فلكن السقي للسقي لا ان صطر اللاحق قد يحتل التأخير لعمه أو غيره
أو حيوان ، وفي كتاب المصنّف فيمن ، رد على اثر عليها ولو أراد كل منهما
السقي أو لا خوف سقي الدفلة ، أما المذتر قال يتقارعان ، وان سبق أحدهما
الى الدلو فهو أولى ، وقال أبو مالك : داسق الى الدلو لم يكن له ان يستقي
إلا دلواً واحداً لأن للآخر فيها حقاً وهو يحتاج الى الماء كما يحتاج اليه هذا ،
ولعل دوايه أنصاً شديدة العطش ، ولعل الماء يفرغ ، ومن لزمه صمان من كتب
موقوفه أصلح ما أفسد ترقيع أو لصق قوي يثبته ما كان قبل ، وان نقص
أصلحه مرة أخرى أو أوصى ، وله ان يصلح ما فيه من تصحيف أو لحن اذ
لم يمكنه ترقيع أو الصاق أو كان الافساد غير خرق وقطع ، وله ان يفرق قيمة
فساده على المسلمين ، والله أعلم

ومن أحله أحد من ضمن لزمه وفي الاثر : انه يحرقه ولو صل أنه يستحي
منه ، وقيل اذا كان الحية مفرط لم يحرقه الحن ، ولتحقيق أنه اذا علم أنه أحله
بحية لم يحرقه ولو دلاً ، ولا في الحية ، ومن استحل فأحل ثم شك لعله استحل

كما لا يجزئ به قليل من الشك ، وان لم يعرف هل أحله لم يبرأ حتى يتيقن أنه أحله ،
ومن أحلك من كل ما لمك له أجرأك ، وقيل حتى يحد ، ومن قال أبرأك الله
لم يحرك قوله ، لعله أراد به مجرد الدعاء الا ان اطمان قلبك بأنه تبرية لك ،
وان قل قد أبرأك الله أجرأك لان الدعاء لا تدخل عليه قد ، وقيل لا يحريك
حتى ينسب الانراء الى نفسه فان يقول مثلا أبرأتك ، وثبت الحل بلا قبول
وقيل لا الا به في الحكم ، ومن قل ان مت أنا فأنت في حل فن كان وارثا
لم يثبت لان ذلك وصية وإلا فهو وصية من الثلث ، وهكذا اذا قال ان مت
مكدا وكذا لك هذا ما ظهر لي في تحقيق انقام وأقنى به ، وضعف أبو
الحواري ذلك الحل ولعل وجهه انه علقه ما بعد الموت والمال بعد الموت ليس
له وأثبت بعض وأبطله آخرون . واذا قل اسار . اكتب في رقتي هذه الى
فلان كذا وكذا أو وصيتي أو مالي أو غير ذلك فلك ان تكتب بلا اذن
السئلة أو الحمدلة والصلاة والسلام اذا تعورف ذلك ، وقيل مطلقا ، وقيل لا
الا باذن ويجوز ان تكتب عن أحد سلاما أو نحوه بلا اذن منه اذا علمت
انه يجب ذلك أو لا يتعير به أو أردت الاصلاح بيبه وبين المكتوب اليه ،
وقيل لا يجوز مثل ذلك الاعلى الضرورة والدلالة بل يجوز عليه ما هو
أكثر من ذلك كقولك يقول لك فلان ارسل لي فلان كذا ولا يفصل اليه
بالتمر وجب لطحاها به ولطخ الوجه وغيره لطلب أو التقوية ، ومن وضع حجرا
في الطريق وحفر آخر هوة فيه فعثر به وقع فيها ضمن واضعه وان لم
يصعه أحد ضمن الحفر ، والله اعلم

الكتاب الثالث

في الطهارات وما يتصل بها

الباب الاول

في بلل الحيوان

المشركون الذين ليسوا بأهل كتاب من جاحد لله ومقر به عند صنم
 ومحسوس قبل ريقهم ومخاطهم وعرقهم والبلل المتصل بهم من الماء وغيره نجس
 لقول الله تعالى «انما المشركون نجس» وقيل ذلك كله طاهر لا ينحس منه
 الا ما ينحس من غيرهم سواء على ان نجسهم هو شركهم واعتقادهم السيء كما
 مما هم قردة وخنازير وذلك دمهم، نجس أبدانهم لأنحس وثيابهم لعدم توفيقهم
 ودالم ير عليهم أثر النجس لم ينحس ما لفته أبدانهم وثيابهم، وأصح ما في
 القول الاول الا سدا منهم كل على الثاني، وعلى الاول قد استدلوا به غسل
 أبدانهم غسل النجاسة ان كانت بهم حياة أو حيض أو نفاس غسلوا ذلك
 أبصاً، وعلى الثاني لا يلزمهم غسل الا لاحد اثلاثه أو غسل نجس لصق به، وقيل في
 المحسوس ان ريقه ومخاطه وعرقه والبلل طهارات دون الجاحد ومقر الماء
 للصنم، قلت لمن وجهه تشريعهم معص لتورده أو لا يحسب فيها قبل وهو
 ضعيف أعني ما قيل من سدا التشريع، وأما لليهود والنصارى والصنم وريقهم
 ومخاطهم وعرقهم والبلل طهارات عند قليل من أصحابنا معطاة
 الحرية أو لم يعطوها لم يحاربوا أو حاربوا لعموم قول الله تعالى «وضعنا للدين قوتوا
 الكتاب حل لكم» فلم يخص معطي الجزية ولا طعنا، وطيبحهم ودمهم طاهره
 وسائر بللهم بل قال قومنا ان طعامهم حل قبل الآية ادلم ينه الله عنه بيثه فنزلت

الآية في الذبح فقط والبلل كالطعم ولا نه يخرج عرا خبيراً وغيره ففسدوا اذا ما
ونرا وانما ينحس منهم عدى ما نجس من غيرهم غير انه يتورع عنهم ، وقال
جمهور أصحابنا ، ان أعطوا الجزية صهر ذلك منهم والانحس وأولوا الطعام
في الآية بالذباح ، ويبحث معه ، بانه كما طهر اللحم من الدبحة يظهر من غيرها ،
وقل بعضهم : ينحس ذلك منهم اشركهم باذكرا القرآن ورسالة سيدنا محمد
ﷺ وبهوته وقولهم عزير ابن الله والمسيح ابن الله وان الله ثالث ثلاثة لم
يعطوا الجزية أو أعطوها ، وفرق بعض بين ما عملوا أو مسوا وأنت تنظر وما
حاورا به مختوما أو منوط فظاهر وغير ذلك نجس جز ما عليه بحكم النجس فاذا حكمت
نجستهم فصبغهم نجس يصير الثوب اذا كان لا ينتقص صفته ، وقيل لا يظهر
حتى يزول ، وقيل ان هذا نجس حتى يرول وكذا ان علم انه مصوغ عليه
وهذا يرجع الى انه ينحس منهم ما ينحس من غيرهم ، ويفرق من البئر لدلو
هو داخل فيه ملو لا منهم كما يفرض لسائر الانحس اذا حكمت نجاستهم وانما
ما يغتسل بالدر فطهارته بها اذ كانوا يوقدون فهو طاهر ويغسل ما ظهر ان مسوه
بعد صوغه من تحوف ولم يكن له مدخل ولم يكن كما يظهر بايقادهم وقد نجس
فهم نجس فليغسل بفتحهم والا فلا يصلى به ، وقيل اذا كان لا يمس المصلى ولا
تو به جوفه حار ان يصلى به كما قيل بخوار الصلاة ببيض مفسول في جوفه أفراس
ولمرتد كالمشرك ولو طرفة عين أو به في جميع ما تقدم ، وقيل ان أسلم
نوصا فقط ولم يدرمه غسل و لمحتد عندنا لزوم الغسل وله قبض نحن ما باع من
محرم في ارتداده اذا أسلم ، واحلف فيمن ارتد رلة وكان لو علم لثاب هل
يدرمه غسل وهل تحرم روحه من مسها وحكم المرتد حكم الملة التي ارتد اليها ،
لكن مقتضى قومه انه ان رجع الى ملة أهل الكتاب لا يحكم عليه بحكمهم ان
الله كانه نجس وهو كذلك لكن فيه لا قوال السابقة في الملل ، والمشهور عن
الصحابة لزوم ان يعتزل المشرك اذا أسلم . والله أعلم ، ولا يلزم الا قلف

عسل اذا حتن الا موضع النحس حلافا لغيري ولرمه عسل لجبانة غسلها قبل
الختن الا ان غسلها في أيام العذر ، وحكموا على ما امت في لابس من جلد
أو شعر ذا كان موحدا بالطهارة وعلامة موته أن لا يخرج بنزعه دم ولا ينألم
بنزعه ، وإن انتدعه رطوبة غير الدم في نحاسته ونحاستها قولان ، والوصح
عندي نحاسة الجلدة الميتة فمن أمكسه نزعا وحب عليه غير أن قوله ^{في} ~~عندي~~
المسلم لا ينحس حب ولا ميتة ، يدل على طهارتها اذا كانت من مسلم ، ومراعاة
بالمسلم الموحدة لطقا واعتقادا والمشارك هو الذي يحكم عليه بأنه نجس كما في
الآية دون الموحدة فما أخرج لا مشركا ومن أضمر شركا فيها طهر لي ، وقيل
أراد المتولى ولكن انسي ظهر لي انه أراد يكون المسلم لا ينحس أن الموحدة
طاهر بله لكن تفصيل حتى يطهر لله كله واميت يطهر مالا فقه من ماء ومائع
وينحس لعانه ومخاطه وعرقه ولم يرد أن ذات الميت طاهرة كالجوان المدوح ،
ويدل لحريم الجلدة الميتة ونحسها حديث « ما نزع من حي فهو ميت » وهو
عم الا ما ورد استنساؤه كصوف ووبر ، ولما رأى بعضهم مثلها مما هو ميت
طاهرا خص الحديث بما مرع حيا من حي تحكم بطهر الخدعة الميتة ، لو
تسبب أحد في موتها عمدا تقطع أو عقد عليها ، وحللت بحية ونحوها اذا
تفشرت وحدها طاهرة على ما في الأثر ، وعندي أنها نجسة ، قد قيل بعد
صلاة من صلى بشعر حلق من رأسه أو رأس غيره ولو طهر رأسه ولم يكن حنفا
ولا حنفا ولا نساء كما وثبت ذلك الشعر ميتة وليس كذلك بل هو طاهر
وصلاته حاضرة ، وهكذا خنثوا في الشعر المقصوص والوبر والريش المتوفين من
أصلهم والمتنفين فلا تنف ولم يعلق بهما شيء أو علق ، وقيل في الذي علق
أو لم يعلق أنه ينحس طرفه الذي كان في الجلد
واذا ريت نجاسة في ده أو صبي أو مكاف ثم عاب ولم يوحده فقل
يحكم بطهارته ، وقيل في الصبي حتى يعلم بغسله أو تطهيره ، وقيل كذلك في

المكلف ، وقيل فيه حتى يمضي ثلاثة أيام بعد رؤيتها فيه ، ومن جرح ليلاً
ولو يظهر دونه ولم يصبى لم يحكم بالسقوض وصوته وعدم صحة صلاته لأن الأصل
بقاؤه على الطهارة حتى يتحقق النظر ولكن إذا أمكن له النظر ولم ينظر ولو
بإيقاد در فلا ينبغي له ذلك لأنه تقصير في أمر الدين وعدم تورع عن ريبة ،
ولا يظهر دم الجرح أو الحماة ولو غسل مرة بعد أخرى ولم يرق أو رقى ثم
عاد لا كاقول بشير من أصحابنا المشاركة أنه إذا غسل ثم خرج لم يفسد لصديق
اسم الدم المسفوح عليه ولو غسل ألفاً ، والله أعلم ، وسئل مخرج من بطن أمه
النحس آدمياً أو غيره فخرجه من محل البول إلا أن يخرج في المشيمة وقيل
لا ينحس بل ما حرم من بطن أمه إذا كانت تؤكل أو مكرهة ، وقد حفظت
عن أكل النحس أو شره ولو بيضة من دحاحه ، وبلل كل حيوان بحمسه فما
حل أكله طهر لله ورطوباته غير البول وما حرم طهر ذلك منه غير الآدمي
ومكره . وبلل نحو البغل والحمار والعرس مما يخلط طهر ولو قلب بتحريم
أكله رخصة من الله سبحانه وتعالى

وله كل شيء تابع له ، ولو آدمياً شك ما ولدت إحالة ولو آدمية في حال
كونها جلالة مثلها عندي ، ولا يستأنف له مدة والصحيح في ذي محلب من
الطير وذي ناب من السباع التحريم لرواية الربيع عن أبي عبيدة عن جابر بن
ريد عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ عن أكل كل ذي ناب من السباع
وذي محلب من الطير ، وقوله ﷺ في السباع « لها ما شرت ولكم ما غير »
حيث سئل عن حبض زردتها فأثبت لها حكم النجس بشره « يا عم عني تنجيس »
وقوله « ما شرت » وأمر طهره لو كان سباعاً كما في الحديث ومخطئه
أيضاً طهر لأنه لم يخص في الحديث وكذا سؤر الفار والله لو قيل به سمع
أد لا يطوى الاحتراز عنه فخص فيه وفي غيره ولو كان عالماً كما رخص
في مداد الذي يتحدده الصبيان مما احتلط بالبول وفيما يتصل بأرجل الذناب

وأجنحتها إذا طارت من نجس ، وقيل لا بد من غسل ما ظهر أثره منه وفي
الورق الذي يؤتى به من بلاد الصاري ولو على القول بحاسة بلل أهل الكتب
وعندي لا يجوز الترخيص في مداد يتخذ مما اختلط بالبول بل يؤمر أن
يتحدوه من طاهر أو يتخذ لم منه ولا سيما أنه لا يجوز كتابة القرآن والحديث
بالمداد المحس ويلحق بهما العلم الحقا ، وقيل في بعر الفأر أنه نجس ولو قل وهو
الصحيح والحكم نظيره ترخيص لا غير لكثرة البلوى به كما رخص في
بلل الهر ومثل ذلك ترخيص بعض في بعر الفأر عند الضرورة وتنحيته في غير
الضرورة وليس المراد بالضرورة ما تباح به الميتة بل مثل أن يدل طعام عند
أحد ويتعسر ويقع فيه اسعر وهكذا الماء والسم وغيرهما أو يخرج ماء وقع
فيه وضق الوقت وإذا وقع فأر أو آدمي أو غيرها مما نجس بوله أو ثبوته أو ممس
بنجس بوله أو خرج حيا من كل الماء قدر قنتين لم ينجس إن لم يتغير سمح وإن
كان أقل فإن مكث قدر ما تحل رطوبة من مخرج البول أو الفم أو الرث
بنجس والا فهو طاهر ، وقيل إذا تيسر موضع البول أو لروث من الحيوان لم
يحكم بنجس ما وقع فيه ولو طار مكثه فيه ، وأما الآدمي فأما يحكم بطهارة
الموضعين منه إذا استحمر استحمارا منقيا عند بعض وإذا حكم على الموضعين
منه ومن الحيوان بالنجس ومكنا قدر الانحلال في الثمر خرف منها ما يعرف
لسائر المحس ولو أخرج حيا والقول المذكور بطهارة الموضعين ترخيص ، وقد
رخص بعضهم في بعر الفأر وقوله لا تسمع النفس بتركه ، ورحص الطهارات
عندي بعضها من الله ورسوله وبعضها قياس مطلق وبعضها قياس عند الاحتياج
وعند كثرة البلوى ، ومما هو نجس في الحقيقة القمل نرى الدم في محزه أو أنه نزه
ويتحقق أن موضع خروج ذلك الدم نجس وتصلى به وهو في بدك أو ثوبك
ويمسك أو ثوبك منه دم ويصح أن تغسل به بلا غسل ترخيصا من الله وسوله
ولم يجز إلا هذا ، ومن هذا المقام توهم بعض العلماء ورحص في دم القمل ولو مسسته

أنت أو قتلته فطار اليك أو عرقت يديك إلى محرجه ، و رخص بعض أيضاً في
جلده ، وكذا اختلف في أنواع قتل البهائم والصحيح نجس ذلك كله ، ومن قل
بنجس قتلها لم يرخص لمن صلى بها والذي عدي أن كل ما كان حياً لا ينجس
منه إلا ما ينجس من دونه وروث ودم ونحوه دون العرق وما يبتل إلى جسده ولو
خزيراً أو منيراً كما ، وقد قل بعض أصحابنا بطهارة ما عدا اللحم من الخنزير
وأنى أقرهم عليه السلام على تحبيس سؤر السباع لما سأل من الانحاس فيها لا
لذاتها ، ولم يرو عنه عليه السلام أنه نجس ما يعرف فوق رأس الجمل فليس ينجس كاقيل ، وإذا
ذكي الحيوان فهو كله طاهر إلا ما طهر من مخرج بوله لأنه إذا مال انفسج بعض بوله بجانب
المخرج مما هو ظاهر إلى النقمة إلا على قول بعض أنه إن روي يأساً حكم طهره
ويعضد الحكم بهداه إذا اجتمع إليه أن ذلك الحيوان كان في حياته يتمسح
ذلك لموضع منه بالأرض أو البهت ونحوهما فلا يطح ذلك الموضع إلا بعد
غسله أو نزع جلده الخارجة والا فهو نجس ، لا على القول الثاني فإنه طاهر إلا
إن رأيت به لولا حل التذكية أو رأيت به مال عند التذكية أو قلها بقدر ما لا يحتمل
تطهيره ، الكلام في مخرج الروث النجس كذلك ، وطهرت المبولة وما فيها
من البول عدي إذ لم يرو عنه عليه السلام ولا عن أحد من الصحابة تنجيسها ولا
أحراجها من اللحم بقصد أنها نجسة فتأمل في هذه ولم أبع لك أن تقلدي في
هذه المسئلة ، والموجود في الأثر أن ما فيها نجس وإن أزيل وغسلت طهرت ،
وعلى الوجهين من طبعته أو شوبت لم ينجس ما معها إلا أن انخرقت فيه أو
كان الماء أو الودك يدخل ويخرج ، وقيل هي في نفسها نجسة ، واختلف
في روث ذي مخلب من الطير وذئب من السباع فتبيل بأنه نجس وقيل
طهر ، وذكر بعضهم كراهة ما نهى عن قتله كصرد وصدغ والاطر أن
الصرد ذو مخلب وهو كالصقر إلا أنه كيف يقتل البومة وغيرها وكذا روث
مستقدرات الأرض كحبة ووزغة وفار ، وتوقف أبو المؤثر في بيع الوزعة

وعند غيره طهروا روث الدجاج ولم يسطه على بيضه وطهر ديك
لا يخلط له ولا تب وان أكل ذلك نجساً فروثه نجس حتى ير عليه ما يظهر
بطنه فيه بلا كل والشرب من الطاهر والبول نجس من كل حيوان لا
حيوان البحر، وقيل تدب الروث، قيل طهر فيء الانعام وغيره من الحيوان،
وقيل نجس، وطهر فيء مالا يجزى. ولا كرش له ونجس فيء غيره، وقيل
بالعكس، ونجس فيء الأدمي لقوله ^{سورة} «انقلب حدث» أي النبي، ونجس
الجلال من اللوث كاله وعرقه وروثه وغير ذلك وكذا الأدمي حتى
تم عدته، واختلف في حلال يحيط طهرا بنجس، واحتنف في ثوب يبلول
مات فيه قل وقيل طهر، وقيل نجس مالا وما في اتصاله ثوب فيه قل ميت،
وان غسل ثوب فيه قل حي لم ينجس، ولا نجس در اورماده فقل أي
فيها، ورميها في الأرض معصية يورث السيئات ولا يكفي رامها،
وقتلها طاعة

وما يعيش في البحر فقط طهر كله ولا يحرم منه شيء ولا ينجس منه شيء.
ولو كان كآدمي أو حنزي لأن صيد البحر - والماء مطلقا كالماء - ورد نجسه
مطلقا بدون استثناء، وقيل ما أشبه محرما كحرم وما أشبه مكروها ككروء،
وما يعيش في الماء وغيره ينجس منه ما ينجس من غيره كيتته وبوله وروثه،
وقيل هو مثل اخوت في الطهارة، وقيل بطهارة بوله ان جاء من الماء، وما
لم يدكر في القرآن تحليل لحمه ولا تحريمه قيل مكروه، وقيل محرم، وقيل
حلال، وعن أبي عبيدة: ان لحوم السمك حلال وما نحلته الدكة مختلف في
عظمه اذا زال عنه الودك ان مات فلا تدككة، وشه من قل بطهارة عظم
الميتة اذا زال ودكه ولو كانت لا تحلل الدكة فلا يخرج عظم النبل عن اختلاف
وقد اختار بعض أصحابه انه حلال لحمه من دكة، واختلف في البق والرعوث
ونحوهما وفي دم ذلك، وورد عنه ^{سورة} «أحل لكم ميتهم» وهي الجراد

و لسمك ، بالاحماع ، و دمن ، و هو الكبد و الطحال ، و قيل دم اللحم و دم السمك
و حرم لدم المسفوح و هو ما يتفل ولو لم يخرج عن فم الجرح ، و قيل حتى
يخرج ، و قيل م ينظر أو يلتقط نقطة ، و شرر الدم و البول و غيرها نجس ،
و قيل طاهر ، و ان توسطت علقه دم براق و محاطا أو غيرها جامدة لم ينحس
الا هي لجمودها ، و قيل نجس ذلك كله ، و قيل ان كل غيرها أكثر لم يفسد
و الا فسد و لا ينحس الدم ما حساس طعم الدم فيه و لا لصفرة البزاق فان أحس
طعم الدم و لم يبرق ليطر و لم يسط له أحد فلا يحكم عليه بحكم بالغ الدم و لا بحكم
مصل بدم أو بلا وضوء ، و ان قلت : ما الجامع لما تقدم كله و ما أشبهه قلت :
ثبت تنجيس البول ، الفائط من الآدمي مخصوصاً عليه في الاحاديث و المول
من غيرها من عموم الاحديث و عموم كونهما من اخمائث كما في القرآن
الكريم فدخل تنجيس الانوال كلها من ذلك العموم ، أو بالقياس على بول
الآدمي ، و قد اختلف في بول ما يؤكل لحمه نور و حديث في أمر اعراب
مخصوصين شرب انوال الابل فقيل بطهرتها و طهارة بول ما يؤكل قياسا
عليها و قيل نجاستها و انما أمرهم بذلك ترخيصاً لم يقط في شربها و في التداوي
شربها و ارحصه لا تعدى مكانه ، و من دم أصحابها بطهرتها ، و ولت
سنة منه أيضاً لطهارة بول الطير المأكولة و سوار و تدي مخلب و دي
باب عي ، و ب الآدمي و كذا روث ما احق بهما لاستتعداد أو لشبههما
و ثبت ما قرآن و السنة بحصة الدم المسفوح ، لم يفسد فدخل في ذلك دم قل الآدمي
و غيره ، و ميتة القمل و ثبت نجس القي ، من كونه من الخمائث و من الحديث
نص في قي ، لآدمي و عموم ما في غيره فنجس في ، الحريم ان كله و بقي البلب مما
حرم أكله فقيل صهر خيانه ، و قيل نجس لأن لحمه نجس ، و قال صاحب
هذا القول حتى ، يطهر لي ان الاصل و لو كان لا يحل لحمه لكان بالله طاهر
تكرار من الله تعالى و تسهيلات المعاملة لأن مسمى المقدس عليه ، بالتصرف بالسما

الخبر في الكسب غير ذلك ولا به يكف بالظهور فكيف يحسن منه بالنجاسة
هو مكلف به هذا ما ظهر لي في تحقيق مقام

وإذا خرج عن ذلك ما خرج ترحيص مثل الهر والكلاب وغيره في
هو كغيره من الكلاب وما عدا ما ذكر ظاهر مما لا يدرك خبره لا نجس فيه في
الآن والسنة والاحكام وذلك صراط كل من ادركت أو من لم يزل
فما لفتت أسنانه والله أعلم

الباب الثاني

في نجاسة المائع

إذا وقع في غيره من الحيوان أو غيره من لابس النجس
سكن أو ريت أو غسل أو غير من من مائعات التي قد نجست ذلك
العد أو غيره من الحيوان منه أو بلاد منه بحرى النجس منه من قد ينجس
رصونه من شجره المهي فيه بوقه أو حماره أو درسه أو غيره ويحكم نجس
من حيث انتهى إلى فوق مع ما يبيح في طرف الآلة كما أن من جودى
حماره أو فوق حماره بحيث لا يترك فيه شيء أو مدكر فيه يحكم نجس ذلك
الجامد وحيث كان التأثير حكمه بقدره فقط ولا ينجس ما هو دونه من ريع
ما من ذلك النجس أن كانت رطوبة في أحد طرفي أو في طرفي النجس
وإن دخل النجس فيه ريع ذلك النجس وما فوقه وما منه وجوبه في طرف
الإناء إلا ما بان جوده ثم طرح في الماء أو غيره فيحكم نجس ما ينجس
من حيث لمعت كذا وكيفية الالتصاق بغير يده حتى يصعده من
رفق لا يصرح به الحنفية لأنه لا يوجب ذلك ما هو موصوف به في تحقيق
المقام ألا يكون الملقى درهما أو موزنه أو حبة أو قير في لائحه وضيحي

ولا يحس ثوبه ولا يسوق فيه أثر الصابون ، هـ ما ظهر من ثوبه ما في الأثر
 فقد حص بعضهما بغير ماضية ، فيلزم ان لا يقدم على ذلك حتى يتحقق
 البعير ، ثم في مع صغفي في العير أستفيد من الحديث المذكور ، أنه لا يجوز
 الحرب والعير من منتهى لار حروق سدت تحتد منها وشموى به من
 مضمون ولا يرق ود أكل أو بيعت أو نفع بها معق ذلك انتفاع
 منه ، وقد ورد النبي عن الاربع ، وقد غيري ذلك مضى ، و
 بعض من اصل العرق الارض أيضا ، وقد اختلف في الحارث والغرس على
 أنه قد يقع على الحوا ، ويحس مضى نفسه لظهور من مثل حس
 له ، يحسب في حله كحس أو مية قبل معق عليه ومسته ما يحس ، وكذا على
 منه ما لا تحله وعلى مذكاه عندي لأن تذكته كهدمها اذ لا تحله ، ومن غير
 محرم ، في مذكي ما لا تحله ، لذكاه ولا يجوز التحية منه ، وفيه
 سير ذلك

هـ من سدد صخره كل مائه مسار مثل حجر ، ولا يحرم حب اليه ولا
 من سدد من سدد لا يدر ولا حجر في النبي منه فلا يحس
 وأما قوله عز وجل «لن الله الذين عن العتبات والشربين لقوه» ويتبعهم
 بالامه ، في أدعاء ح ، الامهات معطه الاشياء كالمركب
 الحسان والملابس الحسان والكلمات متحركه ونحو ذلك ، وانما يلزم
 المتفكر بالامهات المذكورة اذا حارب الحلال ووقع في حرام ، ويحتمل ان
 ير دشم الامهات كما يدل له روايه «حمسة من أمي من حث حهم» فمن عن
 العتبات ولست هو من العدوات والاعوام الكعب والشر من القهوات
 والمتفكرون بشتم الآباء والامهات ، والله أعلم

هـ لا يحس قدر قلنس من ادمه وأكثر لا بما غير لونه أو طعمه أو
 ريحه ويحس مادته ، ولو لم يتغير ، والقلة قدر ما يستعمل به العبد في عادة

بسطح عسرة أو روث هر أو غيرهم من الانجس وضاهه عيث وجرى الماء
فاده : لسقف طاهران دا لم يعلنه النجس ولو قطع انقيت ، بقي ماء حاريا
ولا ينجس الا ما بان فيه أثر النجس فقط ، ووقع ماء على نجس يابس فطار
قبل تمكنه من النجس أو حله فطاهر وكذا ان وقع على تراب نجس ، فطار
وفيه تراب وأزيل قبل التحلل لنجس من باب الطار نصبت ماء عليهما
وكذا ان وقع حجر نجس أو نحوه في ماء فطهر ماء قبل التحلل لنجس ، و
كان رطباً أو وقع ماء نجس في ماء طاهر ، ماء طاهر في ماء نجس ولد : نجس
عندي لان ذلك نجس وطب لاقى طاهراً رطاباً ، في ماء طاهر ونجس في طاهر
بمجرد ملاقاته النجس نجس لأن النجس يطهر ، ووقع ماء في الماء طاهر
حتى روي فيه أثر النجس ، وبطل كماله في وقين ، ووقع ماء في ماء قليل
الحكم للأكثر ، وانما صاغ ذلك الخلف لاحتمال أن الطاهر هو الواقع ، حين أنه
موجود فيه ، ووقع من باب الاحتمال ما يقع لمن بقي بظهوره ، لحر التحريم ، طهر
في ان شاء الله ، لو عثرت دابة نصبت ماء لال من نحو حجره أو صهره
في ماء لم يور من نحو ماء أو بالعكس أو ، لم يور في ماء لم يور يحلله حدث
في الطار أو بين ماء أو مصوب ، مصوب فيه ، وبعده ذلك قول

من مع كتب في ماء نجس وضاهه به نجس ان يمكن فيه طهر
وتنجسه شديد ، ولذلك لم يصبه سمياً ، وذهب مع التراب ، وخر من ماء ، وفي
رويه ثمان مرات ، وروى أبو حمزة ، في باب ماء طاهر ، في ماء طاهر
دم سنده من نبي أن لا يور في ماء لا يور في ماء طاهر ، في رواية
وقد أنه وعملهما أن نجس سمياً سنده رادة السب ثلاثة فقط ، لا يور في ماء
المجزي فقط هذا هو تحقيقه ، لا يصدر في بعض شيء ، ما يمكن الجمع ، وقل
أو حية ، قبل قتله وأحمله دليلاً على أنه قد كان حياً ، ان الحديث مسروح
والا فكيف يفتى بما خالف روايته ، ويبحث عندي فيه بأنه لزمه الغناء مع

امكان الجمع وانه لو نسخ لم يصح به أن يجبر به بدون أن يدكر أنه منسوخ .
 . قال الشافعي أقبل جبره لا فتياه لوجوب تصديقه في روايته وامكان اللفظ
 . الدسيري في فتو . . من ذلك روايته اذا قطع السارق فلا ضمان عليه وافتاؤه
 بوجوب الضمان عليه ، ولأنه حبيسة : أقبل روايته وأبطل افتاءه وهو مخالف
 لأصله لأن أصله عند تمام صبره ينة والافاء لعمل بالافتاء . ومنه ذهب
 الشافعي عنه . . صح الجمع ويروجه فيما ظهر لي بأن يجعل معنى افتائه أن عليه
 الضمان إذا عر منه سارقاً ، ومعنى روايته أنه إذا قطع لم يلزمه عند الله ضمان أن
 عيه نفسه غير ما في وكيف أن لم يتطعم ، ذلك أن الضمان حق للمخلوق ، أنه لا
 كل من المحقوق حقه الله أيضا ، التمتع حقه ولا يثبت أحد حتمين الآخر ، وإن قلت
 فهل يحيط بتراب في الغاية إلا إلى الأخرى ثلثاً أو ادا عملنا بقول من
 قل بعمل حساً وتعم ، وقال بعضهم أنه بفعل كفعل سائر الانجاس ثلثاً
 أنه ما يقسم به فلا تراب ، وقيل ليس بالكس نجساً والعمل جدر من سمه يكون
 في بعض الكلاب ، وعلى هذا يستدل في ترك المكاتب وغيره ، ما على
 النجاسة فلا يلزم غسل منع المكاتب لأنه يملك الصيد ولم يأمر به
 بفعل موضع اسما كه ، ومن سواه إذا لم يخص كلاً من آخر ، وقد يجمع بينهما
 سواء في الغسل عند الولوع ، ككاتب أنه طاهر في غير ذلك ، وتعلم
 من كونه قار فليس لا نجس إلا بما غير لونه أو طعمه أو رائحته أن ترشح الماء
 من البئر الواقع فيها النجس ليس للنجس إذا كان مائه قد هما ولم يتغير أن
 لأن امر بعله ^{بشرط} ولم بعله ، لأن امر لم يجبر به الله فهو ماء طاهر قبل فزعه وبعده
 وقيل لا يشرب إلا لصراً ، وقيل لا نجس لبشر إذا كانت مستحجرة وهي
 أمه ، قيل أي لا يترحم الدلاء ، وقيل أي مؤلفه ، وقيل التي هي
 أربعون فقه ، وقيل أي لا يقضي ما زه طال العهد بالامطار أو قصر ، وقيل
 التي تغلب لقوي إذا استقى منها بدلوها ، وقيل التي لا تفرع أن مرج منها

أو يعود دلواً في ساعة ، وصحيح ما ذكرته لك من أنه لا تمسح أن كان قدر
فلتين ولم يتغير ولا سباً إذا كان فيها عين تدفق الماء فإن ماءها حينئذ كالجارى
الكثير من هو حر حقيق أن كانت تعطي لآثار أخرى أو غيرها ، وحصوا
أن لا ينجس الماء بالرائحة ولو كان قد تغير بغيره ثم فرج منها حتى ، يسق ، لا
يحد ولم ير حص قوم ، وإن وقعت قطرة ماء منها ، أو دلو منول منها ، أو غيره
في أخرى ربح من لاخرى ، وإن وقع من الأخرى في الثالثة أيضاً ربح من
الثالثة ، لا ربح بعد ، في الأثر اختلف في نزع قليل إذا تنصت عن حالها
، فلو ولو تنصت منها ، لو وقعت على حر لا نزع ، وقيل وله لا تختل ، الدلاء
، دمت على حال ، ثم في فوق النصف ، وسى ما ذكرته من تغير أو صوف الماء
وربح حتى ، إلى العير فالباقي ظاهر ولا يلزم العرف حتى يتحقق أن ما وقع فيها
، سئل له وأنه مات فيها ، كان حيواناً ، أمكن عدم الوضوء وعدم الموت
، يبرم ذلك ، ، أخرج نجس أو ميتة من شر ولم يعلم وقت وقوعها ، فثما
بحكم على البئر من حين أخرج ذلك على ما يطهر ، وقيل من صلاة قدم ، وقيل
من خمس ، ، كانوا قد وجدوا ريحاً فيها فمن حبس وحدوه ، وإن وجدوا
علامة تقدم كتسليح بعض ميتة وذهب بعض شعرها من ثلاثة أيام أن لم
يحدوا أمارة متقدمه على الثلاثة ولا احتمال عمدي باق إذا لم تكن أمارة حور
أن تقع فيها من بعض حذر الشر أو من فوق وهي متسلحة أو متقدمه الشعر فهو
حكم من حين إخراجها لم يكن خطأ والأحوط ما ذكر ، والله أعلم

وفي الأثر أن تمسحت الشر أو أريد حفر أخرى حفرها حيث شاءوا أن
دفت ولا أصدوا عشرة أدرع ، وقيل ستة ، وإن كان الحفر في أعالي الماء من
حيث يجدي تركوا أربعة ، ، كان أسفل من حيث ينزل إليه من الأولى
فثمانية ، وقيل خمسة عشر ، وقيل لا نحد المسافة ويعتبر بقطران أو نحوه مما
يدل على اختلاط المياه ، وإذا حدث حمرة في اللبن واحتدل أنها من ببت أو

الباب الرابع

في أدب قضاء حاجة الانسان والاستنجاء بنحو الحجارة

حر الاستقبال والاستدبار في المني وحيث الستر ولا يجوز ان في السقف
الاحمر ان يكره ستره كالصحراء ولا تقضى حال القيام ومن فعل لم ترد
شهادته ، ثم يقرأ منه خلاص لبعض من تمك بحديث ياتي ان شاء الله ، وكذا
مستعمل . مستدبر في الصحراء الا ان انكشفت عورتها للكعبة فانه يقرأ منه
وتدبر حرم الذكر في قسائها سدي ، ومن لا اثر كراهته ، وندب بالقلب
وكذا عند الجمع ، وحرم عند المحدثات عند سدي ان عطس وانما يحور
عندي بالناس ، ولا يجوز لدخول في فمه ، حاجة لاس بالبراء ان اسم من
اسمه الله مكتوم طاهر ، انكشفته مقالة كتبه ، فانه بالاحشيين ، وجاز ان
لم يرد ذلك ، كانت مقصوده مستور من كل ذلك في خاتمة برعه او رد
كتبه ، حرم كنهه وقص عليه ، او الى حيث لا يدخل ذلك او حمل ذلك في
فمه ، ولا فصل ان لا يدخل ذلك ولو مطويا ، ومستورا في ثيابه ومطويا ،
ولا تقضى في حريم قبر لأن حرمة لميت كحرمة الحي ، ولا حريم مسجد ولا
يقبل حماره ولا يستدبر مكشفاً وكذا في الاستسجدة وغيره فان لجداره
حرمة ولا يطر قصب اليه ، ولا داع لأنه يردت الساسور ولا تقضى في ماء
ولو حرياً لأنه يورث نسيان ، ولا في المعسل لأنه يورث نسيان ، ولا
في مزرع ورحص فيه ، ولا يترق فيها ، والله اعلم

ويستحى الذكر ثلاثة اشياء طهراً مربية يانسة لا حرمة لها ، أو تسمع
وحر تعبر ذلك من الاوتار ، الوتر هو الية لا الشع ، ولو حر الشع أبيض ،
الحمد الانقاء من حصل به ريد آخر زيادة في الاطشيد فيحصل به الوتر ،
وقيل يراد تعدياً ، والتقبل كالذكر في ذلك كما في حد الانقاء كما علمت ، وان

نفيس القتل بعد البول - يحتج أي سفوحته سحر حجر من تلك الاشياء ،
 وإن بعد ما يستنحي به من أمكه أن يمشى من الأرض أو يقبله من
 موضع فلا تحس من أو ثوب فعل ، وكذا أن أمكه أن يقول أحد يدور
 أن يرى عورته أو تناوله زوجته أو سريته ، والأفيل يستنحي بيده أو
 يحك دبره إلى الأرض ، وعمدى أنه إذا وجد وأمكه لا يتقل من موضع
 يجد فيه فلا تنجس فيمتثل ، إلا أمكه أن يمشى على ثوبته به ويقتل
 إلى موضع يجد فيه فليقم ولو تنجس بذلك تنجس ، هكذا فهو من سحره
 بالاستبراء بها ، ولا يستنج إلى الأرض ، فمك غيرها بالتقل ولا تنجس
 أو باحتمال التأخر كذلك لقوله ^{عليه السلام} « من نال وند فكانما دل على الكعبة ،
 ومن نال على الزرع فكانما دل على قبر اسمين ومن مسح ذكره على الأرض
 فكانما رن ثمة ثلاث وثلاثين مرة » ، وإن مراد المسح بها للحدث بدليل السياق
 لا المسح بها تشبها للجماع ولو كان هذا أصا كبيرة ومحرم بل هو أسد حرمه .
 ، أيضا لفظ المسح أظهر في ذلك منه في قولي المسح ، ، أم قوله ^{عليه السلام} « لا مسحوا
 بالأرض ونهى بهكم ، فمراد فيه لنسج كما يدل به آية البقرة لا أن الحديث
 الأول لم أنه في صحيح - بيع من حبيب رحمه الله ولا في صحيحي الصحيح
 ومسلم ونحوهما من كتب الحديث المعتبرة ولم أره سنداً . وفي بعض الآثار
 حوار الاستنجاة بالأرض معلقة ، ولا حوط تركه وكأن وثله لم يفت منه
 هذا الحديث ورأى لا استنجاة بها كالأستنجاة ، بفصل منها ، ، من يدخل
 حشوا في دبره أو قبله لم يلزمه استنجاة ، لا بقص وصوته ولو اتسل الحش
 بالنجس مالم يظهر عليه النجس من فوقه أو حاشه ، خرج عن الثقة ، ، أما
 ظهر عليه وكان هو والنجس غير خارجين عن الثقة فلا استنجاة ولا قص ،
 ومن أحس نجسا من حيث لا يجد النظر لظمة أو لكونه أعنى أو ضعيف
 النظر أو عس لعدم ، حود التردد عن لمس مع عدم امكان لظن فلا انكشاف

أصحبت المشرقة، ونحن نقول لا بد من تقديمه احجده لانه ^{مستحب} يقدم وكذا
 فعل قب والصحابة، وينبغي السلت ثلاث كل سلة شجرة ينثره سد وصول
 رأس الذكرو، وأما حكم ما يستحمر به فانه يجوز الاستحمر من رص الدس
 تركه هناك أو حمله معه اذا علم انه يرضون أو يفرحون بذلك ولا بأس عليه،
 ويظهر حجر استحمره لسل مرور الزمان لدى تطهر به لارض أو ناحيت حتى
 يزول الأثر وهكذا يظهر كل حث حتى زال أثر محس منه غير النوب
 نحوه مما يدحه المحس أو الله، ومن استحمره لم يبق فيه طهر محله فلا محس
 سرقه ولا ثوبه ان لافه منه ولا، وقد ان ذلك محال لا يظهر مسح حجارة
 ونحوها والقبل والدبر في ذلك سواء، والله أعلم

الباب الرابع

في التطهير

اذا كل الماء محس في اناء أو موصه صب عليه ماء شدة وكان منصوب
 كثيراً بحيث يدخل فيه الماء المحس به حارة يبيضه شدة ويعلمه لكونه
 مثليه أو أكثر فقد طهر ما تم وما فيه من الماء الساخن الذي يصب
 بشدة فان فرضنا ماء قبل كل من يمسك الطاهر فصب رسول الله ﷺ
 دوما من ماء على نول أعري غير مشوب فيه يطهر من كلاله بعضه بل ذكر
 الأسير في الديوان انه ان نزلت الحسنة من نهر مسك فيها ماء حتى امتلأت
 وصب وجرى على الأرض فأنس ماء ما شرب منه ذلك فصره به قبل ذلك محس
 وبعد الامتلاء الفص صغر له، فلا بأس من طهره أنه ولم يقص وجر لكان
 نجساً بل مذهبهم مجموع كلامه أيضاً أن ما لم يمسك أن كفى ويتعسر اكله اذا
 محس ماءه لم يتلى طهرته صب فيه حتى يملأ ويقبض في الأثران

تركت ميتة أو عبدة في ثرى حتى كثر ماؤه بحيث جار الاستنفاد منها وقل
بعد لال تغير ودكر ابن ركة أنه ن حكم على بئر بنجاسة ونزحت حتى قل
الحسن ورد له منها صر الحكم به اعسته فقرأه اعتبر حكم الغالب وقد
يقول اذا كان الماء المنصوب في بئر أو أكثر وكان الماء النجس المستقر قبل
قليلاً جداً بحسب ما كان دماً أو شيئاً شاملاً يميز لاصته في ظاهر المنصوب

وقد عمت اختلافهم في عبدة فدر وصوه وقع فيه فطرة بحسب ولا سيما أن
بلماء ورد قوة في احبة لاني أن قليل ماء محبوس في ابر أو في الاريق
يعمل الحسن الكثير وهذا يقتضيه في ماء بحسب صب عليه أكثر منه طاهر
بحيث به عن وتكشف لأرضه وقد عفت سدر لأن أكثر في بئر أو في
احسب ماء معتبره في ماء مستعمل مع ماء غير مستعمل وهذا الأخير في
خلف لا في شهير الحسن

وهو محبوس في لاني أنه قال في ماء مائة المول فقد بحسب حتى يدخله
ماء أكثر منه ورد أكثر ماء فطر على موضع منه حكم النجس وليس
بأنه ماء بحسب موصوفه حاله اظهر ومستهلك عينه حكم بطهارته وقد
لا سدر ماء لاني أنه قد نجس الماء إذا خالطه ماء طاهر أكثر
منه وهو يحكم بغيره سكر وبه دسمه من الحسن طهر الكل
وفي لاني أنه قال في ماء سائل في موضع مباح حذر من سلاسه وما يصل آخره
وهو بحر منه من طهر حري فسد لا بحسب من لم يكن ذلك القليل نجس
في أصله وعاد به بحسب فانه من فسد أن يصل آخره ويجري من أسفل كان
طاهراً ما لم يعلمه وفي لاني أيضاً من في غيبة (انه ان كان الماء أكثر من
المول فلا يفسده) انه ان نالت لدوب في اطرق فأمطر عليها فقلب الماء البول
لم يفسد وصوه من مر فيها فترى هذه الآثار كلها معتبرة للغالب ولو كان الحادث
هو الماء الصاه

وعن أبي عبيدة أيضاً إذا كان الماء أكثر من نجس وقع فيه لم
يتنجس . فإراد اعتبار لا كثرة وفي الأثر أن وقع على ماء النجس أكثر منه
فلا يفسد ما لم يغيره فإراد حكم بحكم الطاهر لو وقع لا بحكم النجس السابق فإراد
كون الواقع أكثر ولم يغيره . نجس ، ومما يدل على قود الماء في طهارة من أنه
أن وقعت نجاسة في أثناء طهارة من ثم بعد كسرة أو حجر فمضى أبعده
وبخلص منها أعلامه ، وفي طهارة لتنجسه مما امتزاجه ، وفي الأثر : أن
كثير الماء في موضع وفيه ذات النجس قائمة ثم نقص حتى من قدر ما يتنجس
فقل نجس ، وفيه ينزل ثلاثة أدرج في كل حاسب وطهر الماء والطاهر
اعتبار الفلتن وعدم التغير ، والله أعلم

ويحوز غسل الزيت عند بعض كيفية أن يصب فيه ماء أكثر منه أو مثله أو دونه قليلاً فيحرك به ماء حتى يمدحل الزيت والماء ويترك حتى ينزل الماء وهو الزيت فتدح ثلثة من أسفل الإناء فيخرج الماء نفسه ويعد ماء آخر كهذا في ثلاث أو أربع قدس من الماء فوضع الزيت في الإناء طاهر وصب الماء وحسن لانه يرد في الزيت بعد ذلك يحركه أيضاً كذلك ثم أفرغ الزيت في ماء طاهر أو في الذي نوع فيه أو لا بعد تصهيره وهكذا إلى ثلاث وهكذا بعد افرغته في ماء طاهر غير الذي أفرغ منه أولاً ويحوز تصهيره في تصهيره بإخراج الماء في الفرج الزيت وهكذا يجوز تطهير كل مائع بالماء إذا كان يشبه كل مائع من الآخر إذا احتتم ويعدو أحدهما الآخر مثل أن يكون ماء يعلو احل ويصير عنه ماء أعبر واحتتم الصحابة في قدر ما يترج من الشر قليل أو يعون وهو الاكثر وقيل حمسور وقيل غير ذلك ولترج لسة كما مر فيحتاج في السية وقيل للنحاسه فلو سقي منها العدد للشرب أو للبناء أو لغيرها دون السية للحمي واختلف العلماء هل يجزى متفرقا في ساعات أو أيام وإن فرغ قبل نومه أخرى

وقيل اذا اجتمع فيها ماء نزع ما بقي فقط ، وقيل يستأنف . واختلف القائلون
 ما ان الغرف لمحة الماء في حواشي البئر من هي تحسه لا تتلاها منه قبل عدم
 الغرف وكذا ابو خنبل وكل ما اقبل به قس وفي ماء المدونة لعدد ، وذكر
 بعض في حواشي ان سعة حواشيها انه يزيل تحسه ما رشح منها ، نحو ذلك وفيه
 طر لا به انما يترشح منها بعد مدته لا في الحين ولا سيما ان الموجود في الحين
 ما طر من النزع ، ثم يظهر انما بالرشح في قرب موه من وجه الارض انما
 اذا بعد ولا يزل رشح فوق الارض فيظهر بفسه آخر أو بارما والله اعلم ،
 ويجوز عندئذ تصوير المحس ما يورثه في طوله والعمق في الفم والانف والعين وسائر
 الجسد والذات ، ويورثه سواء كان المحس دما أو عينا أو سرحا ، وحده الماء أو لم
 يوجد ، وقيل في حواشي ، وقيل لا لا ، وحده بعضه بعضا ، وقيل في بعض
 المرق ، وقيل في الماء ، وقيل في غيره ، وقيل في غيره ، وقيل في غيره ، وقيل في غيره ،
 أو محس من لا سعة ، ثم يظهر بالرشح في حواشيها من موضع محس ، ثم أو
 غيره ، وقيل في المرق أو محط أو دمه ثلاثا ، وقيل في الارض ، وحده بعضهم
 ان يظهر بمرزومه ، وال لا ، وقيل لا ، وقيل لا ، وقيل لا ، ولا يكون
 ما لهم ، وقيل في المرق ، وقيل في غيره ، وقيل في غيره ، وقيل في غيره ، وقيل في غيره ،
 ان من لا سعة ، وقيل تحس ، وقيل في غيره ، ولا كل ، والشرب ، وبلغ
 اريق ، وقيل في غيره ، وقيل في غيره ، وقيل في غيره ، وقيل في غيره ، وقيل في غيره ،
 عندئذ يظهر في غيره ، وقيل في غيره ، وقيل في غيره ، وقيل في غيره ، وقيل في غيره ،
 ولكن من لا سعة ، وقيل في غيره ، وقيل في غيره ، وقيل في غيره ، وقيل في غيره ،
 يوجد ، ولا يجوز عندئذ من سعة ، وحده ، وقيل في غيره ، وقيل في غيره ،
 وان لا يوجد ، وقيل في غيره ، وقيل في غيره ، وقيل في غيره ، وقيل في غيره ،
 والا عسا ، وقيل في غيره ، وقيل في غيره ، وقيل في غيره ، وقيل في غيره ،

و صحح في غسل أو في سعة ، وقيل في غيره ، وقيل في غيره ، وقيل في غيره ،

الدلك شدة الماء بموج أو نزول من أعلى أو حري وأحيز بجري مطلقا ولو
 في الدبر والقبيل ، وقد قيل من أدخل ذكره في الماء الجدي وحركه ثلاث بلا
 عرك أحراه ومدار ذلك روال العين فادارالت طهر وله بلادك ، لكن
 ان لم تكن متميزة بلون فانما تطهر بذلك أو نائبه أو بكثرة مرور الماء حتى
 تطمئن الى الطهارة ولو بلا سدة ، وقد قيل فيما لا ذات له يفسد حسه واحدة ،
 والصحيح في البول الرطب أنه يطهر بصب الماء ولو بلا عرك حديث الأمر
 بصب الماء على بول اعرابي في المسجد ، وقيل كدلت في كل نجس بطب لا
 القى ، ولطيفة والعائط لأنهم إنما يطهرون بعد قشر ويس مع عرك ، وأحيز
 ولو قيل بيس ، فشر ان حط معهم ثياب وعركت ورسعت بدم ذلك
 ما حاد في العرك حتى ران حار بلا في لدم فيغسل بعرك ولو قيل بيس
 وتتشير ولا يضر بقاء علامه الطهارة بعد تشير وعسل بعرك حتى كانت لا تنقص
 عندهم وكذا بقا أثر كل نجس اذ غسل حتى لا ينص سده ، قلت ينبغي
 ان يقيد ذلك بما اذ كانت لا تزال شيء أو تزال شيء لم يوجد أو وجد
 ولا طاقة لصاحب الثوب وغيره مما تنجس عليه ، أما اذ وجد بأطوقه ولا
 يبعد في عدم الازالة به مثل الصوف منه يزيل علامه الطهارة التي لا تنقص
 ولو من الكتان ، وعندي أنه لا يصل ثوب به أثر نجس لا ينص لا سره
 الا ان صح ما روى أنه ^{ينبغي} حذر الصلاة مع ثوبه في ثوب من سألته عنه
 وهي خولة اذ سألته عن أثر لدم يمتلئ بعد غسل فذكر « لا يصرك ثوب »
 ولفظ حديث ذكرته في شرح البيل ، وقيل هو نجس حتى يغير شيء ،
 وقيل إنما يغير لثلايبه به الظل أو يشك هو بعد ، وقيل بول الرصع أنه
 يطهر بالصب ولو أكل طعمه ، وقيل ان يأكل ، وروى عنه ^{بطلان} أنه
 « ينصح بول الصبي ويغسل بول الجارية » وصحح والله أعلم

ولا يجوز تعدد الاستنحاء باليمنى الا بعدد ، وقيل بنسب باليسرى ، وحرار
 باليمنى ، ولا يكفي الاستنحاء بالحجارة ونحوها عن الاستنحاء بالماء مع وجوده
 والقدرة على استعماله عندنا ، وأحارده بعض قومنا في السفر ولو وجد . ولا حدة
 الا اطمئنان النفس ، وقيل من العائظ عشر عركات بعشر صلات . ومن البول
 خمس ، وقيل منه ثلاث . ومن الفائظ اطمئنان ، وقيل ثلاث اكل ، وقيل
 من العائظ خمس ، وقيل عشرون ، وقيل أربعون ، وقيل وجود خشونه
 بعد لبس ، وقيل بحرى البول عركتين ، وقيل عركتين ^(١) والتحقيق ما ذكرته
 لك من أنه لا حد الا الاطمئنان ، وترام رادوا في عدد العائظ على عدد البول
 مع قوله البول الخمس منه ، وفي الأثر : أقوى الاتحاش بول الانسان قبول
 الخنزير قبول الفهد ونحوه ، ولعدة ، ودم ، ومني ، وقيل هو أقوى من الدم
 وما يخلف فيه أهون بالنظر الى ما اتفق عليه ، والأقوال باحد في الاستنحاء .
 يستمتع بها أصحاب الشكوك والوسويس في طهاراتهم يجدهون أنفسهم بها كما
 يستعمون بصب الماء على دكوكهم بعد الاستنحاء اذا كانوا يشكون في خروج
 البول بعده وكذا موضع العائظ اذا كان يشك في خروج البول منه بعده ،
 ففي الأثر . من نصح ماء بعد وضوء على مخارج المحس وما يليها من بدنه
 وثوبه فقد دفع لشك عن نفسه وقد يعود بعض ويأمر به ليتقوى به على
 معارضة لو سواس فتدفع الرطوبة عنه الشك . وبعض لا . ثم ذلك خوف أن
 يكون هناك خمس فيدعه الرطوبة التي قصد اليها وهذا على الموطأ ، الأول
 على الحكم والاحتياط قلت : ولذلك أصل وهو أن جبريل عليه السلام
 علم النبي ﷺ الوضوء فلما فرغ منه أخذ جبريل حصه من الماء ورس بها من
 تحت الثوب وقل له : « اذا توضأت ونصح ثلاثاً » وكان يفعله ، اذا كنز

(١) هكذا خط المؤلف والظاهر أنها المؤلف رحمه الله عن لفظ الكل ولدى : ومن انكر

النمر بماء نجس أو ذلك به أو صبح غسل بقدر ما يصل أنه قد وصل حيث وصل
 المحس ، وإن وقع ول أو ماء نجس على وعاء فيه نمر أو غيره من الطعام وكان
 الوعاء مما يصل لما من ظاهره لمطه فليل يغسل ظاهره حتى يصبغ أنه وصل
 البطل أو يترجح ذلك إذا صبح أو ترجح غسل الظاهر ثم صب بقدر ما يبلغ
 حيث يبلغ المحس ، وإن لم يصب ولم يترجح أو تيقن أنه لم يصل لمطه غسل
 ظاهره فإن دخله ماء قبل تمام الغسل وقبل الحكم بالطهر فقد نجس لمطه ،
 وإن عجز دقيق أو نمر أو غيرها من الطعام بماء نجس وأمكن الوصول إليه الطاهر
 حيث وصل للمحس طهراً وباطناً بصب الماء أو بالماء في الكثير ولغير
 فيه فعل ذلك به وطهر ولكن هذا عهدي بعسر قصوره لأنه لا يتم إلا
 بطهار كل جزء كان طهراً وهو متعذر أو متعسر والاقرب عهدي أن يترك
 ويسأل أه تقل رطوبته فيصب عليه الماء في أنه حتى يرش من الماء الطاهر
 بقدر ما رشف من المحس بل إن رالت رطوبته المحس كلها وتيسر طهراً
 ، طهراً طهراً أو حتى نمر عليه مدة ما يطهر به لأرض فإن كان يقبض بالار
 معوض حتى رالت رطوبته وكان صلباً لا ليماً وكان إذا أرالت بالله لا يقل
 العمر فقد طهر ، وكذا عهدي إن طلع في مائه نجس ترك حتى يجف ثم يطبخ
 الطاهر بعد غسل طاهر حتى يصل الطاهر حيث النجس ، وكذا يطهر بالارمان
 وكذا إن احترق فمحس ظهر بذلك عهدي ، غايته أنه كان
 كالحرق على القول بحسنها لكن بيومته يصير كالحرق المتحللة وفيها خلاف ،
 وقيل لا يطهر ذلك أصلاً ، وليس هذا القول بشيء فالار تطهر كل حامد
 ولو ملأ ولا يلزم من يطهر كل ما أشتت الأرض مع أنه إذا زال الأثر لم يبق
 اللون ولا الطعم ولا رائحة فقد حصل المقصود من الغسل ولشيء صهر بلا
 غسل بل بعض لا ينجس الشيء بمجرد بقاء ربح المحس وإذا يبتست المجامة
 لم يكن لها أثر أحرق موضعها حتى لا تحتلمه اليد فيطهر إن لم يصب طهر

بيعه ، وان أحرق الأثر حتى زال طهر موضعه وهكذا اذا استحر الموضع
النجس بإيقاد نار في قريب منه ولو بلا قصد تطهيره ، ويعتبر الريح في التطهير
ولو يدخل من كوة حيث لا تدخل الشمس فمدة التطهير بالزمان بلا ريح ولا شمس
أطول ومدة التطهير بأحدهما أطول من مدة التطهير بهما ويظهر بذلك ما أنشئت
الأرض ولو نبتاً ، وكل ما أصله من الأرض أو من النبات ولو تحولت
صورته كالخديد ، فمحر والعر ، قيل يطهر بذلك كل شيء إلا البدن
والثوب ، وقيل إلا البدن ، وقيل يطهر البدن أيضاً بذلك ، وفي الأثر عن بعض
أنه لا يطهر بذلك ولو الأرض وإنها لو كانت تطهر به لظهر به كل ما تيسر
والله أعلم

وبحور التطهير بالتراب لقوله **يَبْرِئُ** حملت لي الأرض مسحة وتراها
طهوراً بفتح الطاء أي شيئاً يتطهر به كالوصوه بفتح الواو لما يتوصأ به
والفطور لما يفطر به بفتح الفاء ، والسحور لما يتسحر به ، ودحت بالتراب
بدن أو حدة أو عود أو غيرهن من الأشياء الصلبة حتى ران كله النجس أو
نحوه ليس ظهر ، كما اذا دحت في التراب وسواء في ذلك وحده الماء أو لم
يوجد ، وقيل لا يكون مطهراً إلا ان فقد الماء ، وتعميم الحديث يدل على
الأول ، وكذا ما روي أنه **يَبْرِئُ** حك يده بالأرض وطهرها وهو ممكن أن
يصل الماء ولم يلفسأ أنه غسل بعد ، ومن ذلك طهارة ما يلي الأرض من
العمل ، الأرض وما يحثك بالأرض من دح حل المشي . **قُلْ عَالِمٌ** اذا
وطئ ، حرككم ذي بطنه والبراب طهرها ، ويعلم من لاطلاق ان الحد وهو العين
والبدن ، وفي الأثر . بظهر ذلك بسبع خطوات وقيل بثلاث ، فليس كاقيل ومعنى
ما قبل عن أبي هريرة . من وطئ نجساً ثم مشى الى أن زال عينه فلا يطهر حتى
يفسل ، **قُلْ عَالِمٌ** في بطله دليل الأحديث ، وقد روى أنه **عَلَيْهِ السَّلَامُ**

صلى بعض صلاته مستملاً ثم ذكر أنه وطئ به عليه نجساً فخلعها ثم نظر فلم ير
عليها قدراً فطمع بهم ، ويروى أنهم خلعوا لما رأوه طلع فاحترقهم بعد فراغه
أنه وطئ بهما نجساً ، وأما الثوب والصوف والكتان ونحوهن فلا يطهر
بالتراب لأنهن إذا لاقه هن بلل نجس دخل بطنهن ، وأما ما شجر من قوله
﴿ لا امرأة سألته عنها فطيل دليله فيصيب النجس إذا مشى في الماء كان
النجس أنه » يطهر ما بعده » فعنه أنه يتعلق بشوبها نجس باليس فتوهمت
أو خافت أين نجس ؟ فأجابها أنه يروى المشي في المكمل الطاهر في كل متعلقاً
به صح إطلاق اسم النجس على الثوب بمعنى أنه ملقن بالنجس غير حاصل
عنه فإذا رآه بالمشي صح أنه مطهر بمعنى أنه رآه لا ما يتعلق به من النجس فكان
حالاً من النجس أو خافت أن يتصل به نجس باليس فتصلي به ولا تعد ، هل
يلزم من البحث أنه هل اتصل به فأجابها بأنه على تقدير اتصاله قد رآه بالمشي
فلمست مصلية نجس هذا تحقيق المقام أن شاء الله العلام ، فحده واستغن
به عما ذكره غيري كذا سنة ربه الله وبه الحق أن شاء الله تعالى والله أعلم
ولا يحق عليك أن الياس الطاهر لا ينجس باليس النجس ولو طهر
حب نجس أو نحوه أو غر بل دقيق نجس أو نحوه أو دقيق شيء نجس في حجر
أو في ممراس ينجس الرحي والعرباب والمدق والمنهراس ونحو ذلك وكذا لو
كان النجس هو هذه الأشياء ونحوها ودق أو غر بل أو طحن فيها شيء طاهر
م ينجس هذا الشيء هذا ما عندي وفيه أقوال ذكرت في ديوان الاشياخ ،
بل قد يقال : أن النجس من ذلك يظهر بالعمل ولا ينجس الطاهر لعدم تعلق
عين النجس به على مقتضى كلام بعض كما قل من قال : أن من نجست يده
وحكم في تراب طهرت يده والتراب وجب له التيمم منه ، وقيل طهرت يده
فقط ، ومن هذا النوع ما غسل به النجس من الماء ، والحق عندي أنه نجس
وإن الأرض نجسة ما لم تيبس إلا أن راد الفاسل ماء طاهراً بعد الحكم بالظاهرة

فلا يلحق ما قبل من النجس فانه يظهر به وجه الارض الى حيث بلغ في باطنها
وتقدمت لك أقوال الحكم بالفتلة ، وذكرنا في شرح البيل ، وفي بعض
الأثر : اختلف في المساء الذي يطهر به النجس في الارض فقبل نجس مادام
رطب ، وقيل انما ذلك بما غسل به الذاتي كالدم ، ونحوه ، وقيل لا بأس في ذلك
مطلقا . ولا يعتد الانسان في ترك زرع ما قدر على زرعه من نجس في يده أو
نوبه الذي لا يجد غيره أو لا يطيق حمله ، يطيق عليه من غسل أو تقشير أو
حك ولو كان لا يطهر بقشر وهو كان لا يعتدل بل يقيم فدا لم يجد الا ثوبا نجسا
لم يبرمه سدي أن يقيم له ، لا أن يسطه على الارض من جانب نجاسته ولا أن
يدعه ويقله أو يدبر عليه التراب من حسب آخر ان نجس من جانب آخر
تيمنا له كما قل بعض أصحاب المارقة لأن القرآن والسنة ورد التيمم بهما بدلا
من بصوه وجناته لأمس طهارة ثوب وسحقوا ذلك تغريب ثوب ، وسحقوه تيمنا
وقالوا انه ان نار النار عند رطبه ودر التراب عليه وعمه الغبار من الجنين
أجزاء ، وانه ان نوب موضع النجس وحده أجرا ، وانه ان لم يعلم موضعه
نوب كله ، وداكل رطب ، وقهر حك تراب أو رمي به لأنه ينقص النجس
ويغيره ويبيسه ، ومن شك في خروج الدم بعد غسله لزمه المظر اليه لا كما
قيد عن بعض العلماء من أنه يغسله ولا يطر اليه بعد من هذا مدك يا أخى
كالنقصير في التطهير ، وغير الدم مثله ، والله أعلم

الباب السادس

في الجنابة

يؤذن للأرءاح عند الموت فتسجد لله تبارك وتعالى تحت العرش الا
روح من نام على حنة فتزد من تحت السماء الدنيا الا ان استبرى وغسل

يديه ، فرحبه ومصمض ثلاثا وتيمم ، وقيل يكفيه ذلك بلا تيمم ، وقيل يجزئيه
أن يستبرئ ، وتيمم ، وقيل يجزئيه أن يتيمم ولو استبرئ ، روى عنه عليه السلام أنه
ربما جامع وتيمم بيسيه على الجدار في موضعه ودم ، والمرأة في ذلك كالرجل
الا الاستبراء من الطلقة منه يمدد لها في هذه المسئلة كمسئلة تيممها للصلاة
، مسئلة غسل الجنابة ، وقيل يتوضآن في هذه المسئلة كوضوء الصلاة بعد
دفع الاحتس ، واستبراء ، حل ، عن عائشة : كان يتيه إذا أراد أن ينام
، هو حسب غسل فرجه ، توصاً كوضوء الصلاة ، لا يدل على الوجوب لأنه
لم يأمر به ، ولأنه قد دم تيمم ، وقد روت عائشة أيضا إذا أراد النوم حبا
توصاً ، تيمم ، ولا يقل التيمم عند نسيء الماء لأننا نقول قد روى أنه تيمم
مع وجود الماء وكذا الدليل على الوجوب في رواية شداد بن أوس الصحابي
« إذا نسي أحدكم من الليل أنه أراد النوم فليتوضأ ، ما ذكرته من أنه قد
تيمم ، ولما روى أيضا أنه قد يغسل يديه ، بمصمض بعد استنجائه ويكره
لاكل والشرب قبل غسل الجنابة لثلاث أحمد عروقه من ذلك وهو على حنابة
ولا سيما ما يسرع احتدانه كحكم وإبن ، قيل وكراث وممن وليس ذلك ممنوعا
لأنه ولو حدث العروق فأنها إنما حدثت حلالا طاهرا لا محض ، ولا حنابة لأنه
يجوز أكل مامسه الجنب رطبا ، وقيل يمنع أكل وشرب ما يسرع حبه ،
وقيل مطلق ، وقيل ذلك مكروه مطلقا ولكن تزول كراهته بغسل اليد
والمصمصة ، وقيل إنما يخرج عن ذلك مخافة أن يتعلق بالفم ما من غسل
محل وهو مبي على فرض المصمصة والاستنشاق في غسل الجنابة ، وقد كنت
أضرب هذا القول ثم الهمني الله الرحمن الرحيم وجهه بعد إعرافى الوسم والحمد لله
وذلك أن الله تبارك وتعالى أمرنا بغسل الجنابة ، لم يستثن الفم والالاف وهما
يظهران ، لا يصرهما الماء ، لا مشقة في غسلهما فهما كالوجه وأنا يرى الحدث
الاصغر يؤثر في الفم والالاف إذا فعلت ما ينقض الوضوء غسلتهما مع أعضاء
الوضوء ، فبالسنة فكيف لا يؤثر فيهما الحدث الأكبر هذا ما ظهر لي

ورأيت في الأثر وجهها آخر هو أن الشعر ينبت في الأنف وفيه بشرة
وهي الجلدة التي تقي اللحم وفي اللحم البشرة، وقد قل ^{مستطاب} بلوا الشعر
و تقوا البشر، فتعلم بذلك دحولها في آيات الاغتسال من الجنابة فهما فرض،
وتناسه رواية ميمونة انه مصص واستنشق بعد غسل يديه ثم غسل رأسه،
واختلفوا في أفعاله التي يعتمد بها على تحمل على الوجوب في حفظ أم لا،
وقد علمت الدليل بخلاف غسلهما في الوضوء منه ولو وجب لكل من السنة
فهو سنة واحدة لا فرض، غسلهما في الحيض والنفاس كغسلهما في الجنابة،
وقيل ان غسلهما في الجنابة والحيض والنفاس سنة مندوبة وتما أنواع غسل
المعادات كالغسل لجمعه، هل يصح بدونهما لتولاه، ووجه من لم يوجب
انه يصرح بهما في القرآن ولا بوجوبهما في السنة وهما باطنان فم يتبادر
دحولهما في القرآن، وقيل نهى عن الشرب أو الأكل قبل الاعتدال تأديبا
كما أسرت اليه بقولي سابق: يكره، وقيل ان لا كل أو الشرب قبله يورث
نسيان، وان قلت ما أحكم ان أكل قبله وتعيق ماله ما يمنع من غسل محله مما
يطهر من الأسس أو ما يوصله انه يسهن ومن غير الأسس على القول انه
لا يصح الغسل بدون غسلهما، فمت يعيد الاعتدال ولو لم يسر الا قدر
قلامه طهروا، مما قبل الجنابة ويعيد الوضوء أيضا الاعلى قول من يعتقر فهما
الاقبل، وحده بعضهم بظفر بعض بذرهم وبعض يدبر، والاعلى قول من
فرق بين علمه بأن في منه مانعا فيعيد وعده علمه فلا يعيد ولو علم بعد، لا
عن قول من أجبر عدم الترتيب فهما فانه يقصد ١. ٢ بغسل ذلك الموضع
وحده الا ان أدرك بعض جسده قبل ولا أعاد، الاعلى قول من قال
ان المدة الآلة لا تحب فهما فلو جف الصبح غسل الثاني بعد، وقيل تحب مع التذكر
ولم تكن فإن نسي أو ذهل أو نسي ما لم من المولاة غسل ما مضى وحده ان
أدرك سلا في جسده، وقيل يقصده وحده ولو لم يدرك، والصحيح عندي
وجوب الترتيب فهما لانه ^{سنة} لم يرو عنه غسل أو توصيا الا مرتين عليهما

اليس يرتيب فلا يصح عدي وضوء وغسل من لم يرتب الا ان معه من
الترتيب مانع أو نسيان أو ذهول، أو الا فيما بين اليدين أو الرحين فانه لا بأس
بتقديم اليسرى على اليمنى اجماعاً فيما قيل، ووجه عندي ان الله سبحانه قل
«وأيديكم» وقل «وأرجلكم» وكان يدي اليسر عصو وحده وكان
رجليه عصو واحداً، ولكن لا اجماع في ذلك بل قيل انه يجب الترتيب
أيضاً في ذلك لأن الآية ولو احتملت ذلك الاحتمال عدي لكان مواظماً
الذي عليه على الترتيب توحه، والصحيح عدي وحب الموالاة أيضاً لا
عدم أو نسيان أو ذهول أو اغسل بين لرحين وسائر أعضاء الوضوء،
أو لفصل مدة بقاء ما تيمم له غير مطبق الماء فدا أطبقه غسل وحده وفي هذا
أيضاً عدم الترتيب إذ كان المتيمم له غير آخر ما يغسل من رجل اليسرى
وحتم عدم الترتيب عدم الموالاة فيمن غسل عورته غسل حده ثم توصاً
الارحليه ثم اغتسل الا سورته ثم توصاً لرحليه، واختار بعضهم في الاستئصال
عدم وحبها ونسبه الأكثر، والصحيح عدي عدم اعتدال الاقل لمعوم
القرآن والحديث وعدم استئناء الاقل فيهما، ولما روي انه بِسْمِ اللَّهِ اغتسل
ورأى لمعة فعصر عليها من شعر رأسه ومسحها فليعتن ما قبل كما عتني بِسْمِ اللَّهِ
به، وعن عائشة رضي الله عنها: كنت بمثل وعليها الصناديق ونحن مع رسول
الله ﷺ والضاد اللطيف ولعله لا يمنع الماء من الوصول

وذكره لمؤمن أن يبيت الا طهراً قال لمن لانه كل لذيذاً - أي صم
فتجويع ويكون كل ما أكلت لذيذاً لاستيقظك الى الطعام - والبس حديداً
أي طهراً طبعاً فعبّر عنها بحديد لأن احده تستلزم تطهراً والبطافة - وموت
شهيداً - أي نم طهراً وهذه موارد لا سمحتم من كل وجه لان دال لديد
معجمة بخلاف دالي حديد وشهيد والإزاء فيه شبه الاقواء وهو مقابلة اروي
بحرف يدايه، وذكر بعض تسميح الحذر حتمه واهن رأسه واستيقظك، وان

أراد حلق شعر أو قصه أو قصر خضر فيفسله قبل وإن غسله بعد فإن الغسل يتأثر فيه
 عندي كما رأى رسول الله ﷺ شهيداً نفسه الملائكة فسأل أهله فقيل إنه
 مات حياً ، كما قال بعض . من مات حياً يغسل غسل حياً ، وغسل ميت
 فكما أثر الغسل في الميت من الحياة يؤثر فيما قطع من الحي فإن ما قطع منه ميت
 ولا تنفذ عندي الصلاة لشعر الجنب والحائض والنفساء لأنه غير نجس ، وقال
 عيري مفسد مطلقاً ، وقبل أن يغسل ، ولا يجوز له دخول المسجد إلا لعذر ،
 وقيل بأجوار ونسب للأكثر وأنه قل ابن بركة ، وقيل بجوار العور فيه أو
 وضع فيه أو تناول منه فقط وإن حدثت أو تذكر أو علم بها فيه لم يخرج
 ولا يفتقل إلا بعد التيمم ، وقيل له الانتقال بعده ، وقيل له التعمد في مكان
 ولا يفتقل لموضع منه إلا أن تيمم ، وقيل له لا انتقال بدونه ، وإن منعه من
 الخروج ماع فلا حرم عليه ولو حراً أو برداً ، والحيض والنفساء كالجنب ،
 وقيل كره لدخول فيه بأحد الثلاث ، واحتجاج اثنين منهن واحتجاجهن كأفراد
 واحد في الحكم بتلك الأقوال ولو كان الاحتجاج بحديث كراهة لم تكن أو يقربها
 أن كانت أو بقوي التحريم أن كان والنفساء وأحوال أقرب من الجنب لانهما
 لم يخاطبا بالعسل ولا يصح منهما ، واختلف في حوار كتابتهما اسم الله أو القرآن
 وتعليق أحجاب ومس الدرهم والخاتم المقوش ذلك فيهما وإنما يلزم الغسل
 بغيوب الخشعة في قبل أو در لافي النهم ونحوه لا كما قيل إنه لا يلزم بغيوبتها
 في الدبر إلا أن أنزل وحجة هذا فيما ظن أنه ليس في الدبر موضع الختان
 والنبي ﷺ قل « إذا التقى الختان وحب العسل » ويرده أنه ليس المراد في
 الحديث فالتقتهما حقيقة الملاصقة بل أن يغيب من الذكر ما يكون مقابلاً لموضع
 الختان منها لأن الخناع أسفل من موضع اختان منها ولا يمسه الذكر في عادة الجماع
 والمراد عبوة ذلك المقدار في القبل أو في الدبر ، وإنما خص القبل لأنه العالب
 ولأنه خلال ويدل لذلك استواءهما في لزوم الخدودا كان كذلك لزم العسل

نفى عنها في حرج لدابة واعبوه حشفها في حرج الآدمي والآدمية ونفوية
 حشفة الصبي في العرج ولا سيما في القفل لعموم قوله **سبح** « إذا نفى تحتان
 وحب القفل » والغسل على المكلف لا على الصبي ، وليس الأمر كما قيل أنه
 لا غسل على من مضى فيه ذكر الدابة أو ذكر الصبي ولو اختاره بعضهم ، فقلنا
 إن ذكره كاصعه لاحد به ولا عمة ولا بطل صداق ولا إحلال المظقة
 ثلاثاً ، لا إفساد نكاح ، والدابة كلصبي في عدم التكليف ولو تفاوتاً لكون
 الحديث مبرحاً في الصبي دون الدابة ، لكون تمييز الصبي أعظم من تمييزها ،
 ويكره انتهاء الدابة الكبيرة أعظم من انتهاء الصبي ، وأما قول بعضهم : أنه
 لا يهـم المحرمين إلا أن أنزلوا من أنزل لزمه وإن أنزلت لزمها هو قول مبروك
 لا يعمل به ولو دل بـ **يحيى** « إنما الماء من الماء » لأنه دله في شأن من رأى أنه
 حرم في الماء فلا يلزمه الغسل بالماء إلا أن حرج منه الماء الموهود الموحب
 للغسل وهو المبيخيشيدلزمه ذكر أو أنى وإن لم ينزل شيئاً أو وجد مدياً أو ودياً
 فلا غسل عليه وإن رأى ذلك فوجد بللاً لا يدري ما هو فلا غسل يلزمه إلا
 أن شاء احتياط ولا سيما أن كان فيه رائحة أنى من الاحتياط أقوى وكذا
 لا يلزم أن رأى بللاً حين استيقظ ولم ير حمساً وحقي في ذلك أنه دخل اليوم
 بلا جنابة فهو على عدمها استصحاباً للأصل حتى يقوم الدليل إلا أن احتياط ،
 وقد علمت أن الاحتياط أقوى إذا وجد رائحة ، وإن قلت فهلا استصحب
 الأصل فيمن نام مصطحباً بالوضوء قلت ذلك انتقض وضوؤه لحديث « إنما
 الوضوء على من نام مصطحباً » ووجود المظقة ولو يابسة في الثوب إذا رأى
 أنه حرم وجودها رطبه في الذكر إذا كانت بحيث يمكن اتصالها من ذكره أو
 بحيث تنصل مما اتصل به كشوب الرنحى ولو من ثوب برأس إذا وجدت فيه
 وكان يمكن اتصاله بالذكر أو عما اتصل به لا أن وجدها يابسة في ثوب لم ير
 حراماً عندهم إلا أن احتياط ، وعندي أنه يلزم أن رآها فيما يلي ذكره . وقيل

في حديث « إنما الماء من الماء » كان في أول الاسلام ثم نسخ ، وقد اختلف فيه الصحابة والجمهور على أنه لم يثبت أثر ثمت و نسخ أو يختص بالدم ثم انعقد الاجماع في الصدر الأول على أنه يجب عليهما الغسل بعيوب الخشفة ولو لم يكن ائزال وهو اجماع لا يجوز خرقه والله أعلم

ولزم الغسل عندى بالفصل الصفة من محاربها ، لو لم تخرج لقيام المعنى المسمى بالجناية بالدم وهو أن النطفة قد حرحت من تحت كل شعرة ووجد اللذة ، وهل غيري حتى تخرج ، وإذا خرجت لم تلزم عندى إعادة الغسل ، قيل ندم بالانفصال ، ندم الأعدة بالخروج ، وحقني أن موجب الغسل هو المعنى المذكور وقد غسل ، وخرجها بعد كخروج البول وقد قيل أنه لا غسل بنطفة حرحت بلا لذة ولا بنشور ولا بنطفة خرجت مع انتشار بلا لذة ، وإن قلت كما قيل فلعل أخرجه أخرى بعد غير التي اعتس لها بالفصلها ولعلها اجتمعت بدمه قلت : ذلك بعيد إذ لا يخفى أمرها هل تحدث له لذة ، ولا غسل عندى على صبي ، صدقة حدث « رفع القلم عن من لم ينفق » وليس كما قيل أنه لزمها أن ميزا الصلاة لانهما لم يدخل في الخطأ ، وإنما يشترط خلاف إذا دمه هل يلزمها غسل لجماع سبق على المذبح ، الواضح عندى عدم اللزوم لأن غسل الجنابة تعدد وهو لم يعد قبل المذبح بخلاف تمسحها فانه دمه يلزمها بعده غسل المحسن . ولا غسل عندى على من أوجت نطفة في فرجها فإن إيلاجها كإيلاج نجس ما ، وإنما يلزمها غسل بإيلاج الحشفة ولو من ميت أو من مقطوع كما يلزم لرحل ميت ، أو من ميتة أو من مقطوع ، ويلزمها ما تزال مطلقاً ولو بلا جماع ، ليس ادخل لنطفة ، احداً من ذلك ، وقيل لا يلزمها ما تزال بلا جماع في البقعة أو في الدم ، والصحيح الأول لقوله عليه السلام « أنه يلزمها الغسل إذا انزلت في الدم أو في البقعة » وقال غيري يلزمها الغسل بادخال النطفة ، وقيل ان كانت نبيلاً والله أعلم

وقيل التصديق شيء ، وقال بعض أصحابنا المشاركة فيمن فعل ما يوجب عمله
الكفر أو ترك ما يوجب تركه الكفر . أنه لا يكفر إذا ظن الجواز أو شك
فيه . وقيل فيه من لا يجوز تقليد لأنه لم يعتمد هناك الحرمه . وهذا ترخيص
لأن تركه التعلم المعتبر حتى قارف هو لتعمد لهتكها ، والله أعلم

ولا يحد الفسل بمقدار صاع والوصوه بمقدار مد على الصحيح بل بما
يكفي فعما وذلك عندي لأنه ^{سنة} توضع مرة مرة ثم اثنتين اثنتين ثم ثلاثاً
ثلاثاً تعلماً في يلفها أنه توضع في المرة المرة بمثل ما توضع به اثنتين اثنتين ولا
أنه توضع في الاثنتين الاثنتين بمثل ما توضع به في الثلاث الثلاث فيتمادد أنه
أفرغ الماء في الصورة لاء في أن من الثانية وفي الثانية أقل من الثالثة ، ولا
يروا أحد أنه أمر بالتوضي بالماء والفسل بل صاع راية صحيحة كيف يأمر بذلك
مع علمه باختلاف الناس باحسان الاقتصاد وعدمه وصغر البدن وكبره وقلة
الشعر وكثرتها ولأنه اغتسل مع عائشة . يقول « اتقي لي » وتقول « اتقي لي »
فإن كان ذلك من دون الصاعين كقيل من صاع ونصف فقد اغتسل كل واحد
دون الصاع ولو تساوى وان كان من الصاعين فلا بد أن يزيد أحدهما على
الآخر في الأحدهما أو يشك في أن كلا اغتسل بصاع ، لا يميلان في لازم
حد معين شيء فيه فتبين أنه لا يحد ذلك بل تخالفاً للماء . قول كل للآخر
أنق من يتصدر منه عدم مسودة ، وإن كل من أكثر من الصاعين فلا
يؤمن أن يكون أحدهما ردي الأحد حتى أتقى للآخر أقل من الصاع كما
يتصدر المقوت من قول كل أتقى . ويلزم خروج أحدهما عن السنة بمحاورة
الصاع والآخر بالمقتصر عنه ، ويحصل من ذلك أنه قد توضع بأقل من مد
وقد اغتسل بأقل من صاع ، ولا يلزم اتصاف ما رويته عائشة أنه كان يغتسل
بالصاع وتوضي الماء وأنه يغتسل بماء . أشارت إليه بحرف صاع ، ولا

بما رواء أنس: كل يخطئ يغسل بالصاع إلى خمسة أمداد ويتوضأ بالماء، وفي رواية أنه كان يغتسل بخمسة مكاتيك ويتوضأ بمكوك، وفي رواية يتوضأ بماء يسع رطلين ويغتسل بالصاع، وفي رواية يجري في الوضوء رطلان من ماء، بل اختلاف الروايات يدل على عدم التحديد، والامر بحسب ما يتفق وحسب ما يكفي، والصاع خمسة أرطال وثلاث برطل بغداد وهو مائة وثمانية وعشرون درهما، وربعة أسباع درهم، ولا يجري لغسل عن الوضوء بل كل منهم فرض على حدة أمرنا به، ولا يسقط الفرض الآخر ويدل لذلك أن الوضوء يجب به لا يجب به الغسل، وقد روي أنه يخطئ يتوضأ ويؤخر قدميه حتى يغسل فيغسلهما للوضوء بعد غسلهما للحدس، وهو لا يؤخرهما وربما أخر الوضوء، فيجمع بين روايه ميمونة أنه أخر رجليه، وروايه عائشة أنه توضأ، وضوء الصلاة أنه اغتسل، بأنه فعل كلا من ذلك وأجبرت كل بما رأته أو بان مراد عائشة توضأ الأرجل، ولم تذكرهما لغيرهما بالنسبة إلى أعضاء الوضوء التي وضوءها، والجمهور على استحباب تأخيرهما، وقيل مالك: أن كان المكل غير لطيف ندى تأخيرهما، لا قدمتا، واحتفت الشفعية في الأفضل واختار النووي التقية، وقيل يجري الاغتسال عن الوضوء، أن لم يغس فرجيه في الغسلة الأخيرة ما لم يغسلهما فيها أو غسلهما بيد مضمومة أو نظرها على القول بأن ظهرها غير يقص أو غسلهما بغير يد، فين الغسل نفسه بحرية ولو كان مرة ولو من فرجه أو ما يقص الوضوء في حال اغتساله، وقيل يحزى أن رواه، وقالت المالكية: يجري الاغتسال عن مسح الرأس فقط بشرط تقديم الوضوء لوصف ميمونة وضوءه صلى الله عليه وسلم قبل الاغتسال، وذكرت أعضاء الغسل إلا الرأس وأنه توضأ وأخر رجليه عن الاغتسال، ولما اغتسل نحو من مكانه، غسل رجليه، والله أعلم.

الباب السابع

في الوضوء

كل عضو وماؤه ، بخلاف الجنابة فان البدن كله فيها عضو واحد فيحور عن عضو من ماء عضو آخر ولو من الرأس إلى الرجلين اذا بقيت لمعة ولم ينفصل الماء ، وقد مر أنه ^{يجوز} غسل لمعة من ماء شعر رأسه . وأما في الوضوء فلا مسح لمعة عضو إلا من مائه المتصل به ، ومقتضى من يرى أن الوضوء فرض واحد أنه يجوز أن يمسح أو يغسل لمعة في عضو من ماء عضو آخر ، ثم رأيت في الآثار كذلك ولا سيما من يد لأخرى أو من رجل لأخرى فيما يظهر لأن ربنا تبارك وتعالى قال « وأيديكم إلى المرافق » وقوله « وأرجلكم إلى الكعبين » فمن يدي كل مكف وقرن رجله . . . يذكر ذلك يبدأ فيدا أو رجلا أو رجلا كما ذكر الوجه على حدة والرأس على حدة وكأن اليدين واحدة والرجلين واحدة ، وهذا ما طهر ، وأما بعض من يمسح من عضو آخر كرأس من حية أو ذراع وأما بعض مسح الممسوح بماء عضو آخر ان فارق الماء . . . في غير مسح ، ومنع بعض ولو هذا وأوجب ماء جديداً مطلقاً ، وهذه الأقرب كلها في الوضوء ، وأما بعض من نسي يداً أو رجلا أو وجهه أن يمسحه كالرأس سأل عنه ، . . . قيل لا لأنه مخاطب بالعسل وهو بالدهان فقدمه . . . طوله . . . ان وحده ولو رباعاً ولا يتم فيما قيل ولو بالدهان .

وأصل كل غسل أن يكون من أعلى لكن تستثنى عن يدي اليدين والرجلان لأن منتهى حيز وعلاقته « إلى المرافق » وإلى الكعبين فإذا كان المرفق غاية كل المبدأ أعلى الأصبع الوسطى وقيل « إلى الكعبين » فيكون المبدأ البنان ، وأما في العمل فلهذا من الأعلى مطلقاً ، وكراهة السرف في الوضوء وهو ما زاد

على استساعه توسط في الصب ولو كان في بحر أو يندل أحصاه الماء على القول
بالأحرار فيكره لانه يلاوبها أكثر مما يحتاج اليه وهكذا في العسل، ونحوه قلة
عمت، وقد توصأ عليه السلام لم يمل الأرض، وسه يعني أحب الوضوء إلى
ما حفت، وأكرهه إلى ما ثقل، وحيار أمتي المتوضئون باليسير، ويموي
بالوصء، رفع الحدث وبالفعل رفع الخانة فيكفي ذلك ولو لم يطق، ولم يرو
عنه يعني أنه تلفظ بالنية، لأعن واحد من أصحابه في الوضوء ولا في الاعتسال
لكن قد قل في أنه العمل بالنياب في فعمما أنه كان يسوي، ومن نوى أداء
ما وحده سلمه من وضوء أو غسل، ولم يرفع الحدث أو الخانة في الأحرار
قولان، ولو لم يعلم فرائضه من سعة وكذا الصلاة، الزكاة وغيرها، ولا يحصل
له ثواب إلا بنية التقرب ولا يرمه بنية الصلاة الواحدة أو النافلة بذلك
والنوى النافلة أو عبادة ما بذلك فله الفرائض إن نوى رفع الحدث
والخانة لانه إذا ارتفع لم يرحا إلا بمثلها هذا ما عسدي، وقيل
نوى فلا لم يصل نيتهم فريضة، وقيل لا يصلي بهما فريضة إلا
إن نوى العرض، والحميق أن يسوي رفع الحدث أو الجلاء للمعدة مطلقاً
والتماط أقوى من تركه، ولذي عسدي أنه يحري التوء عسدي أراد غسل
اليدين على الفور، يروى مسلمهما من السنة وأنها من أصعب الوضوء وهو
الصحيح وعلى القول بعدم لزومهما وإيهام من أصعبه مدأ والقول بأن غسلهما
أحب وأنه ليس من الوضوء ونقول أنه ليس منه وأنه مندوب ينوي عند
إرادة غسل القدم، على كل حال لا يصير الذهول بعد، وقيل لا يجزي أن دهل
فيل الشروع في الوجه، وقيل أنه يجزي النواء من الوجه، ووجه ما ذكرته أنه
إذا كانت اليدين لا بد من غسلهما وأنه من الوضوء كانت من أول الوضوء
فيحري منهما النواء ولم يصير الذهول ولو دهل قبل وضوء ما، حب بالمرآن
وهو الوجه، وقيل تجوز النية ما لم ينبع من الوضوء أو الغسل وإنما جاز

كذب عليه وكفر ، وزعم قومنا انه جائز فقيل بلا حدة ، وقيل يوم القيمة وثلاثة لمسافر ، وروى مسلم عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ المسح على الخفين ثلاثة ايام وليلتين لمسافر ويوماً وليلة للقيم ، وعن المغيرة بن شعبه : غزوت مع رسول الله ﷺ غزوة تبوك فتبرر قبل الغائط وحملت معه اداة قبل المحر فلما رجع حملت اهريق على يديه من الاداة فغسل يديه ووجهه وعليه حنة من صوف ذهب يحصر عن ذراعيه فصاق كم الجبة فأخرج يديه من تحت الجبة وألقى احده على منكبيه وغسل ذراعيه ثم مسح باصبعه وعلى العمامة ثم اهويت لاربعة حفيه فقال « دعهم فاني ادخلهم طاهرين » فمسح عليهما ثم ركب وركبت ، وفي رواية عن المغيرة مسح رسول الله ﷺ على الخوربين والنمدين ، وعنه مسح ﷺ على الخفين فقلت يا رسول الله نسيت فقال « بل أنت نسيت بهذا أمرني ربي عز وجل » وهذه الاحاديث اظهرها كل موصوغة لم تصح عن رسول الله ﷺ . ومن أنكر المسح ابن عباس وعائشة وغيرهما من جمهور الصحابة والتابعين ومالك وأصحابه حتى أن الشافعي أنكر عليهم وانكاره باطل ، والذي عند المالكية المتأخرين قولان الجواز مطلقاً ، والجواز للمسافر وهو مقتضى المدونة وانه حزم ابن الحبيب وقال ابن عبد البر .

ا واياب الصحيحه عن مالك مصرحة باثبات المسح ، وزعم جمع من قومنا أن المسح متواتر وجمع بعضهم رواته بخبر رواه الثماني وان منهم الصحابة المشرة وهو كذب عنهم ، وقد السوي . مذهب أصحابنا - يعني الشافعية - أن الغسل فصل لكونه الاصل لكن بشرط أن لا يترك المسح ، وزعموا عن ابن عباس أنه أثبتته وان رواية انكاره عنه ضعيفة ، وزعموا عن عكرمة والشعي وقتادة الواجب الغسل أو المسح ، وعن بعض أهل الظاهر يجب الجمع بينهما والله أعلم .

وينسحب تكرير الغسل في الاغتسال والوضوء ثلاثاً ، فتكريره في الوضوء

في كل عضو بحرة وليس هو أن يتوضأ مرة مرة ثم يعيد ثم يعيد وإن فعل ذلك
فليس ذلك من سنة التكرير حلاء لبعض بل هو أقرب إلى ما روي أنه أن
الوضوء على الوضوء نور على نور ، وأما توضؤه ^{بخطه} مرة مرة ثم اثنتين اثنتين
ثم ثلاثا ثلاثا فما هو تعليم لصور الوضوء وأنها ثلاث صور بل هو دليل على
ما قلت لأنه في صوري التكرير كره لكل عضو على حدة ، وأما
العسل فيحور التكرير فيه على حدة في الوضوء ، وبحور بعد التيمم ،
ورغم ما وردى أن التكرير غير مندوب وغير مستحب في الفسل ، كد قال
أبو علي السجدي والقرطبي ، والصحيح ما ذكرت ، وما مسح - وهو
الرأس في الوضوء والأدب في الوضوء وما طهما في الفسل إذا كان غسله
يصر ، إن حلال في الوضوء على القول بأنهما مسح ، والصحيح أنهما يفسلان -
فيكره فيه الزيادة على المرة ، كد ما مسح عليه من فوق الحبيزة أو العطء فيما
يظهر لي فإذا كان الصحيح غسل الرجلين يده غسلهما ثلاثا كد عما أعدد
حتى تنم ثلاث وهذا غير موحود في وضوء من عاصرناه في بلادنا هذه كأنهم
اقصروا على المرة سداً للتدريسة عن الإسراف لأنهما مطهنة ومراعاة لحاسب
اختلاف هل تمسح أو تفسلان فتوسطوا بغسلة واحدة غسلوا غيرهما مثلث
ومسحوا الرأس والأدين موحود وليس تكرير إمرار اليد بماء وحده تكريراً
للعسل أو للمسح بل مبالغة في الغسلة أو لمسحة أو أعامها ، وقد قل بعض أنه
تردد اليد على الرأس ثلاثا بماء واحد ، وإن قلت حديث توضئه مرة مرة ثم
اثنتين اثنتين ثم ثلاثا ثلاثا يدل على حوار تكرير المسح مرتين أو ثلاثاً قلت :
قد قام دليل على تخصيص المسوح بأمرة روى عن ابن عمر ^{رضي الله عنه} أنه غسل
يديه ثلاثاً ثم مصض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً ثم يده ثلاثاً إلى
المرفقين ثم مسح برأسه ثم غسل رجليه ثلاث مرات إلى الكعبين ، فبيد كلا
بالثلاث إلا مسح الرأس فلم يقيد بل قل مسح غسل على المرة يد لا

عند فراغه من التوحي مرتين مرتين « من ضاعف ضاعف الله له » على
 جوار الزيادة على الثلاث لأمر المرء من ضاعف بريادة الواحدة فتوضاً مرتين
 مرتين لأنه كما فرع من صورة قل فيها شيء قال في الصورة الأولى « هذا
 وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به » وقال في الثالثة « هذا وضوء وضوء الأبياء
 من قبلي » بل قوله هذا في الثالثة يدل على عدم حوار الزيادة لأن كونه وضوء
 الأنبياء كلهم محدد دأى ثلاث ينفي حوارها ، وفي رواية « هذا وضوء
 وضوء الأنبياء من قبلي وضوء إبراهيم » وهذا عدي أقوى في عدم
 حوار لقول ربه حل وعلا « تسعوا مائة إبراهيم » وإعماح المقص من
 هذا مع هذه الآية للأحاديث الواردة فيه ، وعن عبد الله بن زيد أن رسول
 الله ﷺ توضاً مرتين مرتين : قال « هو نور على نور » وقلم من قوله ﷺ
 « هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به » ان المصضة والاستنشاق واحتقان
 وهو الصحيح على حد ما مر في الاستدلال على وجوب مسح الأدين بالموظبة
 وغيرها ، وبه قل نحن وحمد « أنو تور ، واستدلالاً على الاستنشاق برواية
 أبي هريرة عنه ﷺ « اذا توضأ أحدكم فليحمل في يده ماء ثم لينثر »
 لظاهر الأمر ، وقال جمهور المخالفين : مالك والشافعي وأهل الكوفة غير
 واجبتين وحلوا الأمر في الحديث على التنب لقله ﷺ للاعرابي « توضأ
 كما أمر الله » وأيسر في الآية ذكر المصضة والاستنشاق ، قيل في كيميتها
 حصة أوجه . الأول أن يتممض ويستنشق بثلاث غرفات يتممض من
 كل واحدة ثم يستنشق ، الثاني أن يجمع بينهما بغرفة يتممض ثلاثاً ثم
 يستنشق ثلاثاً ، الثالث أن يجمع بغرفة يتممض منها ثم يستنشق ، يتممض
 منها ثم يستنشق ، يتممض منها ثم يستنشق ، الرابع أن يتممض ثلاثاً من غرفة ثم
 يستنشق ثلاثاً من غرفة أخرى ، الخامس أن يتممض ثلاث غرفات ثم يستنشق
 ثلاث غرفات وهو المشهور المتداول والأول أصح وبه جاءت أحاديث ، ولو كان

يمكننا أن يغترف بفيه وأنفه معا مرة واحدة لا بتقديم احدهما على الآخر حار
فما ان يغترف بهما معا من غرفة ثلاث مرات واما أن يغترف بهما معا من
غرفة ثم من غرفة ثم من ثالثة واما ان يغترف بهما معا من غرفة مرتين ثم من أخرى
مرة واما ان يغترف بهما مرة من غرفة ثم مرتين من أخرى وهكذا يجوز أن
يتمضمض من غرفة مرة ثم من غرفة مرتين أو بالعكس ثم يستشق من حرفة
مرة ثم من أخرى مرتين ، بالعكس وان يتمضمض من حرفة مرتين ثم
يتمضمض ويستشق من أخرى مرة مرة أو دفعة ، ثم يستشق من أخرى
مرتين أو من أخرى مرة ثم من أخرى مرة ، واما كمية مسح الرأس فقد
مر كلام فيها

وقد روي أنه ﷺ مسح رأسه كله ، وروي عطاء أنه مسح مقدم رأسه ،
وقال أبو حنيفة : الواجب ربه لأنه ﷺ مسح على ناعيته ، وهي قرب من
الرب ، وعن الشافعي : احتمال قوله تعالى « امسحوا برؤوسكم » جميع الرأس
أو بعضه ، فدللت السنة أن بعضه بحري ولو شعرة واحدة أقل قليل من أصبع
أو من كف وعليه جماعة وذلك أخذ باليقين والفرق بين ذلك وبين قوله
« امسحوا بوجوهكم » في اليمين أن المسح فيه يد من العسل وحسن رأس
أصل فافترقا ، وقد مالئنا أحمد وحمادة : يجب مسح الرأس كله احتياطاً ، وقال
بعض أصحابنا : الواجب ثلاث شعرات ثلاث أصابع ، ولو حب عسدي
الربم لأن الآية تحتل الكل بحمل الباء صلة والبعض يجعلها للتعريض والسنة
مبينة وقد وردت بالربم ولم ترد أقل فلا يجر أقل قبل ورودها بالربم ان
ورودها أيضاً أكثر ، فالكل مستحب لا واجب ، وحجة من قل بالثلاث
انه روى أنه ﷺ مسح مقدم رأسه الى نحو وسطه والى المؤخر وبعض
الوسط التالي للمؤخر وجوانب الرأس مما يلي الأذنين ودمت ثلاثاً ، وحجة
من قل بالثلثين انه مسح من مقدم الى مؤخرها وذلك معدر بالثلثين وتبي

ثالث من الأضراف وكأنيما في سبعة من الأضراف ولا يسبح بعض ذلك
بعض لأنه قد أحسن منه أحسن في أنه من مسبح وزركلا وما كان يفعله
ومر به أنه قد مسح في سبعة من الأضراف في موضع من موضع غسل
اليد في غير موضع من الأضراف ولا من الأضراف بعد صبه وقبل
بعضه حتى يصير بصورة المسوح في موضع من الأضراف ما دام اللؤلؤ
في موضع من موضع من الأضراف في موضع من الأضراف وأما الذي ذكره وصوب
المراد من آخر الخبر أن المصير في موضع من موضع من الأضراف وهو
يؤيد ما ذكره من أن من غسل في موضع من الأضراف في الأضراف وأحضر
في موضع من موضع من الأضراف في موضع من الأضراف ولا يستدل
بأن الأضراف في موضع من موضع من الأضراف في موضع من الأضراف
أثبتت أنه لا يجوز من الأضراف في موضع من الأضراف في موضع من الأضراف
بأن في موضع من موضع من الأضراف في موضع من الأضراف في موضع من الأضراف وقد
لا بد من أن يكون في موضع من الأضراف في موضع من الأضراف في موضع من الأضراف
بأن في موضع من موضع من الأضراف في موضع من الأضراف في موضع من الأضراف
لا بد من أن يكون في موضع من الأضراف في موضع من الأضراف في موضع من الأضراف
العليه أنه لا حرج ما ذكره ولا حرج في موضع من الأضراف في موضع من الأضراف
في نفس الأمر بعد ما ذكره في موضع من الأضراف في موضع من الأضراف وذلك
خبر الذي ذكره في نفس الأمر بذكره في حق غيره إنما يتصور فيما
كرهته بمعنى خلاف الأصل ولا بد من أن يكون في موضع من الأضراف في موضع من الأضراف
فعله مكرره مطلقا في حقه وفي حق غيره وإنما فعله بيانا للجواز فيكون فعله
مكرره مكرره لانه ليس واما يكرره فعله لغير البيان قلت: لو كان للبيان لما
تكرر وعندده لكونه من تكرره في تكرره عند حضور من لم يره يوما
فعل وهو قد كرهه مطلقا بل التحقيق عندي أنه لا يصح أن يفعل مثل هذا

فينتقص بالاصرار والا ان هو نوى ابطائه لأمر مهم لا يتهاوناً أو تركاً لثواب
الوضوء فلا يعصى وإنما يكون مثل من كان متوضئاً ففعل نحساً من ثوب أو
نحوه بلا نية سوء والله أعلم واشترك في الوضوء والفعل من الجنابة في الغرض
لكر العمل ورض بمكة وانتمت على ذلك أهل سيره، وأنه لم يصل قط الا
بوضوء قبل نزول آية الوضوء ونزلت بالمدينة ويرد على من زعم أن الوضوء
لم يكن قبل بروجها ما رواه ابن عباس دخلت فاطمة على النبي ﷺ وهي
سكى فقالت هؤلاء الملاء من قريش قد تعاهدوا ليقتلوك فقال اثبتوني بوضوء
فتوضأ ووجب بعد ذلك في المدينة وأما قبلها فكان مندوباً وقال ابن حزم
لا يشرع الا بالمدينة ويرويه ما روى عن عروة وأبي أسامة بن زيد وعقيل
علم حمير بن عبيد سلام مبيح الوضوء عند بروجها عليه بالوحي واشتركا في
السواك قال عبد الله بن أبي عمر الفقيه أمر الله رسوله ﷺ بالوضوء لكل
صلاة ضحراً كان أو غير ضاهر فعاش ذلك عليه أمر بالسواك عند كل
صلاة ووضع عنه الوضوء لا من حدث . قلت ذلك يوم الفتح لرواية
بريدة كان رسول الله ﷺ يتوضأ لكل صلاة فعاش كل يوم لفتح صلى
الصلوات بوضوء واحد فقال له عمر . فعلت شيئاً لم تكن تفعله . فقال :
« عمداً فعلته يا عمر » يعني لبان الحوار ، وأما غيره ﷺ فلم يفرض عليه
قط لا من حدث ولا من لم ينجس بالقيح إلى الصلاة لظاهر الآية ورواية
ابن عباس « إنما أمرت . بوضوء . ذهبت إلى الصلاة » وقيل يجب حين
الحدث بالحدث وحواً موضعاً . وقيل به ، وبالتيه إلى الصلاة ورجحه جماعة
من الشافعية والمذهب وجه به بدخول الوقت وحواً موضعاً وسبقه مقداره
مع الصلاة . حواً مصيبة . لا يجب سبب السواك حواً لا ما حكي عن بعض
الشافعية من وجه به للصلاة ليس كما قيل بل يشككها . عند الوضوء وسند
الفعل وعند القراءة وعند تغير العمل . ويحافظون بدخول المنزل لقول

عائشة : كان اذا دخل بيته يبدأ بالسجود وعند القيام من النوم لروايتها
 كان اذا قام من النوم يشوص به بالسجود قلت لعل هذا للوضوء أو للصلاة
 اذا قام من النوم ولعل استحب له في دخول البيت للصلاة فتكون قد أحبرت
 بذلك تنبيهها على مبادرته ان الصلاة عند الدخول أو مخافة أن تقرب اليه
 امرأة من نسائه أو يقرب اليها متغير الغم وعند ارادة النوم لرواية حارث بن
 عبد الله أن رسول الله ﷺ قال يستاك اذا أحد مضجعه ذكره العرالي في
 الرواق وابن عسَى في الكامل لكن في سننه حزام بن عثمان قيل انه مبروك
 وعند الانصراف من صلاة الليل لرواية ابن عباس : انه كان ﷺ يصلي
 بالليل ركعتين ركعتين ثم ينصرف فيستاك ، ويحتمل أن يكون هه للوضوء ،
 وبحري بكل خشن ولو باصبع غيره الحشمة ، وحرار باصبعه عندي واختاره
 النووي والقاضي حسين والبغوي وأبو حيان في البحر بل هي ابلغ في الارادة
 لانه يستمكن بها أكثر من تمسكه باصبع غيره أو تمسك غيره أن يستاك له
 باصبع وكون الاصبع منك لا يظير منه مقتضى انتم نعم يريل عن فيه ويلصق
 باصبعه والصاقه بغيره أولى وكذا ان تسوك ثوبه من هو أولى من الاصبع
 لانه أشد من الاصبع في الارادة ، وغير الثوب أولى من الثوب لانه من
 باب ارادة لادى كالاتحاط وينترب عنى أنه من باب ارادة لادى أن يكون
 بالميسرى لكن لا يصير به في المساحد اذا كان لا يلتصق فيها أدى ، وقال
 القرطبي في المهمم عن مالك انه لا يتسوك في المساحد لانه من باب ارادة
 القدر . ١١ ، وقيل هو من باب التطيب أو التطهر كالوضوء فتكون اليمين
 أولى به

وافصل ما يستاك به عود الاراك وقد أمر به ﷺ ، قال ابو خيرة
 الصنابحي : أمر لنا رسول الله ﷺ براك فقال « استاكوا بهذا » ودخل
 عبد الرحمن بن ابي بكر في مرضه ﷺ ومعه سواك من اراك فحدثه

عائشة فطيمته ثم أعطته رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية ومعه سوا
من حريد الخيل. فذكر فيه من كل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء شريف
أي عرض الامارة في صورته وما أضافه إليه صلى الله عليه وسلم يحب ان يسمي
في التحلي وتحتي ولا يسمي في غير ذلك، ثم أعاد

واشترط في قوله لا يغسل في كونه لا يغسل لا يملكه
 وقيل يغسل منه يغسله غيره من طهره أو يغسله غيره
 ولو سب غير كونه يغسله غيره من طهره أو يغسله غيره
 وغسله من غيره من طهره أو يغسله غيره من طهره
 وقيل يغسله من غيره من طهره أو يغسله غيره من طهره
 لا يغسله من غيره من طهره أو يغسله غيره من طهره
 وأما من سب غيره من طهره أو يغسله غيره من طهره
 ما يغسله من غيره من طهره أو يغسله غيره من طهره
 مع اسم الغسل في قوله لا يغسل في كونه لا يغسل
 يغسله من غيره من طهره أو يغسله غيره من طهره
 كما يغسله من غيره من طهره أو يغسله غيره من طهره
 وحلوه من غيره من طهره أو يغسله غيره من طهره
 لغسله فيه فليقله فيه ولا يغسله من غيره من طهره
 إلا أنه من أحد من طهره أو يغسله غيره من طهره
 كما يغسله من غيره من طهره أو يغسله غيره من طهره
 لا يغسله من غيره من طهره أو يغسله غيره من طهره
 استعمل في رفع حدثه استعمل فيها يتردد في أحد بعض رفع حدث
 تستعمل في رفعه ليس من أحداثه من أحد من طهره أو يغسله غيره من طهره
 أنه ظاهرة أو به طاهر أو مدفوق في آية نحية ولا غير طاهر فليتبين لانه

الطهارة ، واما وجوب الصلاة على كيفية يسلم معها الثوب من التحس نجس في البدن لا يطاق ولأن نجاسة الدر حاصلة طهر الثوب أو نجس فليحافظ على طهارة الثوب من الصلاة بطهارته أو حب ما أمكنت إلا ان لم تمكن سلامته لا بضطجاع فليصل قائماً ولو ينحس ، وأيضاً لم فر حديث صحيحاً في التيمم للثوب ، وان وحده ما يكفي غسل نجاسة من يديه أو امتسحائه أو غسل أعضائه للوضوء قدم غسل النجس من فرجه أو غيره وتيمم للوضوء لأن الوضوء لا يصح مع تحس بعض البدن لأن النجس لما كان ينقض الوضوء بعد تمامه لم يصح انشاؤه مع وجود التحس سابق عليه ولا حادثاً بعد الشروع فيه ، وزعم بعضهم انه يجوز للوضوء ويبتنى ، وإذا وصل موضع التحس في عضو من أعضاء وضوئه ولو رجليه اليسرى طهره ثم غسله للوضوء ان كان قد غسل الأظفار ثم مسح للوضوء ، وإن كان في غير أعضاء الوضوء طهره بنفسه قبل الفراغ من الوضوء أو طهره سحواً حراً بعده أو طهره له غيره بعده ونسب لابن محبوب وهو من سلف أصحابنا المشاركة ومقتضاه أيضاً انه لو اتصل به نجس من غيره بعد تمام وضوئه فغسله سحواً حراً أو غسله غيره لصح وضوؤه ، وليس كذلك إذا لفرق بين النجاسة وبين مس اليد له فقد انتقض بالاتصال ، والتحقيق ان لا يثبت الوضوء في ذلك كما علمت من سبق التحس الوضوء أو حدث بعد الشروع فيه لم يصح فإذا غسله قبل تمام الوضوء أعاد الوضوء سواء على وجوب الترتيب ، ومن لم يوحه أمره أن يعيد ما وصاه فقط ، وزعم بعضهم انه ان غسله قبل تمام وضوئه صح وضوؤه لأنه لم يتم قبل غسله فصلاً عن أن يفتقض ، والتحقيق ما ذكرنا من أنه لا يمتنع مع وجود ما يفتقده لأن تنقصه بعد تمامه يقتضي أن لا يصح مع وجوده ، بل من قال كل عضو فرض حتى حدثه ان كان فرضاً أو سنة على حدثه ان كان سنة يقول كلما وصاه عصوا وقد تم فرض أو سنة وإذا حدث نجس نقص ذلك العصور ، وقيل يقدم غسل النجس من فرج أو غيره على

ووضوء اذا لم يوجد الا ما يكفي أحدهما ، وتيمم للوضوء ، وقيل بخير ،
وقد أجاز شاذ من قومنا تقديم الوضوء على الاستنجاء يتوصلاً ثم يستنجي بالماء ،
ومن قول ابن الفرجين يظهر ان بالاستحجار فيه يوجب أن يتوصلاً بما وجد من
ماء لا يكفي الا أحدهما سواء كان يوجب الاستنجاء فبعد مع طهارتهما
بالاستحجار أم لا ، وكذلك تقدم غسل المحس وتيمم للاغتسال ولو كان
يصح لاغتسال مع وجود المحس ، وقيل ان كان يمكنه أن يغتسل ولا ينشر
المحس فعل وتيمم لغسل المحس ، واذا أمكن إزالة المحس نحو تراب والماء
لوضوء أو للاغتسال ويقدم الاغتسال ويحصى بالماء وتيمم للوضوء لأن
حدث الجنابة والخيف والنفاس أكبر من حدث الوضوء

في لأثر ان احتب ولم يجد الا قدر وضوء تيمم ولم يلزمه غسل
أعضائه ، وقيل ان كان قدر وجهه وكفيه وفرجيه حراً غسلها وان كان قدر
وجهه وفرجيه غسلها ومسح كفيه بالتراب ، ومن عده مالا يكفي أعضائه
استعمله تيمم للمشي ، وقيل لا تيمم عليه ، وقال أبو حنيفة وداود : لا يستعمله
بل يتيمم لأنه غير واحد ووجوده مالا يكفي كعدم الوجود ، قيل ان
حدث حمامه ماء يكفي واحداً من أن دوا الصلاة امام دفعوه اليه وتيمموا
ولا فصاحه أولى به ، وان استوا فيه اقرعوا ، ومن أحسب ونحس ثوبه
ابتدأ بالاغتسال ثم الوضوء من لم يبق ما يظهر ثوبه فلا عليه . وقال محبوب :
يغسل ثوبه ويتيمم للوضوء والاغتسال ، وقال ابن بركة : ان كان لمساfer
أصحاب ماء قليل وحصره فاضل أو من يلزمه إكرامه كوالد وصلاة فأعطاه
إياه لا لتنجية بل لصلاة أو غيرها وتيمم وصلى - رتبة الكفارة ان لم يطعم
في وصول المال ، والله أعلم ، ويجوز لفقد الماء أن يجامع ويتيمم على الصحيح
وعليه الأكثر ، وقيل لا يجوز له وجرده أن اخاع مسح وإن حاف رفق أو
معصية كان واجباً والتيمم عوض عن الغسل فلا يمتنع ما أبيع على الإطلاق

ولا ما وجب لما قد جعل له عوض على الإطلاق عند فقدته، ومن حاف أن لا يدرك الصلاة ولا ركعة ان استمحي أو توشأ أو اعتسل تيمم وصلى وأعاد إذا تطهر عندهم وان كان يدرك ركعة تطهر ودخل الصلاة فإذا خرج الوقت أمسك حتى يدخل لغروب أو يتم الطلوع فيتم، ولا إعادة عدي في الصورة الأولى ولا حينما عدي في التيمم ولو وجد الماء قبل خروج الوقت وأمكنه الإعادة - لا من سبي الماء في رحله أو دهل عنه أو دهل عن موضعه - فإنه يعيد إذا تذكر ولو بعد الوقت ولا ديب عليه إلا ان كان حاله تدكره معقوداً فلا إعادة عليه، ومن ذلك استعمل الماء أو ترك صمده أو ترك التيمم هلك ولو حياه، ومن حين التيمم صلى بدونه هلك ولم يمتد مغلظه - أعاد، وقيل لا مغلظه عليه، ومن حين شغل طلب الماء خرج الوقت صلى تيممه وقيل يطلبه ولو يخرج وقت، ومن كان مسافراً فحاف بصدقه الخروج صلى تيممه، لا يلزم حرجاً موضع لا ماء فيه - خرج قبل دخول الوقت أن يكون متوصلاً ودخل الوقت قبل حرجه لا ميل إلا لو وجد ماء في لامييل ودخل الوقت وأمكنه استعماله بدون أن يصل عن الطريق ودون أن يحاف أو تلحقه مشقة، وقيل من حرج الحطب أو صيد أو حراد أو نحو ذلك أمر بحمل الماء للصوم ولا رجوع إلى نفريه عند حصور الوقت ان لم يبلغ حد السفر وقوص، ان حاف لفوت قبل وصول ماء فلا رجوع وليقيم ولغير في ذلك أعظم سبباً، وذكر ان بركة أنه لا يفسد في التيمم إلا ان كان اذا رجوع إلى الماء وقتته صحت، وتضرر نفوتها وان على عياله ولم تفرق بين غني وفقير لحوار الخروج في طلب الزرع ولعدم وجوب التطهر قبل الوقت، وقيل لا يخرج حاضب ولا من يحشى ولو قبل الوقت حتى يتوشأ، وإذا حصل للانسان ما خرج اليه وخاف ان طلب الماء ضاع ما حصل له ولو بقاء أو خطماً تيمم ولو كان غنياً وكذا اذا حاف فوت مال حرج به أو حدث له ولم يخرج له، ولا

يلزم راعياً وطلب صلاة ونحوها خروج بوضوء قبل الوقت كما يدخل في عموم كلامي السابق ، والله أعلم

ولتحقيق أن التيمم يجوز بكل تراب لا كما قيل أنه لا يجوز إلا في غير أربعة من واحد ، وقيل يجوز بحجر وفجار ، حذر ولو وجد التراب ، واحتفت أيضاً فيما أصله حجر كجص . ويقدم ذو غبرة وما ليس سبحة ^(١) وإن تيمم بسبحة مع وجود غيرها أحرمه ، وقيل لا وأحرمه بعضهم تراب ولو ، يعلق منه شيء باليد والمختر أنه لا يصح إلا يعلق فلا يفيض يديه من يفيض حال أن بقي بهما شيء من تراب أو غبرة ، وقيل يصد بعضهما رفق ، ودكر بعض أنه لا يصح ترث لبعض والتمسح ولا أعدهما . ويعرق بين أصبعه عند الوضع وحاز شلح عند فقد التراب والطين قلده ، وإن لم يجد إلا طيناً لصح به يديه فيمهل حتى يمس فيحك به يديه ، ويقيمه ولو لم يصل إلا ص ، وإن وضعت الريح أو السال أو غيرها تراباً على أعضاء التيمم ، وقع عليه يدور ذلك ، وضعه على أعضائه لأمر أو غرغ فيه فصح الحاصل من ذلك تيمم - أحرمه عند بعض لا عند آخرين ، والترتيب . لما إلا في التيمم مختلف فيهما ، كما في لوضوء ، وقيل إن أثر حتى ين مسح وجهه ومسح كفيه أو ين مسح كعب ومسح أخرى جاز أن كان بمسح واحد

والمتحقق القول بأن التيمم كاف لصوات ما لم يفيض لا كما قيل أنه ، كما يكفي لفرص وما يتصل به من نعل أو سلة أو قصبة أو يفيض ما لم يرد الفرص الثاني . ومن تيمم بصلابة بلاية رفع حدث لم يجزه ، وقيل يجزيه ولو كان جنباً ، ومن تيمم لحاجة على حدث لم يلزمه أعادته حتى تحدث أخرى ، ومن تيمم لها ولغيرها من حيض أو نفاس أو استنحاض فسدت إذا حدث ما يفسد

(١) المراد بالسبحة التراب للطحس سواء كان بقرب ماء بحيرة أو ظهرت عليه الأملاح التي ترى في كثير من قطع الأرض ذات الأملاح

غيرها وإنما قلت بهذا لأن ذلك عقدة واحدة لا يصح بعضها ويبطل بعضها
وإن قلت بكفائته إذا لم يقرر ما لم يحدث أخرى لأنه إذا ارتفع به الحدث لم
يرجع حتى تأتي أخرى ولأنه يدل العسل، وإن قلت فلم اخترت أن يكون
التراب هو التيمم به والله تعالى يقول « فتييموا صعيداً طيباً » والصعيد أن
كل بمعنى الطهر والأشياء الطاهرة غير التراب كثيرة وإن كان بمعنى ما صعد
على الأرض فذلك كثير أيضاً كالبحر قلت لأنه تواترت أخبار التيمم بالتراب
عنه عليه السلام وعن الصحابة والتابعين وغيرهم ولأنه هو الذي يثأر في اليد كالد
في لوصوءه والفعل يصبق في المدر، ولقوله سبحانه « فصلنا على الناس بثلاث:
جعلت صفوها كصفوف الملائكة، وجعلت لب الأرض كلم، مسجداً وجعلت
مرتها لباطهم را » من هذا الحديث الذي رواه حذيفة أحدث حوار الصلاة
بالسجدة والتيمم به ولو وجد غيرها لعموم الحديث فلخصوص التراب فيه
تحمل الأرض على التراب في حق التيمم في حديث أبي امامة « جعلت
الأرض كلها لي ولأمتي مسجداً وطهوراً » ولا يقل تربة كل مكان
ما فيه من تراب أو غيره لرواية علي « جعل لي التراب طهوراً » وعن ابن مسعود
ضرب عليه السلام بكفيه الأرض ونفخ فيهما مسح بهما وجهه وكفيه، واستدل
بالمدح على استنجاب تخفيف التراب وسقوط استنجاب التكرار في التيمم لأن
التكرار يستلزم عدم التخفيف، والمراد بالضرب وضع يديه على الأرض لا
كما قد يقال أن إذا ضرب الأرض لا إثارة الغبار فتييمم اليه، والله أعلم

الباب التاسع

في الناقض

أما الغسل للحدة فأي تنقصه حاة أخرى مثل أن يغتسل من جنابة ثم
يجامع حتى عانت حششته ولو لم ينزل، وينقصه حيض ونفاس إذا اغتسلت للحدة

ثم حصلت أو نفست انتقض غسلها وكذا ان اغتسلت لحيض أو نفاس ثم حدثت
 لها حادثة فنقض غسلها وليس انتقاض غسل الجنابة بحيض أو نفاس رجوعاً
 للجنابة لعدم ارتفاعها بل لزوم لفعل آخر لحدث آخر وكذا لو أحدثت بعد الغسل
 من حيض أو نفاس أو من جنابة أخرى ، وينقض الوضوء والغسل جناباً أو
 حيضاً أو نفاساً وحوادث الراحة أو وحوادث الماء أو روال الماء مثل أن يغتسل
 إلا موضعاً أو يتوضأ إلا موضعاً لصر أو عدمه ماء أو نحو ذلك فيثبت له وإذا
 زال الصبر أو وجد الماء أو زال المانع فإنه ينتقض وضوؤه أو اغتساله لكن
 هذا على القول بوجوب الموالاة مطلقاً أما على القول بعدم وجوبها مطلقاً
 أو بعدم وجوبها مع العذر فإنه يقصد الموضع بما استحق من غسل أو مسح فقط
 وإن لم يكن ذلك لموضع آخر أو لما يصح قصده وحده على القول بعدم وجوب
 الترتيب مطلقاً أو بعدم وجوبه مع العذر ولا فإنه يذهب إلى انتقاض التيمم
 ناقض أصلاً فإن كان الجنابة على حدة لم ينتقضه إلا جنابة أخرى ، وإن كان الجنس
 على حدة لم ينتقضه إلا حيض أو نفاس وإن كان لنفاس على حدة لم ينتقضه إلا
 نفاس أو حيض ومعنى انتقاضه ما مر في انتقاض الغسل ويذهب التيمم إلى أن
 ما ساع به وإن كان لوضوء نفسه كل ما ينقض الوضوء وإن ما ساع به
 وينقض الوضوء من الاتجاس ببلل فيها أو بما مشبه من ذلك ولا لها حتى
 تنحل وفي النقض بدم المروق والفرث قولان في المذهب بناء على خامسهما
 وظهورهما ، ليس القول بتحريم الفرث مختصاً بسلب الفرث وقد قال به موسى
 ابن علي من أصحابنا المشاركة : من مس ما في الكرش ، هي محل ضرب انتقض
 وضوءه ، لا إن مس ما في الأمعاء ، المصارين وغيرها ، قال بعض المشركين
 نجاسة الفرث أحوط ، والصواب عندي طهارته إذ لا أثر فيه عنه عليه السلام ولا
 عن الصحابة بل فيه أثر بطهارته ويؤويه طهارة البعر ولا حجة في قوله تعبي
 « من بين فرث ودم » على نجاسته من حيث أنه قرن بالدم فكذلك في الأمعاء

كانه قيل أخرج لكم لبناً طاهراً بئنه وكرمه من بين نجسين ، لانا نقول ليس
ذلك الامتنان من حيث كون اللبن من بين نجسين بل من حيث كونه من بين
ما ليس من حنسه ولا موافقاً له في الطعم ولا في اللون ولا في الرائحة هذا
ما ظهر لي بل قيل ربما دلت الآية على طهارة العرث اذ هو والدم متضدان ،
وعن أبي رباب : نحب قول اربع و أبي عبيدة طهارة دم اللحم لكي أستثنى
دم الأوداج والمذبح والعروق فانه نقص . انتهى كلام أبي زياد . والتحقيق
عندي طهارة دم العروق في داخل ولو لم يغسل المذبح وانما ينحس المذبح وحده
ما لم يغسل . لا ان دبحت أو نحررت على كيفية يرجع بها الدم الى داخلها بعد
حره في المذبح مثل أن يرتفع المذبح أو لسحر وينحدر الجسد ومثل أن
ترفع رأسه وتتيقن الرجوع أنت حين رفعت هي أو أمت رأسها ، وفل غيري
من المغاربة يحسن دم العروق ان لم يغسل المذبح ، وينقصه الدم المتجمع
لهصة أو نحوها اذا خرج يائساً عندي وهو من المسحوح ، وقيل هو نجس غير
ناقص وغير مسحوح ، ومن نقصه صوء غيره أو نجسه أو نجس شيء أو ألزمه
غسلاً لزمه عندي أن يصمن له ما استعمل في ذلك من ماء وغيره مما لا يصور
إلا به ، أن يصمن به ما نقصه العسل من توبه وعناقه في غسله أو غسل بدنه
ومصره بدنه بالغسل . في صعوبة الغسل فانه لا بد ناقص من البدن لأمضرة
حدثت على بدنه كشل وحس و نكاف من هذه ان علم العاسل أو طل أنه تقع به
فقد فعل نفسه ما لا يجوز به فعله فلا يصمنه غيره ولا ما صرف فيه وان لم يعلم
ذلك . لم يظن لزم ذلك من نجسه فيما بينه وبين الله ، ولزم من رأى نجساً في
ثوب من ينحرح عنه أو بدنه ان فعله سواء كان هو المنحس أو غيره وكذا
من رأى ناقصاً ، وقيل لا يلزمه الاعلام إلا ان كان هو الناقص أو اسحس ،
وأما من لا ينحرج فانما يلزمه نهيته اذا رآه يصلي به أو بلا وضوء ، وقد اختلفوا
فيمس رأى نجساً في أحد فقيل لا يصلي حلقه حتى يعلم أنه غسله ولو كان علماً به ، وقيل

يجتنبه ثلاثاً ، وقيل ان عاب قدر ما يغسله ان لم يره فيه بعد ، وقيل بهذا في العالم بنحاسته ومن لم يعلم بها فعلى حله ان لم يتعد بغسله حتى يعلم ، ولا وضوء على من حلق رأسه ان لم يصبغ الدم لا كما قيل انه يعيد الوضوء ، ولا كما قيل انه يمسح رأسه بآدمه إلا ان نحست الموصى وكانت مبلولة أو كان رأسه مبلولاً وان كانت نحسة وحكه بالمسن أو غيره مع ماء أو ريق أو نحوها أو وحدها فقد طهرت ولا على نائف شعرة من أصلها على قول ولا على قاطع شعر أو ظفر ، وقصه ، وقيل من قطع شعرة أو ظفراً فإنه انتقض وضوءه ، وقيل ابن بركة : من نزع شعرة أو حدة أو ظفراً من أعضاء الوضوء فلا نقض عليه ان لم يبله بالماء ، ولا في شعرتين أو اليسير أو الخلة الميتة ، ولا على من طرح خبزاً في تور واحرق شعره ، وليل موضعه بالماء عند بعض ، وقيل فيمن قص أظفاره انتقض وضوءه وغسل موضعه ، وقيل لا نقض ولكنه يبيل الموضع ولو بريق والصحيح أن لا نقض بشيء من ذلك إلا ما خرج من الأصل من الشعر ، إلا الظفر الحي ، الحدة ، وقيل ان أخرج من حدة ميتة نصره به فلا نقض عليه ويبل مكانه ، به ينتقض بحسن طيبه بل مكانه ، يبست ، والصحيح عندني النقض بالحدود ولو ميتة وأنه لا يدرى أن يبل شيئاً من المواضع المذكورة ، واحتج في النص بحمل للاختلاف في تحريمه ، انه المتفق عليه شربها والانتفاع بها ولا نقض بمسها بإبسة

وعن محبوب : أصابي بول بعير انتصح على قدمي ذاهباً الى الجمعة فرحمت فتوضأت فقال الربيع : ما حبسك فقلت : بول بعير فقال : ليس ذلك بشيء إلا ان أصابك ما يصبغها ، فلو كان الأمر على ما ترى ماساً أحد لطريق مكة مع الراكب يعني الرحيص في الشرر وأنه لا بأس به ولو أكثر وبيض ما لم تلطخ تلطخاً ، وينتقض الوضوء بخروج السج المتليفة من واحد حركة في دبره بخروج الريح فلا وضوء عليه حتى يشم أو يسمع ، وقيل يعيد ، وقيل ان كان في الصلاة فلا يعيد ولا أعاد

لان الحديث بعدم الاعداء ورد فيها ، وقيل لا وضوء عليه ان خرجت الرمح
 المتبقية من أسفل لامن الجوف ولا ان اشتبه عليه أنه منه أو من غيره ولا
 نقض عند بعض بخروج دم في مخاط أو بزاق ان لم يظلمه ولو استويا معه ، والذي
 أقول : انه باقض ولو غلبه ، ومن خرجت له فيهما علقه دم لا ينسحق انتقض
 وضوءه عدي بخروجها ولا أحكم بنحاسة فيه أو أنفه لانها لا تنفسخ ، وقيل
 لا نقض ، ومن تحلل بعود فرأى فيه دما ولم يره في فمه أو بزاقه فليغسل فيه
 ويحدد وضوءه ، وقيل لا يحس فوه ويحدد وضوءه والكلام في الدم مع القيح
 كالكلالة في الدم مع البزاق أو مخاط والقيح نحس في الاصل وانما طهر بانتقال
 حيله موت ، قيل ينقص لو وضوء خارج من باطن بأسور لا بخارج من طهره
 من رطوبته ومن تخرج مقعدته بأسر خاء وبظهرها وبصلي بها خارجة لم تضره فان
 طهرها ورددها وتوضأ هذا قم الصلاة خرجت عقد عليها بشيء بعد أن يضرها ،
 ولا نقض يوم إلا كان مصطحماً وكان لو خرجت الريح لم يضرها ، ولا نقض
 بعير ذلك إلا ان تيقن خروج حبه . **قد روي** « انه الوضوء على من به مصطحماً »
 وأما قوله **« العيان »** كاه السنه هذا السند ارتفع الوكاه ، فقيد بحال
 اصطحاع مطلقاً وبحال غير اصطحاع مع تيقن الخروج ، وقال كثير : من دم
 متكتلاً ، أثلة مقعدته عن مجلسه انتقض عليه ، وقيل ان كان يسقط المتكبي
 بارأله ما اتكأ عليه انتقض ، واحتلف أصحابنا وعبرهم في نائم قائماً أو راكعاً
 أو قاعداً أو ساجداً ، ولم ينق أصحابنا كما قيل على عدم النقض ، وبحسن لنائم
 قاعداً ولطيه ضمصة ريح بامتلاء أو غيره ، وقيل يجب حينئذ ان كان معه
 اتكاه بلا روال مقعدته عن مجلسه ، وقيل نقض من نائم قائماً أو راكعاً أو
 قاعداً أو ساجداً حتى انقلب حبيب أو أمام أو خلف وينقض الوضوء والصلاة
 الصحت فيها ، وقيل لا ينقصه وتنقصهما القهقهة فيها وينقصها تكشر الاسان بلا
 ضحك ولا قهقهة ، وقيل لا إلا ان صاحبه تحرك بدن . ومن حاف صحكاً فسلم

في غير محله ليسم وضوءه قسدا عليه ، وقال أبو ريدان . فسدت دونه ، ولا ين
بركة . ينقصه والتوقف آخر أمره ، ومن تعدد كلاماً فيها قسداً ، وقال محبوب :
لا يفسد وضوءه ، والله أعلم

وينقض مس العورة الوضوء ، وفيه أقوال في شرحي على البيهقي قبل الصحيح
الينقض بالذكر وبه قال أبو عبيدة ، وفي رواية عنه بالحشفة ، وعنه بالذكر
والدر والاثنيين والمراق والعمامة ، ويختلف في لمس نظير الكف وبغير اليد ،
ولا ينقض على الزوجين بمس الذكر في غير الفرج ، وينقصه مس عورته من
فوق الثوب فيما قال بعض إذا مس على إحدى الثديين ، عرف ماس وكذا
عورة غيره إلا أحد الزوجين مع الآخر ، وينقصه المس بالشهوة في أي موضع
ولو تحت قدم ولو كان المس بغير اليد ، ومن قل لا ينقض بكثرة إلا أن كانت
شركاً أو عيباً أو نعيمة أو كذباً أو عيناً أو حره أو نظراً شهوة . ينعصه بذلك إلا
أن مس فرج المرأة وما يليه غير زوجته أو سريته أو مس فرج أحد بلا
حائل ، والمشهور بنقصه بكل كبيرة فيسأ على السنة فينقصه عقوف أبو الذين
خلافاً لابن بركة فيدخل في الخلاف من قل لأحد نكاح ، وقيل أن كان
مشرکاً فلا ينقض وإلا ينقص ، ومن قل لا ينقض هذا الميسر أو باليسر وإن
قل منافق أو مشرك شيطراً أو مرد لم ينقص ، وكذا من دعا أحداً بما يعصه
كحرق وبغل وحطاب مدكر بخطاب مؤثث انتقص وضوءه وقيل لا ، ووجه
الأول أنه ظم وكذب ، ووجه الثاني أن ذلك ليس ككذباً صريحاً وإن أراد
التشبيه لم ينقص أن واحد الشبه . ينقصه المراح الكاذب وسوء في النقص
بالكثرة أن تكون فعلية أو تركية كترك الصلاة حتى يخرج الوقت من القائل
أن الكبيرة ناقصة للوضوء والصوم بحكم انتدصهم وعسرة بعض . أن فعل
الكبيرة ينقض الوضوء والصوم والظاهر أن المراد بفعل الكبيرة الاتصاف
بها سواء كانت فعلاً أو تركاً ، وقال الشيخ عامر في الإيضاح في باب كيفية

اتخاذ الوطن : أن الترك عند بعض ليس فعلاً

ولا تنقضه المبالغة إذا لم يعن حقيقة ظاهر ، وقيل تنقضه ، واختلف في قاتل بحري ، الغيث أو الريح أو العرب أو نحو ذلك غداً ان لم يستثن ولا نقض بحكاية كلام نقض ، وقيل يعض بالشاد شعر فيه شتم مسلم أو فيه شتم غير مسلم بما لا يجوز لقوله ﷺ « يا أيها أحد الشاعين » ويكره أن يقول أحد لغير أبيه يا أمه ، يا أمه لقوله تعالى « ما هن أمهاتهم » الخ وقوله « ادعوهم لأنهم » ولا نقض ان قنه محاراً وينقضه عدي النظر لفرجه بلا معنى ثم وأيته لابر بركة ، وقيل ان كل معصاً به ، وقيل لا ولو معصاً وهو ضعيف ، وينقض ينظر فرج الدانة لشهوة ، قبل ينظر فرجها منتشرأ ، وقيل لا نقض على ينظر دانة تعشى أخرى ولو اشتى ونقض عند بعض على من نظر الى ميت عمداً وليس كذلك وقد بالنظر لمنزل فيما قيل ، وقيل لا نقض الا ان ينظر حرمة منزل ، وقيل لا ان ينظر محرماً من حرمة منزل وفسره بالنظر الى كتاب أحد اذا عرف كلمة فصاعداً ، وقيل لا والحاصل أنهم اختلفوا في غير ما ورد بالنقض به والله أعلم وحفظ الوضوء فصل من تحديده لأن نقضه ابطال لعمل صحيح متعمد به ، ولأنه ينقض بالمحس ونسجيس الطاهر لا يجوز الا لهم ، ويمنع بالكبيرة والكبيرة محرمة ولأن حفظه أحرر للدين من الالتفات والكلام نسيج والنمل القبيح هذا ما عندي . وقيل نقضه وتجديده أفضل لأن الطهر على الطهر نور على نور وهو ضعيف لما ذكرته ولأن النور على النور ينحصل بتحديد الوضوء ولو لم ينقض ، والله أعلم وأحكم

الباب التاسع

في الحيض وفيه فصول

الفصل الاول

الحيض دمه سود غليظ متين متغير لا يسهل خروجه من ثوب يخرج من الداخلة في السنة السابعة فصعد إلى الأياس ، وقيل في التسعة ويبقى ثلاثة أيام إلى عشرة ، وأما يخرج من قلب من محل الحام والولادة ، هو أسفل من محل البول وأوسع ، فليس حيضاً للدم الأحمر أو الأصفر ولا الرقيق ، لا غير المتين ولا الذي لم يتغير ولا ما سهل خروجه من ثوب ، لا ما خرج ممن لم تدخل في الساعة أو التاسعة على البول الثاني ، لا الخارج من الأيسر ولا الخارج بعد عشرة أيام والداخل حيض ولا استقطع قبل ثلاثة أيام ولا بعد السكس في دحل نره ولا يخرج قطر ولا سيلان وكذا الصفرة ، وقيل به حيض إذا حدث ولو لم يقصر لخارج وهو يسيل قيل وكذا الصفرة ولا الخارج من الدبر ولا الخارج من محل البول فكل هذه الدماء دماء استحاضة لا تترك لها الصلاة لكن إذا جاءه بصفة حيض تركت وإذا قطع قبل الثلاثة فصت ما ذكرت ولكن أيضاً إن دام بعد عشرة تركتها يومين مع احكام بده بعد العشرة استحاضة ، ودم الاستحاضة أحمر رقيق لا رائحة له وهو دم عرق يرجع إلى الصفرة إذا صف أو تبيس فما لم تبرز الدم أنه دم حيض فلا تدع فرضاً بلا يقين ولا يحرم عنها ما حل قبل ، وقيل لا توطأ في حال الاشكال ، وقيل إذا كان الدم أحمر فوق حمرة ارمل فهو حيض إن جاء في وقت حيض أو بعد عشرة أيام ، ويرده أن دم الحيض هو ما ذكرته أولاً كما في الحديث ولعل صاحب هذا

القول حمل الحديث على الغالب فقال : قد يكون دم الحيض حبر اسود وقد يكون غير متين وقد يكون رقيقا

وأقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة وهو الصحيح وهو مذهب الجمهور قال رسول الله ﷺ « أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام » رواه جابر بن ريد عن أنس ، وأما قوله ﷺ « ان الله حمل في كل شهر حيضة وطهراً » فيحتمل أن يكون الحيض عشرة والظهر عشرين أو الحيض عشرة والاستحاضة يومين ، والصلاة ثمانية عشر ، وإن يكون النصف حبصاً والنصف طهراً ، والحديث الأول يعين غير هذا ، وأما قوله ﷺ « تقعد احداً كن شطر دهرها لا تصلي ولا تصوم » فيحتمل أن يكون اشطر النصف وإن يكون ما دون النصف ، ما فوقه منه يطبق على ذلك كله . حديث الأول يعين أنه ليس المراد النصف فلا دليل في الحديثين على ما قلناه بعضهم : ان أكثر الحيض خمسة عشر يوماً ولو سمعنا أن المراد بالشرط النصف لم يكن نصاً في ذلك لمدعى من أن أكثره خمسة عشر لا احتمال أن المراد أن العشرة حيض والثلاثة انتظار ، وتلد وتقع بلا صلاة ثلاثة وأربعين يوماً بوقتها وانتظارها ودا تعدد منها ذلك كل شرطاً أو كاد يكونه وقد قل بعضهم لا ينتظر في الحيض ثلاثة كالنفاس ، وروى في ذلك حديثاً والمشهور أنه يومان وله حديث . أيضاً في الحديث الأول نص في الأقل والاكثر فلا يقاومه الحديث بعده ، أيضاً فقد يكون للمرأة عشرة أيام حبصاً ويومان انتظاراً أو أقل لمكنتها قد تترك الصلاة على عمد لعدم تراءى بنية الحيض ثم ينكشف أنه ليس حبصاً وقد احتج في وجوب الاعادة والصحيح أن تعيد ويصدق مع الاعادة انها قعدت أياماً لا تصلي ولا تصوم ولو أعادت وقد قال انها تقعد أياماً لا تصوم مع انها لا بد تقضي الصوم ، هذا ما ظهر من المسأحة فتأملها . وقيل أقل الطهر ثلاثة وأقل الحيض يومين ، وقيل يوم ، وقيل ساعة ، وقيل

دفعه ، ومن قل أكثر الحيض خمسة عشر قل أقل الطهر خمسة عشر ، ومن
قل أكثر الحيض عشرة قل أقل الطهر عشرة . وأجمعوا فيما قيل ان الحيض
لا يكون أكثر من الطهر ويرد عليه قول من قل أقل الطهر ثلاثة فقد يكون
عنده وقت الطهر ثلاثة ووقت الحيض أكثر ويحور تساويها مثل أن يكون
كلاهما عشرة وقيل أقل الطهر شهر ، وقيل في معنى كون أقل الحيض دفعه
أو ساعة أنها تنقضي بها عدتها إذا لم تبقى إلا حصة واحدة ، وقيل مبتدئة
أكثر حيصها خمسة عشر ولا تنتظر بعدها وإن المعتادة أكثر حيصها ثلاثة
أيام بعد أكثر عدتها ما لم تحور خمسة عشر يوما فإذا كان لها حلال
معتدال أقل وأكثر ثبت على إلا أكثر ، فهو كانت تحيص في بعض الأيام
خمس أيام وفي بعضها عشرة تسب على العشرة واستظهرت ثلاثة أيام ، ومن
اعتادت اثني عشر استظهرت ثلاثة ، وإن اعتادت ثلاثة عشر استظهرت
يومين ، وإن اعتادت أربعة عشر استظهرت يوما ، وإن اعتادت خمسة
عشر فلا مستطهر على المشهور ، وقيل أيضا تنتظر يومين ، وما ذكر من
تموت حالين لها ساء على أن الوقت يثبت بمرة واحدة ويتعدد بلا تسح متأخر
للمتددم ، والصحيح أنه يثبت بمرة أولاً وإذا حدها الدم أول مرة ودام مدة
تصلح أن تكون وقت حيض فهي وقته لا غير ، ولو خالف ذلك في المرة
الأخرى حتى يخالفه بنقص مرتين متواليين أو ما يزيد ثلاثا متواليات فيها
تلتقل وإن لم يتوال فلا تلتقل ولو تكرر كذلك ، وقيل أقل الطهر ثمانية أيام ،
وقيل أن المتدئة إذا حدها الدم أول مرة ودام أكثر من عية الحيض ومدة
الانتظار أنه لا وقت لها ، والصحيح عندي أن وقتها عية الحيض مع انتظار
يومين ، وقيل أن وقتها أقل الحيض وإنها تنضي صلاة ما فوق الأقل .
واختاره بعض ، وقيل أن وقتها أقله وأكبره لا تنضي ، وقد علمت أن انتظار
الحيض في الدم يومين وهو قول ابن عباس ، والذي في صحيح الربيع أنه ثلاثة

أيام إذ قال فيه ما نصه . أو عبيدة عن جابر بن ريد بلغني أن امرأة تسمى
 أسماء الحارثية كانت مستحاضة جاءت إلى رسول الله ﷺ فسألته عن أمرها
 فقال لها « أقعدي أيامك التي كنت نجبصين فيها فإذا دام بك الدم فاستظھري
 بثلاثة أيام ثم ستلي وصلي » ولا سظهار بالشيء الاستعانة به ، وفي الأثر
 أن لما أخذ به ما ذكر عن ابن عباس . ووجه حديثي أنه قاله عن رسول الله
 ﷺ لا عن أحد فكأن مقدا على حديث أسماء لأنه بعيد قاعدة كلبه
 وحديثها بعيد . فعه مخصوصة تحتل الترخيص لها ، وقد يجمع بينهما بأن
 اليومين من . المقرر لها الاستحاضة على أكثر من يومين والثلاثة لمن
 تقررت لها واعتدتها ، وقيل انتظار الدم في الحيض يوم واحد ، وقيل لا
 انتظار ، ويرد على الحديث . انتظار الصفرة وأحوثها يوم لما كانت ضعيفة
 بالنسبة إلى دم كان انتصاره نصف انتظاره على القوم بأن انتظاره يومين
 وأما على أنه ثلاثة فلأنهم لا يريدون تقسم اليوم فسقطوا نصفه اسقاطا ولم
 يثبتوه اثنا لأن استصحاب زيادة ومدة في العدة ، وقيل لا انتظار للصفرة
 وهو قول من قال لا انتظار لدم ، وقيل انتظاره يومين ، وقيل ثلاثة حدفا
 بالدم لتقدمه ولأنه يقينه أيام الانتظار أيام استحاضة سواء رادت على وقتها
 فيما دون العشرة أو على وقتها الذي هو عشرة أو أكثر على ما مر وهي
 ما حقه عدي بإيام الحيض فلا إعادة صلاة عليها بل لا تحوز أعدتها كما لا خور
 إعادة صلاة أيام الحيض فكما تفسق بالصلاة أيام الحيض تفسق بقضاء صلاة أيام
 الحيض ، وكما تفسق بقضائها تفسق بقضاء صلاة أيام الاستحاضة ، يدل
 لذلك قوله ﷺ بعد وصف الحيض « إذا كان ذلك مسكى عن الصلاة »
 وقوله « إذا أقبلت الحيضة فتركي لها الصلاة » ومن أين تعلم لا يتم
 ثلاثة أيام وقوله لا صماء إذ أمرها بترك الصلاة ، والأمر للوحيث عند
 الإطلاق وأمرها بالصلاة والاعتسال بعد ذلك ومن ادعى أنها تعيد فليأت
 بدليل إذ لو كانت تعيد لم تؤمر بالترك إذ هي في آخر الحيض خارجة عنه

ولكن الحقت بالحيض الحقة بخلاف من هي في أوله ونها تؤمر بالبرك ودا
 تين أنه غير حيض أعدت وذاك هو قول ابن عباس ، وقيل أيام الاستحاضة
 أيام طهر نعيد الصلاة وتركها فمن أن كلن لأنه يكشف بكاهن أنهم
 صرحات عن الحيض خروجها خاصا وأما أن طهرت قبل تمام مدة الانتظار
 فيدل ذلك على أنهم بقية أيام حيض أو بقية ملحقة أيام الحيض وإن قلت
 فعلى ثبوت الانتظار ما أحكم د دخلت في الانتظار نحو الصفرة ثم جاء الدم
 قبل تمام قلت : أما على قول اتحاد وقت انتظار نحو الصفرة وقت انتظار
 الدم فلا شك ، وأما على القول بتفاوتها فاما يعتبر عيني الدم تقدم أو تأخر
 لأنه يكون حيضاً إذا جاء في وقت حيض ، جاء بخلاف نحو الصفرة فبيست
 حيضاً وحدها بل مع علة أو بتدبير أو بتقدم الدم على خلاف في ذلك ولأن
 الانتظار بالدم منصوص عليه في الحديث فصلاً ودا حدث صفرة على تمام ، قتها
 في الحيض ثم جاء الدم قبل تمام انتظار الصفرة فلتتم مدة انتظار الدم بحسب
 ماسبق لصفرة ، وإذا جاء الدم على تمام وقتها ثم حدث الصفرة قبل تمام انتظار
 الدم فلتتم مدة انتظار الدم بحسب ماسبق بدم لآخر بقية دم الانتظار ،
 وقيل هكذا القول إلا أنه إن دخلت في الانتظار بالدم ثم حدث صفرة فتمت
 مدتها قبل تمام مدة الدم ولم ير لصفرة منها تغسل وتصل ، وقيل كل من
 نحو الصفرة ومن الدم إذا حدث زال حكم ماسبق مراعاة للحائضة ولو دخلت
 في الانتظار بالدم وجاء نحو الصفرة قبل تمام انتظاره أتمت مدة انتظار
 نحو الصفرة من حين حدث إلا أن لم يبق من مدة انتظار الدم إلا أقل
 من مدة انتظار الصفرة فانها تلتظر ما بقي فقط ، ودخلت بالصفرة
 أو نحوها ثم جاء الدم قبل تمام مدتها أتمت مدته بمسبق منها أو من
 نحوها ، وقيل الحكم لم يدخل به وإن دخلت بنحو الصفرة أتمت مدتها من
 الدم الحادث ثم اغتسلت ولو لم ينقطع وبالعكس ، وإذا انتظر بالصفرة ثم حدث
 الدم قبل الاغتسال رجعت إلى الانتظار وإن حدث بعده فلا ترجع ، وقيل

ترجع ما لم تصل ، وقيل لا ترجع صلا لأنه إنما جاء بعد تمام مدة انتظارها
 فحيثه محي . في أيام الصلاة . وإن قلت فمن أين تحسب أيام الانتظار و أيام
 الحيض ؟ قلت أما سدى فلا يحور إلغاء لحظة اضيق على حساب وعلمت من
 الزمان حول وقت الحيض هو اللحظة التي جاء الدم فيها ليلا أو نهارا فمنها في
 اليوم الى مثلها من اليوم بعده بحسب يوم ، وإن جاء في الليل فمن اللحظة
 التي جاء فيها الى مثلها من الليل بعده بحسب يوم ومن حيث تم أيام الحيض
 بحسب وقت الانتظار كذلك ، هكذا الكلام عندي في العدة : أيام الصيف
 ونحو ذلك كأيام هجر الاح ، وأما ما في الاثر فعلا في الانتظار قليل كما
 ذكرت ، وقيل تنفي بقية اليوم الذي دخلت الانتظار فيه وتعد من غروبه
 الى غروب شمس غد كما في الايضاح وكلامه إشارة الى أن من العلماء من
 يقول انه تعتبر أوقات الحيض بالحساب من الساعة التي جاءها الحيض ليلا أو
 نهارا . وقد قيل مسألة الانتساب متصلا ، مالم يصح : وفي الاثر وسألت عن
 امرأة الخائض ثم جاء وقت حيضها فتبيست فلم تر الظهر قد انتظر من
 ساعة الى ساعة ، وقد اختلفوا في الساعة فمنهم من يقول من تلك الساعة
 التي تبيست فيها الى وقت تلك الساعة غدا الخ ، اعناه ذكر هذا الاثر
 المفيد ان منهم من يقول في وقت الحيض بحساب الساعات عن ذكر هذا
 القول في مقام ذكر أقوال ائمة . حسب وقت الحيض فربما توهم أحد انه
 لا قائل بحسب الساعات ، وقد استغرعت الوسم والحمد لله فظهر لي أن
 الحساب بالساعات قبل الاطلاع على مبيده ذلك الاثر في كلام الايضاح
 فكما تحسب من أول الليل ان جاء في أوله الى أومه كذلك تحسب من الساعة
 الى مقبلتها وكذلك عندي لا يحور حسب لحظة قبل مجيئه ، وفي الايضاح
 انه قيل لا تحسب اليوم الذي ترى فيه الحيض الا ان رآته قبل طلوع الفجر
 والا لفته . وإذا رآته قبله حسبه يوما وليلة فقد زاد صاحب هذا القول
 في الحيض مالم يصح منه . وإذا رآته بعده أو معه أعت اليوم وحسبت من غروبه

فقد نقص من وقت الحيض ما هو منه ، وقيل نحسه ان رآته قبل طلوع الشمس
ولاسيما ان رآته قبل طلوع الفجر لا ان رآته بعد طلوعه ، وقيل نحسه ان
رأت فيه قبل الزوال ، وفي القولين أيضاً زيادة ، نقص وان ارد بهما الأقوال
حب اليوم فقط لا زيادة الميسر لزمه أن يكون قد انقص اذا ألمى ، ووجه
هذه الأقوال في نظر رضى الله عنه أن اليوم يعلق على النهار وعلى مجموع النهار
والليل ، على بعض النهار ، حتى ينقص مجموعهما ولو كان النقص من الليل . قلت :
هو متناول على النهار وعلى مجموع النهار والليل حقيقة بالاسرار ، وأما اطلاقه على
المعص فمحملاً بحمل لكلام عنه الا لزمه ، ولا قرينه على ارادة المعص في
قوله **سنة** « أقل حيض ثلاثة أيام » كثره عشرة أيام ، فليحمل على حقيقة
المتبادرة وهي أنه النهار والليل معاً ولا يفهم من الحديث سواء الاستكلف ويعد
وإذا كان كذلك فهم منه أن انقصود عدم اليوم والليل فيدخل فيه ما إذا نزل ليل من
ليلتين أو يوم من يومين ، ولا مسع هما لاختلافهما هل تقدم الحقيقة بالاسرار
، المحار لأنه إنما هو اد احتمال الكلام قرينة على المحار ، ولأنه قد قدم الجار
هو لسقطت الحقيقة المذكورة أصلاً وألغيت حزمًا وهذا في هذا المقام باطل
وان قيل فيعتبر محار ويعد حكم الحقيقة الأولى ، قلت : لا قرينة على ذلك
المحار والله أعلم

ان قلت اد كان لدم الحيضي موصوفاً في حديث بأنه أسود قد بال من
يقول الدم الأحمر أيضاً حيض . قلت : رأى أن وصفه بالسود والعلظة ونحوهما
حار على الأصل أو على العاكس لا لارم أو ان ذلك علامة وهي تطرد ولا
تعاكس أعني أنه يلزم من وجودها وجود الحيض ولا يلزم من عدمها عدمه
كما حمل بعضهم ثلاث علقات متتابعة حيضاً حراء لمن جرى الدم السائل
لو حود العلظة والسواد وأصلهن دم ولا ينجون من تن ولا يجر حرس من ثوب
والمشهور أنهم ليس حيضاً ولو كثر وتدن ، وقيل ان قاربت صفرة علقه

أو كانت واحدة منهما بعد أخرى فهما حيضان لم يقطع بينهما غروب شمس
أو طوعها ، وقيل ان لم تقطع صلاة ، وقيل لا تكونان حيضاً الا ان اقتربتا ،
وكان أصحاب هذه الأقوال استعرضوا السيلان ، كنعوا فيه بسيلان الصفرة مع
العلة لأن الصفرة أحت الدم بل هي دم ضعف حتى اصفر ، وقد جعل بعضهم
أيضاً الصفرة حيضاً في أيام الحيض تقدم منها لده أو تأخر ، أو تقدم وتأخر ، أو
لم يتقدم ، ولم يتأخر ، وجعلها بعض حيض في أيام الحيض كذلك وفيها اذا لم
تخص قص وفيها بعد صلاة عشرة أيام ، أو خمسة عشر وفيها اذا خرجت من العرس
وفيها دانت ترصع ، وفي دانت مدة الشهر ، جعل بعضهم حيضاً في ايام
تقدمها دم حيث بعد لها ان تعص به الحيض يقول انها قبله ، وقيل ليست حيضاً
في أيام الدم ولو تقدمها دم ولا في أيام الطهر ، وقوله ^{سواء} « الحيض
دم أسود » عطية فاذا جاءها الدم تركت الصلاة واذا حامت الصفرة بعده
« هو قبل بدم » فانه انتقلت ، صلت ان تم قبل الحيض ولا صلت بدون اعتساف
« يردده قور » كأنه لا نعم انه اذ من حيضتها حتى ترى القصة البيضاء ، وأما
قول أم عطية الأصبغ به كذا لا بعد الصفرة والكدره حيضاً في من
الشيء ^{ثمة} لا بعد الصفرة الا ان تقدمها دم حيض بدليل رواية أبي
داود : كذا لا بعد صفرة ، والكدره بعد الصفرة حيضاً الحديث ، وبدليل
ما أوردته كلام عائشة من أن دم حنة في الحيض لا يخرج منه بصفرة بل بالماء
الأبيض وليس معه ما قيل أنهم ليسوا حيضاً ولو بعد تقدم دم الحيض والخلف
في الكدره ، واترجه مثله في الصفرة ، وقيل ان خالط الدم الصفرة نظراً
للأعطب ، والله سرك وتعالى أعلم

الفصل الثاني

في فرش مسائل يستعين بها المبتدئ

على لاستنباط من القواعد المتقدمة

من حيض أربعة فصعدا إلى عشرة فحضر ثلاثة أيام فصعدا
وظهرت في أي من وقت حيضها فذلك حيض تنقضي به العدة . . . سبق
الاحيضة واحدة وتحسبها حيضة ان بقي غيرها لأن أقل الحيض ثلاثة أيام
وذلك حيث يسوع لها أن تعطي للحيض ، وإن كان حيض ثلاثة أيام فصعدت على
تمام الثلاثة فأحرى أن ذلك حيضة فلو حاصت يوماً من أيامها لم يكن ذلك عدة
لا منه من قال إن أقل الحيض يوم أو يومين ، وإن حاصت يوماً وطهرت
وماً وهكذا ، أو حاصت يوماً من أيامها وطهرت يوماً من أيامها فاختلف
وتفاوت في أيام حيضها . . . كما لا يخفى من علم أيام الطهر فظهرت في علم
أيام الحيض أو تساووا في حيض وهكذا أول حيض مستدته فحدثت تتحد
الوقت ، . . . إذا ظهرت المعدة عشرة ثم رثت الدم يوماً أو يومين في ربيع أوائل
أنه حيض تنزوج به لا أقل من يومين ، ليلة ، وقبل أن تطهرت خمسة عشر يوماً
الدم كان حيضاً مطلقاً ، وقبل أن تم يوماً أو يومين ، وكان . . . ربيع يقول : كل
دم رأته بعد صلاة عشرة فهو حيض وكل غيره يقول : لا تعطي للحيض
إلا بعد خمسة عشر يوماً ، . . . حذر أبو الخواري قول الربيع ، . . . من نهت
لصفرة من الدم قبل تمام وقتها مكثت بالصفرة حتى ينه ولا ينتظر بعد تمامه
بالصفرة . . . قبل تنتظر انتظار الصفرة ، وإذا ظهرت مرة قبل تمام وقتها فصلت
وماً أو أقل أو أكثر ثم رجع قبل التمس الدم أو الصفرة على قول

فيها فلتترك الصلاة حتى يتم وتنتظر وسواء في ذلك طهرت قبل أقل الحيض أو بعده أو معه ولكن إن طهرت مع أقله أو بعده اغتسلت وصليت وإن طهرت قبله صلت بلا غسل وفي إعادة ما صمت في الطهر الواقع في داخل وقت حيض قولان الصحيح عندي أنها لا تعيده لأن ذلك طهر حقيق ولو اكتشفه الحيض ، وقيل أنها تعيده لأنه تقدمه دم وتأخر عنه آخر أو ما تعطي به للحيض علم أنه وقت حيض وبه من جهة الحيض كمن فيه الحيض ولم يظهر وهكذا خلف أن ما أب أو وقتها في الحيض بالطهر وختمت بما تعطي به للحيض وإذا تم وقت حيض وعقبه صغرة أو دم أو حتمت وقته بطهر وعقبه ذلك فقبل تنتظر ما لم تغسل ، وقيل ما لم تصل أو يخرج وقت الصلاة ، وقيل أن كانت أيام الدم أكثر من أيام الطهر كان حيضاً وأحدث الكل وقتاً ، ويمكن لها وقت ، كذا أن استوت ، وإن كانت أيام الطهر أكثر لم يكن ذلك حيض إلا أن كانت مستدثة واحدة ثلاثه أيام متتالية ، أحد هذه المشايخ ، وإن أنت حائض بصغرة ولم يخص قط غسلت المحس وصليت وليس ذلك حيضاً . لم نر دماء رثة وذهب قبل الثلاثة غسلته وصليت ، وفي بدل ما تركت من الصلاة قولان ، ونحن نعلم عدمه فيما قيل ، والواضح عندي وجوب قصه . إذا الصلاة إذا تركته لدم وانقطع قبل الثلاثة ، وقيل تقضي والواضح أيضاً أنه لا قصه على من حصلت واستمر لدم بها حتى حاور وقتها واحتلت المشرقة : فقيل أن استمر بعد أيام الانتظار أعدت أيام الانتظار وما قبلهن لانكشف أن ذلك ليس حيضاً ، وإن صهرت قبل تمام الانتظار أو معه لم تقض ، وقيل لا قصه مطلقاً وإن جاء الدم ولم يفيض ولم يقطر وأحرقته فركت الصلاة هلك وزمنها مغلظة في الأشهر ومن قال الحيض حدوث لدم ولو بلا حيض حرج ولا قطرة يرمي شيئاً وكذا في الطهر لا تصلح به إلا أن حرج وحده وإن صلت بأخراجه لزمنها مغلظة وهلكت إلا عند من من تطهر

بحدوثه ولو لم يخرج الى خارج العرج ، ومن رأت الدم يومين ورأى غايته ثم
 أنها لثمة العشرة فاليوم والحادية حيض وكذا ان رأت يوم ثم رأت ثمانية
 رأتها عشرا أو بعده ولعشرة وما دونهما حيض والرائد استحاضه ، وقيل لا
 يكون ذلك حيضا حتى يكون الدم أكثر مما بينهما من صور أو نحوه ويكون
 الطهر حيضا ان كان قبله وبعده حيض بها قبل بعض ، واحتجوا ان الحيض
 يعني أنهم تحسب أيامه في أيام الحيض ولا يعني أنها ترك الصلاة إذا حدها
 قبل تمام حيضها كما قال بعض المحققين أنها تركها في تمام الوقت وما يرى حمها
 الدم عادت وان راحها قبل تمامه لم تعد في كل الطهر أكثر من الدم لم يكن
 حيضا وان رأتها أربعة ثم ال خامسة رأتها عشرا في كل حيض ، قيل انعقاد
 وليس كذلك بل قال بعض أنهم لا تعد أيام الطهر ، وقد احتجوا بما يبي عنه
 المرأة في الحيض والنفس على قدر اختلافهم في أقلهما ، قد مر بين أهل
 الحيض ، واحدهما أيضا في تعلق أيام الطهر بالدم البق والآخر قبل تعلق
 مطلقا ، وقيل لا مطلقا ، وقيل ان كانت أقل من أيام الدم أو سواء ، وقيل
 لا تعلق ما بعد ثلاثة أيام متصلة في الدم ، والله أعلم

الفصل الثالث

النفاس حيض ويسمى الحيض نصف نفاس وأقل النفاس عشرة وأكثره
 أربعون وانتظار دمه ثلاثة وصفرته يوم وليلة كصفرة الحيض وقيل أكثر
 النفاس ثلاثون وقيل أكثره أربعون لكن ان دام الدم استحصت الى عشرة
 ثم تغسل وتصل ، وقيل ثلاثة أشهر ، وقيل كاملاتها ان كانت صغيرة ، وقيل
 أربعة أشهر ، وقيل وقت البكر انقطاع الدم ولو طال ، وقيل أكثر النفاس
 تسعون يوما ولا تنتظر بعد التسعين ، ولا بعد ثلاثة الأشهر أو أربعة لأشهر ،
 وقيل تنتظر عشرة ولو بعد ذلك ، وقيل ثلاثة ، وقيل لا تنتظر الا ان كان

وقبها دون أربعين ، والصحيح ما ذكرته ، وقيل أقله ثلاثة كالحيض ، وقيل
سبعة ، وقيل ساعة وإذا ظهرت ولو في ساعة ولادتها أو لم يخرج منها الدم أصلاً
اعتسلت وصلت أو تيممت إن لم تطلق وصلت وإذا راجعها الدم قبل تمام وقتها
إن كان وقت أو قبل أكثر المدة إن لم يكن لها وقت دونه تركت الصلاة وقيل
إن راجعها لدم بعد صهر خمسة عشر يوماً فهو دم حيض لا نفاس ، وقيل إذا
ظهرت بعد قتل النفس ، ترجع إليه بل لله أيه صلاتها أو عشرة أو خمسة عشر
إلا إن راجعها الدم قبل الاعتسار ، وقيل ترجع مالم تصل أو يخرج وقت الصلاة
وقيل لا ، وأما إذا ظهرت طهرًا بعد عشرين ففصلت ثم دما في يومها ولا ترجع
فقد صرحا وقت ، وقيل ترجع للنفس إن راجعها الدم قبل الأربعين وإن
ظهرت عشرين يوماً بعد عشرين دم النفاس كانت لها وقت طهر وعنه ^{بأنه}
« لا نفاس للمساء قبل الأربعين » فقيل هو على عمومها فمن وضأها قبل
الأربعين على طهر وصلاة أمساء ولا تفسد عليه ولو راجعها الدم ، وقيل من أت
طهرًا حين ولدت فأنها تصل ، تدعى الزوج ثلاثة أيام ، ويثبت الوقت لمسددة
في الحيض أنه النفاس مرة

سد العتقة أربعة أيام ، والعققة تسعة ، والمضعة أربعة عشر ، والعظم
غير المكسور حملاً أحد وعشرون ، تدعى الخلقه أربعون ، والانتطار في هذه
المواقيت كلها ثلاثة أيام ، وقيل عشرة وفي الأثر اختلاف فيمن التقت
مصعة أو عققة ، فقيل بمساء ، يخرج من لعدة بها ، وقيل من عدة الطلاق ولا
تدعى الصلاة ، لا توطأ على ذلك احتياطاً لا حكماً ، وقيل لا حتى تطهر بها
حارجة من ، وقيل تطهرها المساء من فلان ولد فصل فوطن ، وقيل حتى
يعرف ذكرًا أو أنثى ، وقيل لا تكون بهما مساء ، لا تستحق اسم إلا به
يسمى ولما من ، أت بعد إلقاء المصغة دما وميزته أنه ليس حيضاً لم تدعى له
عدة ، إن عرفته حيضاً فحائض ، وقيل في القبط أنه إذا صح أنه من أسباب
لولد فعدت له كالنفاس ولو كان ثلاثاً أكثر ، وقيل حتى يكون عققة ، وقيل

مضغة ، وان كانت غير مخلقة ، وقيل حتى تكون مخلقة ، وقيل حتى تكون
لحمياً مطلقاً ، وقيل حتى تقين له حارحة ، وقيل حتى يقين انه ذكر أو أنثى أو
حيث ثم تقعد للبدن وتنقصي به العدة ، وقيل كالحائض لا تنقصي به ولا
تزوج حتى ينحصر ثلاثة ولا يردده الزوج ، وقيل يردده ما لم ينحس للزوج
وان أسقطت وان لدم فلا يطأ ثلاثة أيام ومن يرد دمها وطئها وان ولدت
أول ولادة في أول رمضان وطهرت على عشرة فصلت وصمت ، صامت
عشر منه ورجم منه في أربعين فقبل ان تمت أيام شهر صاعقة ثم راحها
في الأربعين ثم صومها لانها ختمته صاعقة طاهرة ، وقيل لا الرجوع فيها وهي
من بدس ، احتير أن تبدل حبيباً دماً على خمسة عشر طاهرًا ثم راحها
حتى يتم لها صومها وانما يأتي بعد خمسة عشر حيض لا بدس فهو وديت في شعبان
ومكثت منه نساء عشرة ومن رمضان عشرة ثم طهرت وصامت منه خمسة عشر
فجاءه في خمس الأول ، حرمة لم صوم لأنه حيض وإن أرها في رمضان
فمن مضى خمسة عشر مندهرت انقص ما صومه ، والصحيح عندي أن كل
صوم وقع في طهر دين ، ولو قبل تمام أقل حيض أو القياس فهو صحيح محرر
رحم الدم قبل أقل الحيض أو البدس لانها منه ، وبالصلاة والصوم اذا أت
طهرًا ، والله أعلم

الفصل الرابع

لا تترك المرأة الصلاة والصوم عندي حتى يخرج منها بعض اولاد ، ولو
بلا ماء ولا دم لأن خروج بعضه شروع في الولادة ، ولادة لبعض الولد
وأما من ذلك فليسست حائضاً ولا نفه ، وكيف تعرفهم ، بل قيل لا نعرف حتى
يخرج كله ، لا كما قيل أنها د رأت أعلام الولادة تركت كله ، وصرب
الطلق ، لا كما قيل تفرث د رأت دماً لا مثل صبرة ، قد ضربها الطلق ومن

رأت دماً وظلت أنها حامل فكانت تصلي وتصوم ثم بان أنه حيض ولا حرج
 بها أبدلت ما صامت فيه وإن صر بها الطلق فحائضت دفعة دم ثم رأت فعلها
 للعسل والصلاة إن رأت طهراً فيه قيل وإن رأت مثل صبرة وتقدم دم
 غسلت وصليت، وقيل لا حتى تطهر، وقيل إن رأت دماً أو صبرة صلت إلا
 إن كانت على نحو ما كانت عليه قبل أن تكون حلي فله أن تدعها، ولحق ما
 فيه إربيع رضي الله عنه. أنه إن بان حمل فلا تترك الصلاة والصوم ولو جاءها
 الدم على نحو ما كان يحبس قبل الحمل لقول رسول الله ﷺ « ما كان الله ليجمع
 حبساً مع حمل » فله طهراً الحمل، لوفي الدم، وقيل أنها كستحاضة ولا تأطأ
 وقيل إذا رأت دماً ونفقاً هادي، ركعت للولادة تركت، وقيل إذا رأت
 دماً، وقيل إذا رأت ماء وصر بها الطلق ولا يجامعها زوجها في الوقت الذي
 تترك فيه على تلك الأقوال، وقد قيل إن انفقاً الهادي وجامع زوجها فلا يقيم
 معها وإن كان يحبسها كما قبل الحسن ثم أسقطت أبدلت ما تركت أيام الدم ولها
 أن تعيد الكل وقتاً واحداً إن قدرت والا فنجد كل صلاة مثلها وإن تعيد
 الحائض والنفساء ما تركتا من الصوم لا الصلاة لكثرة تكرار الصلاة وهو
 أعزها كانت مشقة، وقيل لأن حواء لما حاضت سألت آدم عليها السلام عن
 الصلاة فقال لها « أنركيها » فسقط عنها بذلك ولما أتاها في الصوم قاسته
 بالصلاة فكانت « تستمره في الاطعام » ثم « قيل إن نامت طاهر عن
 مغرب واستيقظت حائضاً أعدته إن ذهب وقتها والا فلا وإن صيغت أعدت
 واستغفرت، وإن نامت قبل وقتها واستيقظت حائضاً، قدوت صلتها إذا
 طهرت لأن الدم ثم تدرمه الصلاة إذا استيقظت إلا إن عمت بحبي الدم أول
 وقت حتى لا تدرك الصلاة بمقدماتها ولا قضاء عليها إذا دخل الوقت عليها
 صهراً وقعدت دون ما تدركها بمقدماتها فحاضت، وقيل إذا دخل الوقت
 عليها صهراً فلتقض الصلاة إذا طهرت ولو جاءها الحيض قبل مصيها تترك

ذلك ، ورغم قومت أنها لا إعادة على من نواست عن الصلاة مقدار ما تنقيها
مع مقدمتها حتى حاصت لأمر الوقت واسع لها إلا أن نواست حتى لا يبقى
مقدار ذلك وقولنا أقوى لأنها حوطبت بأدائها وقد بقيت طهراً مقدار
وإذا طهرت وبقي مقدار وجبت عليها وإن بقي ما تدركه بدو مقدمتها أو
أقل من ذلك فقبل تقضيها بعد لأنها طهرت في وقتها ، وقيل لا يبرم قصدها
لأنها لا تدركها لو شرعت فيها ، وقيل تصلح في حينها بما تدركه من تطهر
وتتيمم لما لا تدركه ثم أتت به ، وتطهرت ، وقيل لا تيممها ، وقيل كانت
تدرك مهاد ركعة بعد التطهر فتشروع فيها بعد التطهر ثم إذا كان الطلوع أو
الغروب فلتتظفر حتى يتم وتتمها ، وقيل تفعل هذا ولو كانت تدرك الركعة
بالتيمم ، وهكذا كل من ضاق عليه وقت من حبس أو نسي أو من من
غير وضوء أو طهارة والنفاس والحيض في ذلك كله سواء حدثت ودعاها
وهكذا مواعيد الصلاة حدوث ودها كالجنون ، الأسماء مثل أن يدخل
الوقت ويبقى عاقلاً مقدار ما يصلي بمقدمات الصلاة ثم يحس أو يبقى أقل أو
يقيق وقد بقي من الوقت مقدار ذلك أو أقل على الخلاف في التخصيص السابقين
وإن طهرت ليلاً في نصفه الأخير قصت الوقت لا العتمة ، وإن طهرت في
النصف الأول لزماها ، وإن طهرت واشمس بيضاء بقية لزمها لعصر لا
طهرت بعد اصفرار الغيب ، والحاصل أن مرجع ذلك في الخلاف في أول
الوقت وآخره والاشتراك وعدمه ، وإن دخل الإنسان الصلاة أول وقتها شخص
بعض أو حر قبل الفراغ بخلاف في لزوم الإعادة ، ومن طهرت من
حيضها الأول قبل عشرة أم من ندمها الأول قبل أربعين فبقيت لا تصلي
حتى بلغت ذلك طمأناً منها أن لا تصلي الخائض قبل العشرة ولو صهرت ولا
النساء قبل الأربعين ولو طهرت لزماها القصه والكهدة إذا لا عذر في
الجهل إلا على مذهب أصحاب المشرق ومنهم يدفعون الكهدة عن فعل ما

بوجوبه لجهل أو شبهة لا عهداً وهدى حرمة لا أن كان مما يعلم من الدين
 بالصراحة كتحريم الزنى ونهم يوحى عليه الكفارة، ووافق بعضهم غير
 أني لا تلزم عندي الكفارة كل من فعل كبيرة إنما تدرم حيث وردت
 والكنى لا أبوح بذلك لئلا تجترأ الطهارة على المعاصي معرضين عن العصب
 الدائم من صيرت في أيام حبس في رمضان فركت الصوم تسطر وجوع
 الدم تظن حو ذلك أدات ما ترك مصناً، وقيل ما مضى مطلقاً وهو
 الصحيح منه، وقيل أن رجماً في أيام الحيض أدلت ما أفطرت والا
 أدلت ماضى، وإن اغتسلت حائض أو بعد الطهارة، نكس أو بعد
 مستعمل في صوم أو اغتسال أو لا يجزي وحدها، ووجه حرمت عليه عند
 بعض ولم يحرم منه آخرين أن فعلت ذلك بجهل أو تحرم عند بعض بالمستعمل
 لأن بعض يحرم الصوم ولا اغتسال منه قد سمع في لونه أو الاستل
 الحتم في جمع، جمع في، وقيل لا تحرم، يوم تغتسل، ومن لا يحرم
 لونه نصير، هلكت جميع قبل الغسل، وقيل عصى في لباس، بعده قبل
 الطهارة، بعد حبس قبل الطهارة، حو أن الروح انطلق فالفرج من الغسل بالماء
 حو، ومن يغسل الفرج والرأس، من أرم المستحضة عيلاً لكل صلاة
 أو لكل صلاتين قال: إن أدت الغسل غسلت له بعد امريضة، وقيل لها
 الغسل إذا سلمت من المرض، لا يحيد غسل، قامت مكاتب، وقيل ما
 حنطت وصوم، ولم يحدث بها حدث سوى ما بها، حتى يحصر صلاة أخرى
 فلتغتسل لها، وقيل لا يرمها غسل لا عند الخروج من أيام الحيض،
 والله أعلم

الباب العاشر

في الجنائز وفيه فصول

الفصل الاول

عسل ميت، احب لهوه ^{بترج} «اعسلوا موتاكم» وهو فرض كفاية
ويجزي فيه ما يجزي في غسل الجنابة والوضوء، على الخلاف السابق فيهما
والمختار أنه لا يجوز لا يصبق الا في الثانية والثالثة فيجوز بغيرهم
كأن سدر مدق، في يخلط في الثانية، كونه في الثالثة لأن حب مرة وما
فوقها سنة مستحبة، ويجب أيضاً برع المحسن من حسده لاستحبابه لو حوت
العسل وهو لا يتم لا بذلك ولكن يجوز تقديمه بعد غسل على ذلك كان لا يماشر
المحسن بذلك، اد غسل هو فيه المحسن لا يظهر به بعده غسل له موضع فيه
غسل الميت، غسلت أو ثلاث ويجب أن يموت له لأن وضوءه من مقتضات
الاستئصال، وقيل لا يجب كفيه عنه ثلاثاً، يصب على جهة ماء ثلاثاً ثلاث
عركت، حرمة اسكل صفة أو أن يغسل كله ثم يعاد، بعد فري لا يتم وضوءه
عنه د لم يمس نجساً رطباً أو جافاً لأن الماء لا ينجس حياً ولا ميتاً
والماء حد مضطرب منه، وقيل يتمضمض بالماء لا لمجسه، موضعه قبل غسل
أولى ويجزي يده على رأسه ولا يشق مسح به ولا يده في ذلك حد من
توجه لفيه ومنحريه فلا يرجع من فرجاً تصرف به احسن ويختار وضوء الحي
لأن الحي يرجع الماء فلا يعتمد ما يخالفه، وقيل يضمض له ولا يشق، يلف
يده بخزقة غليظة اذا وصل فرجه أو ما لا يس إلا غسل رجله حية أو
سرمته أو غسلته فليل يناس في كل موضع كحال الحية لأنه يجوز في ذلك
في حال الحياة ويبقى على سكاكهم في حية إن شاء الله، وقيل لا يناسان

ما بين السرقة والركبة فتزِيلُ لَهَا منزلة الرجل مع آخر والمرأة مع الأخرى ،
وقيل لا غسل منها لا ما ينس لأحسب من الأحنفية كوجهه ، كف ساء على
حوا منهما فلا يغسل سوى ذلك ولو لم يلب يده لأنه لو جمعهما أه التمسها كل
زنى لا يقطع العصمة بالموت ألا ترى أنه يتزوج حنثاً أو يتسراها إذا ماتت
بلا مصي عند ، وقد قيل أنه ن تزوج حنثاً أو تسراها بعد موتها فلا يغسلها
والقول مانع مطلقاً اقيس والسماع ورد بخلافه ادروي أن عبداً غسل قاطمة
رصى الله عنها ، وإن أنكر غسلته روحته وأنه غسل روحته كانت له ، وإن
نأوسى الأسعري غسلته روحته ، وإن أنشه رصى الله عنها قالت : لو
استعملت من أمري ما استدرت ما غسل الذي ^{ميت} غير أراحه ولم يسكر
عنه ، وهذا على عمومه يفيد أن الزواج والزوجه يغسل كل واحد الآخر ولو
رققبي ، أه أحدهما ، قيقاً إذا وجع الكحل أو كانت مشركة لأن عدم الارت
لا يقطع آثار النكاح والتسري كالكحل ، وإن لم يتسرا أمته ولكن جعلها قعيدة
ببنته ، صنف قيل يغسل ، أو يغسله ، ويستحب أن يغسل المشتركة روحها المسلم
بمحضه ، صنف لأنهم لا تهم من عليه ولكن من الزه حين غسل الآخر ولو
كان بهما أه أحدهما عيب حجب ثم أحدهما قبل اختيار ولا يغسل مصلقته
، لا تغسله ولو صلاقاً رحيماً ولا أرى القيس حتى الزوجين ، وذكرنا عن موسى
بن يحيى من سبب صحابة المشرك أنه غسل أخته بلف يده بين سرتها
وأكفها ، وعن هشام بن محمد ، كأي ، وعن مسبح لا يطهرها ولو
فقد ، حر في المريض ما حر في الميت أن قدم ، وعن هشام : أن حر في
الحية حر في موت ، والله أعلم ، ويرفع طهر الميت ورحلاه قليلاً قبل
الاستنجاء بانه ويفغر لوجهه سراً قيقاً ثلاثاً ، لم يكن حبلى لثلاث يصير بحملها
ويستحب بالحجارة أه ما يستحب في الميت ولا يمنع غسل الميت الموحد إلا
الصلوات لظن أن نجس لا يرفق ، أنكر أن قبل غسل الحشود الداخل وتظهر

بذلك وليس كالتمر يقى د لا قطع فيه فلا يفس عليه ، وقد قل غير واحد ان الميت الجنب يغسل غسل الميت فقط لا غسل الحية أمر به هو في حياته وموت بموته ، وقيل غسلتين : غسلة جنابة وغسلة موت وكذا اختلف في الميتة الحائض أو النفساء . وعنى الثاني يغسل الميتة ذات الجنابة والحائض أو ذات الجنابة والنفساء ثلاث مرات وعنى لأول مرة ، والله أعلم

ويجوز غسل الجنب والحائض والنفساء الميت وان غسلت امرأة رجلاً ورجل امرأة ولو بماء مرة ولو كانا أجنبيين ووجد غيرها ممن يتأهل لذلك أحراً عند بعض ، كمن الفاسل ان كان مكافاً ، وقيل لا يجزى وكذا الوضوء وكذا ان غسل لائبة أو بوضوءه يدونها أو غسله أو توضع له محبوس ويجزى ارأله المحبس والاستسقاء من هؤلاء . ومذهبنا يحرم ذلك كله من غير طلع ، وإذا غسل ميتة حدث منه حدث أو غسل به نجس من غيره مملول انتقص وضوءه سدي لا غسله وهكذا بعد الوضوء ليس كما قيل انه يعاد مرة فقط ولا كما قيل يعاد مرتين وذلك ثابت ، وقيل يتم به ملاء ليس خمس وقيل سبع ، وقيل ما أمكن ، وقيل له حدث فقط ولا بد من شئ وار أحدث أو نجس لم يرد بعد ما أدخل في النجس غسل محل النجس فقط لا يعاد وضوءه ولا غسله . وجهه ان دحه في النجس منزله في ذلك مرة واحدة في القبر ، وقيل يعاد ما أمكن ما لم يدفن ، وقيل ان ظهر حدثه على كفه أعيد ، وقيل لا يعاد . نص لا يخرج من الفرحين ، وغيرها يغسل حدثه فقط . نخرج حدثه غسله ولو كان في النجس أو القبر وان غسل نجس أعيد . لم يحجب مساده ووضوءه عليه قبل غسل أو الوضوء أو دوحاً ، وقيل يفعل له ذلك ولا يعاد . ومن دوحه لا غسل لم يحز نبشه لذلك ، وقيل ينبغي لذلك ونسب للأكثر ما لم يتغير

ويجب غسل كل موحد ولو عبداً أو صغيراً ولا يجب على عبد ومرة لقوله

تسمى « عبدا مملوكا لا يقدر على شيء » وكذا الدفن والكفر ، خل ، الصلاة
 حتى الميت إلا ان أدرك ما كلفه منه يدبرها ذلك وان لم يوجد إلا
 حرم غسله أو غسلوه فلا غسل وروج وان لم يكن إلا كتبه عليه
 غسل بعد غسل يديه ، وقيل غسل أو لم يغسله من كفاية ، والعس ، كذا
 مشرك ، وقيل يعدل في ذلك كله ان التيمم كالحقيقة مع أحسن ، وروى
 الله في أحدهما وفي ذلك كله من قول الثوب ، « بكر من مات من الموت في
 ثوبه إلا ان كل مشرك مع الله يتزعج ثوبه أو من لا يجد الثوب ، ولا
 العس ويصل العرق ولا يجرى مدقه ومن مات في البحر ، غسله
 بوحين بعد غسل وكفن وصلاته ثم يرمى في البحر لعله يجد أحد فيدونه في
 وان لم يكن نوح يرمى في البحر ، وروى يجرى في الماء غسل ثوبه
 من احتمال ميت البحر الدخيل لا قد دحر ، وروى حيف من صدق طوله
 كجده ، ومحمد بن تيمية ، غسل يغسل عليه ، وقيل غسل حده
 فيمسح بها وتغسل النساء جميع ، بحمله حرم ، أيده ، أي شيء مشهور
 في الميت نحره ان لا عس ، أو طيباً ، لا يعطى ، أنه لا يحرم ، ويكفن
 في ثوبه أحمره ويدفن حيث مات ، حرم ، يعطى ، أنه لا يحرم ، أفضل
 وقالت عائشة رضي الله عنهم ان احرامه ، يديه مضجع ، كذا في ثوبه
 فيعطى كله ، عس صبي ، به من يديه ، لا يفضل قتيلا يعرفه ولو تعده ، به
 رفق ، وقيل ن تعده ، له سبر ، لا يغسل ، لا يتزعج عنه الا الخضر والله يوصي
 ان لم يغم على كتفه وهي مدخل الرأس منه ، لم يعطه ثوبه ، بدسه آخر ، عس
 ما انكشف وان لم يكن عليه ثوب كفن في واحد ، ول بعض صحابة لا
 لا تغسلوا عني دمي ولا تنزعوا عني الا احفيل ، وروى مس ، في أحسن عدا
 وقيل ينزع العسل لا الخلف ، ينزع احفيل ان كل نقب ، كذا في عسل ، عسل
 سائر الشهداء ، وقد غسل عمر رضي الله عنه ، شهيد ، عسل ، عسل ، الله
 ﷺ وقد مات شهيدا من سم اليهودية لأنه قل ، « لست أكلة حيس تغادق

ولأن أوان قطعت ابهري ، فكان ابن مسعود وغيره يرون أنه عليه السلام مات شهيداً من الصبر ، وقيل لا يغسل الشهداء مطهر ، واختار حميد غسل الشهيد . لو شهيد معرلة ان لا يخف صرره ، وأمكن لانه زيادة في كرامته وطهارته ، واعتز به الشيخ عبد العزيز مؤلف السبل رحمه الله ان طهارته وكرامته هو . في شهادته الا ترى أن دمه طاهر عند بعض ويفوح كالسك يوم القيامة ، أيضاً ورد عن رسول الله ﷺ في شهداء أحد « رموه في نياهم بلا غسل » . قال « . . . تكلم بهم » . فنهى بمنور يوم القيامة اللون لون الدم والريح ريح المسك ، قيل . لا يغسل قتيل بين القرى لا يدري قاتله ، والصحيح عندي غسله ولو فرض أنه شهيد ، . حدث ابن شهاب باسناداه الى جابر بن عبد الله ان رسول الله ﷺ كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد يعني مع فصل بين عمي . نهم بعض الثوب أنه غيره ثم يقول « أبهم أكثر أحدًا بقرآن » . ود شير الى أحدهما قدمه في اللحد وفس « أنا أشهد على هؤلاء يوم القيامة » . فيه فنهى بدمهم ولم يغسل عليهم ولم يغسلوا وهو راءيه صعبة من جهة ترك الصلاة ، و مشهور أنه صلى عليهم ، وعن عقبه بن عمر : صلى رسول الله ﷺ على قتلى أحد بعد ثياب سبعين كالمودع للأحياء والاموات ثم طلع المدر ففس « في بين أيديكم فرط » . وهي صلاة ميت لأصلاة بمعنى مجرد الدعاء فيؤخدمه الله قد صلى عليهم حين ماتوا إلا هدية ديم وإنه يجوز تكرير الصلاة على الميت ولو بعد موته ، لو طالبت المدة ، وأما اشكال الجمع فقد تأولته بالفصل . الاطبل المسيون يغسلون عندي بخري حكم الاسلام عليهم بالسبي ، وقيل لاحقى يقسمو أو يتحدو لميت اهل أو يحرره الامام . والصلاة والدفن للقلة كالغسل ، واحتلف في المراهق المسي ان مات ، ومن وجد قتيل لا يدري انه موحد أو مشرك ولا علامة فلا يلزمه عندي الادفنه ، وقيل يعمل له حقوق الميت كما حتى يعرف انه مشرك ، وقيل ان كان في أمصار الاسلام عملها

كفر ميتا وبما فوق الواحد أو في عال يزيد عن الثلث ضمن لو ارثه ماعدا
 الواحد أو الزائد عن الثلث وقال غيري أنه يضمن ما اراد عن قيص وعمامة
 وسراويل وكذا يضمن ما فوق العسلة الواحدة وما يطيه به ان كان ذلك
 بمال ولو لا أثر عن رسول الله ﷺ في عدم تصمين من رش ماء على قبر بشمن
 لألزمته الضمان ولا يكفن بزكاة أو كفارة أو نحوها الا ان كان ذلك بيد الامام
 وكذا سائر التحمير يجوز ذلك للامام في غريب لا مال له ، ومن لا مال له (١) وان
 أتى العسل ما كمن فقيل له أكفه به ، أو قيل له أوصني أن يكفن بها وتركه
 وكفه في ثوبه لدى عليه فلا شيء عليه وأصاب الا ان صدق مادكر له من
 ايضائه أو صح فليس عدى بمصيب ولكن لا ضمان عليه وانما يصيب من أتى
 بالكفن فقيل له أكفه به ، وتركه كفه في ثوبه اذا ارتب ذلك أو خوف أن
 يلزمه ضمان ثوبه لو رعه عنه وحرأى ان يقطع خرقه من ثوبه ليستر عورته
 ان لم تكن عمده ، ويرد بوش القبر الكفن لو ارث الميت أو مثل الكفن أو
 قيمته لا كما قيل انه للمفقر ولا كما قيل في اكفانهم ، وان يعرف ورثته أو كان
 لا يصله فمفقر ، وقيل في اكفال الفقراء وله الوصية به ان كان لا يصل صاحبه
 وقد عرفه وكذا من دفن ميتا بخائعه ، ومن وجد ميتا فجهره وصلى عليه ودفنه
 وترك ما يصل عن كفه لم يدخل يده لم يضمه عندي وأما ما تناوله بيده
 كحتم ، به وثوب برعه به يضمنه وان اكل ميت أو خرج من كفه
 وذهب به فكفنه عندي لو ارثه قطعا وان لم يعرف فلفقره أو في اكفانهم
 وتركه تضيق وافساد ، والله أعلم ، ولا يراد على كمن اذا كان في الورثة طهر
 أو محسوس أو عائب أو تشاح الورثة وهو أقل ما يكفن فيه وما زاد فهو سنة ،
 وقيل أقله ميسر العودة وهو قول بعض المالكية ويرده انه لم يرو العمل
 بذلك عنه ﷺ ولا عن الصحابة ولا عن التابعين ولو في كفن فقير ما وجد ،

(١) كذا في حقه مؤلف وهو سبوه رحمه الله وحسنة الصادرة في غريب لا مال ومن له مال لان
 امر العرب اذا كثر من الامم فهو من ذلهم سوى في ذلك شيء والله اعلم

وقالت عائشة رضي الله عنها لا يكفن من قدر في أقل من ثلاثة ، وكفن عمر رضي الله عنه في ثلاثة وليس ذك وحاء ، وقد روى ان رسول الله ﷺ كفن في ثلاثة أثواب سحولية لا قبض فيها ولا عمامة درج فيها ادراجا والسحولية ثياب ممدونة الى سحول موضع باليمن ، وقيل بفتح السين وهو أشهر ورواية الاكثر وروى بالصم ، السحول القطن ، وقيل السحولية البيض ، وقيل المنج نسب الى سحول وهو نقصار لأنه يسجل الثوب أي يعسله ، أو الى قرية باليمن والصم هي سحول جمع سحر ، هو الثوب الابيض نسب الى الجمع ، وداو ثبت في بعض الروايات ان الثياب الثلاثة حدد ، بمعنى قوله ليس فيها قبض ولا عمامة انه ليس القميص ، العمامة بعض من الثلاثة ولا موحودين مع الثلاثة فيمكن فيها أصلا هذا مظهر ، ثم رأيت في قول الشافعي وجمهور العلماء ، قل ان دقيق العيد : هو أطهر في اراد ، قال انه وروى تعبد بن مالك صاحب الخلاصة : ان الصور الذي تنصيه هو الحديث ، وقيل ان المعنى انه كفن في ثلاثة أثواب رائدة عن القميص والعمامة وهو ضعيف فلم يثبت انه كفن في قميص وعمامة ، ومن مالك ، الشافعي واحمد : يستحب ان تكون الثلاث نصف لبس فيها قميص ولا عمامة وحتلت في الزيادة على الثلاث لتصير خفة بالقميص والعمامة فكرها الخنائلة ، وقالت الشافعية : حائرة غير مستحبة وقالت المالكية انه يستحب للرجل النساء وهو في حق النساء أكد ، ولما في الزيادة الى السبعة غير مكروهة وما د عليه سرف ، وعن عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن حنبل عن علي بن رسول الله ﷺ كفن في سبعة أثواب ، قل بعض الاندلسيين انه وروى عن ابن عميل أو ممن بعده ، والثوبان أفضل من الواحد لأن الثاني مكمل للواحد من كان الستر لا يحصل بالواحد والثلاثة أفضل من الاربعة حصول الستر والوتر في الثلاثة وعلى هذا الترتيب يكون الحكم في عدم وانما يكفر وما تجوز به الصلاة فيجوز كفن المرأة لا رجل في حرير عدي لان على حتى

صار يحد السرف ، وقد حثت الصحابة في تحسين الكفن والمغالة فيه والصحيح
عندي استحداث التحسين بحد وصول الاسراف والمبالغة في المعلاة ، وليس
كما قال بعض سلف اصحابنا من ان يكره الحرير فيه ولا المساء ولا كما قال بعض
منهم انه يحو ، صبيح كما يحو للنساء ، وان قلت ما المذهب في الزيادة على الثلاثة ؟
قلت في الثلاثة : المرأة من تحت الدرع ولعمدة اللقافة ، وقيل تؤزر كالرجل من
فوق الشديين ، تكفن في اربعة درع ولعمدة وحمل الحمار كثره ، وقيل تكفن
بخمسة : حرقه تصير القحدين ثم رنة درع ثم حمار ثم لعمدة ، وقيل حمار
وحساب وقصص ، او ولعمدة ، قيل وعصمه وكذا الصبية ويشد صبي بار
ولعمدة معاً ، ثم في نصف حرقه ، تكفن الرجل في قميص ، او في لعمدة ، ولا يرى
فوق الشديين ، تكفن بخمسة قميص ، او اربعة قميص وعصمه ، ولا يرى
اربعة ، رجل عصبه ولا عصبه حماراً ويفر ، السكمن بشوك رجل او غيره او يعتقد
عليه ويؤوى ، يحيط ، وقيل لا يحيط ولا يعتقد وحار ربط عليه بخيوط او
بحر ثم نحو منه ، وقيل لا تحرق منه ووجه الأول ان تحريقها والتعزيم بها
من عدم السكمن ، ووجه الثاني ان تحريقها تصرف في مال الغير وافساده من
أثر في عدم من له لادن وصحح حويع أمر السكمن اليه حر ، ونحوه يفر او
يفعل ما ذكرت بعد العزيم من فوق السكمن لا خير وان فعل ذلك لغيره ايضاً
حر ، كان أخوط ، يسمى غسل الخيوط ، الحرق ولو طهرت وبخسن كونها
وتكون الا تكفن من كتان او قطن ، واستحب على كونها من صوف ، وبند
كونها يصلى بها ، وقد قيل انه عليه السلام وأنا نكر كعصا في ثياب صلاتهم ، وان لم
يوجد ما يسره كله سرت عورته وما يفصل عنها يجعل الى جهة الرأس ، لما
روى ان حمزة رضي الله عنه عم رسول الله ﷺ لما لم يكفه كعصه غطى رأسه
بثوب ورجلاه بالاذخر لان الرأس أعظم شأناً من الرجلين ولأنها أستر في
الحياة ، وروى عنه عليه السلام ان الموتى يسعون في الاكهار ، ولا يسي حديث

ولا ناس عندي بتبخير الكفن لانه اذا حار تطيبه فتجبره بطيب من جملة
التطيب وينبغي التمجير بالعود ان تيسر ، والله اعلم

الفصل الثالث

يحمل الميت فيما لا يتضرر به كذب ونعش ولا حد لذلك ، وينبغي الدعش
للمرأة لانه اسنر وكذا ما يقوم مقامه ، وقيل لا يتحد على صببية ما دامت تربي
وقيل اذا ستر عورتها انحدر عليها ويحمل من يستحي على سريره ، والحامل الميت
عشرة آلاف حسنة وندب المشي خلفه وحده معه وأمامه لا ارا ك ولا
يكون أمامه بل اركوب في الجارية ترك للأدب وقد روي انه سنة مشي أمام
الحدرة غير راكب وقيل « يسير الراكب خلف الجارية » فقيل ان المشي
خلفه افضل للاعتبار ، وقيل أمامها افضل لأن متبعمها شفعا الى الله تبارك
وتعالى ، والذي عندي انه لا يجوز الراكب المشي أمامها كما مر للحديث
السبق ولانه محطى تركوه فلا يستحق اسم الشفاعة ورتبتها وانما يمشي
الراكب خلف الناس الذين وراءه الحدرة ، « النساء خلفه ان اتبعه والواضح
ان لا يتبعه لقوله يؤذي » ارحم ما روت غير ما حورات « ولما روي انه
يؤذي « دا رأى امرأة تبتغيها أمر بردها ، وقال الربيع بن حبيب رحمه الله :
رئيس تنعم والفتها يروهن ولم ينهوهن إلا عند مطر أو ريح ويبحرن
على سواد حار بن زيد رحمه الله وغيره ولم ينل لمن أحد رجس ، والأحسن
تركهن إلا حرجه ، انتهى . وعن من لاحظ في سبع حدرة للنساء . وعن ابن
عمس رضي الله عنه . الراكب خلف الجارية كالتقعد في أهله يعني لا أحر له
ويعارضه الحديث السابق الا أن يحمل الحديث على الراكب لمرض أو ضعف
أو بعد نحو ذلك أو ماله ، كلاء ابن عباس على الراكب لغير ذلك . ويحور

حمل الميت من بلد لا آخر ليدفن فيه عندي ان لم يتغير ولم يخف عليه . وقيل
 لا . وروى عنه عليه السلام « اذا رأيتم جثرة فقوموا لها حتى تحلفكم » أي ونو
 جثرة مشرك . وروى أنه « لم لجثرة يهودي فليل انه يهودي فذل » أليس
 بنفس « وقد قدم دليل عند العلماء على أن الأمر في هذا حديث ليس للوجوب
 فلا بأس بالخلوس عند مرورها ، فانظر محبجي الذي من الله تبارك وتعالى علي
 به ، كره الكلام ، ليس مهم ولا طاعة كذكر وعلم حتى بعد عن حريم
 القبور ، وقيل حتى يرش الماء على القبر ، وقيل حتى يدهن ، وقيل حتى يدخل قبره ،
 وقيل حتى يصلي عليه . وروى عنه عليه السلام « من تكلم في حصة مواضع كلام
 الدنيا أحبط الله تعالى عمله أربعين سنة : في المسجد ، وعند قراءة القرآن ، وذكر
 العلماء ، والادب ، والمنزلة إلا ان قال ولو بعد أربعين سنة » . الله أعلم
 . يجرى بريح العود تحت المعش ثلاث مرات ويدار به حول المعش ولا يترك
 ان وجد ، وإلا فعنه ، وليس ذلك واحدا ولا يشيع سدا إلا لصروده كليل ان
 احتيج فيه اليها لأن النار كربة دنيا وأخرى ولأن التشيع بالسر من فعل
 النصارى ، وروى عنه عليه السلام أنه كره ان يحمل للميت آخرة رادته الى قبره سرا
 وقيل معناه الهي عن انفسه ما من مسجور ويتوسط في المشي بالحجة فلا يسرع
 ، لا يفتد ، حسن تمجيد عسده وحمله والصلاة عليه ودفعه لقوله عليه السلام « لا تحبس
 جيفة مسلم بين طهرين أهله » ولما شاء ان يدنو منها ويحملها من حيث يليه
 لم يسلم الله موضع الحامل منها ، لا تسلم من لا يحسن حملها كصغير وأعمى
 وصبي ولا ضمن من سلفها ان يصمن من سلمت اليه ومن طلب من عبده
 ان يحملها فلا ادن من سيده ضمن ومن حده العمد لحملها ، أحدها وسلمت اليه
 بلا طلب اليه لم يصمن من سلمه . الله أعلم

الفصل الرابع

وحبت عندي الصلاة على كل ميت مقر بالله ورسوله ﷺ ، لو قل نعمه
 عدداً أو نفساً محرمة غيره أو رحمه ثلاثاً أو مات بحسب رتب أو كان
 طاعناً في الدين أو وضع ضريباً أو أقتب دليلاً لغير عدل أو سبياً أو مانع حق
 أو عند آفة أو بشارة أو ولد في راحة أو كان فراشه محرماً مثل أن ينحده
 امرأة لا سكاك أو ينزله من لا تحل له أو تحرم زوجته ويقم معها لعموم قوله
 ﷺ « صلي على كل دابة وحرأى من أهل السنة ، رواه ابن زيد عن
 س عن أبيه عن إسناده عن النبي ﷺ « الصلاة على مولى أهل القبلة خير من
 واليه . لا حرأى منه ، فمن تركه فقد كفر » لا يرى أنهم يرون لا الله بل
 فلا يسمونه به ويرث عهده ويؤثرون ويدفنون في مقابر المسلمين لكن يكره
 للامام لا كبره مثله وروي الخبر المصنوع أنه أن يصلي على هؤلاء المدكوريين
 ونحوهم ممن يظلم حرمة وشهرته ردعاً ودرأً لا أن يصلي عليهم .
 « على ذلك يحمل ما في الآثار من أنه لا يصلي على هؤلاء » « من يصلي عليهم
 الامام الاكبر لا من قبله في حد ولا يصلي عليه لأنه ينقض عنه دعوى الله فلا
 يكون مدعياً له صلاة » وقد صرح الحسن السري على الاحتجاج وهو ومن
 أنصحه بحرمه وروى عن عمر بن الخطاب رسول الله ﷺ صلى على رابعه مات في
 عهده من كانت قد ماتت فلا تشكك لا وقد صلى على حياهه السكون رده
 لا يستلزم وصحبه من بعدهم فيم قد ينقضه تشككه من ذلك هؤلاء لا يكره
 للامام ومنه أنه أن يصلي عليه ، وقيل هؤلاء المدكوريين لا حق لهم من
 حقوق المولى لا كفر ، لدفعه ، وقيل أنه من فقط وإن السنة وردت بأن لا
 يصلي عليهم ولا أدري ما الحديث ورد في ذلك ولا من الذي رواه ولا في

أي كذب ذكر ولكن ذلك من كوفي ثم صححه وشمه أحمد بن مني ووسط
 وأحفظ وأورع ولا يعول ذلك إلا عن توثيق وصدق حرره عنه عن لاسلام
 خير ما يوصي لا يوصي بن صاحب كذا ثم بعد القوة أنه لا يوصي بن
 أحد منهم أبداً ولا ثم بن فريد بن كذا ثم بعد سوادهم ثم
 وسبقه لا يوصي بن لا يوصي بن كذا ثم بعد كوفي لا يوصي بن
 وإنما ستمه ما يوصي لاسلام ثم ثم بن فريد بن كذا ثم بعد سوادهم
 دون الشك من الكفاية ما يوصي بن كذا ثم بن فريد بن كذا ثم
 بن كذا ثم بعد كوفي لا يوصي بن كذا ثم بن فريد بن كذا ثم
 أنه لا يوصي بن كذا ثم بن فريد بن كذا ثم بن فريد بن كذا
 قال لا إلا أن تطوع به كذا ثم بن فريد بن كذا ثم بن فريد بن كذا
 يصله حديث جابر السابق أها وحده وحديث كذا ثم بن فريد بن كذا
 في الصلاة فلا يصلي فرضها بن كذا ثم بن فريد بن كذا ثم بن فريد بن كذا
 والكتاب المذكور في فروع الدين كذا ثم بن فريد بن كذا ثم بن فريد بن كذا
 وقبل أنه لا يصلي على النسيء من مات في فروع الدين كذا ثم بن فريد بن كذا
 عليه ما يوصي بن كذا ثم بن فريد بن كذا ثم بن فريد بن كذا
 وحديث كذا ثم بن فريد بن كذا ثم بن فريد بن كذا
 مكروه عليه ما يوصي بن كذا ثم بن فريد بن كذا ثم بن فريد بن كذا
 سببه ما لا يصل على مات حتى أنما جمعت كذا ثم بن فريد بن كذا
 حذير ما لا يصل على مات حتى أنما جمعت كذا ثم بن فريد بن كذا
 وقبل كذا ثم بن فريد بن كذا ثم بن فريد بن كذا
 بحمل أن المبررة لا يصح في حجة المبررة لا يصح في حجة
 عند علي وكذا ثم بن فريد بن كذا ثم بن فريد بن كذا
 النور ما لا يصل على مات حتى أنما جمعت كذا ثم بن فريد بن كذا

الصلاة من مرور مضحك ، نحوها غير شئ اوضوء أو التيمم والصحيح أنه صلاة وأنه
ينقضه ناقض الصلاة وأنه لا تصح لأموه ولا لمأموم الا بوضوء عند الوجود والقدرة
لقوله ﷺ « صلوا على كل » ، قوله « الصلاة على موتى » اي فساد صلاة ، وقوله
« لا صلاة لا وضوء » وإذا كانت صلاة لم تحرك الا بوضوء ، لأصل في المصطلح لشارع
أن نحمل على ما في الشرعية لا انغوية ههنا أقول وعليه أن صلاتهم تيمم مع
القدرة بمقتضى لم تحرك صلاته لعدم طهارته ولم تحرك صلاتهم ولو متوضئين
لا تداخل صلاته وصلاته باطلة ، وقيل ان صلاة المأموم غير مرتبطة بصلاة
الامام فتحرى صلاتهم ، وان صلى متوضي بمقتضى مع القدرة لم تحرك عدي
منه ولا منه لأحرامه بمن لا تحرك صلاته ان علم تيممهم وقدرتهم مع ، والا
أحرث منه ، وقيل تحري بمن توصاه منه أو منهم ، وقيل منه ، وقيل تحري
بالتيمم مطلق والصحيح ما ذكرته ، وفي الأثر أنه ان حصر من يحسنها ، هو
على غير وضوء ، من لا يحسنها ، وهو على وضوء صلاه ، من يحسنها متيمما بمن
لا يحسنها ، ان من سجد المكورات ولم يقرأ ولم يسلم خالف السنة ومضت صلاته
وعندي أنها لا تصح ، وروي أن جابر بن زيد أمر بمساجدة فيها بأربع
تكبيرات بلا قراءة لكن خوفاً من مغيب قرن من الشمس وفيه عندي نظر
والضريق أن تؤخر لتقدم الغروب الا أن خيف الفساد ، وفي كلامه ايدان
فإنها لا تفعل حين لا صلاة ، هو الوضوء عدي فلا تفعل بعد طلوع الفجر
، بعد ما صلى العصر ، عند الغروب ، صبح ، الشمس حتى يتأخر وعند التوسط ،
وقيل تيمم في هذه الثلاثة فقط ، بحمد كلام حذر ، وقيل تحور في الثلاثة
أيضاً ، على أنها غير صلاة شرعية بل دعاء وكراهة في الثلاثة ومن كبر
الرابعة بلا صلاة على النبي ﷺ ولا دعاء لم تحرك صلاته عدي ، وقيل تحرك
مطهر ، وقيل لا شيء ، حذر ، ولا داعي ، وسجد لم تحرك خلافاً لبعض
وان حضرت صلاة حذر ، وصلاة فرض قدمت عدي صلاة الجارية لأنها حق
لله وحق للمخلوق ، لانه يخوف على الميت ، أدت من حيث لا يدرك حتى

يصلى عليه وقد أمر بتعجيل دفنه ، وقيل تقدم العريضة ، وقيل بخير ، وفي
الأثر : ان حضرت صلاة جنازة وفريضة أو عيد في جماعة قدم الفرض
أو العيد ان لم يخف فسادهما وان خيف فوت وقت الفريضة أو فسادده قدم
ما خيف منهما وان خيفا معا قدمت الفريضة ، وان حمل بتقديم الرحلين وتأخير
الرأس سهوا وصلى عليه كذلك أعيدت ما لم يدفن وان صلت امرأة احترق
ون صلى عليه من المسجد أو ادخل المسجد وصلى عليه احراً ولا ينبغي ادخاله
المسجد ، وقيل هي في المسجد كالمسلم

والاقرب أولى بالصلاة عليه ممن أوصى اليه به ولو أوصى أن لا يصل
عليه لما روي عنه عليه السلام من الأمر باستئذان اولى ولو امرأة ان عدم ولا يحتاج
الى اذن من لا اذن له ويستأذن الذي في الصلاة على ولده المسلم ولا يستأذن
غير ولده من قرأته ، وقيل يستأذن الطفل في الصلاة ان كان يميز ، وقيل يقدم
القوم من رصوا بالاستئذان ولى ولو حاضراً لم يعدقلاً ، وان حضر امام
الجمعة تقدم الاذن ولا يقدمون كان الميت عتقاً قدم الى الصلاة عليه
عظيم ، والله أعلم ، من عجز أن يخرج من صلاة الميت صلى عليه في بيته أو
المسجد أو حيث أمكن ونواها له ان كان متولياً ، وان دفن أو لم يدر في المحر
بلا صلاة أو صلى عليه كالا يجزى ودفن أو لم يدر فيه وقت وكفر من فعل
ذلك عمداً ولو جهل عند كثير والذي عندي أنه يكفر ولو كان يمكن
استدراهما فيصلى عليه من حيث شاء من مسجد أو بيته أو غيرهما ولو لم يدر
المدة أو المسافة أو يقرب فلا دحون حرمة العمر ، قيل أو يصل على القبر ويدل
لما ذكرت صلواته عليه السلام على شهداء أحد بعد ثمان سنين كما سواه قل أنه صلى
عليهم حين ماتوا أو لم يصل ، وفي هذا الحديث أيضاً دلالة على أنه صلى على
الشهداء بالقتال ، هو الصحيح وهو المذهب ، به قول أبو حنيفة ولحقه
من أصحاب الشافعي واحمد في رواية عنه اختارها الخلال ، قال مالك والشافعي

[illegible]

ويرد صلواته عليه على عمه حمزة رضي الله عنه وقول آخرون منهم لا تجب
بل نحو رقت وجمع بين يمين من احمد ربه لا يصلي شي شبيهه
ورواية يصلي عليه بأنه أراد لا تجب بل يندب اليها وقول ابن عمر صاحب
مالك اذا كان المسلمون في غزاة لا يصلي شي شبيهه وروا
الكفار المسلمين يصلي عليه وقد صلت عائشة على أخها رضي الله عنهم بعد شهره
ولاحد لذلك لا قبل شهر لعائش في سفر د حه ود كره ميت وبيع في بيته
وثلاثة أيام حبه جهلا كان الترتيب له سبب في بيعه في فعل عائشة دليل
جواز الصلاة بعد الدفن ويدل حوار الصلاة على عائش صلواته عليه على اسحاق
بالخديجة من المدينة حفظه الله عز وجل قال حمزة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
« توفي يوم رحل صاحب من حاش هذا فسلم عليه » فذهب فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم
ونحن وقد صاح بن موسى بن علي صلواته على أبي بكر في بيعه فذهب فسلمه
بالبصرة اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم في الحديث اليوم الذي
مات فيه وخرج به إلى المصلى فسلم عليه وكبر أربعين مرة في بيته فذهب
فصلى على أبي بكر صلى الله عليه وسلم « بحره حه » المصلى سجد من مع الصلاة على
ميت في المسجد وهو قال الحنفية « لكبه » لكن قول أبو يوسف ان أعاد
مسجداً بالصلاة على الأوفى « يكن في الصلاة فيه عليهم ناس » لا دليل سدي
في ذلك اد لم يقل لا تصلا في المسجد على ميت أو نحو ذلك مما هو تحریم
بالهي أو لغيره وإن محد خرجه إلى المصلى فلا يدل على تحریمه في المسجد
بل قد أمارت حنفية الصلاة غل فيه وإنما معوا ادخاله فيه بل يصلي عليه
فيه وهو خرجه وكيف بحره وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهل بن بيضاء فيه
وأنما خرج إلى المصلى ليكثر الجمع الذين يصلون عليه ولا شعة كونه مات على
الاسلام والحمد لله ، وقد كان بعض الناس لم يعرف كونه أسلم ، روى أنس أن
النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى على النحاشي قال لبعض أصحابه « صلى على علي بن أبي طالب من أحبته فأنزل

قول الله عز وجل « وان من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل اليكم »
قال أبو سعيد الخدري : كان القائل منافقاً . وعن ابن عمر : أن اليهود جؤا
الى النبي ﷺ برحل منهم وامرأة زنيا فأمر بهما فرجما قريباً من موضع الجنائز
عند المسجد فهدا يدل على أن الجنائز مكاناً معداً للصلاة عليها قريباً من المسجد
النبوي . قال ابن حبيب من أصحاب مالك : ان مصلى الجنائز بالمدينة كان
لاصفاً بالمسجد النبوي من ناحية المشرق . في ذلك بعد إذ لم يشهر أن يقر به
موضعاً لرحمة فيحتمل أن يريد ابن عمر مصحداً متحداً للعديد والاستسقاء
وعلى كل حال فقد ثبت أن الجنائز موضعاً معداً للصلاة عليها فما وقع من صلاة
على الميت في المسجد كان لأمر عرض وليس الجوار ، فالصلاة على الميت في المسجد
جائزة عند جمهور مشرعه . قلت عائشة رضي الله عنها : ما صلى ﷺ على
سمل ر بيضاء الا في المسجد ، والمنافعون يقولون : انه صلى في المسجد على
سمل خارج المسجد وهذا حذر اجماعاً فيما قيل من فيه خلاف وفيه نظر لأن
عائشة قالت ذلك لما أنفكروا عليها ما أمرت به من المرور بخبرة سعد بن
حجرتها في المسجد لتصلي عليه وسلم لها الصخرة ذلك يدل أنها حطت ما سوره
أو نسيه بعض ولم يعرفه بعض ، وروى ابن أبي شيبة وغيره أن عمر صلى على
أبي بكر في المسجد وار صهيماً صلى على عمر في المسجد رضي الله عنهم ووصفت
حضرته تجاه المبر ، ثم ان الصلاة على العائب عن البلد مشروعه عندنا حديث
البحاثي وانه قال الشافعي وأحمد وجمهور المتقدمين قال بعض الأندلسيين :
لم بات منعه عن أحد من الصخرة وقلت مالكية والحنفية لا يشرع ذلك ، وقيل
يحجور في اليوم الذي مات فيه الميت أو ما قرب من اليوم لا ما طال مدة
وقيل يحجور من في جهة القفلة ولو كان بين الميت مستندراً للقبلة أو بحجاب لم يحجور
والدفع يقول : انما صلى رسول الله ﷺ على النحاشي بأنه كان في أرض لم
يصل عليه فيها أحد ، قيل كشف له ﷺ عنه حتى رآه فصلى عليه كحاضر

وصلوا خلفه ولم يروه تبعاً له واعترض أن هذا لا يثبت بالاحتياط وعقب من
الاحتمال كاف في مثل ذلك ، وعن ابن عباس رضي الله عنهما كشف سبي سبي
حتى رآه وصلى عليه وعن عمران بن حصين قام وصفوا خلفه وهم لا يطمئنون أن
حضرته بين يديه ، وهذا يقتضي أنه بين يديه أن طويت له الأرض تحقيقاً
وأحضرت له ، وعن الكرماني رفع لحجاب عنه مسوع وثلاث سمه وسكال
عائناً عن الصحابة خلفه عليه السلام وقال لمع أيضاً أن ذلك حصص بالحشي لأنه
لم يثبت أنه عليه السلام صلى على ميت ، ثب غيره واعترض بصلاته على معاوية
أن معاوية النبي غائباً وكأنه لم يثبت عنده ، واستند من حصص ذلك بالحشي
إلى إشاعة أنه مات مسلماً والاستئلاف لقوت الملوك الذين أسلموا في حياته
ولو فتح هذا الباب لأسد كثير من ظهور الشرع مع أنه لو كان شيء من ذكر
لتوفرت الدواعي على قتله ، والله أعلم ، ويجوز عندى لمن لا يصح عن الحضرة
لمانع أن يتبعها للاعتبار وعن هشيم ما رأيت أديماً يحتج به عند حده ولا
حقيقياً ضاحكاً خلفها ، والله أعلم

ويقرب مرید الصلاة : أصلي على هذا الميت السنة التي أمر به أربع
تكبيرات في الكعبة طاعة لله ، وسورة سمح لك يوم الحج والوفد سمح
الله والحمد لله ولا به إلا الله ، ثم الله حرم يكبر تكبيرة الاحرام ثم يستعيد
أن لم يستعد قبلها ثم يقرأ الفاتحة ثم يكبر ثم يقرأها ثم يكبر ثم بحمد الله ويصلي
على النبي عليه السلام ويستغفر لذنبه وللمؤمنين والمؤمنات ويدعو للميت ويستغفر
له أن تولاه ثم يكبر ثم يسلم خفيفة يسمع بها من كل يمينه ويساره وقرنه ،
وقيل يجهر بها كالغريضة ، وعن عوف بن مالك صلى رسول الله عليه السلام على
جندرة فمظننا من دعائه اللهم اغفر له وارحمه وعده وأعف عنه وأكرم نزله
ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد وثقه من اخضيا كما يبقى الثوب الابيض
من الدنس ، وأبدل له داراً خيراً من داره ، وأهلاً خيراً من أهله ، وروحاً

حياً من روحه ، وأدخله الجنة وأعده من عذاب القبر ومن عذاب النار .
 قال عوف حتى تميت أن أكون ميتاً الميت لدعاء رسول الله ﷺ وقال
 وثالث من الأسقع صلى رسول الله ﷺ على رجل من المسلمين فسمعته
 يقول اللهم لا تزل من ديار من ديار وحمل حوائج ، فقه من فتنة القبر
 وعذاب النار ، أنت أهل نوره ، خلق الله سبحانه ، أنت أميت المعور
 . حليم . وفي رواية كان ينادي صلى الله عليه وسلم في الدعاء اللهم اغفر
 لعبنا وميتنا وشهداءنا ، عتقنا ، صغيرنا وكبيرنا ، وداودنا ، اللهم من
 أحبيته من فحبه عنى لاسلام ، من توفيقه من فقه على ، اللهم لا
 تحرمنا أحده ، ولا تغرب بعدنا ، وفي سمعته رسول الله ﷺ أنت ربها
 ، أنت خلقها عديتها ، لاسلام فقصت روحها ، أنت أعلم بسرها وعلاقتها
 حنك شفعه وسر هـ . وما دكرت من فقه فقه لكتاب مشروع سند
 وعند الشافعي ، أحمد ، سحن ، وهو قول من سمعوا والحسن بن علي وابن
 أبي ريرة ، مسور بن مجرمه . وفي رواية أمية بن سالم بن حنيفة : السدة في
 الصلاة على أحبار أن يكبر ثم يقرأ ثم يعطي على النبي ﷺ ثم
 يخلص النساء لعنت ولا يقرأ لا في لاهي . ومن حابر بن عبد الله : قرأ
 رسول الله ﷺ في المراك بعد تكبير لاهي وهكذا يقول الشافعي وعن ابن
 عباس صلى رسول الله ﷺ على حذرة تقرأ في تحفة يعنى بعد التكميز لاهي
 كما في حديث حابر بن عبد الله ويعني أنها غير واحدة لرواية سعد عن ضجعه :
 صليت خلف من عباس عن حذرة تقرأ في تحفة لكتاب وقل لتعلموها
 سمه ، المذهب أنها تقرأ مرتين وحملاً على كيفية لساقفة ونقل عن أبي
 هريرة ، بن عمر أنه ليس فيها قراءة وهو قول مالك والكوفيين والله أعلم .
 ويجوز تعديد الصلاة على الميت واحد من غير لواحد لما روي عن ابن
 عباس أنه ما فرغ من جهده ﷺ يوم شاء وضع على سريره في بيته ثم
 دخل الناس عليه يحيون إرسالاً يصنون عليه حتى ذافرعوا دخل النساء حتى

اد و عن دخول الصليبيات فصل عليه حمه امام ، و و ي أول من صلى
عليه عليه الله ثم ملائكة أفاضوا لول الله عز وجل ان الله وملائكته
يصومون على النبي و صلاة الله سبحانه وتعالى وسبب جنته عديدة رحمة به وتة
عليه فيما يظهر لي ، ثم أهل بيته ثم الناس فوجا فوجا ثم لة آجرا ، و و ي
أما صلى الله عليه وسلم لم يذكر الناس ما يقولون فتأول من مسعوده عن
يس و سبب فقال لهم : قولوا ان الله وملائكته يصومون على النبي لا اله
إليك اللهم رب وسعديك صلوات الله البرا رحمة والملائكة المبررين والصديقين
والصديقين والشهداء والصالحين وما سبب لك من شيء يا رب العالمين
محمد بن عبد الله خاتم النبيين وسيد المرسلين و سبب ورسوله
لهم من الله ما يشاء الله في كتاب الله في سبب وحمه سلام
تلك الصلاة على محمد وآله من كتاب الله في سبب وحمه سلام
غير العظماء في الصلاة في الغرض الصلاة من صلى الله عليه ما بعد ذلك
نفل وجار ذلك ولو بجماعات و حدة بعد أخرى كل امام أو قاضي امام و حدة
بجماعات و حدة بعد أخرى ، كذا مصمم ذلك حرم من حدة و والصحيح
ما ذكرته لك فيما ظهر لي و قد ذكر فلا يخوف من إقائه لا قد تدان
الغرض يسقط بالمرّة وإذا جازت الاماء في مثل كذا هو الصحيح و لا
أو حدة أن يصلي بجماعات و حدة بعد أخرى و مع بعض الصلاة على ست
واحد بعد واحد فما فوق افتدأ أو بامام أو أئمة و قال لا يهل على غيره
والله سبحانه أعلم

الفصل الخامس

قلت سلمه قل رسول الله ﷺ أحسوا لكم ولا تؤذوا مؤمنكم

بالموييل ولا بانتركية ولا تاحير وصية وعجلوا قصه ديونهم وإذا حفرتم
 قبرا وعموده وعموده أعمدود من حيرن السوء وروى عنه عليه السلام عمقوا
 قنوركم لثلاثين عريحا، ودكره أن عمر أوصى أن يعشق قبره قلعه وبسطه
 وقيل لا يحور منكب متوسط من الدس، وقيل لا يحاور ثلاثة أذرع وباب
 القبر من ناحية رحله ومنه يمرل فيه هو ومرله لأصلاحه ولا ينتم من حرج من
 عند رأسه وسواء في هذا اللحد والضريح والشق إذا أمكن الدخول فبهما، ويسل
 الميت سلافي قبره من ناحية الرجلين إلى أن ينتهي إلى محل الرأس، وقيل
 يمر من مخرج من ناحية القفلة كما يفعل اليوم، وقيل يدخل من ناحية رأسه
 والأولى من ناحية الرجلين لأنه يخرج لكل شيء باب وباب القبر من ناحية
 الرحاس ومن جهة المحور أو حرجه أن يمر فيه ميتا إلا أن صح تركه لمن
 شاء، كما في قبر عظم ميت عرلات ناحية قبر فيه ولا بأس بذلك إن
 رجع قل صاحب النمل الشيخ عند له بر رحمه الله وعندي أن ذلك إذا
 يوجد غير ذلك الأول قد ملك محله، وأما جمع ميتين فصعدا في
 قبر واحد فحازر عند ابن أبي عمير الحديث شهداء أحد السابق عنه، وقيل
 مكروه والصحيح أنه لا يحرم إلا الضرر، أو كثرة وكذا الكفن الواحد
 وداجموا في دفنه فيه في كل حمل الفصل في بلى القفلة من دونه في
 الفصل من ورائه كما مر في الحديث المذكور مثل ذلك أو ما يزيد لأن القرب
 إلى القفلة أشرف كما أنه لما كان الميت إلى الامام في الصلاة أشرف كان يقدر
 الميت الأشرف إلى ما يليه وقيل يتقدم إلى جهة القفلة، وقد قيل إن السقط
 يكفن على حدة ثم يدخل في كفن وقيل كل تكفنه يدين معها فسامها نحو
 نافلة ولا يدرش فيه موترا بصدمة كذا لا يوسد بل بسوى، وقيل يرفع
 محل الرأس، وقيل يوسد حجرا أو راء ولا يوسد الحجر إلا إذا لم يجد التراب
 في القبر وقيل يدب أن يفرش لكل موثر ثوب في قبره، وروى أن شقران فرش
 تحت رسول الله صلى الله عليه وآله قصيفة نحر نية كان ينعطى بها فرشها وقال: والله لا

في كلامه في السابق لاحتمال قبره عليه السلام أولا لما يكن منه كذا قيل وبرد
عليه حديث علي اني سمعت قبره عليه السلام ورحل امر في التسنيم من حيث المعنى
من المسطح يشبه ما يصنع للجلوس بخلاف سمنه ورحل التسطیح ما روي
عن فضالة بن عبيد انه امر بقبره وروى في قول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يامر
بتسويتها وقال القاسم بن محمد بن أبي بكر دخلت على عائشة فقلت يا أمه
اكشفي لي عن قبر النبي صلى الله عليه وسلم فكشفت لي عن ثلاثة قبور لامشرفة ولا
لاطئة مطوحة مطحة العريضة الحراء وهد في مارة معدوية ، قيل كأنها كانت
في لاور في حذر القبر في اماره عمر بن عبد العزيز على مدينة
من قبل وليه بن عبد الملك صبروه مرتفعة ، وعن عبيد بن بسطام رأيت
قبر ابي عليه السلام في مارة عمر بن عبيد العزيز مرتفعة نحو من أربع أصابع
والصحيح عندي التسمي ، ثم ماورد من التسطیح على انه كان أولا مسما
ثم رمال فتسطح باسمه محله بزوال ماتسم به من تراب و حجر و قى
أصل القبر مصونا محفوظا بالله العزيز الجليل والله أعلم

وروى عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انهم لما أرادوا غسل النبي صلى الله عليه وسلم
قلوب لا تدري نجرد رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثيابه كما نجرد موتانا أم نفسه وعليه
ثيابه فمختلفوا التي الله عليهم النوم حتى ماتهم رجل الا وذقنه في صدره
ثم كاههم من حية البيت لا يدرون من هو غسلوا النبي صلى الله عليه وسلم
وعليه ثيابه ، فقاموا فغسلوه وعليه قميصه يصبون الماء فوق القميص
ويدها كونه بالقميص وغسلوه ثلاثا : الأولى بالماء القراح ، والثانية بالماء
والسدر ، والثالثة بالماء والكافور ، غسله على وأعانه العباس ، الفصل
وصب ماء قثم وشعره مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعيانه كهم معصونه من
وراء السر ، روى علي : « لا يغسلني لأنت فيه لا يرى أحد عورتي إلا
طمست عيانه » وكان يغسله ويقول : « بي أنت وأمي طبت حيا وميتا ، وعمه »

الفصل السادس

روى عن رسول الله ﷺ : «لقموا موتاكم لا إله إلا الله وأغضوا عينيي
عند حياض رحمة وصوموا فارقوا» وعن ابن المسيب : ما مات أحد إلا
أجنبه الله الميت على هذا غسل جنابة وهو مع ضعفه اندبته على القول
ب لزوم الغسل من النطفة الميتة وهي التي بلا مدة ، وقد اعترض قوم الموت بخروج
الميت ، والصحيح خلاف ذلك وأن غسله تطهير مشروع للميت ونظر رسول
الله ﷺ في ذلك الموت عند أس حل من الانصر فقال له : ارفق بصاحبي
وإنه من فقال له : طيب نفساً وقر عيناً فاني بكل مؤمن رفيق . ومن لجار
المت وأمره أن يطعموا أهل مصيبتهم لما روي به بخلاف لما أنا لعمري أن عمه
جعفر بن أبي طالب ولأهله : اصموا الآن جعفر طعم ما فقد أتى ما تشبهه
وذلك به مات في سرية مؤتمنة من عمل النصفاء بالشام دون دمشق أحد اللوات
ريد بن حاتم فقاتل حتى قتل طعماً بالرحمة ثم أحد اللوات جعفر بن أبي طالب
ففر عن ورس له سمرام فقتل حتى قتل ، صر به رحل من الروم وقطعه
لصديق واحد في أحد لصفية لكمة وندين حرجاً وفيها أقبل من يده اثنين
وسمعه صر به بالمسيب طعمه ، وي أن بن عمر وقف على جعفر يومئذ
وهو يسأل هددت به حين طعنه وضربة ليس منها شيء في دبره أي فيها أذير
منه رضي الله عنه وحراره من الاسلام خيراً أحد اللوات يسميه فقتلته ثم
بمس دفقة مات ورسول الله ﷺ : «إن الله أبده بيديه حين يطير بهب
و حبه حمت . . . » قال عند الله بن جعفر قال لي رسول الله ﷺ : «هيناً
لأنك لا يصير مع الملائكة في السماء» وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ
قال : «رأيت جعفر بن أبي طالب يصير مع الملائكة» وعن أبي هريرة عن رسول
الله ﷺ : «مربي جعفر الليلة في ملا من الملائكة وهو محصب حين بالدم» وعن

ابن عباس عن رسول الله ﷺ « دخلت البرحة خلفه فرأيت فيها جعفر بن
أبي طالب يطير مع الملائكة » وفي رواية عن ابن عباس « ان جعفرا يصير
مع حرييل وميكائيل له حمار عوضه الله من يديه » عن عاصم بن عمر بن
قعدة « ان حناحي جعفر من ياقوت » وهذا يدل أنهما كحماحي الطائر، وقال
السهيلي . الصورة الآدمية أشرف الصور فلما أراد بهما صفة ما كية وقوة حانية
وانما هي رسول الله ﷺ جعفرا إلى آله بخبر حرييل يوم مات، وروى أنه
رفعت له الأرض حتى رأى معترك القوم، والله أعلم

وجاء البكاء من غير نواح ولا قول محرم ولا مسخط قضاء وقد روي
يستقبل به عند احتضاره وعند تطهيره وتكفينه ان أمكن سواء كان عن غيبه
حزن وصيق وبه يسريخ لقلب أو كان تكف لتذكر لدنوب وهو من أفضل
اقربات . قال أبو هريرة . مات حنادة بن رسول الله ﷺ . حلقها له يمين
ونهر من عمر فقال له « ان النفس مصدرة لعين دمعها والعهد قريب » وقد
دونت رقيه بكت عليها وطعمه رضي الله عنهما فقال أبوها ﷺ « ما كان باليد
وانسان من الشجر وما كان من اهل من نوحه » ودخل عليه بغير جوار
بن عبد الله وولده . روي محمد بن نفسه فوضعه من حجره وبكى فقال له بكى
وأمت تذهب عن البكاء ، قال « انك اكي رحمة ونعم نهييت عن حزن
الطوبى وشق حيوب . . . اشهد » وروى عنه . « ماتت عريب
غابت عنه بوا كيه الا بكته السموات والأرض ولا بكى على كافر » ثم قرأ
« فابكت عليهم السماء والأرض » وعن علي . بكاء السماء حرة أطرفها
وذكروا : ما من شيء الا وهو يبكي على المؤمن اذا مات حتى دنته وطريقه
ومدحه ومحرجه والسماء والأرض . ولا يحور الصراح لقوله ﷺ « صوتان
ملعونان في الدنيا والآخرة صوت مرمار عند نعنه وصوت مرمر عند مصيبته »

وكان بعض الأئمة يعززون مساء عليه ، وقيل بل يحور ثلاث صرخات ليبلغ
موته ولا يصح على جسارة حين ندر ولا اذ مرت ولا حين يقتر من فعل
ذلك أنى منكراً . ومعنى لعن الصوت في الحديث إبعاده عن حكم الله وتحريمه
وهو باق على التحريم وبو في الآخرة ولو كان لا يقع فيها من مرر بم أحد نعم
تقع الرنة في أهل النار أعادنا الله فضله أو معناه لعن صاحبه . وقوله عليه السلام في
رواية « صوتان ملعونان وملعون من استمعهما : صوت مرر مرر عند نعمة
وصوت مرنة عند مصيبة » يحتمل الوجه الأول ويحتمل أن يكون المراد لعن
مستمعهما فقدم لعنهما تأكيداً لأن مستمعهما ونهيداً لا حقيقة وتندم في
الحديث « لا تودوا موتكم بالعويل ولا بالتزكية » وروي أن ابن عباس
وابن عمر احتجوا في حذرة رافع بن خديج فسمع صوت باكيه فقال ابن عمر :
إن صاحبكم شيع كبر لا طاق له بعد الله وإن الميت ليؤذى بهذا القول من
الحى ، قال ابن عباس : رحمت الله يا أبا عبد الرحمن أما إنك وأباك لتقولان
ذلك والله يقول « لا ترربا ولا ررة » ورر أخرى - إلى قوله - وأنه هو أضحك
وأبكى « والله أحل وأعدل من أن يؤخذ بهذا الميت بقول هذا الحى » قال
الربيع بن حبيب عن أبي عبيدة عن جابر بن زيد عن عائشة : سمعت أن
عبد الله بن عمر يقول إن الميت ليعذب ببكاء الأحياء . قلت عائشة :
يفقر الله لأبي عبد الرحمن . لم يكذب ولكمه نسي أو أخطأ وأعله أنى
سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين مر بيهوديه ماتت وأهلها يسكون عليها
فقال « أنهم ليبكون عليها وإنهم لتعذب في قبرها » قال جابر : قالت عائشة
ولا يعذب أحد بكاء أهلها وإنما يعذب بعمله السوء فعي أنه لما قال صلى الله عليه وسلم
« أنهم ليبكون عليهم وإنهم لتعذب » توهم بن حمر أنه يريد أنها تعذب بمكائهم
وأنما تعذب شركهم وعملهم والطاهر عندي ثبوت حديث ابن عمر على تأويل
تعذبه ما يلامه بأن يكون في قبره كارهاً لبكائهم الذي هو صراخ أو مصحوح

بالمسح أو بالعويل أو بويل وسخط القدر ونق جيب وظهر أحد ونحو ذلك
 فيتألم بذلك فصيح أن يقال هو معذب بذلك فكأن نقول تقدير بعبارة عنده
 أهله ولك أن تقول عذبه الله أي آلمه فثبت إذ سمعت من سنان كلاماً تكبره
 صح أن يقال عذبت به الإنسان أو عذبتك الله بكلام الإنسان . هذا ما ظهر
 لي في التأويل . يحصل أن يكون المراد بعبارة الله في قوله مكاتبه لذكر من
 حيث أنه سبب فيه بأن أمرهم به مطلقاً أو عليه أو على أحد أو أوصاهم به أو
 كان يعمل ذلك أو يأمر بعمل ذلك على غير ذلك فليكنهم أو معصيتهم يقولون
 من فعل عليك فليكنهم أو رآهم يجترئون على المعصية وينهونهم ومن من سنة
 سيئته فله وررها ووز من عمل بها إلى يوم الدين ، وقد قال الله جل وعلا
 « قوا أنفسكم وأهليكم » وقال رسول الله ﷺ « كلكم إمام ، كلكم
 مسئولي عن رعيتهم » فمن أم أهله بمعصية ، لم ينههم عنها ، وكان يعلم فحراً
 عليها أهله فليس بواجب أن لا ليس بواجب . كان يعمل ولو لم يجزئوا
 فيسأل عما فعلت ، غيبة بسبب من أسسه وتعمده . دهر ، إذا لم يكن له مدخل
 في مكاتبهم المدكو ، وهو الذي كان على صفة محرم ، فهو كما قالت عائشة وخبير
 « لا ترروا ربة وراة أخرى » الآية ، ويحتمل أن يكون الله في قوله مكاتب
 أهله بمعنى عدم أو لام التوفيق أو في أي حال مكاتبهم وتعميده بالسؤال
 وذلك أن شدة مكاتبهم ظالماً عند دفعه ، وإذا دفع سنة المكاتب وعنده الله
 نصيبه ، وصمته عذب ، وسخطه عذب وبسببه قوله ﷺ « لا عذاب
 بمعصيته أو بدسه وإن أهله يسكون عليه لأن » رواه عائشة رضي الله عنها ،
 وقيل مختص بالسكوة بعد مكاتبهم وهو لا يمكن له سبب ويرد أن تعذيب
 أحد بدب غيره طرقة منه حل وعلا لا تزد منه الله إلا أن لا بد أنه يمكن
 سبباً في منس لمكاتبه عليه ، وكان سبباً فيه من حيث هيأه أهله ، ويحتمل أن
 يكون معنى تعذيب مكاتبه حتى تنجم بعد موته وقيل لعنه مكاتبه أهله لا من

جهة أنه معقبات ذلك بل ايلام كايلاء الدين حاصل لأحد بسبب أحد كما ترى أن
 الناس يشتمون بالفحظ والموت أو الفقر د مع بعضهم الركة أو فشا فيهم
 الرنى فلا يسي مثل قوله تعالى « ولا يظلم ريث أحدا » ويحتمل أن يكون
 المعنى بعدت نظير ما يسيه أهله به وذلك أن لا يعمل أتى يمددون عليه عاب
 تكون من الامور تنهي عنها فهو يمدحونه به وهو بعدت لصيغ وهو عين
 ما يمدحونه به ، ويحتمل أن يكون معنى التعذيب توبيخ ملائكة له بما ينذبه
 أهله به ويدل له قوله تعالى « ميت يعذب بكاء الخي » اذا قلت ان النجاة
 واعصاه وانصره واكسبه حمد الميت قبل له أنت عصبها أنت ناصرها
 أنت كاسب وتلك التواريخ يتحصل الجمع بين ما تمسكت به عائشة في إنكار
 بعدت الميت بكاء الخي عليه بحديث بن عمر ، ومن انكر ذلك أو هريرة قل
 والله لئن نطق رجل في عهد في سبيل الله وشهد فعمدت امرأته سمع وحمل
 فيكت عليه ليعذب هذا الشهيد بذنب هذه السببه ، ومن أنكر عمر وصهيب
 كما قال بن عباس لابن عمر « ما رأيت لولا ذلك ، وقد مر وكما قل ابن
 عباس صدرت مع عمر من مكة حتى إذا كان باليهام فاد هو ركب تحت
 ظل شجرة فم دهب ويطر من هه لاه ركب قطرت وذ صهيب ومن معه
 فحده ففقد دمه في فرحت في صوب فمست راحل فحق أمير الله منين
 فلما صب عمر دخل صهيب يسكي شمس والأحمر ، جند فم عمر يا صهيب
 أنتكي على وفده ومول الله عز « ان الميت ليعذب بكاء أهله عليه »
 قل ابن عباس فلما مات عمر ذكرت ذلك لعائشة فقلت رحمه الله عمر
 والله ما حدث ، سول الله ﷺ « ان الله ليعذب المؤمن بكاء أهله عليه »
 ولكم قل « ان الله يزيده الكافر عذابا بكاء أهله عليه » قالت : حكم
 القرآن « ولا يرد ردة ور أخرى » وقد يتمسك بهذا من قل : حديث
 التعذيب بكاء الخي محتص بالكافر ويشكل على عائشة ان زيادة العذاب والعذاب
 سوء يجمع أحدهما حيث يمنع الآخر لانه اذا كان التعذيب بذنب الغير ظاهرا

ومنه نزل : **ان الله يعد الموتى في قبورهم ويحدث فيهم الأمل وهم لا يشعرون**
 فإذا أحيوا بعد ذلك وحده تبت لآلاء كالسكران إذا صرب فيه يحسن الله
 بعد إفاقته ونحو قول السكران يذو وذا معه من لأين والذو سكره كذا
 قل صاحب البيل ، قلت : لا يسير السكران يذو فن العقل إذا غلب لا يذو
 الجسم ألا ترى أنه لا يشهد ذاته إذا فوق وذاك إذا استفرغت جهتك في أمر
 وانسيت به لآئته بما وقع لك من جرح حيثئذ وقد ورد في الأحاديث أن
 الميت إذا لم يكن ويحيى به يسمع من القوم إذا رجعوا وأنه إذا صر
 الملك صرح صرحه يسمع غير نفسه ويحس كل ما يسمع ، قيل وحدث
 قوله تعالى **« ويلعنهم اللاعنون »** وردى صلى الله عليه وسلم من القليب وقد
 للصحابة **« ما أنتم بأعمى منهم لكن لا يذكرون »** وقد قيل ان إحدى
 الخبايا في قوله تعالى **« وأحييتن نلتين »** حيدة أسير وردت يلهن تكون
 الحيدة ثلاثاً ، وأحيد من مفهوم العدد لا يبعد لحصر بين المفهوم ضعيف
 يسهل بدليل شاطيء ، أو الخبايا حياة الفرد وحياة الممت ، هما اللتان أسكر وهما
 وأما الأولى فحسوسة حية يكر وهما من قست يلهن من يحيى الروح ودهمه
 تعدد موت وهو ممتنع ، قلت استمع تعدده بعض كهيئة موت لآل
 من لذب وطهر الأحديث عموم خياة للأطفال في القبر بأن يكن مفهوم
 ليعرفوا ما يقل لهم على القول منهم يسألون وكذا المعصومون وقد استط
 الكلام بعون الله في تفسير سورة إبراهيم عليه السلام على سؤال
 مكر ، كبير ، وقيل يعد الميت في قبره كهيئة قائم اليتم في يوم
 بالزود ، وهو حب عذاب القبر الموت ولعائط والنيمة وعذاب القبر معلوم
 الضمة كاحرق لكافر بالبر ، والمدة ماحر والتمس من موضعه في البر وكصمه
 للقبر وكتمش النعمان لكافر وكنصوير بعض أعماله على صورة مناسبة تخوفه
 فليست كما قيل بجهالة ومن يقرأ القرآن جادل عنه من يمينه ثم من رأسه ثم من
 يساره ثم من رجليه فيصرف عنه عذاب القبر وإذا احتضر المؤمن شهادته

الملائكة وسلموا عليه ومشوا مع حذره وصلوا عليه والله أعلم
ويجوز زيارة القبور لتذكّر الآخرة والتوبة والدوب واخشوع وهي
سنة ومنع رفع الصوت بالسكاه فيهم وقور المحرك كما في الحديث وقل أبو الحسن
لا ينفى نعمه زيارتها لا مع حذر ولا كور بمرة قريب منها ، يردده نحو قوله
سنة ١ كمت نهيتكم عن زيارة القبور ولا آراء ردها ولا تقولوا هجرا ٢

فائفة

مسكر وسكر ملكان من نوعين من الملائكة نوع كل واحد منه يسمى
مسكرا ونوع كل واحد منه يسمى سكر فذلك بعلم كل ميت وظهر تفسير
سورة ابراهيم عليه السلام . وانكر البلخي . جئني . به تسمية الملكين
منكرا ونكيرا والشرع ورد بتسميتهم بذلك والله أعلم واحكم

كل بحمد الله تعالى وهونه وتوفيقه الجزء

الأول من ضمن الاصل والفرع

ويده الجزء الثاني واوله

كتاب لصلاة

21

1875

5 DEC 1981

AUC - LIBRARY



DATE DUE

THE UNIVERSITY OF ALABAMA
LIBRARY

15 DEC 1991



10000132295

